

دكتور  
محمد شكري بوز  
مدرس القانون والديانة بكلية الحقوق  
جامعة القاهرة

# سقوط الحق في الضمان

دراسة في عقد التأمين البري

الطبعة الأولى

١٩٧٩ - ١٩٨٠

ملتزم الطابع والنشر  
دار الفكر العربي





دكتور  
محمد شكري بنور  
مدرس القانون في كلية الحقوق  
جامعة القاهرة

# سقوط الحق في الضمان

دراسة في عقد التأمين البري

الطبعة الأولى

١٩٧٩ - ١٩٨٠

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة

١ - لعل من الغريب في الواقع ، أن يشيع في الوقت الحاضر ، استعمال لفظ السقوط Déchéance ، الذي لم يكن معروفاً في القانون الروماني (١) ، بل وأن يتسع نطاقه إلى الحد الذي أصبح من الصعب معه تحديد مفهوم دقيق له ، وهو ما حدا بجانب من الشراح إلى أن ينكر كلية أن هناك فكرة قانونية يقال لها السقوط (٢) .

٢ - والتعريف السائد لهذا الاصطلاح في الفقه ، أنه : فقد الحق على سبيل العقوبة (٣) فالسقوط يتحلل من ناحية - في فقد الحق ، وذلك أيا كان مصدر هذا الحق أو طبيعته . فقد يلحق من الحقوق ما ينشأ بنص في القانون ، ومثاله الشائع في الفقه الفرنسي ، سقوط السلطة الأبوية (٤) . وقد يلحق ما ينشأ منها عن الاتفاق ، وأبرز مثال له سقوط حق المستأمن في العوض مخالفته

(١) راجع :

DE LA MARNIERRE(s) : La déchéance comme mode d'extinction d'un droit. Rev. Trím, 1933. - T - 2 p. 1037 No 1.

(٢) أنظر مثلاً : بودرى لا كانتيرى وتيسيه ، مشار إليهما في دي لا مارنيير .

(٣) راجع مثلاً : المرجع السابق من / ١٠٣٨ هامش/٢ .

PICARD(m) et BESSON(A) : Traité général des assurances terrestres en droit Français. T - I 1938 No 212 : et en même sens : DE BOUBEÉ ; Ency. Duloz 1971 T. II sous Déchéance No 2

وفي مصر : د. عبد المنعم البدر اوى : التأمين . ١٩٧٢ ص/ ٢١٩ بند/ ١٥٨ .

(٤) راجع :

BESSON(A) ; La notion de déchéance en matière d'assurance - R-G-A-T 1936 ' p 229.

في بوييه ، المرجع السابق بند/ ٢ .

بعض الالتزامات التي يشترطها عليه المؤمن في مجال عقد التأمين . كما أن ما قبل السقوط ليس هو فقط الحقوق المالية ، فقد تسقط كذلك الحقوق غير المالية كما هو الحال فيما يقضى به قانون الجنسية في مصر من إمكان سحب الجنسية عن المتجنس بها إذا تحقق أحد الأسباب التي يحددها القانون .

غير أن هذا الفقد إنما يقرر - من ناحية أخرى - على سبيل العقوبة أو الجزاء خطأ يرتكبه من يستحق السقوط . وهذه الخاصية الثانية مكمل ضروري للخاصية الأولى وبدونها لانكون - بدقة - بصدد حالة من حالات السقوط . ومن ثم فإننا لانوافق على ما عبر به بعض الشراح في مصر عن هذا الاصطلاح بأنه « طريقة لانقضاء الحقوق بوجه عام » (٥) ، فقد لا تعطى لفظة الانقضاء معنى الدلالة على مجازاة صاحب الحق الذي انقضى . بل إن هناك من طرق انقضاء الحق أو الالتزام ما قد يقطع في الدلالة على العكس كما هو الحال في الإبراء ، حين ينقضى الالتزام بتنازل الدائن به اختياراً عنه بما يحمل معنى التبرع للمدين .

٣ - هذا ويستوى بعد ذلك أن يكون الخطأ المستوجب للسقوط ناتجاً عن فعل إيجابي أو عن مجرد موقف سلبي (٦) . فإذا كان ناتجاً عن فعل إيجابي ، فقد يشكل - في بعض الأحيان جريمة جنائية ، فيغدو السقوط عندئذ ، كما يرى البعض ، أشبه ما يكون بالعقوبة التبعية (٧) ، ويمكن أن نمثل لذلك بما تقضى به في مصر المادة / ٢٥ عقوبات من أنه إذا حكم على الشخص كامل الأهلية بعقوبة جنائية ، عوقب تبعياً بجرمائه من حقه في إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملكه مدة اعتقاله ، حين يعهد بإدارة هذه الأموال إلى قيم . وقد يغلو في فروض أخرى أشبه ما يكون بالعقوبة التكميلية مادام أنه يلزم الحكم

---

(٥) د. عبد المنعم البدراوى ، المرجع السابق ص/ ٢١٩ بند/ ١٥٨ .

(٦) راجع :

دى بوبيه ، بند/ ٤ ، دى لامارتير ، المرجع السابق ص/ ١٠٤٢ وما بعدها بند / ٤١٣ .

(٧) راجع : دى لا مارتيير ص/ ١٠٤٣ بند/ ٣ .



به ولا يلحق بالإدانة الجنائية تلقائياً . ويمثلون لذلك في فرنسا ، بسقوط السلطة الأبوية ، حين يكون للقاضي - إذا رأى في ذلك مصلحة الصغير - أن يقضى بذلك على الأب المدان (٨) . كما يمكن أن تمثل له في مصر - وإن كان فقد الحق هنا يقع على إثر قرار إداري وليس حكماً قضائياً - بحالة سحب الجنسية المصرية من المتجنس الذي يصدر ضده بعض الأحكام الجنائية خلال الخمس سنوات التالية لتجنسه . أما إذا كان السقوط ناتجاً عن مجرد موقف سلبي ، فإنه يستوى أن يتمثل هذا الموقف في امتناع عملي ، كسقوط السلطة الأبوية لهجر الأسرة (٩) ، أو في مجرد إهمال ، ومثاله سقوط الحق في الحبس إذا أهمل الحائس حفظ العين المحبوسة وصيانتها ولم يلتزم في ذلك عناية الشخص المعتاد (م/٢٤٧-٢ ، ١١٠٣ مدني مصري) ، وكذلك سقوط الحق في الانتفاع إذا أدخل المنتفع بالتزامه بأن « يستعمل الشيء بحالته التي تسلمه بها وبحسب ما أعد له ، وأن يديره إدارة حسنة » (م/١٩٨٨-١) ، أو قصر في القيام « بكل ما يفرض على العين المنتفع بها من التكاليف المعتادة ، وبكل النفقات التي تقتضيها أعمال الصيانة » (م/١٩٨٩-١) ، أو لم يبدل من العناية في حفظها « ما يبذله الشخص المعتاد » (م/٩٩٠) إذ يجوز للقاضي - عندئذ - « أن ينزع هذه العين من تحت يده وأن يسلمها إلى آخر يتولى إدارتها ، بل له تبعاً لخطورة الحال أن يحكم بانتهاء حق الانتفاع » (م/٩٨٨-٢) .

٤ - هذا ويلاحظ فيما سبق أن ذكرنا من أمثلة ، أن السقوط يتقرر لمصلحة خاصة ، وذلك هو الأعم الأغلب فيه ، وإن كان ذلك لا يمنع أنه في بعض الحالات قد يتحقق من السقوط صالح عام بطريق غير مباشر . فإذا كان المدين - على سبيل المثال - هو الذي يفيد مباشرة من التقادم المسقط لالتزامه ، إلا أن الصالح العام ليس بعيداً عن تقرير هذا النظام الذي يهدف إلى حسن سير القضاء ، مادام أنه من غير المقبول أن يترك باب القضاء

(٨) راجع دى لا مارتيير ، الإشارة السابقة .

(٩) راجع دى بويه بتد/٤ .

مفتوحاً أمام المطالبة بحقوق مضي على استحقاقها أمداً طويلاً. بل إن السقوط في بعض الأحيان - قد يتقرر ، وكما لاحظ البعض بحق ، لرعاية الصالح العام بشكل مباشر ، ومثاله سقوط الحقوق الناتجة عن براءة الاختراع ، إذا لم يقم صاحب البراءة باستغلال اختراعه خلال مدة معينة (١٠) .

هذا هو السقوط في النظرية العامة . ونحن نقتصر في هذا البحث ، على دراسة هذه النظرية في أهم تطبيقاتها على الإطلاق ، وهو سقوط حق المستأمن في العوض إذا ارتكب مخالفة لبعض الالتزامات المفروضة عليه في مجال التأمين.

## تمهيد

في التعريف بالسقوط في مجال التأمين ونطاقه وخصائصه  
ومبرراته وما يتلوه عليه من خطورة

التعريف بالسقوط ونطاقه :

٥ - إذا كان السقوط في النظرية العامة هو فقد الحق على سبيل العقوبة ، فقد لا يكون هذا التعريف كاف لاستجلاء كنه هذا الاصطلاح وتحديد نطاقه إذا انتقلنا إلى مجال التأمين . فكم من الأسباب التي يمكن أن تؤدي بالمستأمن إلى فقد الحق فيما كان ينتظره من عوض ، وذلك خطأ يرتكبه ، وتتسع فرص ارتكابه ، من وقت إبرام العقد وإلى ما بعد وقوع الكارثة . ولو اعتبرت السقوط حاصل كل سبب من هذه الأسباب ، لصاعت معاملة المحددة ، ولاختلط بغيره من جزاءات عقد التأمين الأخرى ، على ما بينه وبينها من فوارق بالغة الأهمية على ما ستراه فيما بعد .

والغريب من الأمر أن بعض كبار الشراح المتخصصين في عقد التأمين ، لم يبال بما يمكن أن يؤدي إليه تعميم استخدام هذا الاصطلاح من تشويه لمضمونه ، فأرى فيه « جزاءاً عاماً » ، (١) يمكن في حدود التنظيم القانوني « (٢) - أن يغطي جميع التزامات المستأمن ، ليرمي كل محاولة لتحديد نطاق هذا الجزاء بالتحكم وقصر النظر (٣) كما أن رسائل متخصصة

---

(٣٠٢٠١) بيسون ، المقال السابق ( ر.ج . ١٩٣٦ ) ص/ ٢٣١ وما بعدها  
بند/ ٢ ؛ وفي نفس المنى بيكار وبيسون ، المرجع السابق ( مطول ١٩٣٨ ) بند/ ٢١٢ ؛  
كذلك يرى في السقوط جزاء ذا خاصية عامة كل من مونيت ، دي فيليه ، وأندريه في :  
VAN BECKHOUT : Traité des assurances terrestres. T-I 1949 p.  
539 No 382.

في هذا المجال قامت على تقسيم أسباب السقوط إلى ما هو مصاحب للإبرام  
العقد ، وما يطرأ خلال سريانه ، وما ينشأ بعد الكارثة (٤) .

أما البعض الآخر ، فلا يبدو أنه قد عمم اللفظ عن قصد ، وإنما بالأولى  
استعمله دون مبالاة بمفهومه الدقيق ، فغير به عن جميع الجزاءات التي يمكن  
أن تلتحق بإخلال المستأمن بأحد الالتزامات المفروضة عليه ، ولو كانت هذه  
الالتزامات مصاحبة لإبرام العقد أو واجبة التنفيذ خلال سريانه ، ناظرين إلى  
ما ينجم عن هذه الجزاءات في النهاية من فقد المستأمن لحقه في العوض لقاء  
ما ارتكب من خطأ ، بما يجعل من مسلكتهم مبرراً من هذه الزاوية فقط ؛  
وهكذا عبر البعض بالسقوط في مجال جزاء الإخلال بالتزام المستأمن بإعلان  
الخطر (٥) ، حين عبر به البعض الآخر عن جزاء الإخلال بالالتزام بدفع

---

(٤) أنظر مثلاً رسالة

GUIONIN(H) : Des causes de déchéance dans les polices d'assurance contre l'incendie. Thèse Paris 1905.

وسلك نفس المنهج أيضاً كل من

GENT(p) ; Des clauses de déchéance en matière d'assurance contre les accident. Thèse Paris 1911 p. 34, DELIGNE (A) ; Des cas de déchéance dans les polices d'assurance contre l'incendie. Thèse Paris 1914 p. 37.

(٥) أنظر مثلاً جيونان ، المرجع السابق ، ص/٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ .

LALOUX(P) : Traité des assurances terrestres en droit Belge. Bruxelles 1944 p.99 No123 ; DE LANDE et COUTURIER : Traité théorique et pratique du contrat d'assurance contre l'incendie 1885 p. 150 No 220 et p. 151. No. 222.

وراجع أيضاً استئناف Bains - les - Thonon في ١٩٣٤/٧/٢١ (١. د) ١٩٣٤  
ص/٥٩٨ ، الإسكندرية المختلطة في ١٨٩٢/٢/١٧ (ب السنة/٤ ص/١١٠) ، واستئناف  
مختلط في ١٩١٥/١١/٣ (ج . ت . م ، السنة/٦ رقم/١٥ ص/١٦) ، في ١٩٢٦/٤/٧  
نفس الدورية السنة/١٧ رقم ٣٠٠ ص/١٩٩ ، وفي ١٩٣٣/١٢/٢٨ نفس الدورية  
السنة ٢٥ رقم ١٣ ص/١١ ، الإسكندرية التجارية في ١٩٣٣/٢/٦ نفس الدورية السنة/٢٢  
رقم ٢٦٩ ص/٢٢٩ الدعوى ٣/ .

القسط (٦) : فابتلع السقوط - بهذا الشكل - كلا من البطلان ووقف الضمان ، على ما بينته وبينهما من فوارق هامة .

وقد يدل على ما ذكرنا من أن جانباً كبيراً من مطلقى اللفظ قد عموه بلامبالاة ، أن البعض - على سبيل المثال - يذكره في عبارة واحدة إلى جانب جزاء آخر من الجزاءات الخاصة في عقد التأمين ، وكأن الاصطلاحين مترادفان ، حين يقرر هذا البعض أن « السقوط أو البطلان إنما يؤدي إلى فقد الحق في العوض » (٧) ، وعلى حين يتطرق إليه بعض ثان من جزاء آخر ، بما يلقي بالغموض حول ما يقصد من معناه ، فيوجب على المحاكم - مثلاً - أن تقضى « بالبطلان » (٨) متى أدت مخالفة المستأمن لالتزامه بالإعلان إلى التأثير في فكرة المؤمن عن الخطر ، « أو على الأقل - على حد تعبيره - أن تحكم بسقوط الحق في العوض » (٩) .

هذا ويصل لبهام اللفظ إلى ذروته ، حين يرى البعض في أسماء بالسقوط القانوني ، جزاء يلحق المستأمن « في كل حالة يأتي فيها من الأعمال ما يعتبر مخالفاً لطبيعة العقد نفسه ، ولو لم يكن هناك اشتراط خاص به » (١٠) ويمثل لذلك بفرض ما لو أحدث المستأمن الكارثة عمداً .

(٦) أنظر مثلاً ديباني ، المرجع السابق ص/ ٢٤ ،

DE LA PRUGNE(ch) : Traité théorique et pratique de l'assurance en général 1895 p, 119 No 1 ; THILL(A) : La Suspension de l'assurance Thèse Paris 1938 p. 59 ; BEUDANT(ch) : par BEUDANT (Robert) et LEREBOURS-PIGEONNIERE(p) ; Cours de droit civil français, 26d T-12 1951 p. 217 No 598 .

CHANUT(É) : Essai sur le contrat d'assurance contre (٧) l'incendie Thèse Lyon 1905 p. 76 No 69.

(٨) دى لا لانه وكوتيرير ، المرجع السابق ص/ ١٥٢

AGNEL(E) : Manuel général des assurances. 56d 1913 (١٠) p.N 176o 236.

٩ - ولكن أما من تفسير لهذه الظاهرة الملفتة للنظر ؟ ، خاصة وقد لاحظنا أن البعض يصبر على استعمال اللفظ في غير موضعه ، حين يسعى بالسقوط (١١) وهو في معرض التعليق على بعض مشروعات القوانين ، الجزاء الذي تضمنه ذلك المشروع ، ضارباً عرض الحائط بالتسمية الدقيقة (وهي البطلان) التي تبناها المشرع في النص محل التعليق: وأن البعض الآخر قد أطلق اللفظ عن إدراك بالفوارق بين مدلوله وما قد يقرب منه من جزاءات التأمين الأخرى ، بل ومنبها إلى ضرورة عدم الخلط بينه وبينها ! (١٢) ، وأن عدوى التعميم قد انتقلت من الشراح إلى المشرعين ، فتكلمت - على سبيل المثال - المادة ٦ من قانون ١٩ ديسمبر ١٩٣٩ المعدل لقانون التأمين الألماني ١٩٠٨ ، عن سقوط ناتج عن التزامات سابقة على الكارثة وآخر ينتج من التزامات لاحقة عليها (١٣) ، بل وعمدت بعض التشريعات إلى استخدام اللفظ في غير موضعه تحميلاً لبعض الاعتبارات ، حين رخصت المادة ٩ من مرسوم ١٩٥٩ في فرنسا للشركات ، أن تدرج شرطاً بالسقوط للقيادة في حالة سكر. مع أن مثل هذا الاشتراط لا يعدو - كما لاحظ البعض بحق - أن يكون من حالات عدم التأمين (١٤) ولعل المشرع - في ذلك الخلط المقصود - قد أراد ، كما لاحظ ييسون - أن يفيد من بعض خصائص السقوط وهي عدم

---

(١١) أنظر مثلاً

EIGUIER(M) : Le contrat d'assurance «de l'obligation pour l'assuré de déclarer à l'assureur les risques que ce dernier prend à sa charge» Thèse Paris 1912 p. 131.

(١٢) راجع مونييت ، دي فيليه ، وأندريه في فان إكهر ، المرجع السابق ص/٣٩٩ .  
بند / ٣٨٢ .

(١٣) راجع نص هذه المادة في ( د - ج - أ . ١٩٤١ ص/٥٣٥ وما بعدها) .

قابليته للاحتجاج به على المضرور ، حين أنه لو اعتبر هذا الشرط من قبيل عدم التأمين لأمكن - على العكس - أن يحتج به عليه . أما في وجود من مثل هذا النص فقد أصبح في غير إمكان الشركات أن تشترط عدم التأمين جزاء لهذا الفرض (١٥) .

٧ - قد يفسر هذه الظاهرة لدى شراح ما قبل التنظيم التشريعي لجزاءات عقد التأمين ، أن الوثائق - في معرض التعبير عن الجزاءات التي تلحق بإخلال المستأمن بالتزاماته ، وعلى الأخص الالتزام بإعلان الخطر - كانت تقضي بأن المستأمن « سوف يفقد كل حق في العوض في حالة الكارثة » (١٦) ، أو أن هؤلاء الشراح كانوا - كما سبق أن ذكرنا - يهتمون من هذه الجزاءات بما تؤدي إليه في النهاية من فقد المستأمن لحقه في العوض معبراً عنها جميعها بالسقوط (١٧) أما لدى شراح ما بعد التنظيم التشريعي لهذه الجزاءات وتسمية كل منها باسمها الفني الدقيق ( كالبطلان ، ووقف الضمان . . إلخ ) ، فإن الإصرار على تعميم لفظ السقوط ليشمل كل هذه الجزاءات لا يفسره - فيما نعتقد - إلا أن يكون نوعاً من المسكابة ، يدلل أن كبار المتحمسين لهذا التعميم ، والذين سبق أن رموا محددى اللفظ بقصر النظر ، قد عادوا فعدلوا في كتاباتهم الأخيرة عنه (١٨) . وإلا فلا يبقى سوى أن نقول بأنه يبدو كما لو كان رد فعل عكسي لانبجاس فقهي قديم ، كان يكره أنصاره استخدام

(١٥) (١٥٤١٤) : راجع :

BESSION(A) : La déchéance pour conduire d'un véhicule en état d'ivresse. R.G.A.T 1961 p. 148.

(١٦) راجع في أمثلة هذا المسك

CÉLICE (A) : DU Contrat d'assurance en matière terrestre en droit français Thèse Paris 1878 P. 226

(١٧) أنظر مثلاً : تيل ، المرجع السابق ج١/٦٤ ، ص/١١٨

(١٨) أنظر : بيسون ، المقال السابق (رج١٠ ١٩٦١) ص/١٤٨

PLANIOU , RIPERT avec le concours de R, S, L, et BESSION:-

اللفظة «السقوط» Déchéance ذاتها لما لها من قسوة الدلالة ، مفضلين عليها تعبير «ضياع حقوق المستأمن» ، ومستشبهين - في هذه الكراهة - بنظام سقوط السلطة الأبوية ، كل ذلك - كما لاحظ البعض - توصلنا إلى وجوب عدم تطبيق السقوط إلا في فروض استثنائية (١٩) .

٨ - غير أنه يبقى أن نقرر في هذا الصدد ، بأن أى من التفسيرات التي قدمنا لا يمكن في الواقع تبريراً لإطلاق لفظ «سقوط» على عوانه بهذا الشكل ؛ فقد أدى ذلك الإطلاق المتحرر إلى الوقوع في الكثير من الأخطاء ، مما يجعلنا نؤيد كل الاتجاهات الفقهية الحديثة التي تفرص على استعمال هذا اللفظ في مجاله الدقيق ، وتحفظ به للجزاء الذي يخص التزامات المستأمن اللاحقة على وقوع الكارثة أو على الأقل المصاحبة لها (٢٠) .

مخاطر استعمال لفظ السقوط في غير موضعه الدقيق :

نحن لا نتقص في هذا الموضع أن نستخلص ما ترتب على تعميم لفظ «السقوط» من أخطاء ، عن طريق عقد المقارنة بينه وبين ما استبدل بها من جزاءات التأمين الأخرى (كبطالان الوثيقة أو وقف الضمان إلخ . . .) . فذلك

---

Traité pratique de droit civil Français. 26d T. 11 1954 p. 699 -  
No 1315 ; BESSON(A) : Cours de droit des assurances 1967-1968  
P. 132,

(١٩) راجع مونيت ، دي فيليه ، وأندريه ، في فان إكهوس / ٥٤٠ بند / ٣٨٣  
(٢٠) أنظر مثلاً

RENARD (j.p) : Les obligations de l'assuré dans le contrat d'assurance terrestres. Thèse Rennes 1961 p. 283 ; SICOT(L) et BIENVENU(j) : L'assurance automobile obligatoire 1959 p. 48 No. 35 ; EMMANUEL(j) : L'assurance aujourd'hui et demain 1965 P. 202; DEMOGUE(R) : effet de la déchéance dans l'assurance... Rev, Trim, 1922 p. 413.

والبدلاني ، المراجع السابق ص/ ٢١٩ بند ١٥٨ .



أمر نرجسته إلى الموضوع المعص لآثار السقوط ، وتغديد طبيعته القانونية :  
وإنما نقصد إلى إثبات بعض الأمثلة ، التي نتبع فيها نفس أقوال مطاني اللفظ :  
نرى كيف أدى بهم سياق هذا الإطلاق إلى الوقوع في الأخطاء .

استعمال السقوط في معرض جزاء الالتزام باعلان الخطر :

٩ - أدى استعمال هذا الاصطلاح في معرض الجزاء على كتمان المستأمن  
وإعلانه الكاذب ، بالعوض إلى القول بأن « السقوط يستند إلى خطأ عقدي  
من جانب المستأمن » (٢١) ورتب على ذلك أن المستأمن الذي لم يرتكب  
ذلك لخطأ ، لأن الشركة كان لديها عن ظروف الخطر علماً ، من غير طريقه ،  
لا يستحق ذلك الجزاء (٢٢) حين أن الالتزام باعلان الخطر لا يمكن في الواقع  
أن يكون التزاماً عقدياً ، وعدم مراعاته لا يمكن أن يكون خطأ عقدياً .

١٠ - كما أدى استعمال اللفظ في نفس المجال ببعض احكام إلى ابتعاد  
تطبيقه على المستأمن الذي يخالف التزامه بالإعلان عن حسن نية (٢٣) . حين  
أنه لو كان الجزاء هو السقوط بالمعنى الدقيق لوجب تطبيقه حتى في هذا  
الفرض ، ما دام أن السقوط كما سنرى ، ينطبق بصرف النظر عن حسن  
أو سوء نية المستأمن .

١١ - ولما كان السقوط لا يستلزم - كما أشرنا - سوء نية المستأمن :  
فقد قبل كذلك بعض الشراح ، في الفقرة التالية على التدخل التشريعي الأمر في

---

BACHELARD(A) : Les réticences et les fausses (٢٢ ، ٢١)  
déclarations de l'assuré dans le contrat d'assurance contre l'incendie..  
Theré Lyon 1912 p. 93,

(٢٣) أنظر استئناف باريس في ١٨٩٣/٣/٢٢ مشار إليه في :

DUPUICH(p) : Traité pratique de l'assurance sur la vie 1900.  
P. 188 note 4;

الإسكندرية التجارية في ١٩٩٤/٢/٢٢ (ب . السنة ١٧ ص ٢٥٥) .

بمجال التأمين ، أن يشترط المؤمن سقوط حق المستأمن لعدم كفاية إعلاناته ، وعندئذ - فحسب رأيه - يلزم أن ينطبق السقوط إعمالاً لهذا الشرط حتى ولو كان المستأمن حسن النية (٢٤) . مع أن قانون التأمين الفرنسي قد وضع للاختلال بالالتزام بإعلان الخطر جزاءات أمرة ، فرق فيها بين حسن وسوء نية المستأمن ، ولم يهللر حق هذا الأخير في العوض كلية إلا إذا كان سوء نيته ثابتاً ، حين اقتصر - في حالة حسن النية - على زيادة القسط أو التخفيض النسبي للعوض . كما أن الطبيعة الآمرة لنصوص ذلك القانون تحظر كل اتفاق مخالف ، ما لم يكن ذلك لصالح المستأمن ، بما يجعل من مثل الاشتراط سابق الذكر - وعلى العكس مما يدعيه صاحب الرأي - باطلاً بالضرورة .

١٢ - كذلك لما كان السقوط لا يستلزم ثبوت ضرر يلحق بالمؤمن من جراء مخالفة المستأمن لالتزامه ، فقد قبلت بعض المحاكم تطبيق السقوط لعدم إعلان أحد الظروف المتعلقة بالخطر ، ولو لم يكن لإغفال إعلان هذا الظرف ثمة تأثير في فكرة المؤمن عن الخطر ، ما دام أن الشركة قد اشترطت إعلان هذا الظرف وحددت جزاءه (٢٥) ، حين أنه من المسلم به ، أن التأثير في الفكرة عن الخطر شرط أساسي لمجازاة المستأمن ببطان وثيقته للكتان أو الإعلان الكاذب ، وأنه دون توافر هذا الشرط ، لا يستحق المستأمن ثمة جزاء ، حتى ولا التخفيض النسبي . كما أنه من المسلم به أيضاً - كما سبق أن ذكرنا - أنه ليس بالإمكان العلول عن أحد الجزاءات المنظمة تشريعياً لخالفه معينة إلى غيره من الجزاءات ، إلا إذا كان في هذا العلول مصلحة للمستأمن .

(٢٤) راجع :

SAVATIER(R) : Traité de la responsabilité civile en droit français T. 2, 26d 1951 p. 348 No 756.

ويقترب : شافي ، المرجع السابق ص ٦٩ .

(٢٥) راجع : استئناف تورينو ١٩٣٢/٣/٢٤ (ر. ج . أ ١٦٣٤ ص ٩٠٦) .

١٣ - وفي مصر ، مثل البعض الدفوع بالسقوط السابقة على الحادث ، بذلك الفرض الذي تنفق فيه الشركة مع المستأمن على هذا السقوط جزاءاً لإخلاله بالتزامه بإعلان الخطر ، في غير المجال المحدد بالمادة /٢١ من قانون التأمين الفرنسي ، أى في الفرض الذي يكون فيه المستأمن حسن النية ولم يرتب على إخلاله أى تأثير في فكرة المؤمن عن الخطر (٢٦) ، وهو تمثيل خاطئ حتى في إطار النصوص التشريعية المصرية . فمثل ذلك الاشتراط الذي يسميه سقوطاً ، لا بد وأن يقع باطلاً إعمالاً للمادة /٧٥٠ - ٥ مدني التي تقضي ببطالان ما يرد في وثيقة التأمين من شروط السقوط التعسفية وأى تعسف أكثر من أن يشترط المؤمن هذا السقوط وما تدعى مخالفة المستأمن لالتزامه بالإعلان لم تلحق به أى ضرر ، ووقعت كذلك من مستأمن حسن النية !

١٤ - كذلك ، لو أن الجزء المنصوص بالمادة /٢١ من قانون التأمين الفرنسي ، لمخالفة الالتزام بإعلان الخطر ، هو سقوط وليس بطلان كما يدعى بيسون (٢٧) لأدى ذلك إلى عدم إمكان الاحتجاج به على المضرور ، وهي نتيجة يدرك بيسون نفسه خطأها (٢٨) ولعل ذلك هو السبب في علوه في كتاباته اللاحقة عن ذلك الرأي سابق الإشارة وحرصه على التنبيه بأن الأهمية البالغة للفرقة بين السقوط والبطلان إنما تكمن في اختلافهما من حيث مدى إمكان الاحتجاج على المضرور حيث يقبل البطلان مثل ذلك الاحتجاج دون السقوط (٢٩) .

١٥ - هذا وينقسم السقوط لدى بعض الشراح إلى ثلاث طوائف حسب التاريخ الذي يقع فيه . وأولى هذه الطوائف عنده هي حالات

---

(٢٦) راجع سمه واصف ، التأمين من المسؤولية ط/١٩٥٨ رسالة القاهرة ص/٤٥٨ .  
(٢٧) (٢٩٠٢٨٠٢٧) راجع بيسون مقال (١٩٣٦) ( ر . ج . أ ١٩٣٦ ص/٢٤٥٠ ٢١/٥ )  
ص/٢٤٦ بته/٤٨ وبيسون ( دروس ٦٧ - ١٩٦٨ ) ص/١٣٢ .

السقوط عند اكتساب العقد (٣٠)» ولنا نعتقد أننا بحاجة إلى كثير من التدقيق للكشف عما ينطوي عليه هذا التعبير من تناقض . فكيف يسقط الحق الذي من المفروض أنه ينشأ من العقد ، عند إنشاء العقد نفسه ! وكيف نسلم بسقوط الحق من قبل مولده ! إن ذلك فيما نظن أمراً غير متصور ، حتى لو أخذنا بالتبرير المصطنع الذي ادعاه البعض من أن حق المستأمن على الضمان ينشأ معلقاً على شرط واقف هو تحقق الخطر . وأن مثل هذا الحق المشروط يمكن أن يكون محلاً للتصرف القانوني ، فيمكن بالتالي فقده (٣١) . إن عيب هذا الرأي فيما نعتقد أنه يخلص إلى نتيجته من بداية خاطئة . فالحق - ولو كان موصوفاً - إنما يستلزم حتى ينشأ ، أن يكون التصرف القانوني - مصدره - قد نشأ على نحو صحيح . وإلا فامدلول الشرط كوصف للالتزام إن لم يكن أمر عارض أو خارجي تضيفه الإرادة إلى التزام استكمل كل العناصر التي يستلزمها القانون (٣٢)

#### ( ب ) استعمال السقوط في معرض جزاء الالتزام بدفع الأقساط :

١٦ - أما أبرز الأخطاء التي أدى إليها استعمال السقوط في معرض جزاء عدم دفع الأقساط فهو استخلاص عدم قابلية هذا الجزاء ( الذي من المفروض أنه وقف الضمان ) للاحتجاج به على المضرور (٣٣) ، حين أن الوقف - من حيث الأصل يقبل في الواقع مثل ذلك الاحتجاج .

هل يمكن جعل السقوط جزاءً اتفاقياً لجميع التزامات المستأمن ؟

ونجد التساؤل - بحق - عما إذا كان بالإمكان فعلاً أن يشترط السقوط جزاء لجميع التزامات المستأمن حتى ما كان منها سابقاً على وقوع الكارثة ؟

(٣١) راجع :

REITIGIER(G) : La distinction des notions de non-assurance et de déchéance dans les assurances terrestres de responsabilité. Thèse Paris 1947 p. 57 No 66.

(٣٢) في هذا المنى عبد المنعم البدواوي : النظرية العامة للالتزامات ج ٢/ ١٩٧١

ص/ ٢٠٩/ بند ١٨٥

(٣٣) أنظر مثلاً استئناف ديجون ١٩٣٩/٥/٣ ( ر.ج. أ ١٩٣٩/٦٥٥ ) .

(٣٠) راجع : ديلبي ، المرجع السابق ص/ ٣٧ ، وقارن جن ، المرجع السابق ص/ ٣٤ .

١٧ - يجب بعض كبار الشراح الفرنسيين على ذلك بالإيجاب . ولكنهم يشترطون لذلك - من ناحية - ضرورة مراعاة الاشتراطات القانونية ، وألا تكون هذه الالتزامات - من ناحية أخرى - قد وضع لها المشرع جزاءات أخرى غير من السقوط (٣٤) .

ونظرة على الواقع التشريعي الفرنسي ، يمكن القول معها بأن تلك القيود ، وبخاصة القيد الثاني ، تناهز الأصل تماماً ، بما يجعل ذلك الجواز خطأ من كل مضمون .

فالالتزامات المستأن - فيما قبل وقوع الكارثة - يمكن أن تنحصر في التزامه عند إبرام العقد بإعلان الخطر ، وكذلك التزامه بإعلان ما يطرأ عليه من تفاقم خلال سريان العقد ، والتزامه بدفع الأقساط كل في موعده . بالإضافة إلى ضرورة مراعاته لبعض الاشتراطات الأخرى التي تفرضها الوثائق خلال سريان العقد ( ومن أبرزها - على سبيل المثال - ما تشترطه وثائق التأمين من الحريق ، من ضرورة سبق إخطار المؤمن قبل تغيير وضع الأشياء المؤمن عليها وإزالة الضمان تلقائياً . أو ما تشترطه وثائق التأمين القردية ضد الإصابات من سحب ضمان المؤمن تلقائياً إذا قام المستأن بسفريات غير منصوص عليها في الوثيقة وطيلة هذه السفريات ) : فإذا استبعدنا الطائفة الأخيرة من الاشتراطات بحسبانها أقرب ما تكون إلى حالات عدم التأمين أو استبعاد الخطر ، فإن ما يبقى من الالتزامات قد نظم له المشرع جزاءات خاصة وفرضها بصفة أمرة . فجزاء مخالفة الالتزام باعلان ظروف الخطر ، ينحصر في بطلان الوثيقة أو التخفيض النسبي للوض حسب سوء أو حسن نية المستأن (م/٢١/٢٢) . كما أن الفقه الفرنسي يسلم بتطبيق الجزاء المنصوص بالمادة ٢١

على مخالفة المستأمن لالتزامه بإعلان تفادى الخطر وذلك على سبيل القياس (٣٥) أما عن الالتزام بدفع الأقساط فقد وضع المشرع لمخالفته جزاءاً خاصاً هو وقف الضمان ، استوجب لإعماله - وبصفة آمرة - ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات التي من بينها ضرورة مرور مهلة معينة على المستأمن المتخلف عن الدفع لعله يسعى إلى تصحيح موقفه فيتدارك الجزاء . واشترط السقوط ذى الأثر الفوري بطبيعته ، بدلا من الوقف ، سوف يفوت الأغراض التي توخاها المشرع ، وسيفقد مخالفاً لنصوص صريحة آمرة .

١٨ - أما في مصر ، وبالرغم من عدم تنظيم أمثال الجزاءات سابقة الإشارة تشريعياً ، فإنه لا يمكن كذلك القول بدقة ، بأن السقوط يمكن أن يشترط جزاءاً لالتزامات ما قبل وقوع الكارثة . فهو لا يمكن من ناحية - أن يشترط بدلا من البطلان المنظم في القانون الفرنسي لمخالفة الالتزام بالإعلان . لأنه إذا اشترط اتفاقياً في هذا الفرض ، فلما أن يأخذ بجميع قيوده ، من ضرورة توافر سوء نية المستأمن ، وتأثير مخالفته في فكرة المؤمن عن الخطر ، وعندئذ يكون بطلاناً وإن أمياه الطرفان سقوطاً . وإما أن يتخلو من هذه القيود فيقع باطلاً إعمالاً للمادة ٧٥٠ - ٥ مدني ، مادام - بصفة خاصة - أن الظرف الذي لم يكن له تأثير في فكرة المؤمن عن الخطر ، لن تكون لمخالفته - بالضرورة - أى تأثير على وقوع الكارثة ، حين أن صحة اشتراط السقوط في هذا الفرض تكون مرهونة بهذا التأثير . وكذلك الحال فيما يتعلق بالالتزام بدفع القسط ، فإنه سوف يتردد - ولنفس الاعتبارات - بين أن يكون وفقاً للضمان وإن أخذ تسمية السقوط ، وبين أن يكون شرط سقوط

(٣٥) انظر مثلاً :

DESCHAMPS(j) : L'aggravation du risque en cours d'assurance. Thèse Paris 1932 p. 194 ets ; MONCHARMONT(H) : La déclaration du risque dans les assurances terrestres. Thèse Paris 1932 p. 78 et S No 42; GODART et P-CHARMANTIER. Code des assurance. 3<sup>ed</sup> 1947 p. 203 No 356.

باطل ما دام أن عتدم دفع القسط لن يكون له بالتأكيد أى أثر على وقوع الكارثة .

#### التعريف الدقيق للسقوط .

١٩ - وبين مما تقدم ، أن التعريف الدقيق للسقوط ، يجب أن يضيق - من ناحية ، لتخرج منه جزاءات التزامات ما قبل وقوع الكارثة . كما أنه يجب أن يوسع - من ناحية أخرى - ليشمل جزاء التزامات المستأمن المصاحبة لوقوع الكارثة واللاحقة عليها . وذلك سواء ماتعلق منها بإعلان هذه الكارثة أو بالالتزامات الاتفاقية الأخرى التي تفرض على المستأمن في هذا الوقت . وعلى ذلك :

فنحن من ناحية ، لانتبنى تعريف السقوط بأنه « وسيلة أو دفع يتيح للمؤمن بالرغم من أن الخطر المنصوص عليه في العقد يكون هو الذى تحقق ، أن يتمتع عن دفع العوض المشروط ، بسبب فعل خاطيء من جانب المستأمن » (٣٦) ، أو أنه « عقوبة تسلب المستأمن المخطيء الفائدة الطبيعية التي ينتظرها من العقد » (٣٧) ، أو أنه « انقضاء قانوني أو اتفاق لحق يكون صاحبه مخطئا بفعل أو امتناع » (٣٨) ، فأمثال هذه التعريفات من الاتساع بحيث يمكن أن تشمل جزاءات أخرى إلى جانب السقوط .

وبالمقابلة ، فنحن لا نتبنى كذلك ، تعريف السقوط بأنه « حرمان المستأمن من حقه في العوض لأنه لم يعلن الكارثة في المدة المحددة قانونا أو

---

(٣٦) بيكار وبيسون ( المجلد ) بند/٢١٢ ، محمد كامل مرسى : شرح القانون المدني الجديد . العقود المسبقة ( عقد التأمين ) ج/٣ ١٩٥٢ ص/١٤٩ بند/١٣٢ ، وق نفس المص : ييرون مقال ١٩٣٦ ص/٢٤٣ بند/٧ ، ويقترب :

BARTHE(R) : Dictionnaire de l'assurance et de réassurance. 1965 p. 79.

(٣٧) ييرون ، مقاله ١٩٤٦ ص/٢٤٢ .

(٣٨) دة لا بارتيور ص/١٠٦٢ بند/١٣ .

اتفاقاً (٣٩) لأنه على العكس ، فيبقى فلا يشمل السقوط الذي قد يشترطه. الشركة جزاءاً للإخلال بالالتزامات - غير إعلان الكارثة - التي قد يفرض على المستأمن القيام بها لحظة وقوع الكارثة أو بعدها .

ونفضل التعريف الذي بدأ يسود في الوقت الحاضر للسقوط ، بأنه « وسيلة أو دفع ، يسمح للمؤمن - ولو أن الخطر المنصوص بالعقد يكون هو الذي تحقق - أن يرفض تنفيذ تعهده بالضمان ، بسبب عدم تنفيذ المستأمن لأحد الالتزامات التي يفرضها عليه العقد أو القانون في حالة وقوع الكارثة » (٤٠). أو أنه ، حسب تعريف أحدث الرسائل للمتخصصة في هذا الصدد - « وسيلة دفاع تتيح للمؤمن أن يجازى بالحرمان من الضمان ، المستأمن الذي يرتكب خطأ عقدياً بعد تحقق الخطر المنصوص بالعقد » (٤١) .

#### خصائص السقوط ومبرراته :

٢٠ - وإذا كان السقوط بوجه عام هو فقد الحق على سبيل العقوبة. أو الجزاء ، فإن السقوط في مجال التأمين يتميز فضلاً عن ذلك ، بعدم التناسب - على الإطلاق - بين ما يعود منه على المؤمن وما يلحقه من ضرر من جراء إخلال المستأمن بالتزامه ، الأمر الذي يخلف على هذا الجزاء لدى بعض الشراح ، كما سرى فيما بعد ، وصف العقوبة الخاصة . وعندئذ يجدر التساؤل على الفور ، عن مبرر ذلك الجزاء البالغ القسوة . والتبرير السائد في الفقه ، يركز على أساس من الأسس الفنية للتأمين وعلى المبادئ التي تهيمن على ذلك النظام .

\*CAPITANT(H) : Commentaire de la loi du 13 juillet (٣٩) 1930. R. G. A. T 1930 p. 768 ; et en même sens : JOSSERAND (L) : Cours de droit civil positif français 26d 1933 p. 732.

(٤٠) بيسون في بلاكول وريبير ١٩٥٤ سابق الإشارة ص/٦٩٩ بند ١٣١٥ ، وق. نفس للمؤلف الدكتور البدرأوى ( التأمين ) ص/٢١٩ بند ١٥٨ .

SIDIBÉ (G) Les garanties résultant de l'assurance (١٤)

- automobile obligatoire Thèse Paris 1970 P. 195



فالتأمين كما هو معروف نظام يقوم على فكرة التعاون بين مجموع المستأمينين ، هذا الجمع - الذى يجب أن تتضافر جهود جميع أفراده لإنجاح ذلك النظام - تكون له مصلحة مشروعة في ضرورة التزام كل فرد من أفراده أقصى درجات الحيلة والحذر والأمانة . ولذلك يقال - من ناحية أخرى - بأن التأمين من أبرز عقود حسن النية . واللجوء إلى جزاءات القواعد العامة لحماية ذلك التعاون من جراء سوء نية بعض أفراده أو حتى إهماله ، لن يكون كافياً ، ما دام أنه يتمثل في مجرد إنهاء وثيقة سىء النية أو المهمل مع تعويض الشركة عن الضرر الذى يثبت أنه قد أصابها من جراء مخالفته . ومثل هذه الجزاءات لا تحقق الحماية الفعالة ولا العاجلة لتعاون المستأمينين ، فضلاً عن صعوبة إثبات الضرر عملاً . الأمر الذى يجعل من الضرورى وجود جزاء حازم وسريع ، يكون رادعاً من ناحية ، لكل من تسول له نفسه غش ذلك التعاون أو لا يلتزم أقصى درجات الحذر والدقة في تنفيذ التزاماته ، وذلك عن طريق حرمانه من كل حق له في الضمان دون حاجة لثبوت أى ضرر لحق بالشركة من جراء ذلك الخطأ . ويكون - من ناحية أخرى وإليها من الغش قبل وقوعه أو الإهمال قبل ارتكابه ، مادام أن قسوة ما سيترتب عليه من آثار بالنسبة للمستأمين سوف تدفعه إلى التردد قبل التفكير في الغش ، وسوف تحثه على الحيلة في القيام بكل ما تفرضه عليه الوثيقة من التزامات (٤٢) .

#### خطورة السقوط والحاجة إلى التدخل التشريعي :

٢١ - غير أنه بالرغم من التبريرات السابقة ، فقد أثبت التجارب ،

---

(٤٢) زاجع : بيكار وبيسون (المطول) بند/٢٠٨ وبند/٢١٥ ، بيون في بلاتويل وريير ص/٦٩٩ بند/١٣١٥ ، ريتيجيه المرجع السابق ص/٣٠ ومايملع بند/٢٩ ، BESSON(A) : L'assurance et les affaires, 1946 p. 80 ; MIRI-MONDE (A.DE) : Manuel pratique des assurences 1928 p. 49. وفي مصر : محمد كامل مرسى ، المرجع السابق ص/١٤٦ بند/١٣٣ ، د/ عبد الرزاق السنهوري . الوسيط في شرح القانون المدنى المجلد/٢ ، عقود النور ( عقد التأمين ) ١٩٦٤ ص/١٣٣١ بند/٦٥١ .

كما يعترف بعض الشراح الفرنسيين ، بأنه أحياناً ما يشترط السقوط في الوثائق جزءاً لالتزامات « ثانوية جداً » (٤٣) تفرض على مستأمن غالباً ما يكون جاهلاً بها (٤٤) ، بما يستوجب ضرورة التدخل التشريعي لحماية جمهور المستأمنين .

٢٢ - وفي القانون المقارن ، أخذ هذا التدخل التشريعي صوراً مختلفة :

في فرنسا :

تأخذ هذه الحماية صورة حصر مجال السقوط إلى أقصى درجة ممكنة ، وذلك عن طريق اشتراط ضرورة توافر شروط شكلية معينة في الاشتراطات التي تفرضه في الوثائق وإلا وقع شرط السقوط باطلا (م/٩ من قانون التأمين الفرنسي) ، وكذلك عن طريق حظر بعض شروط السقوط ، سواء بشكل مباشر ( كما هو الحال فيما تضمنته المادة ٢٤٤ من نفس القانون ، من قائمة محالات السقوط المحظورة ) : أو بشكل غير مباشر عن طريق تنظيم جزاءات آمرة لبعض التزامات المستأمن لا يجوز استبدال غيرها بها . هذا فضلا عن أنه في الواقع العملي ، فقد جرت عادة الشركات ، كما يقرر الشراح الفرنسيون ، على قصر تطبيق السقوط المشتراط في الوثيقة ، على حالة المستأمن الذي يرتكب خطأ أو إهمالا غير مغتفر (٤٥) وأحياناً تمنح بعض الشركات للمستأمن قدرأ من التعويض المتفق عليه بالرغم من استحقاقه للسقوط (٤٦) :

وفي إيطاليا :

يكفل المشرع حماية المستأمن عن طريق ضرورة موافقته الخاصة وكتابة على شروط الوثيقة التي تقرر السقوط . وهو ما اعتبره بعض الشراح - بحق

(٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) : راجع :

MAZEAUD ( Henri et Léon ) et TUNC(A) : Traité théorique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle. 56d. T.3 1932 p. 861 No 2671.

(٤٦) (٤٥) : راجع : دي لا لاند وكوتيرير ، ص/٤٥٥ وما بعدها بد/٨١٩/٨٢٠

إجراءً أكثر حماية للمستأمن مما تستوجبه المادة ٩ من قانون التأمين الفرنسي من ضرورة إدراج شروط السقوط بشكل ظاهر، وإن كان بالمقابلة - أقل فعالية من بطلان بعض شروط السقوط المحددة بالمادة ٢٤ من نفس القانون (١٧) ٢

وفي بلجيكا :

تقدم البعض بمشروع قانون ، اقترح فيه إبطال كل شروط السقوط التي تستند إلى مجرد تأخر من جانب المستأمن في إعلان الكارثة (٤٨) .

وفي سويسرا :

تقضي المادة ٣٢/ من قانون التأمين ، بأن التأخر في إعلان الكارثة للمؤمن لا يؤدي إلا إلى تخفيض العوض ، ما دام ينتج عن مجرد إهمال من جانب المستأمن ، ولا يطبق السقوط إلا في حالة التدليس (٤٩) .

وفي تشيكوسلوفاكيا :

يحظر قانون التأمين ، التمسك بالسقوط لعدم تنفيذ التزام لاحق على الكارثة ، إلا إذا كان هناك تدليس أو خطأ جسم من جانب المستأمن ، أو خسارة لحقت بالمؤمن (٥٠) .

وفي ألمانيا :

يبدو أن قانون التأمين الجديد ١٩ ديسمبر ١٩٣٩ ، يتجه في مادته السادسة ، على استحياء ، إلى إلغاء نظام السقوط كلية ، واستبدال نظام المسؤولية المدنية به ، ما دام يشترط لإمكان تطبيقه ، وجود خطأ ، بل وخطأ جسم من جانب

(٤٧) أنظر :

HOUIN(R) : le contrat d'assurance dans le nouveau code civil  
italien R.G.A.T 1943 p. 83.

(٤٨) راجع : فان خيريه ، مشار إليه في لالو ١٩٤٤ ، المرجع السابق ص ٧

١٩٣ بته/٧٧٢ .

(٤٩) راجع : بيسون ، ع مقال ١٩٣٦ ص/٢٤٢ بته/٦ .

(٥٠) راجع : مازر ( ٥ ، ل ) وثائق ١٩٣٢ سابق الإشارة ص/٨٦١ ع ٥٠ .

المستأمن ، وهو يوقع للمؤمن ، وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر (٥١) .  
هذا ويتجه التوحيد الجزئي لقانون عقد التأمين بين بلاد السوق الأوروبية  
المشتركة ، نحو هذا الاتجاه الذى أخذ به القانون الألمانى ، حين يقصر السقوط  
على الفرض الذى يرتكب فيه المستأمن غشاً أو خطأ جسيماً ، ويستبدل به  
التعويض وفى حدود ما لحق المؤمن من ضرر فى الفروض الأخرى (٥٢) .

#### أما فى مصر :

فتمثل حماية المستأمنين فيما تقضى به المادة ٧٥٠/ مدنى من بطلان  
الشروط الآتية :

- ١ - الشرط الذى يقضى بسقوط حق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين  
والوائح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنحة عمدية . (١/٧٥٠)
- ٢ - الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى  
إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو تقديم المستندات ، إذا تبين من  
الظروف أن التأخر كان لتعذر مقبول (م/٧٥٠ - م) .
- ٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من  
الأحوال التى تؤدي إلى السقوط (٣/٧٥٠) .
- ٤ - كل شرط تعسفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع  
الحادث المؤمن منه (٥/٧٥٠)

كذلك كانت المادة ٢١/ من مشروع الحكومة تقضى - فى خصوص  
الالتزام بإعلان الكارثة - بأنه إذا تخلف المؤمن له عن الإخطار فى المادة

---

(٥١) راجع نفس المادة ٦/ ف (د . ج . أ ١٩٤١ ص/ ٥٣٥ ، ٥٣٦) . وراجع  
فى التعليق عليها .

VANARD(R) : Les lois allemandes du 7 nov 1939 et du 19  
déc 1939. R.G.A.T 1941 p. 581. et s.

(٥٢) راجع : يسوف دروس ١٩٦٨ ص/ ١٣١ وما بعدها .

المحددة ، جاز خفض التأمين بمقدار ما أصاب المؤمن من ضرر نتيجة التأخير في الإخطار . ويسقط الحق في التعويض إذا أثبت المؤمن أن عدم الإخطار كان عن عمد بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب .

#### خطة البحث :

وبعد هذا التمهيد ، يمكن تقسيم البحث في هذا الموضوع إلى باين ، على النحو التالي .

الباب الأول : في أسباب السقوط . ويشمل :

الفصل الأول : السقوط الناشئ عن مخالفة  
التزام قانوني

الفصل الثاني : السقوط الناشئ عن مخالفة  
الالتزامات اتفاقية .

الباب الثاني : في أحكام السقوط . ويشمل :

الفصل الأول : آثار السقوط

الفصل الثاني : الدفع التي تحول دون السقوط .

الفصل الثالث : الطبيعة القانونية للسقوط .

لنتهى إلى هراستنا التقديرية لهذا الجزء .

مخاتمة :



# البَيْتُ الْأَوَّلُ

فِي أَسْبَابِ السَّقُوطِ

### تقسيم :

يمكن! - في ضوء التنظيم التشريعي لعقد التأمين في فرنسا - تقسيم أسباب السقوط - باعتباره جزاء يلحق بإخلال المستأمن بأحد الالتزامات المتعلقة بالكارثة - إلى قسمين ، وذلك بحسب مصدر الالتزام موضوع المخالفة .  
فلما أن يكون السقوط عاقبة الإخلال بالتزام يفرضه القانون على المستأمن ، ونقصه بذلك التزام هذا الأخير بإعلان الكارثة للمؤمن ، أو يلحق الإخلال بأحد الالتزامات الاتفاقية ، التي تفرض الوثائق على المستأمنين القيام بها ، سواء منذ لحظة وقوع الكارثة أو بعدها ، والتي تتنوع وتختلف باختلاف الأخطار المؤمن منها . أما في مصر ، فلا يكون السقوط دائماً لإجزاء يمكن أن يلحق مخالفة التزام اتفاق ، ما دام أنه ليس من بين نصوص المجموعة المدنية ما يلزم المستأمن بإعلان الكارثة . ومن ثم نقسم هذا الباب إلى فصلين ، نعالج في أولهما السقوط الناشئ عن مخالفة التزام قانوني ، لنكرس الثاني للسقوط الناشئ عن مخالفة التزامات اتفاقية .



## الفضل الأول

السقوط الناشئ عن مخالفة التزام قانوني  
( مخالفة الالتزام باعلان الكارثة )

تقسيم :

تقتضى الإحاطة بهذا السبب من أسباب السقوط ، أن نعرض من ناحية ،  
لأساس الالتزام بإعلان الكارثة ومبرراته ، لنحدد - من ناحية أخرى -  
مدلول المخالفة المستوجبة للسقوط بناء على هذا السبب ، ونجعل لكل من  
هذين الموضوعين مبحثاً مستقلاً .

## المبحث الأول

أساس الالتزام باعلان الكارثة ومبرراته

أساس الالتزام باعلان الكارثة :

٢٣ - لا يثير الالتزام بإعلان الكارثة ثمة خلاف من حيث مصلوه ،  
فهو بالضرورة التزام عقلي تفرضه الوثائق على المستأمنين ، بل وتكرسه  
كذلك صراحة ، نصوص بعض التشريعات ، كما هو الحال في المادة ١٥ من  
قانون التأمين الفرنسي . ولذلك فليس من الغريب ألا نجد اهتماماً لدى الشراح  
بالمبحث في مصلوه هذا الالتزام وأساسه ، وذلك على العكس مما أثر من جدل  
حول أساس الالتزام بإعلان الخطر (١) .

---

(١) راجع في هذا الخلاف : رسالتنا « الجزاءات الخاصة في حققة التأمين ، دراسة  
تخطيط الوثيقة ووقف الغيان » ، رسالة التامة على الآلة الكاتبة ( ١٩٧٥ ص/٤٧ ) وما بعدها .  
حيث الوجود يبين ، الالتزام باعلان الخطر في التأمين ١٩٦٨ ص/٤

هذا ويظل للالتزام أساسه العقدى حتى ولو كان الملزم غير من وقع على الوثيقة . كما هو الحال في التأمين لمصلحة الغير ما دام أن هذا الأخير يعتبر مستفيداً من اشتراط لمصلحه فيؤول إليه الحق المشترط لمصلحه بنفس حدوده وشروطه المذكورة في عقد الاشتراط (٢) .

٢٤ - أما في مصر ، فقد كان مشروع القانون المدنى ، يتضمن في المادة / ٧٩١ التزام طالب التأمين بأن يخطر المؤمن « بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مستولاً » . ولكن هذا النص حذف ، فأصبحت المجموعة المدنية الحالية مخلوفاً من النص على مثل هذا الالتزام ، وليس فقط من تنظيم جزاء الإخلال به كما يقرر بعض الشراح (٣) . ومن ثم فلا يتصور أن يسقط حق المستأمن في العوض إلا أن يكون ذلك عاقبة الإخلال بالالتزام عقدى يفرض عليه - صراحة - إعلان الكارثة للمؤمن ويجعل من السقوط جزاء هذا الإخلال . وفي ظل مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، لآعقبة تحول بين الشركات في مصر وفرض هذا الالتزام على المستأمنين ، كما أن جعل السقوط جزاء الإخلال به أمر يمكن القول بأن المشرع قد أجازاه ضمناً حين تبصر في المادة / ٧٥٠ مدنى إمكان اشتغال الوثائق عليه ليطله فقط في بعض فروضه (٤) .

٢٥ - ونشوء الالتزام بإعلان الكارثة عن مصدر عقدى ، يجعل من جزاء الإخلال به حالة عدم وجود تنظيم اتفاق خاص - أمراً يستلج في إطار المسؤولية العقدية ويرتب بالتالى أحكامها تلك التى تنحصر في إمكان مطالبة الشركة للمستأمن بتعويضها عن الأضرار التى تلحقها من جراء إخلال الأخير بالتزامه ، ويقدر هذا الضرر الذى يتعين عليها أن تثبته .

(٢) راجع :

DE TOURNAI (R-c) et MEERSCH : Précis des assurances terrestres en droit Belge 1970. T.2 p. 146 No 863.

(٣) راجع : السبورى ص/ ١٣٢٨ بتد/ ٦٥٠ .

(٤) في هذا المعنى : البدواوى ( التأمين ) ص/ ٢١٧ بتد/ ١٥٧ .

٢٦ - ويظل ذلك هو الجزاء الوحيد فيها نعتقد ، حتى ولو أثبتت الشركة غشاً في جانب المستأمن ، وذلك على العكس مما يقرره بعض كبار الشراح في مصر من أن الحق في العوض يمكن - في هذه الحالة - أن يسقط « كمقوبة مدنية للجزاء على الغش » (٥) . وقد يكون غريباً - من ناحية - أن يخلص أنصار هذا الرأي إلى هذه النتيجة من أعمال القواعد العامة في المسؤولية العقدية ، وهو استخلاص لا نقره حتى ولو كان قدر التعويض الذي يحكم به على المستأمن في هذا القرض مساوياً لحق هذا الأخير في عوض التأمين ، وطلبت الشركة من قاضى الموضوع إيقاع المقاصة بين ما هي مدينة به للمستأمن وما هو مستحق لها من تعويض في مواجهته ؛ لأن حرمان المستأمن من الحق في العوض هنا إنما يكون نتيجة تبعية لمسئولته في مواجهة المؤمن ، وفارق بين السقوط والمسئولية المدنية . كما قد يكون أكثر غرابة من ناحية أخرى ، أن يقصر أنصار هذا الرأي ذلك الجزاء على فرض الغش من جانب المستأمن فقط بحسبان السقوط « عقوبة مدنية لا تجوز إلا باتفاق خاص » (٦) ، وهو ما يحمل معنى التناقض ، لأن مؤدى التعليل الأخير الإياح السقوط مخالفة المستأمن لالتزامه عن غش إلا أن يكون هناك اتفاق خاص بذلك .

٢٧ - ويبقى أن نؤكد في هذا الصدد ، أنه ما لم يكن هناك شرط صريح يقرر السقوط جزاء للإخلال بهذا الالتزام العقدي ، فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام المسؤولية العقدية ، وذلك أيأ ما كانت أهمية المبادرة بإعلان الحادث للمؤمن ، ومن ثم فنحن لا نقر ما ادعته محكمة الاستئناف المختلطة في مصر ، مستندة إلى تالك الأهمية ، من أن السقوط يلحق مخالفة المستأمن لهذا الالتزام ولو لم يفرض في الوثيقة بشرط صريح (٧) ، بل إنه حتى في

(٥) السهوى ص/ ١٣٢٨ بند/ ٦٥٠ .

(٦) السهوى ص/ ١٣٢٨ ومايلها بند/ ٦٥٠ .

(٧) استئناف مختلط ١٩٣٠/١٢/٤ (ج ٥ ت . م السنة ٢٣ رقم ٢٦٠ ص/ ٢٢٣ ) •

إطار أحكام المسؤولية العقديّة قد يثور الشك حول إمكان تطبيق جميع أحكامها. فبعض المحاكم في فرنسا - على سبيل المثال - لا ترى أن بإمكان المؤمن المطالبة بالفسخ لإخلال المستأمن بالتزامه بالمبادرة باخطاره بالحادث ، لأن مثل هذا الالتزام - طبقاً لقواعد المسؤولية العقديّة - لا يعد من الالتزامات الأساسية التي تستتبع مخالفتها مثل هذه النتيجة (٨) .

#### مبررات هذا الالتزام :

٢٨ - ويحد الالتزام بالمبادرة بإعلان الكارثة للمؤمن تبريره فيما يكون لهذا الأخير من مصلحة في العلم بالكارثة منذ لحظة وقوعها ، وذلك ليتخذ من التدابير ما تقتضيه الضرورة وما يستلزمه الحفاظ على مصالحه (٩) . كأن يجرى تحرياته وتحقيقاته حول طبيعة الكارثة وأسبابها وظروف وقوعها ، ليتأكد أولاً من أنها من الكوارث التي تدخل في ضمانه ، وليحاول - قدر إمكانه - حصر ما يمكن أن ينجم عنها من خسائر في أضييق نطاق . وقد يتكشف من خلال هذه التحريات أن هناك مسئول عن الحادث يمكن الرجوع عليه بما يدفع من تعويض للمستأمن . وفاعلية مثل هذه التحريات أو التحقيقات إنما تتوقف في الواقع على سرعة إحاطة المؤمن علماً بالكارثة ، وذلك بصفة خاصة في مجال التأمين من المسؤولية ، حيث يمكن أن يترتب على الإبطاء في إخطار المؤمن بالحادث ، تغير معالم هذا الأخير وفوات جمع الأدلة التي يمكن أن تنفي الخطأ عن المستأمن وتعفيه بالتالي من الالتزام بالضمان ؛ كسماع شهود الحادث على سبيل المثال ، بما يجعل من المبرر ما استلزمه المشرع الفرنسي في المادة ١٥/١ من قانون التأمين ؛ من مبادرة المستأمن إلى إخطار المؤمن بالكارثة منذ علمه بها وعلى أكثر تقدير خلال مدة وجيزة .

---

(٨) انظر : استئناف باريس في ١٧/٦/١٩٣١ ( ر.ج. أ ١٩٣١ ص/١٠١٦ وتطبيق بيكار ) .

(٩) لذلك لم تمتد بعض المحاكم الفرنسية ، في تأمين ضد السرقة ، بإعلان الكارثة من جانب المستأمن لسائر التأمين ، وكيله هو ، وليس المؤمن . وقضت بذلك بأن المستأمن يستحق سقوط حقه في الضمان . راجع :

## المبحث الثاني

### مدلول المخالفة المسترجعة للسقوط

عوامل تحديد مفهوم المخالفة ، تعداد :

٢٩ - لعله ليس بخاف ما لتحديد مدلول المخالفة المسترجعة للسقوط من أهمية ، ما دام أن ذلك الجراء لا يمكن أن يلحق إلا مستأئناً أدخل بتنفيذ التزامه ، ومثل هذا التحديد لا يمكن في الواقع - أن يتم إلا في ضوء بعض العناصر التي من أهمها : مدى الالتزام بالإعلان ، وعلى من يقع عبء تنفيذه ، والشكل الذي يجب إجراؤه به ، والمدة التي ينبغي أن يتم فيها ، وهذا العنصر الأخير بالذات يثير مشكلة تحديد مفهوم الكارثة Sinistre سواء في التأمين بوجه عام أو بصفة خاصة في التأمين من المسؤولية . كما يرتبط بتحديد مفهوم مخالفة المستأمن كذلك أن نعرض لأثر تقديره الشخصي لبعض الوقائع ، وما إذا كان لحسن نيته أو لانتفاء الضرر في جانب الشركة ثمة تأثير على فكرة الخطأ أو الإخلال بالزام من جانبه : ونحن نفصل هذه العناصر تباعاً على النحو التالي :

### مدى الالتزام بإعلان الكارثة :

٣٠ - لا يثير تحديد هذا المدى في مصر ثمة إشكالات ، ما دام أن أمر هذا التحديد - كبحلو المجموعة المدنية من التنظيم التشريعي للالتزام نفسه - متروك لاتفاق المتعاقدين ، أو بتعبير أدق لما تفرضه الشركات على المستأمنين : فشروط الوثيقة هي التي تتضمن ذلك الالتزام وتحدد بالتالي مداه ، ومن ثم فما لم يتضمن إعلان المستأمن من البيانات جميع ما تطلبته الشركة ، فإن تطبيق السقوط المقرر بالوثيقة لمخالفة هذا الالتزام ، سيكون - في ظل قاعدة العقد شريعة المتعاقدين - أمراً مؤكداً :

٣٦ - أما في فرنسا ، فإن المادة ١٥ من قانون ١٩٣٠ ، توجب على المستأمن أن « يخطر » المؤمن بكل كارثة من شأنها أن تعمل الضمان ، بما يجعل من الضروري التساؤل عن مفهوم ذلك « الإخطار » ومداه . وفي هذا الصدد ، تتفق كلمة الشراح الفرنسيين على أن المطلوب من المستأمن ، لا يعدو أن يكون مجرد إبلاغ الشركة بالظروف الأساسية للحدث ، التي تمكنها من أن تجري - بوسائلها الخاصة - من التحريات ما يمكنها من الحفاظ على مصالحها (١٠) فإذا كان المستأمن - على سبيل المثال - قد أخطر الشركة في التأمين من المسؤولية - بالواقعة المادية للحدث ، مع بيان شخص المصاب ، وتاريخ وساعة الإصابة ، وأسماء وعناوين الشهود ، والمستشفى التي يعالج فيها المصاب ؛ فإنه يكون - بهذا الشكل - قد أوفى بالتزامه بإعلان الكارثة . مادام أن بإمكان الشركة - مع هذه الإيضاحات - أن تتخذ مآثرا لازماً من التحقيقات ؛ وأن تطلب من المستأمن ما تراه لازماً من إيضاحات إضافية (١١) .

بل إن بعض الاتجاهات الحديثة ، تقصر مدى هذا الالتزام - في ضوء المادة ١٥/ سابقة الإشارة - على مجرد إخطار المستأمن للمؤمن بأن « الخطر المضمون قد تحقق » ، كلياً أو جزئياً (١٢) . فإذا قام المستأمن بهذا الإخطار ،

---

(١٠) أنظر مثلاً :

بيسون تعليق ، ( ر . ج . أ ١٩٤٩ ص/ ١٥٢ ) ؛ بيسون في ، بليبول وريبير ص/ ٦٩٧ بند/ ١٣١٤ ،

PICARD(M) et BEESSON(A) : Les assurances terrestres en droit Français. 3<sup>ed</sup> T. 1 1970 p. 196 No 118.

، محمد كامل مرسي ، ص/ ١٤١ وما بعدها بند/ ١٢٥ ، محمد علي عرفة ، شرح القانون المدني الجديد في التأمين والمقود الصغيرة ط/ ١٩٥٠ ص/ ١٦٨ .

(١١) أنظر : استئناف ليون في ١٩٤٨/١١/٨ ( ر . ج . أ ١٩٤٩ ص/ ١٥٢ ) ، وفق نفس المعنى : استئناف بيروت في ١٩٧٠/٧/١٥ ، مجلة التأمين وحوادث النقل ١٩٧١ عدد/ ١ ص/ ١٨ بند/ ٦ .

فقد نفذ التزامه القانوني بإعلان الكارثة . وإن كان ذلك لا يخل بأنه يجوز للشركة أن تطلب من المستأمن - في الوثيقة - بيانات أخرى ، إن كانت تعد حقيقة تكملة لاغنى عنها للإخطار بالكارثة ، إلا أنها تختلف عنه بوضوح ، ولا تكون - بصفة خاصة - خاضعة لنفس مهلة الإعلان (١٣) المحددة بنص المادة /١٥ .

٣٢ - والنظرة إلى مدى الالتزام بإعلان الكارثة بهذا الفيق ، أمر مفهوم ومبرر ، مادام أن الأمر - من ناحية - يتعلق بإعلان يجب إجراؤه في مدة قصيرة ، وأن الإخلال به يرتب - من ناحية أخرى - جزاء بالغ القسوة بالمستأمن الذي من المفروض أنه أوفى بجميع التزاماته عند إبرام الوثيقة وخلال سريانها ، والذي لن يقبل منه في سبيل دفع هذا الجزاء أن يتنزع بحسن نية من جانبه أو يعدم وقوع أى ضرر في جانب الشركة ، الأمر الذي يستوجب التضييق من فرص تطبيق ذلك الجزاء . ومن ثم فلا عجب ، إذا اضطرت بعض المحاكم ، في سبيل انقاذ المستأمن من قسوة هذا الجزاء ، إلى أن تفهم بعض نصوص قانون ١٩٣٠ على نحو من التوسع لا يمكن أن يقول به أحد ، وذلك في محاولة لإبطال الشروط الصريحة للوثيقة ، مادامت تفرض على المستأمن أكثر من مجرد ذلك « الإخطار » وهكذا أبطلت محكمة استئناف روان - تطبيقاً للمادة /٢٤ من قانون التأمين الفرنسي - شرطاً يلزم المستأمن بأن يخطر الشركة « بظروف » الكارثة ، ترى أن الأمر يتعلق بمجرد « مستند لم يقدم في الوقت المناسب » (١٤) ولتكتفي بإلزام المستأمن بتعويض الشركة عما أصابها من ضرر من جراء التأخر في تقديمه (١٥) .

### إعلان الكارثة للمؤمن من غير طريق المستأمن .

قد تخاطر الشركة بوقوع الحادث المؤمن منه من غير طريق المستأمن ،

---

(١٣، ١٢) : ديتار (ج) ، المرجع السابق ص/ ١٧٥ ، ص/ ١٧٦ .

(١٤، ٢٥) : أفيلر استئناف روان في ٢٠/١٠/١٩٣٠ مشار إليه في جودار

وغارميتير المرجع السابق ص/ ٣٠٦ بند ٥٣٩ .

بما يشير التساؤل عما إذا كان بإمكانها - رغم ذلك الإخطار - أن تتمسك بالسقوط باعتبار المستأمن قد ارتكب المخالفة المستوجبة له .

٣٣ - إن من المسلم به - في الواقع - أن الشركة تنتظر إعلان الكارثة - في التأمين بوجه عام - من جانب طالب التأمين نفسه . فهو الذي يقع عليه في الأصل عبء تنفيذ هذا الالتزام ، وإن كانت خصوصية بعض أنواع التأمين قد تفرض حلاً آخر ، كما هو الحال - مثلاً - في التأمين لحال الوفاة ، حيث يقع عبء تنفيذ هذا الالتزام على عاتق المستفيدين من الوثيقة ، مادام الفرض أن الخطر المؤمن منه هو وفاة طالب التأمين نفسه . فإذا كان محل التأمين شيئاً انتقلت ملكيته بعد ذلك إلى متصرف إليه ، فإن الالتزام بالإعلان إنما ينتقل مع الشيء إلى هذا الأخير باعتباره خلفاً خاصاً ، مادام أن ذلك الالتزام يعتبر من مستلزمات الشيء وأن الخلف الخاص سيكون دائماً على علم بذلك التأمين وقت انتقال الشيء إليه .

٣٤ - غير أن الفقه يسلّم - من ناحية أخرى - بأن إعلان الكارثة يمكن أن يتم من جانب أى شخص له مصلحة في القيام به . ولا شك أنه في التأمين لمصلحة الغير يكون المستفيد من الوثيقة « ذا صفة » (١٦) في إعلان الكارثة للمؤمن ، مادام أن السقوط إذا استحق على طالب التأمين فإنه سوف يحتاج به عليه ، بما يحصل من مصلحته أن يفي بهذا الالتزام درءاً لذلك الجزاء (١٧) . لكن هل يعتبر المضرور - في التأمين من المسؤولية - ذا مصلحة في إعلان المؤمن بوقوع الحادث ، بالرغم من أن السقوط الذي يستحق على مكتب الوثيقة لن يمكن وفقاً للرأى الراجح الاحتجاج به عليه ؟ . يجيب الفقه على ذلك بالإيجاب (١٨) . وقد عدل بيسون عن رأى سابق كان

---

(١٧٠١٦) بيكار وييسون ١٩٧٠ ص/١٩٧ بته/١١٨ ؛ وفي نفس المعنى محمد كامل

مرسى ص/١٤٢ بته/١٢٨ .

(١٨) راجع : بيكار وييسون ١٩٧٠ ص/١٩٧ بته/١١٨ ، ويرى أن مصلحة المضرور في هذا الإعلان أنه سيكون توطئة لرفع الدعوى المباشرة على الشركة . وأنظر أيضاً : باريس الابتدائية في ٢٢/٣/١٩٦٠ (ر.ج.أ. ١٩٦٠ ص ٣٣٥) . سعد واصف ، المرجع السابق ص/٣٦٨ .



يفرق فيه بين الضرر والمستفيد من الوثيقة ، وكان ينكر على الأول أن تكون له مصلحة في إعلان الكارثة مادام أن السقوط إذا استحق على المكتب فلن يمتنع به عليه (١٩) .

٣٥ - وكنا نفضل - مع تسليمنا بهذه الحلول - لو نظر إلى إعلان الكارثة من زاوية المؤمن نفسه ، وليس من زاوية المستأمن . فلا نقول بأن الالتزام بالإعلان يمكن أن يقوم به أى شخص تكون له مصلحة في ذلك ( فقد يكون الضرر - على الأقل خلال المدة المحددة قانوناً للإعلان - غير ذى مصلحة بالمعنى الدقيق في القيام به ) وإنما نقول بأنه لا يجوز للشركة - وقد أخطرت بالكارثة من أى طريق - أن تعتبر المستأمن غطئاً بعدم تنفيذه لالتزامه . ويؤدى ذلك التفضيل إلى عدم إمكان معاقبة المستأمن بالسقوط حتى ولو فرض أن كانت الشركة قد علمت بوقوع الحادث من شخص غير ذى مصلحة ، مادام أنها قد أحاطت بالعناصر الأساسية للحادث التي تمكنها من أن تتخذ من الإجراءات مآثره ضرورياً لحماية مصالحها . وهي نتيجة مبرره ، مادام الأمر يتعلق بجزاء بالغ القسوة من ناحية ، ويطبق على مستأمن الفرض فيه أنه أوفى بجميع التزاماته السابقة على الكارثة ، سواء ما كان منها واجب التنفيذ عند إبرام العقد أو خلال سريان الوثيقة . وقد عبر بعض الشراح الفرنسيين عما يقرب من هذا المعنى حين صحح إعلان الكارثة ولو تم من جانب « شخص يتصرف على أنه فضولى عن المستأمن » (٢٠) ، منكرأ على الشركة أى حق في التذمر مادام الفرض أنها قد أخطرت بالحادث (٢١) .

**الشكل الذى يجب أن يتم فيه الإعلان :**

٣٦ - لاشك أن بإمكان الشركات في مصر - حالة عدم وجود نص

---

(١٩) قارن ييسون في بيكار وييسون ١٩٧٠ ص/ ١٩٧ ج٢/ ١١٨ مع ييسون تعليق (د. ج. أ. ١٩٦٠ ص ٣٣٥) .

(٢٠) بيدان ، ليربور - بيغونير في دورس بيدان ١٩٥١ سابق الإشارة ص/ ٢١٦

ج٢/ ٦٥٦ .

تشريعي - أن تشترط على المستأمن وسيلة معينة للاخطار بالجاذب ، كخطاب موصى عليه أو حتى إخطار تليفزافي . وأمثال هذه الشروط - والفرض أنها في ذاتها صحيحة (٢٢) - سوف تجد بالتأكيد احتراماً من جانب القضاة الذي لن يتردد - في ظل قاعدة العقد شرعية المتعاقدين - أن يطبق السقوط المشترك بالوثيقة إذا اتخذ الاخطار شكلاً غير ماتم الاتفاق عليه ، أو بعبارة أدق غير ما فرضته الشركة على مستأمنها .

٣٧ - أما في فرنسا ، فقد نظمت المادة ١٥/ من قانون ١٩٣٠ - ويتنص أمر - التزام المستأمنين بإعلان الكارثة للمؤمن . لكنها لم تشترط أن يتم هذا الإعلان في شكل معين ، بما يجعل بالامكان أن يخطر المستأمن بوقوع الحادث بأية طريقة بما فيها الاعلان الشفوي للمندوب . وأن الأمر سيكون في النهاية مشكلاً لإثبات ، يقع عبؤه على عاتق المستأمن .

ولما كانت المادة سابقة الإشارة ، من النصوص التي لا يجوز الخروج على أحكامها إلا لصالح المستأمن ، وكان اشتراط أى شكل خاص سوف يقيد من الحرية التي تركت له كاملة في اختيار ما يراه من وسائل الإخطار ، وسوف يجعله أكثر عرضة لاستحقاق السقوط مادام أنه لن يكون بإمكانه أن يدفع هذا الجزاء بأنه قد أخطر الشركة بطريق آخر غير ما اشترطته ، فلم يكن غريباً إذاً أن نجد كلمة الفقه والقضاة الفرنسيين قد انعقدت تقوياً على إبطال ما يرد في الوثيقة من الشروط التي تستلزم شكلاً معيناً في الإخطار (٢٣) .

---

(٢٢) راجع : محمد حل عرفه ، المرجع السابق ص/ ١٧١ .

(٢٣) أنظر مثلاً :

SUMIEN(p) : Traité théorique et pratique des assurances terrestres et des opérations de capitalisation et d'épargne. 6 éd 1948 p. 78 No 112;

بيد أن وليد بور - بيجونير في دروس بيدان ص/ ٢١٥ وما بعدها بتد/ ٦٥٦ : وأنظر أيضاً :  
مقتضى فرنسي ١٩٤٥/٦/٤ (د.ج. أ ١٩٤٥ ص/ ١٥١ وتعليق بيسون ) ؛ محكمة بيدان -

٣٨ - وواقع الأمر أن كراهة الفقه والتضاء لتطبيق السقوط - كجزاء بهلر حق المستأمن في الوقت الذي ينتظر فيه عوض الخطر الذي احتاط من أجله بالتأمين - هو الذي يقف وراء شبه هذا الإجماع ، بما قد لانغالي معه إذا قلنا بأنهم قد تشبثوا بفرصة رأوا أن الخط قد ساقها صدفة للمستأمنين حين وردت المادة ١٥/ خلوا من استلزام شكل خارجي للإعلان . وقد يدل على هذه الكراهة مسلك محكمة النقض حين ضربت الصفع - في الفترة السابقة على قانون ١٩٣٠ - عن شرط الوثيقة الصريح ، الذي كان يلزم المستأمن بضرورة الإعلان للتفراني ، لتعفى من السقوط مستفيداً قام بالإخطار بخطاب خلال ٤٨ ساعة ؛ وذلك بمقولة أن الشركة - رغم الشرط سابق الذكر - لم تحدد للمستأمن مدة معينة يجب أن يتم الإخطار خلالها (٢٤) ، مع أن اشتراط الإخطار للتفراني - إنما يستخلص منه أن الشركة تفرض الإخطار الفوري دون أية مهلة .

٣٩ - غير أن جانباً من الشراح الفرنسيين يرون أن إطلاق حرية اختيار شكل الإعلان للمستأمن ، هو حل لا يخلو من صعوبات عملية ، خاصة إذا اختار هذا الأخير أن يعلن الحادث شهوياً إلى المنسوب ، بما يمكن من فرصة التواطؤ مع هذا الأخير . وكانوا يفضلون لو ترك المشرع للمؤمن حرية اشتراط الإخطار الكتابي ولو بخطاب موصى عليه ، وذلك - على الأقل - درءاً لكل منازعة حول تمام الإخطار بالحادث . وأن يكون له - في بعض صور التأمين التي تقتضي الإخطار العاجل بوقوع الحادث (كما هو الحال في التأمين ضد السرقة ، أو ضد نفوق الماشية) أن يشترط

---

= المدنية في ١٤/٦/١٩٣٨ (د.ج. أ ١٩٣٩ ص/١٠٧ وتطبيقاتيون) ، وعكس ذلك : محكمة تولوز المدنية في ١٤/٥/١٩٤١ (د.ج. أ ١٩٤٢ ص/٥٠) ، كاهور المدنية في ٨/٧/١٩٤٨ (د.ج. أ ١٩٤٩ ص/٤٥) ، ديجون الابتدائية في ٢٤/٥/١٩٧٣ (د.ج. أ ١٩٧٤ ص/٢٦ ، ٢٧ :

(٢٤) نقض ١٩٤٣/٥/٥ (د.ج. أ ١٩٤٣ ص/٢٨٣) .

الإخطار التلغرافي، خاصة وأن الحل الذي يستخلص من عمومية نص المادة/١٥، لا يقبل التوفيق ومنهج المشرع في خصوص هذه الصور من التأمين، حين لم يترك للمستأمن أية مهلة للإعلان، بما يفهم منه أن من حق الشركة أن تقتضي الإخطار الفوري وهو ما لا يمكن تحقيقه - بشكل مؤكد - إلا عن طريق الإخطار التلغرافي (٢٥) .

**المهلة التي يجب ألا يصددها الإعلان :**

**أولاً : مهلة الإعلان ، وكيفية حسابها :**

٤٠ - ليس هناك في مصر - بالتبعية لعدم تنظيم الالتزام بإعلان الكارثة ذاته - نصاً يحدد المهلة التي يجب أن تترك للمستأمن ليخطر خلالها بوقوع الحادث ، الأمر الذي يجعل من حق الشركة أن تشترط - في ضوء ما تراه ملائماً لتحقيق مصالحها - المدة التي يجب ألا يتجاوزها هذا الإعلان، ومثل هذا الاشتراط ، سيكون بالقطع صحيحاً ، إعمالاً لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين . ومن ثم فليس من الغريب أن نجد من بين أحكام القضاء المصري ما يصحح - في مجال التأمين من الحريق - شرط الوثيقة الذي يستلزم الإخطار الفوري بوقوع الحادث ، ليطبق السقوط المنصوص بالوثيقة على مستأمن أخطر بالحريق في غضون ثلاثة أيام من وقوعه (٢٦) .

٤١ - ولكن ما الحل لو أن الشرط الذي يلزم المستأمن بإعلان الحادث وإلا تعرض للسقوط ، قد ورد في الوثيقة خلواً من أية مهلة ؟ . في الإجابة

---

(٢٥) راجع : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢٠٠ وما بعدها بحد/١٢٠ ، وفي نفس المنى : بيسون تعليقات ( د. ج. أ. ١٩٤٥ ص/١٥١ ، ١٩٦١ ص/٣٣٤ ) ،

PLANIOL, RIPERT, avec le concours de R, S, et LEPARG-NEUR : Traité pratique de droit civil Français T. II 1932 p. 624 No 1315.

(٢٦) راجع : الإسكندرية المدنية في ١٧/٥/١٩٣٠ ( ج. ت. م. السنة ٢٣ رقم/ ٢٦٦ ص/ ٢٢٦ ) .

على هذا التساؤل . يحيل البعض إلى « المدة المعقولة التي يحددها العرف أو منطق الحادث » (٢٧) . ومثل هذا القول لا يمكن التسليم به بسهولة ، مادام الأصل - طبقاً للقواعد العامة - أن الالتزام ينشأ منجزاً وليس مضافاً إلى أجل . ومتى كان ذلك ، فإن الدقة تقتضى القول بأنه يجب على المستأمن ، فور أن يعلم بوقوع الحادث الذى من شأنه أن يعمل ضهان المؤمن ، أن يحظر به دون إبطاء وإلا كان مخلاً بتنفيذ التزامه ، طالما كان من الثابت أنه لم يحل بينه وبين هذا الإعلان الفورى حالة قوة قاهرة أو حادث مفاجئ . وليس يعنى ذلك أننا نستحسن هذا الجدل لكنه - للأسف - النتيجة الضرورية للواقع التشريعى المصرى ، الذى يترك المستأمن - فى كثير من المواضع - دون حماية يستحقها بالفعل . وليس يجلى - فى هذا الصدد - التمسك بما تقضى به المادة/ ٧٥٠ مدنى من إبطال بعض ما تتضمنه الوثائق من شروط ، لأن الفقرة ٢/ التى تواجه السقوط للتأخر فى إعلان الحادث المؤمن منه ، إنما تخص الفرض الذى يكون الإعلان فيه واجب إلى « السلطات » وليس إلى المؤمن . كما أن الفقرة ٥/ من نفس النص التى تواجه - وبصيغة مطلقة - « كل شرط تمسقى آخر » إنما تقتصر - وعلى العكس مما قد يبدو للوهلة الأولى - على الالتزامات السابقة على وقوع الكارثة ، ما دامت تستلزم لإبطال الشرط التعسفى أن « يتبين أنه لم يكن لخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه » . بل قد نتشكك فى إمكان اللجوء - فى هذا الصدد - إلى أحكام النظرية العامة للتعسف فى استعمال الحق . ذلك أنه حتى إذا صرفنا النظر عما تتضمنه المادة/ ٧٥٠ - ٥ من تحديد خاص لمفهوم التعسف فى التأمين ، بما يوحى - فى اعتقادنا - بأن المشرع يفهم التعسف فى ذلك المجال بمعنى خاص ، فإن أى من المعايير الثلاثة التى تحددها المادة/ ٥ لفكرة التعسف فى استعمال الحق ، لا يسهل تطبيقه على الشرط الذى يلزم المستأمن بالإعلان دون تحديد مهلة ، إذا ما شاء المؤمن أن يتمسك بالسقوط لعدم الإعلان الفورى .

٤٢ - أما في فرنسا فقد ترك المشرع للمستأمن مهلة خمسة أيام من يوم وقوع الحادث ، يمكنه خلالها أن يخطر المؤمن به ، وقد حظر - بنص آمر - الاتفاق على تقصير هذه المدة ، وإن أجاز إبطالها . هذا من حيث الأصل . أما في بعض فروع التأمين بصفة خاصة فإن مهلة الإعلان تكون أقل من خمسة أيام . فهي في التأمين من الصقيع أربعة أيام ، وفي التأمين ضد نفوق الماشية تنخفض إلى أربع وعشرون ساعة (٢٨) . بل إنه في مجال التأمين ضد السرقة ، حيث يستوجب الأمر سرعة إخطار الشركة لم تتضمن المادة ١٥ من قانون التأمين الفرنسي أى تحديد لمهلة الإخطار ، بما يجعل من حق الشركة أن تشترط على المستأمن الإخطار الفوري في نفس اليوم الذي تقع فيه السرقة (٢٩) وعلى العكس ، قد تكون مهلة الخمسة أيام - في مجال التأمين على الحياة - باللغة القصر ، لذلك لم يفرض المشرع على ذى الشأن مهلة معينة يجب ألا يتجاوزها الإخطار ، فيكون من حق الملتزم بالإعلان أن يخطر بتحقيق الخطر في أى وقت ، وإن كانت مصلحته في اقتضاء المبلغ المؤمن به سوف تدفعه - عملاً - إلى عدم الإبطاء . على أن يلاحظ هنا - كما نبه البعض - أنه ليس يعنى عدم تحديد مهلة للإعلان في هذا المجال ، أن يكون بإمكان الشركة أن تقتضى من المستأمن إعلاناً فورياً ، فهلة الخمسة أيام - كأصل - هي مدة دنيا يجب احترامها (٣٠) .

وأمر تقصير مهلة الإعلان عن خمسة أيام في بعض صور التأمين ، أو ترك الفرصة لاشتراط الإعلان الفوري في بعضها الآخر ، أو إمكان إطالة

---

(٢٨) وتحترم المحاكم هذه المهلة القصيرة ، وتقضى بالسقوط إذا تجاوزها المستأمن .  
راجع مثلاً : محكمة يوم لى دام المدنية في ١٩٤٦/٤/٥ ( د . ج . أ . ١٩٤٦ ص / ١٩٤٦ )  
ص / ٣٩٣ وتعليق بيسون ) .

(٢٩) وحديثاً قضت محكمة باريس الابتدائية ( في تأمين ضد السرقة ) ، باستحقاق المستأمن للسقوط ، لأنه لم يعلن الكارثة خلال المهلة المحددة وهي ٢٤ ساعة . في ١٩٨٧/٣/٢٥ ( د . ج . أ . ١٩٧٨ ص / ٤٤ ) .

(٣٠) راجع : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص / ١٩٨ ب / ١١٩ .

المهلة عن هذه المدة في بعضها الثالث ، له بالضرورة ما يبرره من الاعتبارات العملية التي لا يتسع المقام لعرضها (٣١) . ويبقى في هذا الصدد أن ننوه إلى أنه ، حيث تكون المهلة محددة بالأيام ، فإن اليوم الأول — وفقاً للقواعد العامة — لا يدخل في الحساب : فتبدأ المهلة في السريان من اليوم التالي له ، وتكتمل بانقضاء اليوم الأخير منها ، بحيث يكفي المستأمن — وفق ما هو مسلم به في الفقه الفرنسي — أن يرسل الإخطار خلال هذه المهلة ، وإن وصل للمؤمن بعدها (٣٢) . أما أن إذا كانت مقررة بالساعات ، فإنها تحسب منذ لحظة وقوع الكارثة المستوجبة للاخطار .

ثانياً : مبدأ سريان المهلة ( تحديد مفهوم الكارثة ) .

٤٣ — أما أبرز الأمور التي يتحدد في ضوئها مفهوم المخالفة المستوجبة للسقوط ، فهو معرفة الوقت الذي تبدأ منه في السريان مهلة الإعلان المترتبة للمستأمن . ويرتبط بتحديد هذا الوقت ، تحديد مفهوم الكارثة ذاتها ، وهي من المسائل البالغة التعقيد خاصة في فرع التأمين من المسؤولية ، والتي يدور حولها أكثر الجدل ، وتثور بشأنها أكثر الإشكالات في العمل . ونحن نعالج هاتين المسألتين — كل على حدة — على النحو التالي :

---

(٣١) راجع في ذلك : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/١٩٨ وما يندرج تحتها بند/١١٩ .

(٣٢) راجع :

TRASBOT(A) : Commentaire de la loi 13 juillet 1930 D. P 1931-4- p. 14;

بيسون ( في بلانول وريير ) ص/٦٩٨ بند/١٣١٤ ، بيدان ولينرور — بيجونير ص/٢١١ بند/٦٥٣ ،

MAZEAUD(H.L. et J ) par JUGLART(M) : Leçon de droit civil "Principaux contrats". 3èd , T. 3 1968, p. 700. No 1558.

وللهم يستنتجون في ذلك إلى عبارة المادة/١٥ التي تلزم المستأمن بأن « يعطي إخطاراً بالكارثة . وما نصت عليه — في خصوص التأمين من الصقيع — المادة/٤٦ من « إرسال الإعلان » في المهلة القانونية . راجع في ذلك : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢٠٠ بند/١٢٠ .

( ٢ ) مبدأ سريان مهلة الإعلان :

التساؤل الذى يفرض نفسه على القور فى هذا الصدد ، هو معرفة ما إذا كانت هذه المهلة تبدأ فى السريان من وقت وقوع الحادث المؤمن منه نفسه أم من وقت علم المستأمن به .

٤٤ - أما فى مصر ، فقد كانت المادة ٧٩٢ من مشروع القانون المدنى تنقضى بالتزام المؤمن له بأن يخطر المؤمن بـ بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مسئولاً . ومثل هذا النص - فيما نعتقد - لا يكشف بوضوح عن قصد الشارع فى خصوص التساؤل الذى سبق طرحه ، وما إذا كانت مهلة الإعلان - إذا اشترطت فى الوثيقة - تسرى من الوقت الذى يثبت فيه أن الحادث الذى وقع تتوافر فيه شروط الكارثة التى قبل المؤمن أن يأخذها على عاتقه ، أم يجب فضلاً عن ذلك أن يثبت أن المستأمن كان يعلم بهذه الكارثة على هذا التحديد .

وفى هذا الصدد ، يبدو من كتابات بعض كبار الشراح فى مصر ، أنه مهما كان طول المهلة المروكة للإعلان ، فإن الشرط الذى يجعل مبدأ سريانها من وقت وقوع الحادث ، إنما يقع باطلاً بحسبانه شرطاً تعسفياً ، لأنه يوجب على المستأمن الإخطار حتى ولو لم يكن يعلم ، ومن هنا جاء التعسف « (٣٣) : ونحن - فى الواقع - لانقر هذا رأى ، وإن اتفقنا معه فى النتيجة النهائية وهى إعفاء المستأمن بثبوت جهله بوقوع الحادث . ذلك أنه لتقدير التعسف فى شرط ما ، يجب - فيما نعتقد - أن ينظر إلى هذا الشرط فى ذاته ، بمعنى إلى مقصود المؤمن من فرضه فى الوثيقة ، وذلك بمعزل عن الظروف الخاصة التى يبين أنها كانت تحيط بالمستأمن فى الوقت الذى كان يجب عليه فيه أن يفي بهذا الشرط . وترك مهلة أسابيع ستة للمستأمن ، محسوبة من نفس يوم وقوع الحادث ، يجب أن يخطر فيها ، لا يمكن فى ذاته أن ينطوى

---

(٣٣) السهوى ص/١٢٤٥/٣، وكانت المهلة التى بشأنها أدلى بهذا رأى هى ستة أسابيع .



على تعسف من جانب الشركة ، خاصة إذا كان الأصل أن المستأمن يعلم بالحادث منذ تحققه . وعندئذ يجب القول - فيما نعتقد - بأن مثل هذا الشرط يقع صحيحاً واجب التنفيذ ، وتبدأ مهلة الإعلان في السريان - من حيث الأصل - من نفس وقت وقوع الحادث ، فإذا ثبت أن المستأمن كان يجهل وقوع هذا الحادث ، وهو ظرف استثنائي خاص ، فإنه يمكنه - كأى مدين بالتزام استحالة تنفيذه بفعل قوة قاهرة مؤقتة - أن يتمسك بعدم احتساب المدة التى قامت فيها الاستحالة فى حقه . ومن المسلم به أن جهل المستأمن بوقوع الحادث إما يعتبر من قبيل القوة القاهرة (٣٤) .

غير أنه لحسن الحظ فقد فلتت من معاول الهدم التى أتت على معظم نصوص مشروع القانون المدنى فى خصوص التأمين ، نص المادة ٧٥٢مدنى ، والذى بموجبه ١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حلول الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى ٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة ... ب - فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذى علم فيه ذو الشأن بوقوعه . والاستثناء الوارد بهذا النص على الأصل المقرر به ، يمكن فيما نعتقد ، الاستناد إليه فى مصر للقول بأن المشرع يقصد احتساب مهلة سريانه مهلة الإعلان من يوم علم المستأمن بوقوع الحادث وليس من نفس يوم وقوعه .

٤٥ - وأما فى فرنسا ، فإن المادة ١٥/ من قانون التأمين صريحة فى أن مهلة الإعلان لا تبدأ فى السريان إلا من وقت علم المستأمن بالكارثة . ولذلك يسلم الفقه والقضاء - هناك - بأن المدة لا يمكن أن تحسب من وقت

---

(٣٤) أنظر مثلاً : ترامبو : المرجع السابق ، ص/١٤ ، استئناف بروكسل فى ٧/٨/١٩٣٦ ، مشار إليه فى دى تورنى سابق الإشارة ص/٣٠ بند/١٥٩ ، وعكس ذلك :

SUMIEN(P) : Traité des assurances terrestres et des opérations à long terme. 7<sup>ed</sup> 1957 p. 81 No 128.

وقوع الحادث نفسه ، وإنما من وقت علم المستأمن به (٣٥) ، إذا كان هناك فاصلا زمنيا بين الوقتين . وبعضهم يؤسس هذا الحل ، فضلا عن صراحة النص ، على أساس من أن جهل المستأمن بوقوع الكارثة إنما يعتبر من قبيل القوة القاهرة (٣٦) التي تترجم تنفيذ التزامه بالإعلان . بل ويذهب البعض خطوة أبعد في التحديد ، فيقصدون بالعلم هنا كلا من واقعة الحادث نفسه ، وكذلك نتائجه الاحتمالية الضارة (٣٧) ، فلا تبدأ مهلة الاعلان في السريان إلا من اليوم التالي ليوم العلم بهذا المعنى . وسوف نجد المناسبة لالقاء مزيد من الضوء على هذا التحديد الأخير ، فهو في الواقع يرتبط بتحديد مفهوم الكارثة . كل ما يمكن قوله - في هذا الموضوع - أننا نؤيد - في الواقع - كل

---

(٣٥) راجع مثلا :

FAUQUE(M) Les assurances. 1958. p. 74;

تراسبر ، سابق الإشارة ص/١٤ ، وانظر أيضا : محكمة ليون المدنية في ١٩٥٩/٣/٣ (ن.ج.أ ١٩٥٩ ص/١٨٩) . ويمثل البعض - في هذا التحديد - بفرض ما لو وقع الحريق خلال سفر المستأمن إلى الخارج ، فإن مدة هذا السفر - مهما طالت - لا تحسب عليه . راجع :

GRETZ(F) : connatre: comprendre la loi du 13 juillet 1930 sur le cotretot d'assurance. 1969 p. 37.

(٣٦) راجع سابقا بند/٤٤ هامش/٣٤ .

(٣٧) أنظر مثلا :

COCRAL et RIEDMATTEN : la responsabilité du fait de l'usage de tous véhicules terrestres et le contrat d'assurances. 4ed 1971 p. 332; PERRAUD-CHARMANTIER : manuel pratique de l'étudiant en assurances. 1945. p. 49 No 72;

يسون (في بلاتول وديبر) ص/٦٩٨ بند/١٣١٤ ، جودار ، وشادمتير ، المرجع السابق ص/١٧٦ بند/٣٠٤ ، بيدان ، وليريور - بيغونيير ص/٢١٤ بند/٦٥٣ ، بيكار ويسون ١٩٧٠ ص/١٩٩ بند/١٢٠ ، وانظر أيضا : ققطن ١٩٤٢/٧/٢٤ (ن.ج.أ. ١٩٤٢ ص/٣٠٣) ، وعكس ذلك : بنج المرجع السابق ص ٩٨ .

الأحكام التي تكفي - في تقدير علم المستأمن بالتأثير الضارة للحادث والتي من شأنها أن تعمل ضمان المؤمن - بالاحتمال الراجح بمعنى أنه منذ الوقت الذي يرجح لدى المستأمن فيه أن الحادث الذي وقع من شأنه أن يعمل ضمان المؤمن ، يجب عليه أن يبادر بالإخطار (٣٨) وأنه - من جهة أخرى - يجب عليه أن يبذل القدر المعقول في التحري توصلاً إلى هذا العلم الراجح ، وإلا كان - في اعتقادنا - مسئولاً عن هذا التأخير . ومن ثم فإننا لا نوافق - مثلاً - على ما انتهت إليه محكمة استئناف باريس ، من إعفاء المستأمن من السقوط ، في دعوى كان هذا الأخير فيها قد اكتسب تأميناً لتغطية إصابات العمل التي يمكن أن تقع لـ « جنائني » يعمل عنده . وكان هذا الأخير قد أصيب في عينه اليمنى عند قطع إحدى الأشجار . وقد شخص الطبيب هذه الإصابة على أنها بداية انفصال شبكي ، ورغم ذلك لم يعلن المستأمن هذه الإصابة للشركة إلا بعد أكثر من شهر من وقوعها ، وقد استندت المحكمة في قضائها على هذا النحو ، إلى « الانفصال الشبكي يمكن أن يقع بعد بضعة أيام من الإصابة » (٣٩) ، وبالتالي لم تدخل في حساب مهلة الإعلان ، الفترة ما بين وقوع الحادث وما انكشف عنه نهائياً من النتائج الضارة . وهو تأسيس منقذ ، إذ كان الاحتمال الراجح - بعد هذا التشخيص - هو هذه النتيجة التي انتهت إليها الإصابة ، بما كان يتعين معه على المحكمة أن تجعل صريان المهلة من تاريخ ذلك التشخيص .

هذا ولما كان السقوط الذي يتمسك به المؤمن إنما يستند إلى خطأ من جانب المستأمن في تنفيذ التزامه بالإعلان ، فإن من المسلم به - طبقاً للقواعد العامة - أن المؤمن هو الذي يقع عليه عبء إثبات علم المستأمن على التحديد السابق ، أي علمه بوقوع الحادث وبناتجته الاحتمالية الضارة (٤٠) .

---

(٣٨) أنظر ليون في ١٩٥٠/٢/٦ (د.ج. أ ١٩٥٠ س/ ، وتلوي يون) .

(٣٩) استئناف باريس في ١٩١٧/٢/٢ (د.ج. أ ١٩٣٨ ص/ ٤٨٥) .

(٤٠) أنظر : دنيار (ج) ، المرجع السابق ص/ ١٧٧ .

٤٦ - غير أن المستأمن ، من ناحية أخرى - قد يموت قبل انتهاء المهلة ، وقد تنتقل الوثيقة إلى المتصرف إليه في الأشياء المؤمن عليها . ويرى البعض - في هذه الأحوال - أن من حق الخلف أن يفيد من مدة جديدة « (٤١) يجب ألا تحتسب بداية سريانها إلا من وقت « علمه الخاص بوقوع الكارثة » (٤٢) . وعلى نفس النسق من الأفكار ، قد يكون المستفيد ، الذي عقد التأمين لمصلحه ، يجهل نفس وجود ذلك التأمين ، وعندئذ « فما لم يكن هذا الجهل خطأ من جانبه ، فإن المهلة لا تسرى إلا ابتداء من اليوم الذي يعلم فيه بالتأمين » (٤٣) .

#### ( ب ) تحديد مفهوم الكارثة :

٤٧ - لا نظن بحاجة إلى بيان ، ما لتحديد مفهوم الكارثة من أهمية ، بحسبانها الواقعة التي من تحققها تبدأ مهلة الإعلان في السريان ، بحيث إذا تجاوز المستأمن هذه المهلة ، اعتبر بخلا بالتزامه واستحق بالتالي سقوط حقه في الضمان .

غير أنه ليس من السهل - في الواقع - أمر تحديد هذا المفهوم ، وبخاصة حين يقع الباحث تحت تأثير اعتبارات متناقضة يلح كل منها على الخطر في هذا الصدد . فالمستأمن - من ناحية - قد يكون معذوراً في عدم دقة تقديره لأهمية بعض مظاهر ما يحدث من الوقائع ، مما يجعل من الصعب - والفرض أنه حسن النية - أن يحاسب على عدم المبادرة بإعلانها ، حين أن المؤمن قد يهيمه - على العكس - أن يحاط على وجه السرعة علماً بأمور قد لا ترقى في نظر المستأمن إلى مستوى الكارثة ، وذلك حتى يمكنه أن يتخذ من الإجراءات ما يراه مناسباً لتحقيق مصالحه .

---

(٤١: ٤٢) بيدان ، وليربوز - ييجونيير ص/ ٢١٤ بند/ ٦٥٥ .

(٤٣) بيكار وييسون ١٩٧٠ ص/ ١٩٩ بند/ ١٢٠ ، ويقترّب حكم استئناف تونس

في ١١/٧/١٩٥٧ مشار إليه في دى تورني المرجع السابق ص/ ٢٠ بند/ ٢٩ بند/ ١٥٥ .

وقد تجد هذه الصعوبة مصلرها - فبما نعتقد - في أن تحقق المخاطر في التأمين ، لا يقع - عملاً - على صورة واحدة . ففي بعضها يكون من شأن الوقائع التي تحدث أن يعمل ضمان المؤمن فوراً ، لتصبح ذات هذه الوقائع هي الكارثة بمعنى الكلمة ، الأمر الذي لا يترك مجالاً لاجتهاد المستأمن حول مدى أهميتها . حين أنه في البعض الآخر ، قد لا يكون من شأن ما يحدث من وقائع أن يعمل هذا الضمان إلا بعد فترة قد تكون طويلة ، الأمر الذي يفصل بين هذه الوقائع ذاتها وبين الكارثة بالمعنى الدقيق ، ويترك مجالاً واسعاً لاجتهاد المستأمن حول ما إذا كان من شأنها أن تعمل ضمان المؤمن أم لا .

٤٨ - هذا ولا ينسى - في اعتقادنا - تحديد مفهوم الكارثة ، إلا إذا أخذ في الاعتبار ، في كل حالة على حدة ، شروط وأوصاف الخطر المنصوص بالوثيقة ، وحلود الضمان . ليتعين - فضلاً عن ذلك - الفهم الدقيق للمخاطر التي يتحملها المؤمن عن المستأمن مقابل ما يدفعه هذا الأخير من أقساط .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكننا تعريف الكارثة بأنها تحقق الخطر الذي قبل المؤمن أن يأخذه على عاتقه . ومن ثم تبدأ مهلة الإعلان في السريان من وقت علم المستأمن بأن الوقائع التي حدثت من شأنها أن تشكل الخطر الذي قبل المؤمن أن يتحمله عنه .

٤٩ - وتطبيق هذا التعريف على كثير من صور التأمين لا يثير صعوبة ، ما دام أن الوقائع التي تحدث ، تكون من الواضح بحيث تنطق بالدلالة على أنها هي المخاطر التي يتحملها المؤمن عن المستأمن . ففي التأمين من الأضرار - على سبيل المثال - تغدو واقعة السرقة ، أو الصقيع ، أو نفوق الماشية ، من الواضح بحيث لا تترك مجالاً لاجتهاد المستأمن في أنها هي الخطر الذي قبل المؤمن تغطيته . وكذلك الحال في مجال تأمين الأشخاص ، إذا كان الخطر المؤمن منه هو الوفاة أو بقاء المستأمن حياً حتى سن معينة .

٥٠- أما في بعض الصور الأخرى من التأمين ، فان مجرد حدوث الواقعة قد لا يعطي بذاته مظهر الخطر الذي قبل المؤمن تغطيته ، أى مظهر الكارثة ، أو على الأقل يعتقد المستأمن ذلك ، فلا يجد مبرراً للمبادرة باخطار الشركة بها . حتى إذا ماتفاقمت نتائجها الضارة ، فاستخلص المستأمن أن الواقعة بشكلها الأخير هي التي أخذها المؤمن على عاتقه ، يادر بإعلانها . وبدهى - عندئذ - أنه بقدر ما استتمسك الشركة بأن المستأمن قد تأخر في الإعلان ، بقدر ما سيتلوع هذا الأخير بأنه ما كان بإمكانه أن يقدر أن الواقعة بالشكل الذي بدأت به عند حلولها ، ستنتهى إلى أعمال ضمان المؤمن . وأكثر ما يصادف هذا الفرض ، في مجال التأمين من الإصابات . وقد أثار في العمل - بالفعل - كثيراً من المنازعات القضائية . فهذا على سبيل المثال - مستأمن يؤمن لدى شركة بمبلغ معين لقدر معين من الضرر ، ولدى أخرى لما يتجاوز هذا القدر . وفور وقوع الحادث ، يبادر إلى إخطار المؤمن الأول ، ولا يخطر الثاني إلا بعد سنة ، مدعياً بأنه ما أمكنه - إلا في هذا الوقت فقط - أن يقدر أن أهمية الضرر تتجاوز مبلغ ضمان المؤمن الأول (٤٤) وهذا آخر لم يعلن الإصابة التي شخصت على أنها بداية انفصال شبكى ، إلا بعد أكثر من شهر من وقوعها ، وقد أعفته المحكمة من السقوط ، بدعوى أن الانفصال الشبكي يمكن أن يقع بعد بضعة أيام من الإصابة (٤٥) ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وقد دعا هذا كلا من بيكار وبيسون إلى أن يضيفا في تعريفهما للكارثة بأنها « تحقق خطر منصوص بالعقد (٤٦) » اشترط أن

---

(٤٤) . وقلضت المحكمة بسقوطه تأسيساً على أن « النتائج الضارة للحادث ، وإن بدت أصلاً وكأنها قليلة الخطورة ، إلا أن الاحتمال المكسب الراجع كان يكفي لأن يفسى على الحادث وصف الكارثة التي من شأنها أن تسبب ضمان المؤمن الثاني » . استئناف ليون في ١٩٥٠/٢/٦ ( د . ج . أ ١٩٥٠ ص ١٥٠ / رتلينج بيسون ) .

(٤٥) استئناف باريس في ١٩٣٧/٢/٢ ( د . ج . أ ١٩٣٨ ص ٤٨٥ ) .

(٤٦) (٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦) : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص ١٩٢ وما بعدها بند ١١٥ ، ١١٦ ،

وص / ٥١٩ / بند ٣٥٧ .

يكون هذا التحقق « على نحو من شأنه أن يعمل ضمان المؤمن (٤٧) بمقولة أن الخطر المنصوص بالعقد يمكن أن يتحقق دون أن يعمل هذا الضمان (٤٨). ونحصر التشريعات - بدورها - على إضافة هذا القيد . فالمادة ١٥ من قانون التأمين الفرنسي توجب على المستأمن أن يخطر « بكل كارثة من شأنها أن تعمل ضمان المؤمن » . كذلك كانت تنص المادة ٧٩٢ من مشروع القانون المدنى المصرى بالزام المستأمن بأن يخطر « بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مشغولا » .

ونحن نعتقد أن هذه الإضافة من قبيل التزيد . ويغنى عنها ما اشترطناه - فى تعريفنا للكارثة - من أن يكون الخطر الذى تحقق هو بالضبط ذلك الخطر الذى أخذته المؤمن على عاتقه ، لحاسب المستأمن عن التأخر فى الإعلان منذ اللحظة التى يستطيع أن يفتن فيها إلى أن ماحدث من الوقائع هو الخطر المنصوص بالوثيقة . وأساس حرصنا على هذه الملاحظة ، أن هذه الإضافة أدت بأصحابها إلى استطراد غير مقبول . فقد لا نسلم - فى الواقع - بالقول بأن الخطر المنصوص بالوثيقة يمكن أن يتحقق دون إعمال ضمان المؤمن . والمثال الذى يسوقه أنصار هذه الإضافة لا يصلح سنداً لما يقولون ، إن لم نقل أنه يؤيد المعنى العكسى « فالحوادث التى يبدو للوهلة الأولى قليل الخطورة ، لايشكل كارثة لإلأمن الوقت الذى يستطيع المستأمن فيه أن يفتن إلى أن عواقبه من شأنها أن تعمل ضمان المؤمن ، هذا حقيقى ، ولكن ليس كما يقال لأن الحوادث التى وقع ، يكون قبل هذا الوقت ، هو الخطر المنصوص بالوثيقة وإن كان ليس من شأنه أن يعمل ضمان المؤمن ، وإنما - بالأدق - لأن الحادث الذى وقع لا يكون - قبل هذا الوقت - هو الخطر المنصوص بالوثيقة ، أو على الأقل لم يكن بإمكان المستأمن أن يعلم أنه كذلك . إن وثائق التأمين من الإصابات إنما تحدد فى الأعم الأغلب وصف الإصابة التى تأخذها على عاتقها . وغالباً ما تقتصر على تغطية الإصابات التى تؤدى إلى الوفاة أو العاهة المستدعة . وعندئذ فكل إصابة تقع للمستأمن دون هذا

المستوى من الأضرار لا تكون هي بالضبط الخطر الذى أخذه المؤمن على عاتقه ، وفى هذا المعنى تقريباً ، قضت محكمة استئناف باريس ، فى صدد وثيقة تأمين ضد الإصابات ، تغطي فقط خطر الوفاة أو العاهة المستديمة ، بعدم استحقاق المستأمن الذى تأخر فى إعلان ما أصابه من انفصال شبكى للسقوط ، ما دام أن الإصابة كانت فى البداية خفيفة ، وكان المصاب يتأثل إلى الشفاء الكامل ، وأن النكسة فقط هى التى استدعت إجراء عملية جراحية له ، وأنه قد بادر إلى الإخطار فى هذا الوقت (٤٩) . فى كل هذه المراحل السابقة ، لم يكن ما حدث من الوقائع هو الخطر الذى أخذه المؤمن على عاتقه . ونخلص فى هذا المجال إلى القول ، بأنه منذ اللحظة التى يمكن للمستأمن فيها أن يستخلص أن الوقائع التى حدثت تصل إلى مستوى الخطر المحدد بالوثيقة ، فلنأنا نكون بصدد كارثة بالمعنى الدقيق ، ويتمتع على المستأمن أن يباشر بالإخطار بها . على أن نذكر بما سبق أن قلناه فى موضع سابق ، بأنه يتعين أن يجرى المستأمن نوعاً من التقدير المعقول لعواقب الأمور ، وأنه يكتفى فى هذا الشأن بالاحتمال الراجح .

٥١ - وفى مجال التأمين من الحريق ثتور صعوبة من نوع آخر . فإذا كانت الكارثة كما عرفناها هى تحقق الخطر الذى قبل المؤمن أن يأخذه على عاتقه ، فإن التساؤل الذى يفرض نفسه فى هذا الصدد هو معرفة المقصود بالحريق . ويلفت النظر فى هذا الشأن ، ما تقضى به المادة ٧٦٦ مدنى مصرى من أنه « فى التأمين من الحريق ، يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن يصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق » . ومثل هذا النص يبدو - فى الواقع - غريباً . فإما هو معيار الفصل بين الحريق وبداية الحريق ؟ . وما أساس

---

(٤٩) أنظر : استئناف باريس ١٩٣٩/٣/٣١ ( د . ج . أ . ١٩٣٩ ص ٢٧٦ وما بعدها ) .



حرص الشرع على أن يضيف هذه البداية ، في معرض تحديد عهدة المؤمن ، إن كان يقصد بها التحقق الجزئى ، للخطر ، مادام أن من المسلم به أن المؤمن يلزم - في تأمين الأضرار - بأن يعرض المستأمن عما أصابه من الضرر وبقتل هذا الأخير . وكيف يمكن - وللتأمين ضد الحريق هو نوع من تأمين الأضرار الذى تسوده الصفة التعويضية - أن يعتبر المؤمن ، وبنص آمر ، مسئول عن خطر حريق يمكن أن يتحقق ، مادام القرض أن مجرد احتمال تحققه لا يصيب المستأمن بضرر ؟ . على أية حال ، فإن من حسن الحظ أنه فيما يتعلق بتحديد مفهوم الحريق ككارثة تحسب من وقت وقوعها مهلة الإعلان ، لا مشكلة في الأمر ، مادام أن الحريق لا يأخذ زمناً طويلاً حتى يتطور من بداية الشوب إلى ما يسميه مشرعنا المصرى بالحريق الكامل .

٥٢ - هذا ومؤدى الفهم الدقيق للخطر الذى يتحمله المؤمن عن المستأمن بمقابل دفع هذا الأخير لأقساط التأمين ، يؤدى إلى القول بأن الكارثة في إطار التأمين من المسؤولية ، لا يشكلها الفعل الخاطئ الذى وقع من المستأمن ، ولا الضرر الذى أصاب المضرور ، وإنما رجوع هذا الأخير بالتعويض على المستأمن (٥٠) ، ودياً كان هذا الرجوع أو قضائياً ، مبنياً على أساس أو متجرداً منه . فهذا الرجوع هو وحده ، الأمر الذى خشيه المستأمن بداءة ، ونقل تبعته - بالتأمين - إلى المؤمن مقابل ما يدفعه من أقساط . وبهذا الشكل ، يمكن القول مع هيأر بأنه « يمكن أن تكون هناك كارثة بدون مسؤولية .

(٥٠) راجع في هذا المعنى :

بيكار وييسون : ١٩٧٠ ص/٥٢٠ بتد/٣٥٧ : كوكرال وويد مائن المرجع السابق ص/ ٣٢٢ ، ييسون ( في بلانويل وريبير ) ص/٦٩٦ وما بعدها بتد/١٣١٤ ، دى تورن ، المرجع السابق ص/٢ ص/١٠٨ بتد/٦٠٦ . محمد كامل مرسى ص/٣٤٧ بتد/٣٣٧ ، سعد واصف ص/٣٦٥ .  
وعكس ذلك : ييسون ، تطبيق على نقض ١٩٤٢/٧/٢٠ (و.ج.أ ١٩٤٢ ص/٣٥٨).

كما يمكن أن تكون هناك مسئولية بدون كارثة (٥١) ، وذلك إذا رجح المضرور على المستأمن بالرغم من عدم توافر أركان مسئوليته ؛ أو أفضل - على العكس - عدم الرجوع عليه بالرغم من توافر الأساس القانوني لهذا الرجوع .

٥٣ - وانطلاقاً من هذا التحديد ، يصبح مفهوماً ما تقضى به المادة / ٥٠ من قانون ١٩٣٠ الفرنسى - فى خصوص التأمين من المسئولية ، من أن « المؤمن لا يكون مسئولاً إلا إذا طُوب المستأمن ، ودياً أو قضائياً ، من جانب المضرور ، على إثـر وقوع فعل ضار منصوص بالعقد » . أو كما عبرت المادة ٨٣٠ من مشروع القانون المدنى المصرى من أنه « ١ - لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المصاب بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المبين فى العقد (٥٢) .

٥٤ - غير أن هذا التحديد إنما يودى فى حقيقة الأمر ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمبدأ سريان مهلة الإعلان ومضمون هذا الإعلان ذاته ، إلى نتيجة غير مقبولة ، إن نقل تخالف قصد المشرع ، سواء فى فرنسا أم فى مصر . إذ سيكون للمستأمن بموجب مهلة خمسة أيام ( حسب القانون الفرنسى ) من يوم المطالبة بالتعويض من جانب المضرور ، ليخطر المؤمن خلالها بالكارثة ، ذلك الإخطار الذى سوف يكفى فيه بدوره ، أن يسلم المستأمن للشركة صورة من إعلان دعوى المطالبة . وبدهى أن ما قصده المشرع من إلزام المستأمن بإعلان الكارثة فى تأمين المسئولية ، هو لإخطار الشركة بالحادث الذى وقع من المستأمن والذى يشكل أساس دعوى المطالبة بالتعويض ؛ وليس بهذه المطالبة ذاتها ، لأن إحاطة المؤمن علماً بهذه الأخيرة إنما يدخل فى إطار التزام آخر يقع على عاتق المستأمن وهو تقديم كافة

---

(٥١) هيمار ، مشار إليه فى بيكاروبيسون ١٩٧٠ ص / ٥٢٠ بتد / ٣٥٧ .

(٥٢) وفى هذا المعنى تقضى المادة / ١٠٠٤ عراقى بأنه « لا ينتج التزام المؤمن أثره فى التأمين ضد المسئولية ، إلا إذا قام المصاب بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المبين فى العقد » .

المستندات المتعلقة بدعوى مسؤوليته إلى الشركة . ذلك الالتزام الذى اعترف كل من المشرعين المصرى والفرنسى - ضمناً - بمشروعية اشتراطه فى الوثيقة ، حين أبطلوا فقط شرط السقوط للتأخر فى تنفيذه إذا كان هذا التأخر لعثر مقبول (م / ٧٥٠ / ٢ مدق مصرى ، م / ٢٤ من قانون التأمين الفرنسى) .

٥٥ - لذلك لم يكن من الغريب أن تنجح محكمة النقض الفرنسية إلى القول بأن مهلة الإعلان تبدأ فى السريان ، ليس من وقت وقوع الكارثة على التحديد السابق ، وإنما من يوم أن يكون هناك حادثاً من شأنه أن يؤدى إلى مطالبة بالمضروور للمستأمن بالتعويض . فكأنها - بهذا الشكل - « قد استبدلت بالكارثة الكاملة *Consummé* ما يسمى بالكارثة الافتراضية *Virtual* » (٥٣) ، أو كما يسميها البعض « بالحادث الكامن » (٥٤) .

ومثل هذا الاتجاه منطقي بحق ، إذ يرعى مصالح الشركة من جهة ولا يجوز فيه على المستأمن من ناحية أخرى . ويتفرع عليه ، أن مهلة الإعلان قد تتعاصر فى بدء سريانها مع نفس يوم وقوع الحادث ، إذا كان هذا الأخير ، حين وقوع ، قد ألحق من الضرر بالمضروور ما يرجح فيه لدى المستأمن أنه لا بد سرجع عليه بتعويضه ، وقد تتأخر عنه إذا كان مظهر الإصابة - على العكس - من التفاهة بحيث يرجح لدى المستأمن أن من وقعت له سوف يتغاضى عنها .

وهكذا يسلم الفقه بضرورة علم المستأمن بوقوع الحادث وكذلك بنتائج المضاراة التى من شأنها أن تعمل مسؤولية المؤمن بإعمالها لمسئولية المستأمن (٥٥) ، ويجعلون على المؤمن عبء إثبات علم المستأمن بالأمرين (٥٦) . كما يسلمون

---

(٥٣) بيدان وليريور - بيجونير ص / ٢١٣ بند / ٦٥٥ . وق نفس المني :

DE L'ISLE(G.B) : Droit des assurances. 1973 p. 109.

(٥٤) محمد عل عرفه ، المرجع السابق ص / ١٧٠ .

(٥٥) انظر مثلاً : كوكرال وريد ماتن ، المرجع السابق ص / ٣٣٢ ، بيسون ( ق

بيلانولوريير ص / ٦٩٨ بند / ١٣٦٤ . وعكس ذلك : جن ، المرجع السابق ص / ٩٨

(٥٦) راجع : رينار ( ج ) ، ص / ١٧٧ .

كذلك بعدم مواخذة هذا الأخير على التأخر في الإخطار بالحادث إذا كان لهذا التأخر « ما يبرره » من موقف المصاب السلبي بعد وقوع الحادث ، مما يؤدي إلى استبعاد افتراض وجود أساس للمسئولية عن الحادث » (٥٧) .

٥٦ - لكن إذا كان المستأمن يلتزم قانوناً بأن يخطر بالحادث خلال خمسة أيام من يوم علمه بأن خطورة ما ترتب عليه من أضرار ، من شأنها أن تجعل محلاً للمطالبة القضائية بالتعويض من جانب المضرور ، فهل يمكن للشركات أن تشتط إخطارها بالحادث خلال خمسة أيام من وقوعه ، وإلا تعرض المستأمن للسقوط ؟ .

لا جدال في صحة مثل هذا الاشتراط في مصر . خاصة وأنه يجد له مبرراً مقبولاً ، لما للشركة من مصلحة في العلم بالحادث فور وقوعه ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان يجعل محلاً للمطالبة القضائية أم لا ، وذلك لتتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات السريعة .

أما في فرنسا ، فإن شكاً يمكن أن يثور حول صحة هذا الاتفاق ، بالنظر إلى ما قد يظن معه أنه يشدد من وضع المستأمن بالمخالفة لصريح نص المادة / ١٥ ، مادام أنه يمكن من تطبيق السقوط حين أن مهلة الخمسة أيام المتروكة للمستأمن قانوناً من يوم وقوع الكارثة بمعنى الكلمة ( وهي المطالبة القضائية ) لم تكن قد انتهت بعد . ومع ذلك يسلم الفقه الفرنسي بصحة مثل

---

(٥٧) محمد عل عرفه ، ص / ١٨٠ ، وفي نفس المعنى :

سافاتييه ١٩٥١ سابق الإشارة ص / ٣٥٣ بند ٧٦٢ . بل ويرى البعض - أكثر من ذلك - أن الإعلان بالمطالبة القضائية - وهي التي تشكل كارثة بالمعنى الدقيق - لا يكون واجباً على المشامن إلا إذا اشترط في الوثيقة إلزامه به . وأن جزاء التأخر في تنفيذه لن يؤدي إلى السقوط ، وإنما إلى مجرد تمويض المؤمن عما أصابه من ضرر من جراء هذا التأخير ، بحسبناط الأمر يتعلق « بنقل مستندات » طبقاً للمادة ٢٤ من قانون التأمين الفرنسي . انظر : بيدان - ولير بور - بيجو نير ص / ٢١٣ بند ٦٥٥ .

هذا الاشتراط ، وذلك للاعتبارات العملية التي تدعو المؤمن إلى فرضه (٥٨)، (٥٩) فضلا عن أن الحادث الذي وقع إنما يشكل عنصراً في الكارثة ، لما يؤدي إليه من أعمال ضمان المؤمن (٦٠) . وحاصل القول في هذا الموضوع ، أن المستأمن يلتزم قانوناً بإعلان الكارثة في تأمين المسئولية ، خلال خمسة أيام من يوم أن يغلب على ظنه - بالنظر إلى خطورة نتائج الحادث - أن من شأن هذا الأخير أن يعمل ضمان المؤمن ، وأن للشركة فضلاً عن ذلك - أن تلزم المستأمن اتفاقياً بإخطارها بالحادث خلال مهلة خمسة أيام تحسب من نفس يوم وقوع الحادث ، وأن تشتط السقوط جزاء لهذا الالتزام الاتفاقي .

٥٧ - ويبقى - في النهاية - أن نشير ، إلى أن الكارثة بمعنى الكلمة ، في التأمين ضد نفوق الماشية ، هي موت الحيوان نفسه . ومع ذلك ، يلاحظ أن الشركات تفرض على المستأمنين في هذا النوع من التأمين ، المبادرة بإخطارها بمرض الحيوان أو إصابته : وذلك خلال المهلة القانونية القصيرة التي حددها المشرع الفرنسي لإعلان الكارثة وهي أربع وعشرون ساعة . وتجعل السقوط جزاء للاخلال بتنفيذ هذا الالتزام .

ولسنا نشك في أن لفرض مثل هذا الالتزام ما يبرره ، من ضرورة تمكين الشركة من اتخاذ الإجراءات العاجلة بغية تدارك نفوق الحيوان .

---

(٥٨) راجع مثلاً : كوكرال ، وريد ماتن ص/ ٣٣٣ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٥٣١ بند ٣٥٨ ، بيسون تيلي، (د.ج. ١ ١٩٦٠ ص/ ٣٣١)، سبلوص ص/ ٣٦٥. بل إن البعض يرى أن المشرع يقصد بمهلة الإعلان أن تسرى من وقت تحقق الضرر الذي من شأنه أن يعمل الضمان ، دون انتظار للمطالبة المقررة . راجع : مازو ( ٨ ، ل ) وتاتلك وتاتلك ١٩٣٢ سابق الإشارة ص/ ٨٧٠ وما بعدها بند ٢٦٧٤ .

(٥٩) وحديثاً قضت محكمة النقض الفرنسية بإمكان أن يشترط في العقد أن تاريخ الكارثة هو تاريخ الواقعة المادية للقضاء ، تأسيساً على أن المادة / ٥٠ سابقة الإشارة ليست من النصوص الأمرة في قانون التأمين الفرنسي .

لقض ١٩٧٧/١/٢٧ (د.ج. أ ١٩٧٧ ص/ ٣٧٦)

(٦٠) بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٥٢٣ وما بعدها بند ٣٥٩ .

وكنذلك مراقبة سبب هذا التفوق ، إذا لم تسعف هذه الإجراءات وإن كان بعض الشراح الفرنسيين يشك - مع ذلك - في صحة فرض مثل هذه الالتزام ( خاصة وقد أسقط المشرع في قانون ١٩٣٠ ما كان مشرع ١٩٠٤ يلزم به المستأمن من ضرورة بذل كل ما في وسعه لتجنب وقوع الكارثة ) وذلك بدعوى أنه « يتعارض في الوقت الحالى مع التأمين من الخطأ الجسم » (٦١) .

٥٨ - غير أنه يبي - مع تسليمنا بصحة هذا الالتزام ، التساؤل عما إذا كان يعد - في ذاته - التزاماً سابقاً على الكارثة بمعنى الكلمة ، أم أن مفهوم هذه الأخيرة يمتد - في هذا النوع من التأمين - ليشمل حالة المرض أو الإصابة المؤدية لتفوق الحيوان : والاختيار بين هذا الرأي أو ذاك ، سوف يترك أثره حول طبيعة الجزاء المقرر لمخالفة هذا الالتزام ، مادامنا قد سبق أن احتفظنا بالسقوط جزاء لإخلال المستأمن بالتزاماته اللاحقة على الكارثة ، أو على الأكثر المصاحبة لها ، دون الالتزامات السابقة عليها .

في وثيقة تأمين من هذا النوع ، متضمنة لمثل هذا الالتزام الانفاقي ، خفضت إحدى المحاكم باستحقاق المستأمن للسقوط المشروط بالوثيقة ، بالنظر إلى عدم قيامه بإخطار الشركة بالمرض الذي أدى إلى موت الحصان المؤمن عليه (٦٢) . غير أن ما بلغت النظر في هذا الحكم ، أنه - في تسليمه بصحة مثل هذا الشرط - قد ربطه بفكرة تفاهم المخاطر ، وهو تأصيل متقصد .

ففكرة تفاهم المخاطر تفترض أن تكون الشركة قد قبلت تغطية خطر ظروف تحققه عادية ، ثم يطراً خلال سريان الوثيقة من الظروف غير العادية ما يرجح احتمال وقوع الكارثة . حين أن المجرى الطبيعى للأمور ، في التأمين ضد تفوق الماشية - هو على العكس ، أن يكون تفوق الحيوان مسبوقاً

---

(٦١) كايستان (د) ، المرجع السابق ص/ ٧٦٤ بته/ ٢٩

(٦٢) أنظر : محكمة يوم لى دام المدنية في ١٩٤٦/٤/٩ (ج.د. ١٩٤٦ ل. ١٠ ص/ ٢٩٣)

بمرض أو إصابة . ولا يعقل أن يكون المؤمن قد قبل التأمين على حيوان سليم على أنه سيموت وهو سليم أيضاً .

لذلك لم يجد بيسون مفرأ من النظر إلى مرض الحيوان بحسبانه مهدداً بكارثة لم تكتمل بعد ، أو على حد تعبيره « شبه كارثة Pré - Sinistre » (٦٣) ليلحق الالتزام الاتفاق بإعلان المرض بالالتزام القانوني المقروض على المستأمن بإعلان الكارثة نفسها ، وبصحح السقوط الذي يلحق المستأمن ، إذا أخل بتنفيذ هذا الالتزام خلال المهلة القانونية المروكة للإعلان وهي أربع وعشرون ساعة (٦٤) .

٥٩ - ونحن لا نقر في الواقع هذا التوسع الذي يقول به بيسون في النظر إلى مفهوم الكارثة ، والذي يتمشى في الواقع مع منهجه في التوسع في فكرة السقوط وتطبيقه على جميع التزامات المستأمن حتى ما كان منها سابقاً على وقوع الكارثة . ونرى أن مثل هذا الالتزام الاتفاقي سابق على وقوع الكارثة بالمعنى الدقيق ، ومن ثم لا يمكن أن يكون مجازي بالسقوط . والأولى أن يقال ، إلى بأن الإخلال به يجد جزاءه في تعويض المؤمن عن الأضرار التي تلحقه من جراء هذا الإخلال . ولما كانت هذه الأضرار تتمثل في دفع المؤمن لعوض التأمين ، فإن الأمر سيؤول في النهاية إلى حرمان المستأمن من الحق في العوض ، وهي ذات النتيجة التي يؤدي إليها السقوط . وإن كانت الدقة تستوجب القول مع ذلك بأن هذا الجزاء لا يعتبر تطبيقاً لهذا النظام .

#### التقدير الشخصي وأثر حسن نية المستأمن :

٦٠ - من بين الخصائص المميزة للسقوط - في نظر الشراح - أنه ينطبق بصرف النظر عن حسن نية المستأمن (٦٥) ؛ ولذلك لم يكن غريباً -

---

(٦٣، ٦٤) راجع : بيسون تعليق على الحكم المشار إليه في الهامش السابق

(٦٥) أنظر مثلاً :

MARGEAT(H) et FAVRE-ROCHEX(A) : précis de la loi sur -

حين بدأ (٦٦) من حكم شهير لمحكمة النقض الفرنسية - أنها تستلزم سوء نية طالب التأمين (٦٧) لإمكان معاقبته بالسقوط ، أن ينبرى رينار ، منتقداً هذا الاتجاه ، لما يؤدي إليه من إهدار الجانب الأكبر من وظيفة هذا النظام ، بما دام أنه سيكون من المتعين على المؤمن - كما اشترطت محكمة النقض - أن يثبت في جانب المستأمن قصد الخلداع . ولما كان هذا الإثبات بالغ الصعوبة ، فإن ذلك سيؤدي بالمستأمنين إلى الإهمال في تنفيذ التزامهم بإعلان الكارثة (٦٨) .

وعلى العكس من هذا الانتقاد ؛ يرى الدكتور السهوري في مصر ، أن الشرط الذي يقضى بسقوط حق المستأمن في الضمان لإخلاله بالتزامه بإعلان الكارثة بصرف النظر عن حسن نيته ، إنما يقع باطلاً بحسبانه شرطاً تصفياً إعمالاً للمادة ٥/٧٥٠ مدني (٦٩) . كذلك بدأت التشريعات المقارنة - كما سبق أن بينا في مقلمة هذه الدراسة (٧٠) - تتجه نحو اشتراط سوء النية في جانب المستأمن حتى يمكن مجازاته بالسقوط .

٦٩ - ونحن نعتقد ، خلافاً لحجة رينار سابقة الإشارة ، أن لهذا الميل ما يبرره . ومن ثم نود لو جعل المشرع المصري ، وبنص آمر ، لإعمال

le contrat d'assurance et commentaire sur la réglementation - de l'assurance automobile obligatoire. 5<sup>ed</sup> 1971 p. 192 No 241;

بيسون ، مقال ١٩٣٦ ص/ ٢٧٦ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢٠٤ بند/ ١٢٣ ، السهوري ص/ ١٣٢٩ بند/ ٦٥١ ، محمد كامل مرسى بند/ ١٣٣ . وعكس ذلك : سعد واصف ص/ ٣٦٩ .

(٦٦) ونقول « حين بدأ » لأن حيثيات هذا الحكم يكتنفها بعض الغموض ؛ ويصفه خاصة لم تتضمن ما يفيد أن الوثيقة كانت تحتوي شرطاً بسقوط الحق في الضمان لمخالفة الالتزام بالإعلان .

(٦٧) أنظر نقض فرنسي ١٣/٧/١٩٥٤ (د.ج. أ ١٩٥٤ ص/ ٤٠٣) .

(٦٨) رينار (ج) ، ص/ ١٨٦ .

(٦٩) راجع ، السهوري ص/ ١٢٤٥ هامش/ ٣ .

(٧٠) راجع سابقاً بند/ ٢٢ .



السقوط وفقاً على سوء نية المستأمن في مخالفته للالتزام بالإعلان ، وقصر الأمر - في الحالة العكسية - على إلزامه بتعويض المؤمن بقدر ما أصابه من ضرر من جراء هذه المخالفة ، وذلك لعدة اعتبارات :

فمن ناحية لا يصح أن ننسى ، أن المستأمن الذي يثور الجدل حول مجازاته عن الإخلال بالتزاماته المتعلقة بالكارثة ، هو بالفرض مستأمن أوفى بجميع التزاماته السابقة على وقوع هذه الأخيرة ، ومن بينها ما يقتضى منه أقصى درجات الأمانة والصدق ، كالاتزام بإعلان الخطر . كما أنه بالفرض أيضاً قد دفع وبانتظام مقابل تحمل الشركة للخطر عنه ؛ بما يجعل من حقه والحال كذلك أن يطمئن إلى أنه سيكون معوضاً بالضرورة إذا ما وقعت الكارثة التي احتاط بالتأمين من أجلها . وقد عبرت عن هذه الفكرة بطريقة غير مباشرة ، محكمة النقض الفرنسية ، في تقريرها لعدم إمكان الاحتجاج بالسقوط على المضرور ، بأن حق هذا الأخير يتعلق بالضمان منذ لحظة وقوع الحادث ، بما يجعل من غير الممكن أن يتأثر هذا الحق - بعد ذلك - بأى سبب للسقوط يستحق على المستأمن شخصياً (٧١) . بيد أن إمكان تعرض المستأمن للسقوط ، لمخالفة التزاماته اللاحقة على وقوع الكارثة أو المتعاصرة معها ، وبالرغم من حسن نيته ، سوف لا يجعله مطمئناً في أى وقت ، وبأنه سوف يحصل على نتيجة ما تبصره بعملية التأمين ، وهو ما يناقض هذا النظام من أساسه .

هذا إلى أن مثل هذا الحل ، هو الذى ينسجم - من ناحية أخرى - والنظر إلى السقوط - كما يسلم جانب كبير من الشراح - على أنه من قبيل العقوبة الخاصة (٧٢) ، ما دام أن فكرة العقوبة - وعلى العكس من الجزاء المدني البحث - هي التي تهم بنوايا المخطئ .

---

(٧١) انظر : نقض فرنسي ١٥/٦/١٩٣١ (ج. ١. ١٩٣١ ص/ ٨٠١) ، وراجع كذلك القضاء والفقهاء المشار إليهما في رسالتنا سابقة الإشارة ص/ ١٧٧ هامش ٤ .  
(٧٢) انظر لاحقاً بتد/

أما أهم هذه المبررات جميعاً ، فهو أن هذا الحل ، هو الذى ينسجم كذلك وما هو مسلم به من وجوب الاعتداد بالتقدير الشخصى من جانب المستأمن لأهمية ما يحدث من الوقائع . ومن ثم لا نتردد فى القول بأن تعويل المحاكم على هذا التقدير ، لتحديد ما إذا كان المستأمن يعتبر خلا بالتزامه بإعلان الكارثة أم لا ، إنما يعنى - وعلى العكس مما يطلق فى تعبيرات عامة - أن السقوط نظام إن لم نقل يتوقف على سوء نية المستأمن فإنه على الأقل لا يعمل بمعزل عن هذه النية . خصوصاً مع القول بأن تقدير أهمية الوقائع يكون على أساس من المعيار الشخصى ، وهو ما ألمح إليه حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٩٦٠/٢/٢٩ ، حين أوجبت على المستأمن أن « يجرى - فى حدود وسائله - تحقيقاً حول النتائج الحالية والمحتملة للواقعة » (٧٣) ولن يكون بالإمكان القول - بدقة - بأن السقوط يطبق بصرف النظر عن حسن نية المستأمن ، إلا إذا أهملنا التقدير الشخصى من جانب هذا الأخير لأهمية ما يحدث من الوقائع ، أو تم تقدير هذه الأهمية على أساس من المعيار الموضوعى المجرد .

٦٢ - ولقد سبق أن أشرنا فى مواضع سابقة إلى أحكام قضائية تعول على تقدير المستأمن لأهمية الوقائع (٧٤) ، وتخير هنا حكيم بارزين لا يمكن معهما إلا القول بأن المحاكم كانت تعتد بحسن نية المستأمن فى هذا التقدير ، مما يجعل من المبرر عدم مجازاته بالسقوط .

فى الحكم الأول ، كانت الإصابة قد وقعت المصاب على الأرض ، لكنه نهض فى الحال ، وبدا فى حالة طبيعية تماماً ، لم يظهر عليه أى أثر لكسور أو رضوض أو جروح ، ومن ثم سلك بالفعل سبيل العودة إلى وجهته بوسائله الخاصة . وقد استخلص الحكم من هذه الوقائع أن المستأمن « لم يكن - حينئذ - يستطيع أن يضمن شخصياً ، النتائج الضارة لحادث

(٧٣) (د.ج. أ ١٩٦٠ ص/ ٢٢٩) .

(٧٤) راجع سابقاً بند ٥٠/

حمل معه موقف المضرورة على الاعتقاد بأنه لا يستحق الالتفات» (٧٥) .  
وفي الحكم الآخر ، كان المصاب قد توفى بالفعل متأثراً بالحادث الذى وقع له  
منذ سبعة أسابيع . لكن الحادث حين وقع قد بدا من التفاهة حتى أنه لم تثبت  
- فيما بعد - علاقة السببية بينه وبين الوفاة إلا بتشريح الجثة . ومن ثم  
استخلصت المحكمة أنه « لا يمكن أن يؤخذ على المستأمن أنه لم يحظر بهذا  
الحادث إلا بعد الوفاة ، ما دام أن المصاب كان محاطاً - حتى يوم وفاته -  
بكل رعاية ممكنة » (٧٦) .

٦٣ - بل إن حسن نية المستأمن ، قد وجدت سبيلها إلى حيثيات بعض  
الأحكام ، فى معرض التدليل على عدم استحقاق المستأمن للسقوط .  
وهى وإن بدت حيثية مكملّة - هذا حقى - إلا أنها تظهر - فى الواقع - أن  
السقوط - وعلى العكس من تعميمات الشراح - لا يعمل بمحزل عن نوايا  
المستأمن . ونورد مثلاً هذه الأحكام ما قضت به فى بلجيكا محكمة استئناف  
لييج من أن مهلة إعلان الكارثة لا تبدأ فى السريان ، إذا كان المستأمن ولم  
يتوقع بحسن نية - أنه يمكن أن يكون متهماً فى الحادث» (٧٧) .

#### أثر انعدام الضرر :

ويبقى فى خصوص تحديد مفهوم مخالفة المستأمن لالتزامه بإعلان الكارثة  
التساؤل عما إذا كانت هذه المخالفة تقدر فى ذاتها وبمحزل عن نتائجها بالنسبة  
للحقوق ، أم أن السقوط - جراء هذه المخالفة - يرتبط على العكس بثبوت  
ضرر يلحق بالمؤمن من جراء إخلال المستأمن بالتزامه ؟ .

٦٤ - ويسهل فى الإجابة على هذا التساؤل ، أن نلاحظ تسليم الشراح

(٧٥) نقض فرنسى ١٩٤٢/٧/٢٠ (و.ج. ١٩٤٢/١ ص/٣٥٥) .

(٧٦) أنظر محكمة بروكسل المدنية فى ١٩٤١/٢/٢٢ مشار إليه فى دى تورى ج/ ١ ص/

٣٠ بند/١٥٩

(٧٧) أنظر استئناف لييج فى ١٩٦٣/٦/٢٠ مشار إليه فى دى تورى ج/ ١ ص/ ١٤٧

بند/ ٨٦٦ ، وانظر أيضاً: استئناف باريس فى ١٩٣٩/٢/٢١ (و.ج. ١٩٣٩/١ ص/ ٢٢٦)

بأن السقوط يطبق بصرف النظر عن نتائج إخلال المستأمن بالتزامه بإعلان الكارثة ، وما إذا كان قد لحق بالشركة ضرراً من جراء هذا الإخلال أم لا (٧٨) . ويرون في هذه الخاصية من أبرز ما يميز السقوط عن نظام المسؤولية المدنية (٧٩) وبالرغم من تسليم بعض الشراح في مصر بهذه الخاصية أيضاً ، إلا أنه يعود فيقرر أنه إذا كان المستأمن حسن النية في مخالفته لالتزامه بإعلان الكارثة ، ولم يترتب على هذه المخالفة ضرراً بالمؤمن ، فإن شرط السقوط لا يطبق ، لوقوعه باطلاً بحسبانه شرطاً تصفياً تطبيقاً للمادة / ٧٥٠ مدني (٨٠) .

ولقد سبق أن ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة ، أن التشريعات الحديثة بدأت تتجه في الآونة الأخيرة نحو الربط بين السقوط ووقوع ضرر فعلي للشركة من جراء مخالفة المستأمن لالتزامه بإعلان الكارثة (٨١) ، الأمر الذي يقرب بين السقوط ونظام المسؤولية المدنية ، إن لم نقل يجعله مجرد تطبيق لهذا النظام . ولكن يبقى التساؤل ، عما إذا كان لهذا الميل التشريعي ما يبرره أم لا ؟ .

٦٥ - ويحسن - قبل الإجابة على هذا التساؤل - أن نلقي نظرة على الواقع التشريعي الفرنسي ، فلقد مر - في هذا الخصوص - بتطور يسترعى الانتباه .

فلقد كان مشروع التأمين الفرنسي سنة ١٩٠٤ يلزم المستأمن ، من

---

(٧٨) أنظر مثلا : سافاتييه ، المرجع السابق ص/ ٣٥٣ بند/ ٧٦٢ ، ماريجا ، فانر- روييه ، المرجع السابق ص/ ١٩٢ بند/ ٢٤١ : بيسون ( في بلانويول وريزيه ) ص/ ٦٩٩ بند/ ١٣١٥ ، دي تورني جـ / ١ ص/ ٢٨ بند/ ١٤٦ ، محمد كامل مرسي ص/ ١٤٦ وما بعدها بند/ ١٣٣ ، سط واصف ص/ ٣٦٨ . وراجع كذلك حكم محكمة التمييز السورية في ١١/ ١١/ ١٩٦٩ ، مجلة التأمين وسواكث النقل . ١٩٧٠ عدد ٢ ص/ ١١١ رقم ٤٨/ ( الحشيات ) .

(٧٩) راجع لاحقا بند/

(٨٠) تارون في السهوري بند/ ٦٥١ مع ص/ ١٢٤٥ هامش/ ٢

(٨١) راجع سابقا بند/ ٢٢

بين ما يلزمه ، بإعلان الكارثة للمؤمن . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع ، أن جزاء مخالفة هذا الالتزام لا يمكن أن يكون سقوط حق المستأمن في الضمان ، وإنما يتمثل في مجرد تعريض المؤمن بقدر الضرر الذي يلحقه من جراء هذه المخالفة (٨٢) . ويبدو أن المشرع لم يقتنع - في قانون ١٩٣٠ - بهذا الجزاء ، فسلم ضمناً بإمكان مجازاة هذه المخالفة بسقوط الحق في العوض (٨٣) . ثم عاد مرة أخرى - في فلك دول السوق الأوروبية المشتركة - نحو التخليف على المستأمن ، والاكتفاء بالجزاء الذي كان مقرراً في مشروع ١٩٠٤ .

ويبدو أن المشرع في قانون ١٩٣٠ ، كان يعتد - في اتجاهه نحو تشديد الجزاء المخفف الذي كان يتضمنه مشروع ١٩٠٤ - بوجهة نظر كانت تنفذ ذلك الجزاء ، وتراه غير منطقي بالنظر إلى ما أظهره نفس المشروع من قبوة إزاء مخالفة المستأمن لالتزامه بالإعلان البدائي للخطر ، حيث كانت هذه المخالفة الأخيرة تجدد جزاءها - في المشروع - في بطلان الوثيقة ، بما يؤدي في النهاية إلى إهدار حق المستأمن في الضمان كلية . وتأسس عدم منطقية التفرقة بين جزاءى الالتزامين في نظر صاحب هذا الرأي على عدة اعتبارات :

فمن ناحية ، إذا كان من المبرر أن يخشى المؤمن بصفة عامة من غش المستأمنين ، فإن احتمالات الغش من يخشى منهم وقوع الحادث من أصله على المؤمن ، أكثر من يخشى فحصب في تقدير أهمية ظرف محيط بالخطر أو ينسى إعلان أحد هذه الظروف عن غير قصد ، بما يجعل من الأولى ، أن يخشى من أولهم أكثر مما يخشى من الثاني .

ومن ناحية أخرى ، لا يصح عنده القول ، بأن الكتمان أو الكذب إنما

---

(٨٢) راجع في ذلك : جن ، المرجع السابق ص/١٠١

(٨٣) سادام أنه لم يسلط من شروط السقوط - في معرض إعلان الكارثة - إلا ما يفرض هذا الجزاء لتأخر المستأمن في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات .

يلحقان بالمؤمن ضرراً محققاً ، حين أن الإخلال بالالتزام بإعلان الكارثة قد لا يصيب المؤمن بأى ضرر . لأنه — مع التسليم بذلك عنده — يجب القول بأنه في الفرض الذى يثبت فيه وقوع ضرر فعلى بالشركة من جراء إخلال المستأمن بالتزامه بإعلان الكارثة ، يجب أن يعامل هذا المستأمن معاملة من ارتكب كتماناً أو إعلاناً كاذباً ، ولا يصح معاملة الحاليتين معاملة مختلفة والقول بإهدار حق مرتكب الضمان أو الكذب كلية ، والاكتفاء مع الخل بالتزامه بإعلان الكارثة بتعريضه لدفع تعويض للشركة بنسبة ما وقع لها من ضرر من جراء هذا الإخلال ، مع أنه يغلب — على العكس — في خصوص الكتمان أو الكذب أن يكون الضرر الذى يلحق الشركة من جرائمهما « قابلًا للتقدير مالياً » ، مثلاً فيما يلحق بالمؤمن من خسارة بنسبة النقص في الأقساط ، حين أنه لا يمكن — بالمقابلة — تقدير مقدار ما يلحق بالمؤمن من ضرر من جراء عدم إعلان الكارثة أو التأخر فيه (٨٤) ..

٦٦ — ونحن نعتقد بأنه من السهل الرد على كل هذه الاعتبارات : فلستنا ننصّر — من ناحية — أن يخفى المستأمن على المؤمن وقوع الحادث من أصله ، كما يدعى صاحب رأى . إن إخطار الشركة به . هو على العكس ما يهم المستأمن توصلاً — على الأقل — إلى قبض عوض التأمين . والأدق أن يقال بأنه يخفى أن يتأخر المستأمن في الإعلان عمداً بقصد إخفاء بعض ظروف الحادث ، بما قد يترتب عليه وقوع ضرر للشركة ، ولكن حتى في إطار هذا التحديد ، لا يعتقد بأن مثل هذا المستأمن ، الذى هو بالفرض قد أوفى بجميع الالتزامات السابقة على وقوع الكارثة ، بما فيها ما يقتضى منه أقصى درجات الأمانة والصدق ، أخطر على المؤمن من طالب التأمين الذى يبدأ صفقة علاقته بالشركة مداناً بكتمان أو كذب .

كذلك لا نسلم بما يدعيه صاحب هذا رأى ، من أنه يغلب في الضرر

---

(٨٤) ومثل ذلك يفرض ما لو اعتنى شاهد عام ، أو قصر المستأمن في العناية بنفسه طبيًا . راجع في تفاصيل ذلك : جن ص/ ١٠١ وما بعدها .

الذى يلحق بالشركة من جراء الكتمان أو الكذب ، أن يكون قابلاً للتقدير مالياً مثلاً في مقدار النقص في الأقساط التي دفعها المستأمن . فهذا الأخير - فيما نعتقد - قد لا يجزئ على المغامرة بضمان الوثيقة كلية لقاء خفض في الأقساط ، فيخفى على الشركة من الظروف ما يؤثر على تعريفة القسط . إنه - على العكس - لا يقدم على هذه المغامرة - في الغالب - إلا إذا كانت تحيط بالخطر الذي يريد أن يغطيه بالتأمين من الظروف ما لم يعرفها الشركة لما قبلت التأمين من أساسه . وعندئذ فإن الضرر الذي يصيب الشركة في هذا الفرض الأخير لا يكون نقصاً فيما حصلته من أقساط ، وإنما يكون في قبولها لتغطية خطر ما كانت لتقبل تغطيته لولا الكتمان أو الكذب ، مما يبرر إهدار حق المستأمن في الضمان كلية .

هذا إلى أن صعوبة تقدير الضرر أو سهولته ، هي من الأمور العملية التي يجب أن تترك لقضاة الموضوع ، ولا يصح أن تؤثر في وجهة النظر المجردة لإزاء جزء معين .

وهكذا يمكن القول ، بأنه لم يكن هناك من مبرر لعدم اعتماد المشرع الفرنسي في قانون ١٩٣٠ للجزاء الذي كان مقررأ في مشروع ١٩٠٤ .

٦٧ - ويبقى في هذا الصدد - أن نشير في حكم شهير لمحكمة النقض الفرنسية ، يبدو منه أنها تربط بين السقوط ووقوع ضرر للشركة من جراء مخالفة المستأمن لالتزامه بإعلان الكارثة . ولولا غموض حيثيات هذا الحكم ، لاكدنا أن المحكمة تأخذ بهذا الربط ، إذ لم يرد من بين هذه الحثثيات بصفة خاصة ، ما يدل على أن الوثيقة كانت تحتوى شرطاً بسقوط الحق في الضمان لإخلال المستأمن بهذا الالتزام . ومعروف أنه إذا وردت الوثيقة خلواً من مثل هذا الشرط ، فإن إعمال القواعد العامة يؤدي إلى القول بإغفاء المستأمن من الجزاء مادام لم يلحق بالمؤمن ضرراً من الإخلال بالالتزام .

وتتلخص وقائع هذا الحكم ، في أن المستأمن كان قد أصاب بسيارته

عابر مشاة ، على ممر عبور المشاة ، رغم الإشارة الضوئية الحمراء التي كانت تغلق الطريق بالنسبة للسيارات ، وذلك أثناء مطاردته لسيارة أخرى . وفي إعلانه لهذه الكارثة ، أخفى المستأمن على الشركة أمر هذه المطاردة . وبالرغم من عدم صحة هذا الإعلان ، أيدت محكمة النقض حكم الاستئناف الذي قضى بإلزام الشركة بدفع العوض ، بالنظر إلى أن ظروف الدعوى لا تثبت أن المؤمن « قد تحمل ضرراً ما أياً كان من جراء الإعلان غير الصحيح من جانب المستأمن » (٨٥) .

٦٨ - ونفضل - في النهاية - لو أخذ المشرع المصري بالانجاءات التشريعية الحديثة ، وقصر حق الشركة - في حالة مخالفة الالتزام بإعلان الكارثة - على التعويض بنسبة ما وقع لها من ضرر .



## الفصل الثاني

### السقوط الناشئ عن مخالفة التزامات اتفاقية

تمهيد ، وتقسيم :

صعوبة حصر حالات السقوط الاتفاقية .

٦٩ - إذا كان للمشرع الفرنسي قد نظم في المادة /١٥/ من قانون ١٩٣٠ كما سبق أن رأينا ، التزام المستأمن بإعلان الكارثة للمؤمن خلال مهلة محددة ، إلا أنه - في الواقع - لم يبين جزاء الإخلال بهذا الالتزام ، وإن كان بفهم - مع ذلك - ضمناً ، من حظره لبعض شروط السقوط ( في المادة /٢٤/) أن مثل هذا الجزاء الأخير يمكن - من حيث المبدأ - اشتراطه في الوثيقة كعاقبة للإخلال بهذا الالتزام . ومن ثم يكون السقوط اتفاقياً حتى في هذا الفرض .

هذا وتؤدي قاعدة العقد شريعة المتعاقدين - من ناحية أخرى - إلى إمكانية اشتراط السقوط جزاءً اتفاقياً لالتزامات اتفاقية يفرض المؤمن على المستأمن القيام بها بعد وقوع الكارثة أو لحظة وقوعها . ومثل هذا الاشتراط ، يكون من حيث المبدأ صحيحاً ما دام لا يدخل في إطار النصوص التي تبطل - سواء - في فرنسا أم في مصر - شروط السقوط في بعض الفروض الخاصة .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بوجه عام بأن السقوط يكون دائماً جزاءً اتفاقياً (١) ، كما أن فروضه - والأصل إمكانية اشتراطه - لاتقع تحت حصر .

---

(١) اللهم إلا ما سبق أن أشرنا إليه من تقسيم البض هذا الجزاء إلى نوعين ، والقول بأن هناك سقوطاً اتفاقياً وآخر قانونياً ، حين يقصدون من هذا الأخير ذلك الجزاء الذي يطبق على المستأمن إذا أتى من الأعمال ما يتناقض وطبيعة عملية تأمين راجع سابقاً بند/هـ

٧٠ - غير أنه يجدر التساؤل بحق - عما إذا كان من حسن السياسة التشريعية ، أن يترك المشرع للمؤمنين حرية الإثبات . هذا الجزاء مع استثناء بعض الفروض ، أم كان الأولى أن ينظم بنفسه حالات السقوط على سبيل الحصر ليبتل كل ما عداها ؟ .

ونفضل - في حقيقه الأمر - الحل الأول ، وهو المسلك الذى اتبعه بالفعل كل من التشريعين المصرى ، والفرنسى . وأساس هذا التفضيل ، أن حق المستأمن فى الضمان ، كما نكرر دائماً - إنما يثبت من حيث الأصل لحظة وقوع الكارثة ، ما دام قد أوفى بجميع التزاماته السابقة عليها . فإذا شاء المؤمن أن يلزم المستأمن بالتزامات أخرى تالية على وقوع الكارثة أو مصاحبة لها ، وجب منطقياً أن يترك له وتحمده أمر تقدير أهمية مثل هذه الالتزامات ومدى خطورة الإخلال بها بالنسبة له ، ليشترط لها الجزاء المناسب ، بما لا يعقل منه أن ينص المشرع على حالة سقوط مخالفة التزام قد لا يراه المؤمن هاماً ، أو لا يضر من الإخلال به ، أو يبطل - على العكس - حالة سقوط لالتزام يراه المؤمن غاية فى الأهمية أو ينزل الإخلال به ضرراً جسيماً به .

٧١ - وينبغى بعد هذا التساؤل أن نعرض - على سبيل المثال - لأبرز حالات السقوط لمخالفة الالتزامات الاتفاقية - مما أثير النزاع بشأنها أمام القضاء ، ويمكن تصنيفها - كما تبين من العمل - فى طوائف ثلاث . فهى إما حالات سقوط مخالفة التزامات سابقة على وقوع الكارثة ، أو مصاحبة لها ، أو لاحقة عليها . على أن نذكر - قبل الخوض فى تفاصيل هذه الطوائف - بما سبق أن نبهنا إليه ، من ضرورة عدم تعميم لفظ السقوط ، ووجوب قصر هذا الجزاء على الالتزامات المتعلقة بتحقيق الكارثة ، وهو ما يؤدى إلى حصر حالات السقوط فى الطائفتين الأخيرتين فقط . وسوف نرى عند التعرض للطائفة الأولى ، كيف أدى تعميم هذا اللفظ إلى الخلط بين السقوط وغيره من الأفكار الأخرى كتفادى الخطر أو عدم التأمين :

(١) - حالات سقوط مخالفة التزامات سابقة على وقوع الكارثة .

أدى الاستعمال المتحرر للفظ السقوط في الوثائق ، إلى أن يعرف العمل من المنازعات ما يلوح حول هذا الجراء حين يتعلق الأمر في الواقع بفكرة تفاقم المخاطر أو عدم التأمين .

... ٧٢ - فبعض الوثائق تشترط هذا النظام جزاء مخالفة التزامات اتفاقية تفرض على المستأمن أن يبادر إلى إخطار المؤمن بتغير ظروف الخطر . ورغم الفارق بين جزاء الإخلال بالالتزام بإعلان تفاقم الخطر *l'aggravation du risque* وبين السقوط *Déchéance* بمعنى الكلمة ، لم يجد القضاء غضاضة في ترديد لفظ السقوط في هذا المجال ، احتراماً لصياغة الوثائق .

ففي فرنسا ، قضت على سبيل المثال محكمة النقض ، بأن التقرير العام من جانب المستأمن - في وثيقة تأمين ضد الإصابات - أنه مضمون لدى شركات أخرى ، لا يعفيه من السقوط الذي يستحق عليه لعدم قيامه بإبلاغ الشركة بالتأمينات الجديدة التي يعقدتها فيما بعد ، ما دام أن الوثيقة تفرض عليه وجوب الإخطار الخاص إذاً هو عقد تأميناً من نفس النوع لدى شركة أخرى ، وبصفة عامة أن يخطر بها بكل الظروف التي من شأنها أن تغير بأي شكل كان - من الخطر المضمون » (٢) .

وفي مصر ، جاء في حكم محكمة النقض ، أنه « متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للغرض الذي أعد له المكان المحفوظ فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذي خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر ، دون قبول كتابي من المؤمن ، يحرم المستأمن

(٢) أنظر نقض فرنسي ١٣/٤/١٩٣٤ .

( D. H 1934 - 315 )

وراجع في السقوط للإخلال بالالتزام بالإخطار الفوري بتغير مكان الخطر : استئناف  
لكس في ١٧٤٥/٤٢٢٣ (و.ج.أ ١٩٤٥ ص ١٨٣) .

من حقه في التعويض ؛ وكان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين في عملية تنظيف الجيوب الملوثة بالمزوت بواسطة غسلها بالبتروول ، وأنه أقام به فرنًا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية . بالقرب من مكان البضائع التي احترقت ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه الحق في التعويض « (٣) . كما قضت - في تعبير أكثر صراحة - محكمة الاستئناف المختلطة بأن « اشتراط وثيقة التأمين ضد الحريق أن يستعمل الدور الأرضي من العمارة كمحلات عادية ، مع إخطار المؤمن قبل مباشرة أية مهنة تزيد من خطر الحريق ، يسقط حق المستأمن الذي قام بتأجير أحد المحلات إلى بقال يحوز بتروول وبضائع خطيرة . ولا يعفيه من هذا السقوط أن يكون - بصفته مالكاً - قد حظّر بشرط في العقد على المستأجر أن يدخل في الأماكن المؤجرة مواد قابلة للاشتعال » (٤) .

٧٣ - كذلك تستعمل بعض الوثائق هذا النظام وهي في معرض تحديد أوصاف الخطر الذي تقبل أن تأخذه على عاتقها . ورغم التناقض الهام أيضاً بين السقوط Déchéance بمعنى الكلمة وبين عدم التأمين Non-assurance فقد قبلت المحاكم تطبيق هذا النظام احتراماً لصياغة الوثائق .

فقد جاء في حكم استئناف أنجير أنه « إذا كانت وثيقة التأمين من المسؤولية تشترط - تحت التهديد بالسقوط - أن يقوم المستأمن بإخطار المؤمن بكل سيارة أخرى يقوم بتشغيلها أو يحلها محل سيارة من المؤمن عليها وتكون ذا قوة أكبر ، وأن يقوم بالتأمين عليها ، يُعين الحكم بالسقوط إذا كان المستأمن قد أحل محل سيارة قوة ٩ حصان سيارة أخرى قوة ١٦ حصان دون أن يحظر المؤمن بذلك » (٥) .

---

(٣) نقض مصري في ١٩٥٥/٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض . السنة ٢١٤ رقم ٩٢٧٩/ الحامد السنة ٣٦/ رقم ٢٨٦ / ص ٥٥٥ .

(٤) ١٩١٣/١١/١٩ (ب السنة ٢٦/ ص ٢٦) .

(٥) استئناف أنجير ١٩٣٤/١١/٣٠ (ر. ج. أ ١٩٣٥ ص ٥٤٥ وتعليق بيكار) .

كما قضت في مصر محكمة الاستئناف المختطة بسقوط حق المستأمن في العرّض ؛ لعدم قيامه بإعلان المؤمن بالتأمين الذي أبرمه فيها بعد لدى مؤمن آخر ، حتى ولو كان هذا التأمين الجديد لا يغطي إلا جزءاً من الملكية أو جانباً من الأشياء المؤمن عليها (٦) .

#### ( ب ) حالات سقوط مخالفة التزامات مصاحبة لوقوع الكارثة .

٧٤ - لعل أبرز هذه الحالات في الواقع ، ما يعرف بالعمل بالالتزام بالإفناء ، حيث تفرض الوثائق على المستأمنين - تحت التهديد بالسقوط - أن يذلو أكل ما في وسعهم لتحاشي وقوع الكارثة ، أو على الأقل لوقف تطورها وحصر ما يمكن أن يترتب عليها من أضرار في أضيق نطاق ممكن . ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الالتزام كان متضمناً في مشروع التأمين الفرنسي سنة ١٩٠٤ ، ولكنه لم يظهر في النصوص النهائية التي تضمنها قانون ١٩٣٠ ، وهو ما يفسره - عند بعض الشراح - أن مثل هذا الالتزام إنما يتنافى وإمكان التأمين من الخطأ الجسمي (٧) ، وإن كان الرأي الغالب - مع ذلك - يميز فرض مثل هذا الالتزام بالاتفاق (٨) .

= و جدير بالذكر أن حكم أول درجة كان يبطل هذا الشرط بالنظر إلى أن الالتزام المفروض على المستأمن بأن يقوم بالتأمين على السيارات الجديدة التي يمكن أن يملكها فيها بعد ، لا يكون له محل معين . وفي التعليق على حكم الاستئناف سابق الإشارة ، رد بيكار على حجة محكمة أول درجة ، بأن المادة ١١٢٩ مقرر تكفي بأن يكون المحل قابلاً للتأمين ، ولما كان القسط المستقبل الذي سيتعين على المستأمن دفعه في حالة امتلاك سيارة جديدة سيكون قابلاً للتأمين ، فإن الشرط يكون صحيحاً .

(٦) استئناف غخطط ١٩١٥/١١/٣ (ب/السنة/ ٢٨ ص/ ٩) . ورغم أن الوثيقة كانت تستخدم لفظ « البطلان » ، قضت محكمة الاستئناف المختطة ، في دعوى أخرى ، باستحقاق المستأمن للسقوط ، إذا كان بالسيارة - عند وقوع الكارثة عدداً من الركاب أكثر مما هو مشروط بالوثيقة . استئناف غخطط ١٩٢٧/٣/٢ (ب/ السنة / ٣٩ ص / ٣٩٠ دعوى/ ٣ ، ج. ت. م السنة / ١٧ رقم / ٤٠١ ص / ٢٨٨ ) .

(٧) وأصبح سابقاً بطل.

(٨) راجع في ذلك :

ولم يعد العمل في مصر أن يعرف من المنازعات القضائية هنا أثير حول هذا الالتزام . بل لعله كان من الأهمية في نظر بعض المحاكم إلى الحد الذي أمكنها معه القول بأن مخالفته تجدد جزاءها في سقوط الحق في الضمان حتى ولو لم تتضمن الوثيقة شرطاً بهذا الجزاء . فقد جاء في حكم لمحكمة الاستئناف المختلطة أن « عقد التأمين من عقود حسن النية ، ومن واجب المستأمن إذا أوشكت الكارثة المنصوصة بالوثيقة على الوقوع أن يبذل كل ما في وسعه لتفادي وقوعها ، أو على الأقل لمنع تفاقمها بقدر الإمكان . وواجبه في هذا الشأن إنما يقاس بما يبذله من عناية الرجل الحريص المهتم بحماية مصالحه ، وذلك دون نظرها إذا كان مستأمناً أم لا . فكونه مضموناً لا يصلح مبرراً لأقل قدر من الإهمال في هذه العناية . ومتى كان ذلك فإن عدم مبالاته - بعد الكارثة - إنما يكون من شأنه أن يؤدي بدلا له إلى سقوط حقه في الضمان » (٩) . غير أنه حتى بصرف النظر عما يمكن أن يؤخذ على هذا الحكم من أن السقوط كجزاء لا يمكن أن يطبق إلا إذا كان هناك شرط خاص به في الوثيقة ، قد يبدو من المبالغ فيه - بحق - ذلك المعيار الذي تبنته المحكمة لقياس درجة العناية المطلوبة من المستأمن في تنفيذ هذا الالتزام ، فقد أثبتت الخبرة - كما جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون التأمين السويسري - أنه « في حالة تحقق الخطر ، كثير من الناس لا يعودوا يعرفون ماذا يفعلون » (١٠) . ولذلك يرى البعض - في هذا الشأن - أن إخلال المستأمن بتنفيذ هذا الالتزام لا يصبح أن يجد جزاءه إلا في مجرد التزامه بتعويض المؤمن عما يمكن أن يكون قد أدى إليه هذا الإخلال من أضرار ، ولكن السقوط لا يمكن أن ينطبق (١١) .

---

(٩) استئناف غطخل ١١/١١/١٩٢٥ (ب) السنة ٣٨ ص ٢٠/ ج. ث. م السنة ١٦/ رقم ٢٥٣ ص ٢٥٤  
(١٠) مشار إليه في :  
COLIN(A) et CAPITANT(H) : Cours elementaire de droit civil français 4<sup>ed</sup> T. 2 1924 p. 676.

(١١) راجع : كولان وكابيتان ، المرجع السابق ص ٦٧٦ .

وفي فرنسا ، يقضى البند/١٥ من وثيقة الحريق النموذجية ١٩٣٠ ،  
نقلا عن وثيقة ١٩١٣ ، بأن « المستأمن الذى يحدث الكارثة عمداً أو سهلاً  
تفاتها ، أو يعوق إنقاذها ، يستحق سقوط كامل حقه في العوض » (١٢) ،  
وهو ما اعتبره البعض - بحق - فرضاً من فروض عدم التأمين وليس من  
فروض سقوط الحق في الضمان (١٣) .

### ( ح ) حالات سقوط مخالفة التزامات لاحقة على وقوع الكارثة .

والأمثلة كثيرة على الالتزامات الاتفاقية واجبة التنفيذ بعد وقوع  
الكارثة ، والتي تشترط الوثائق السقوط جزاء للإخلال بها ، ومن أبرز  
هذه الالتزامات :

#### ٧٥ - الالتزام بإعلان ظروف الكارثة :

فقضت - على سبيل المثال - المحكمة العليا الألمانية ، بوجوب تطبيق  
شرط السقوط المنصوص في الوثيقة ، والحكم بالحرمان الكلي من الحق في  
العوض ، على مستأمن أخفى عن قصد سبب شوب الحريق . وقد ورد  
في أسباب هذا الحكم ، أنه لا أهمية لما إذا كان المؤمن لم يتحمل ضرراً من  
جراء مخالفة هذا الالتزام (١٤) ، الأمر الذى جعل المعلق على هذا الحكم ،  
يفضل الحل الذى أخذت به المادة/٢٣ من قانون التأمين السويسرى في هذا  
الفرض ، حيث تقضى بأن السقوط إما أن يكون جزئياً أو كلياً على  
حسب الظروف (١٥) .

---

(١٢)، (١٣) راجع في ذلك ، وفي الاعتبارات الخلقية ، والقانونية ، والفنية ، التي تستند عدم  
إمكان تنطية الحوادث العمدية : بيسون مقال ١٩٣٦ ص / ٢٧٢ بند ١٩٤ ، بيكار وبيسون  
مطول ١٩٣٨ بند / ٢١٩

(١٤) في ١٩٢٩/٦/٧ ( د . ج . أ . ١٩٣٠ ص / ١٩٢ ) .

(١٥) ( ل . د . تعليق على الحكم سابق الإشارة ) .

## ٧٦ - الالتزام بتقديم بعض المستندات لشركة :

فقضت على سبيل المثال ، محكمة الاستئناف المختلطة في مصر ، بسقوط الحق في الضمان ، بالرغم من عدم وجود شرط بهذا الجزء في الوثيقة ، لعدم تقديم المستامن لبيانات تفصيلية عن الحادث على النموذج المطبوع الذي سلمته له الشركة (١٦) .

## ٧٧ - الالتزام بترك إدارة دعوى المسؤولية للمؤمن :

فقضت - على سبيل المثال - محكمة الاستئناف المختلطة ، بأنه « يعتبر أساسياً ، الشرط الخاص بمباشرة القضية ، والذي يكون لشركة التأمين مقتضاه ، باعتبار أنها المسؤولة عن اللغع فيها بعد ، الحق في مباشرة كافة الإجراءات السير بالقضية وفقاً لرغباتها . فإذا لم يوجد نص صريح كهذا في عقد التأمين ، فلا يترتب على إغفال مثل هذا الالتزام سقوط حق المؤمن ، بل حرمانه فقط من حقه في التصويض (١٧) . ووجه الغرابة في هذا

- 
- (١٦) استئناف مختلط ١٢/٤ ١٩٣٠٪ ( ج . ت . م السنة ٢٢ / رقم ٢٦٠ / ص ٢٢٣ )  
رؤى نفس الاتجاه ، قضى كذلك بإعفاء المستامن الذي لم يرفق كشف تقديري بالخسائر في الملة المحددة بالوثيقة لإعلان الكارثة ، من السقوط « إذا ثبت من الظروف أن شركة التأمين لم تتحمل أى ضرر من جراء هذا التأخر ، مادام أنها قد استطاعت أن تجري كل التصرّيات الضرورية في نفس اليوم التي وقعت فيه الكارثة » . الإسكندرية التجارية في ١٩١٣/٢/٣ .  
( ج . ت . م السنة ٣ / رقم ١٥١ ص ٨٦ ) . وراجع كذلك استئناف مختلط ١٩٢٧/٣/١٦ .  
( ج . ت . م السنة ١٧ / رقم ٤٠٤ ص ٢٩٦ ) ، الإسكندرية المدنية في ١٩٣٠/٥/١٧ .  
( ج . ت . م السنة ٢٣ / رقم ٢٦٤ ص ٢٢٩ دعوى ٢ / ) .  
(١٧) استئناف مختلط ١٩٣٩/٣/٢٢ الحاماة السنة ٢٠ / رقم ٥٥٥ ص ١٥٢٨ وفي السقوط لإخلال المستامن بهذا الالتزام راجع أيضاً : حكم محكمة التمييز السرية في ١٢/٢٩ / ١٩٦٩ . وكانت الوثيقة - في هذه الدعوى - تشترط على كل من صاحب السيارة وسائقها ، توكيل المحامي الذي تختاره الشركة للدفاع ، وأن يتعهد المتعاقد بأن يمثل السائق أمام المحكمة وأن يحضر الجلسات . مجلة التأمين وحوادث النقل ١٩٧٠ عدد ٢ ص ١٠٩ / رقم ٤٧ . وفي نفس الاتجاه جاء في حكم استئناف بيروت المدنية في ١٩٧٠/٧/١٥ أن تختل الشركة عن حق إدارتها الدعوى يعيد هذا الحق للمستامن دون أن ينقض حقه في الفinan . وقد رتبت المحكمة على ذلك أنه إذا تصالح المستامن مع المضرور فلا يسقط حقه . راجع نفس المصدر ١٩٧١ عدد ١/ ص ١٨ / رقم ٦ .



الحكم ، تلك التفرقة التي أقامتها المحكمة بين السقوط والحرامان من الحق في الضمان ، وهي تفرقة غير مفهومة .

تقسيم :

غير أنه إذا كانت شروط السقوط مخالفة للالتزامات الاتفاقية لاتعتمد تحت حصر ، إلا أن هناك في الواقع شروطاً شكلية وأخرى موضوعية ينبغي توافرها لصحة اشتراط السقوط . ونحن نفصل هذه الشروط بنوعها كل في مبحث مستقل من هذا الفصل .

## المبحث الأول

### شروط صحة السقوط ( الشروط الشكلية )

تقسيم :

بالنظر إلى الخطورة البالغة التي يتسم بها السقوط في مجال عقد التأمين ، خاصة إذا راعينا إمكان تطبيقه بصرف النظر عن حسن نية المستأمن أو عدم وقوع ضرر للمؤمن من جراء مخالفة طالب التأمين لما فرض عليه في العقد من التزامات ، يصبح من المفهوم أن تحيط بشروط السقوط من القيود الشكلية ما يضمن لفت انتباه المستأمن إلى خطورة الجزاء الذي سينزل به إذا لم ينفذ بعض الالتزامات التي يراها المؤمن هامة بالنسبة له . وتتلخص هذه القيود في ضرورة وجود شرط خاص بالسقوط من ناحية ، وأن يكون هذا الشرط واضحاً ومحددأ من ناحية أخرى . ونعالج كلاهما في مطلب مستقل .

## المطلب الأول

ضرورة وجود شرط خاص بالسقوط

أساس هذا القيد ومبرراته:

٧٨ - يستند هذا القيد - لدى الشراح الفرنسيين - إلى أساس من صراحة نص المادة ١٥ من قانون ١٩٣٠، التي تتكلم عن السقوط والمستخلص من شرط في العقد ، ولما تستلزمه المادة ٩ من نفس القانون من ضرورة بروز شرط السقوط في الوثيقة بشكل ظاهر (١٨) ، كما يمكن أن نجد له أساساً في مصر ، فيما تقضى به المادة ٧٥٠-٣ مدق من بطلان ما يرد في وثيقة التأمين من شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر ويكون متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط ، فإذا كان وجوده بالفعل ضمن الشروط المطبوعة ولكن بشكل غير ظاهر يجعله باطلاً ، فن باب أولى ، لا يثور أدنى احتمال حول إمكان تطبيقه إذا لم يرد له البتة ذكر في الوثيقة .

٧٩ - ويرر هذا القيد نظرياً لدى بعض الشراح ، أن السقوط جزء استثنائي ، ومن ثم لا يمكن القول بافترضه (١٩) ، كما يرى فيه البعض الآخر ، النتيجة المنطقية لخاصية العقوبة الخاصة التي يتميز بها السقوط ، والعقوبة وفقاً لما هو مسلم به في القانون الجنائي ، لا يمكن أن تفترض (٢٠) هذا وباستثناء الآراء المهجورة التي تقول بتقسيم السقوط إلى قانوني وانفاقي ، والنظر إلى الأول بحسبانه ذلك الجزاء الذي يلحق بالمستأمن إذا أتى من الأفعال ما يتعارض والمبادئ التي تحكم عقد التأمين (كإحداث الكارثة

(١٨) راجع بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٩٣ بند/٢٧ .

(١٩) راجع بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بند/٢٢٦ ، البدرلوي التأمين ص/٢٢٤ .

بند/١٦٠ .

(٢٠) راجع : ديتيجيه ، المرجع السابق ص/٦٩ بند ٨١ .

عمداً ، بما يستخلص منه - عند أنصار هذه الآراء - أنه و ليس هناك من حاجة - في هذه الأحوال - لأن يكون السقوط مشروطاً في الوثيقة ، ما دام أنه سيكون من المخالف للمنطق والعدالة أن يتمكن المستأمن من المطالبة بضمن جريمته أو بضمن خطئه (٢١) ، يمكن القول بوجه عام ، أن ذلك القيد ، مما يجمع عليه الشراح ، سواء في فرنسا ، أم في مصر (٢٢) .

#### موقف القضاء من هذا القيد :

٨٥ - ويسلم القضاء الفرنسي - بلوره - بضرورة توافر هذا القيد حتى يمكن إعمال هذا الجزاء ، وقد رفضت المحاكم الفرنسية ، في كثير من الدعاوى أن تقضي بسقوط الحق في الضمان ، مع ثبوت مخالفة المستأمن لالتزامه ، مادام أن الوثيقة لم تضع السقوط جزاء لهذه المخالفة (٢٣) .

٨٦ - أما في مصر ، فقد جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على إمكان تطبيق السقوط حتى ولو لم يرد به شرط خاص في الوثيقة . ولقد سبق أن أشرنا إلى حكمها الصادر في ١١/١١/١٩٢٥ حين قضت بأن

(٢١) أنيل ، المرجع السابق ص/ ١٧٦ بند/ ٢٣٦ ، وفي نفس المحل: دى لا لاند ، كوتيرير ص/ ٣١٠ بند ٧٩٨ .

(٢٢) أنظر مثلاً :

PERRAUD-CHARMANTIER ( A ) , avec la collaboration de  
PERRAUD-CHARMANTIER ( M ) : Toutes les assurances. 2<sup>ed</sup>  
1963 p. 52 No 84;

جودار وشارمانتير ، المرجع السابق ص/ ١٦٨ بند ٣٠٣ ، ييسون مقال ١٩٢٦ ص/ ٤٩٣ بند ٢٧ ، ييسون ( في بلانيول وريير ) ص/ ٧٠٢ بند ١٢١٧ : السهوري ص/ ١٣٢٢ بند ٦٥١ محمد كامل موسى ، بند ١٣٣ ، محمد علي عرفه ص/ ١٧٢ ، سعد واصف ص/ ٣٦٩ .

(٢٣) أنظر : نقض فرنسي ١٩٦٥/٢/٢٤ ( ر.ج. أ ١٩٦٥ ص/ ٤٧٢ وتطبيق ييسون ) ، محكمة السين المدنية في ٢٥ / ٤ / ١٩٥١ ( ر.ج. أ ١٩٥١ ص/ ٤٢٢ ) ، استئناف باريس ١٧/٦/١٩٣١ ( ر.ج. أ ١٩٣١ ص/ ١٠١٦ )

من شأن مخالفة المستأمن لالتزامه ببذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع الكارثة أو على الأقل لمنع تفاقمها ، أن يؤدي بذاته إلى سقوط حقه في الضمان (٢٤) أما حكمها الصادر في ١٢/٤/١٩٣٠ ، فقد كان أكثر قطعاً في هذا المعنى ، حين قضت صراحة بأنه ليس من الضروري لإعمال السقوط أن يكون هناك شرط خاص به في الوثيقة (٢٥) . وقد برر بعض الشراح في مصر هذا الاتجاه على أساس من استناده إلى فكرة الشرط الفاسخ الضمني (٢٦) ، وهو تبرير متقد، ذلك أنه حتى إذا صرفنا النظر عما أثير من شك حول ما يقال له بالشرط الفاسخ الذي يفهم ضمناً في كل العقود التبادلية ، فإن هناك فارقاً هاماً - على الأقل - في الأثر - بين كل من الفسخ والسقوط (٢٧) ، لما يترتب على الأول من إهدار الرابطة العقدية بين الطرفين ووجوب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ، حين يحرم - على العكس - في السقوط من حقه في العوض الذي كان يستحق عن الكارثة التي بمناسبة وقعت المخالفة المستوجبة له ، وذلك في وجود من العقد نفسه الذي يبقى سواء بالنسبة للماضي أو بالنسبة للمستقبل . بل وصلت محكمة استئناف باريس إلى حد القول بأن « الالتزام بإعلان الحادث في الحال بعد وقوعه ، لا يشكل إلزاماً جوهرياً على عاتق المستأمن يمكن أن يؤدي عدم تنفيذه إلى فسخ العقد » طبقاً للقواعد العامة (٢٨) .

(٢٤) (ج. ت. م. السنة / ١٦ رقم / ٢٥٢ ص. / ٢٥٤ دوى / ١ ، ب. السنة ٣٨ ص. / ٢٠) وفي نفس المنى ، في مجال التأمين من السرقة ، الحكم الصادر في نفس التاريخ ( ب. / السنة ٣٨ ص. ٢٠ دوى / ٢ ) ، وراجع أيضاً الأحكام التي تطبق السقوط دون أن تذكر أنه كان مشروطاً في الوثيقة صراحة . استئناف غخطط : في ١٢/٢/١٩٣١ ، ١٧/٥/١٩٣٠ ، ١٨/١١/١٩٢٥ ( ج. ت. م. السنة ٢٣ رقم / ٢٥٥ ص. / ٢٢٠ و السنة ٢٢ رقم / ٢٥٥ ص. / ٢٢٦ دوى / ٢ ، السنة ١٦ رقم / ٢٥٤ ص. / ٢٥٤ دوى / ٢ على الترتيب ) .

(٢٥) في ١٢/٤/١٩٣٠ ( ج. ت. م. السنة ٢٣ رقم / ٢٦٠ ص. / ٢٢٢ ) .

(٢٦) الصدة ، مشار إليه في السهوي ١/٨ ص. / ١٣٢٢ .

(٢٧) قرب / عمود جمال الدين زكي ، مشار إليه في السهوي ١/٨ ص. / ١٣٢٢ .

(٢٨) أنظر استئناف باريس ١٧/٦/١٩٣١ ( ر. ج. أ. ١٩٣١ ص. / ١٠١٦ وتطبيق بيكار . ) .

هذا ولما كان يستخلص من نص المادة ٣/٧٥٠ من المجموعة المدنية المصرية ، لزوم الاتفاق الخاص على السقوط ، يصبح من المفهوم ما قضت به محكمة النقض المصرية من أنه « متى كانت بتود وثيقة التأمين لم ترتب سقوط حق المؤمن له في مبلغ التعويض جزاء على عدم إخطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المحدد في الوثيقة ، كما لم يرد بالتقنين المدني نص يقرر الجزاء على إخلال المؤمن له بالاحطار ، وإذا لا يكون سقوط الحق إلا بالاتفاق أو بنص قانوني وكانت الطاعة ( شركة التأمين ) لم تدع أن ثمة ضرر قد حاق بها بسبب التأخير في إخطارها بالحادث في الميعاد المنصوص عليه في الوثيقة مما يترتب عليه إنقاص مبلغ التعويض بقدر ما عسى أن يكون قد لحقها من ضرر طبقاً للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يرتب أثراً على عدم إخطار الشركة بالحادث في المدة المحددة له بالوثيقة ، وانتهى إلى القضاء بالزامها بمبلغ التعويض » (٢٩) .

ويخلص مما تقدم ، أنه ما لم يكن هناك شرط خاص يجعل السقوط جزاء مخالفة المستأمن لالتزامه ، فإن هذه المخالفة ، في ضوء القواعد العامة للمسئولية لا تجب جزاء إلا في الحكم عليه بتعويض المؤمن عما عسى أن يكون قد لحق به من ضرر من جراء هذه المخالفة ، وبقدر ذلك الضرر الذي يتعين عليه أن أن يثبته ، كما أنه بالنظر إلى أن الاتفاق الخاص على السقوط هو أحد شروط إعمال هذا الجزاء الذي يتمسك به المؤمن ، فإن هذا الأخير ، وفقاً للقواعد العامة ، هو الذي يتحمل عبء إثبات توافر هذا الشرط الشكلي (٣٠) .

#### بعض الاشكالات العملية المتعلقة بهذا القيد :

ولكن ، ما الحل — من ناحية — لو كانت صورة الوثيقة المسلمة للمستأمن غير مطابقة للأصل الذي تحتفظ به الشركة ، وبصفة خاصة لم يرد

---

(٢٩) نقض مصري ١٩٦٦/٦/٢٨ مجموعة أحكام النقض السنة/ ٣١ ص / ١٤٩٢

وقم / ٢٨٥ .

(٣٠) راجع في هذا المنحى : رينار (ج) ص / ١٨٥

بها ما ورد في ذلك الأصل من شرط السقوط ؟ . وما الحكم - من ناحية أخرى - لو كان الأمر يتعلق بجمعية تأمين تبادلية ، وقد ورد شرط السقوط في لائحة الجمعية ولم يرد في الوثيقة انسئمة للمستأمن وإن أحوالت هذه الأخيرة إلى أحكام تلك اللائحة صراحة .

٨٢- فأما بخصوص التساؤل الأول ، فلا صعوبة في الأمر ، إذ نرى مع البعض ، أنه لا يمكن الاحتجاج على المستأمن بشرط سقوط لم يرد ذكره في الصورة التي تحت يده (٣١) وذلك لاعتبارين :

فالشركة - من ناحية - هي التي أعدت نموذج الوثائق . فإذا كان هناك اختلاف بين محتوى أصل الوثيقة وصورها ، فلأنها هي التي يجب أن تتحمل تبعية هذا الاختلاف بحسبانها هي المسئولة عنه ، هذا إلى أن المشرع قد حرص على أن يحاط المستأمن علماً - بوضوح - حول شرط السقوط الذي يتهدده . فإذا كان ذكر الشرط بالفعل في صورة الوثيقة المسلمة للمستأمن دون أن يبرز بشكل ظاهر يجعله غير قابل للاحتجاج به عليه ، فمن باب أولى لو لم يرد له ذكر بالمرة في هذه الصورة .

٨٣- وأما بخصوص التساؤل الثاني ، فتختلف وجهات النظر : ف يرى البعض أن شرط السقوط حتى يمكن الاحتجاج به على المستأمن ، يجب أن يذكر في الوثيقة ذاتها ، فلا يكفي أن يرد في لائحة جمعية التأمين التبادلية حتى ولو أحوالت إليها الوثيقة صراحة (٣٢) . وأبرز الإحكام التي صدرت في هذا الاتجاه ، ما قضت به محكمة ليل المدنية ، مستندة إلى ما تقضي به المادة

(٣١) راجع :

DEMONT(F) : De la déchéance en matière d'assurance terre  
stre Thérèse Lille 1907 p. 141.

(٣٢) أنظر : (١ د ١٩٧١ ، تحت لفظ assurance - terrestre ص / ٨٢

بند / ٩١٢) ، ماريجا ، فانر روشيه ، المرجع السابق ص / ٩٢ بند ٩٥ .

٩ من قانون ١٩٣٠ ، من أن شروط الوثيقة التي تقرر البطلان أو السقوط لا تكون صحيحة إلا إذا كانت مذكورة بشكل بارز . بما يستخلص منه أن صحة هذه الشروط تكون موقوفة على إدراجها في الوثيقة ذاتها . ومن ثم رتب على ذلك أنه « يجب أن يعتبر باطلا ، شرط السقوط المدرج في لوائح جمعية تأمين تبادلية ، لعدم إعلان الكارثة خلال الخمسة أيام ، حتى ولو كانت الوثيقة تحيل صراحة إلى هذه اللوائح » (٣٣) .

٨٤- وقد كان ييسون من أشد معارضى هذا الاتجاه . وتنطلق وجهة نظره ، التي أبدأها بالتفصيل في تعليقه على الحكم سابق الذكر ، من محاولة التقريب بين الوثيقة ذاتها وبين لائحة الجمعية ، ليعطى للثانية - من حيث ما تتضمنه من الشروط العامة - حكم الوثيقة التي يرميها المستأمن مع شركة تأمين بأقساط محددة .

فضلا عن أن الوثيقة - عنده - لا تعدو أن تكون مجرد دليل إثبات ، فإن طالب التأمين - في جمعيات التأمين التبادلية ، إنما يجمع في شخصه كلامن صفتي المستأمن والمؤمن . ولما كان المستأمن ينضم إلى لائحة الجمعية ومقعداً ، فإن هذه اللائحة تشكل هي والوثيقة « كلا واحداً لا يتجزأ » . ويرى في هذا الشأن ، أن العديد من نصوص مرسوم ١٩٣٨/١٢/٣٠ ( المعدل بمرسوم ١٩٦٢/١٠/١٥ ) تؤيد وجهة النظر هذه ، وبصفة خاصة باستلزامها ضرورة تسليم نسخة من لائحة الجمعية للمنضم ( م ١١١ ) ، وكذلك ضرورة النص في اللائحة على كيفية وشروط انعقاد العقود بين الجمعية والمنضمين ( م ١٨ ) ، بما يستخلص معه - عنده - أن « لوائح هذه الجمعيات تنزل من هذه الوجهة منزلة الشروط العامة التي تتضمنها وثائق التأمين لدى الشركات بقسط محدد » كما يستمد سنداً كذلك مما يجرى عليه قضاء النقض في فرنسا من أن ما يرد

على أنظمة الجمعية من تعديلات حول عناصر عقد التأمين ، وبصفة خاصة حول الحق في الإنهاء أو السقوط ، لا يمكن الاحتجاج بها على ذوى العقود السارية من سبق انضمامهم إلى الجمعية قبل هذه التعديلات (٣٤) ، بما يستخلص معه - عنده أن السقوط يمكن أن يدرج في لائحة الجمعية . وينتهى - في هذا الشأن - إلى أنه متى كان شرط السقوط قد ورد بشكل بارز في النسخة من اللائحة المسلمة للمستأمن ، حتى ولو لم يكن منقولاً في الوثيقة - فإنه يكون صحيحاً ، ويمكن - بالتالي - الاحتجاج به عليه (٣٥) .

## المطلب الثاني .

### ضرورة وضوح شرط السقوط

#### المقصود بالوضوح :

لا يكفي ما سبق أن ذكرناه ، من ضرورة وجود شرط خاص بالسقوط في الوثيقة ، وإنما يلزم بالإضافة إلى ذلك ، أن يكون هذا الشرط واضحاً ومحددأ . ونقصد بالوضوح هنا كلا من معناه الموضوعي ومعناه الشكلى ، وذلك على التفصيل التالى :

أولاً - الوضوح الموضوعى [ يجب أن يكون الشرط قاطعاً في الدلالة على نية المؤمن في حرمان المستأمن من الحق في الضمان ] .

٨٥ - ويجد هذا الشرط تبريره في أنه كثيراً ما تحتوي الوثائق فضلاً عن السقوط ، على بعض القيود أو التعليقات التى يوجهها المؤمن إلى المستأمن في

(٣٤) ويشير في ذلك إلى الأحكام التالية :

١٩٢٩/١٢/٣٠ ، ١٩٣٦/٥/١٢ ، ١٩٤٧/١٢/١٥ ( د . ج . أ . ١٩٣٠ ص /

٥٤٠ ، ١٩٣٦ ص / ٧٧٢ ، ١٩٤٨ ص / ٢٩ على الترتيب ) .

(٣٥) راجع ، بيوتن تعليق ( د . ج . أ . ١٩٥٢ ص / ٧٦ وما بعدها ) وفي نفس

المعنى : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص / ٢١٣ بند / ١٣١



الوثيقة ، إما للقيام بعمل ما أو للامتناع عن عمل (٣٦) . والمخرج على هذه القيود أو التعليمات ، إن لم يقع في إطار فكرة عدم التأمين *non-assurance* أو فكرة تفاقم المخاطر *aggravation du risque* (٣٧) ويأخذ بالتالى حكمها ، فإنه لا يمكن أن يجد جزاءه في جميع الحالات في سقوط الحق في الضمان ، وإنما الأولى أن يقال بأن الأصل فيه أنه يجد جزاءه في تطبيق القواعد العامة للمستولية التي تحكم الإخلال بالالتزام بعمل أو امتناع . فيكون للمؤمن أن يطالب المستأمن بتعويض الضرر الذى لحقه من جراء هذا الإخلال ، ويقدر هذا الضرر الذى يتعين عليه أن يثبته . وليس يلزم - في كل الأحوال - أن يكون هذا التعويض مساوياً لمبلغ عوض التأمين . أما السقوط فلا يمكن أن ينطبق إلا إذا كان الشرط واضحاً في معناه . فليس يكفي - على الإطلاق - لاستخلافه ، مجرد خروج المستأمن على أى من هذه القيود أو التعليمات . هذا وتؤدى القواعد العامة في التفسير إلى القول بأنه يشترط حتى يكون هناك سقوط بمعنى الكلمة « أن يكشف المؤمن في الوثيقة وبطريقة قاطعة عن نيته في حرمان المستأمن مما ينتظره من العقد » (٣٨) ، مادام أن السقوط بما له من خاصية استثنائية ، يجب التضييق في تفسيره (٣٩) ، وبالتالي يجب أن يؤول الشك إلى نفيه (٤٠) . ومن ثم « في كل مرة يكون المؤمن فيها قد أمر فحسب المستأمن بعمل ما أو بالامتناع عن آخر ، دون أن يُظهر - مع ذلك - بجلاء إرادته في فرض السقوط عند المخالفة ، فإنه لا يكون بإمكانه أن يمتنع عن دفع العوض » (٤١) .

(٣٦) كما لو حظر المؤمن مثلاً على المستأمن ألا يركب السيارة المؤمن عليها أكثر من عدد معين من الأشخاص .

(٣٧) كما لو حظر عليه أن يدخل في الأبنية المؤمن عليها ضد الحريق مواد قابلة للاشتعال دون إذن سابق .

(٣٨) جن ، المرجع السابق ، ص/٢٢

(٣٩) راجع : بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٩٤ بند/٢٧

(٤٠) راجع : البيراوى - التأمين ص/٢٢٤ بند/٢٦٠

(٤١) جن ، المرجع السابق ص/٢٢

غير أنه بالنظر إلى أن عقد التأمين ليس من العقود الشكلية ، فليس  
يعنى ما تقدم وجوب ذكر السقوط حرفياً في الوثيقة ، وإنما يكفي أن يستعمل  
المؤمن من الصيغ ما يفيد أن المستأمن - بالرغم من قبول المؤمن لتغطية  
الخطر المنصوص بالوثيقة - سيكون محروماً عند وقوع الكارثة من الحق  
في الضمان إذا أتى من المخالفات للالتزامات المذكورة بها ما يستوجب هذا  
الحرمان ، ليؤول الأمر - في النهاية ، بداهة ، إلى تقدير قاضي الموضوع .

ثانياً - الوضوح الشكلي [ ضرورة أن يبرز شرط السقوط في الوثيقة  
بشكل ظاهر ] .

٨٦ - فضلاً عن وضوح شرط السقوط في دلالته ، ينبغي كذلك أن يبرز  
هذا الشرط في الوثيقة على النحو الذي يمكن القول معه بأنه لا يلبث أن  
يصطدم بنظر القارئ أو يقفز إلى بصره عند ما يطلع على الوثيقة لأول نظرة .

ونحن نعرض لهذا الشرط من حيث : أساسه ومبرراته ومداه ،  
ووسيلة إعماله ، ومدى ما لمحكمه التقض من الرقابة على توافره ، لننتهي  
إلى بيان ما إذا كانت تخضع لهذا الشرط كذلك تلك العقود المحددة بعد  
سريان القوانين التي تتطلبه .

#### ( ١ ) أساس الشرط ومبرراته ومداه :

٨٧ - ويستند هذا الشرط في فرنسا إلى أساس مما تقرره صراحة  
المادة ٩ من قانون ١٩٣٠ من أن الشروط الناصبة على البطلان أو السقوط  
يجب أن تبرز في الوثيقة بشكل ظاهر جداً En caractère très apparente (٤٢)

(٤٢) راجع في إعمال المحاكم الفرنسية لهذا الشرط :

محكمة سان - لويون التجارية ١٩٣٥/٦/٤ ، استئناف بژانسون ١٩٤٨/١١/٩ ،  
تقض ١٩٥٦/٤/١٦ ، استئناف باريس ١٩٥٥/١٠/١٧ ، السين المدنية ١٩٤٧/٢/١١ ،  
( ر . ج . ) ١٩٣٦/٤/٤٦ ، ١٩٤٩/٢٧/٢٧ وتعليق بيسون ، ١٩٥٦/٢٠/١٤٥ ،  
١٩٥٦/٢٠/١٤٩ ، ١٩٤٧/٣١٥/٣١٥ وتعليق بيسون ، على الترتيب .

كما يكرسه في مصر نص المادة ٣٠٧٥٠ مدني الذي يبطل - مما يرد في الوثيقة ،  
كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر ، وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي  
تؤدي إلى البطلان أو السقوط .

٨٨ - ويجد مثل هذا الشرط البالغ الأهمية تبريره ، فيما هو مسلم به  
من خطورة الآثار التي تترتب على السقوط ، الأمر الذي يستلزم أن يحيط  
المستأمن علماً وبكل وضوح ، عن الالتزامات التي يتعين عليه أن يقوم بها  
ولا تعرض لهذا الجزاء . خاصة وأن المؤلف في العمل - ولا ينكر ذلك  
إلا مكابر - أن المستأمن غالباً ما يضع توقيعهُ أسفل الوثيقة دون كبير اهتمام  
بقراءتها بجميع بنودها تفصيلاً . تلك البنود الطويلة والمعقدة الفهم ، الأمر  
الذي يجعله يقبل - نظرياً - إبرام الوثيقة ، دون علم حقيقي بخطورة  
ما يتهدده من جزاءات . وفي هذا المعنى يقرر ييجونيير بوضوح أن قانون  
١٩٣٠ في فرنسا قد فرض هذا الشرط ، لأنه قدر أن قرينة الإحاطة الكاملة  
بالشروط العامة للوثيقة ، إن كانت أمراً لا مفر منه قانوناً إلا أنها تكون في  
الحقيقة مخالفة للواقع (٤٣) .

٨٩ - ومثل هذا التبرير ، يستلزم في الواقع ، ألا يقتصر هذا الشرط  
الشكلي على السقوط في حد ذاته كجزاء ، وإنما يلزم أن يمتد كذلك إلى  
الالتزامات التي يريد المؤمن أن يخضع مخالفتها له . فليس يجدي في حماية  
المستأمن أن يعلم بوجود جزاءات خطيرة تهدده في الوثيقة ، إن لم يكفل  
له أن يحاط علماً بالالتزامات التي ترصد لها هذه الجزاءات ، وذلك حتى  
يمكنه أن يفي بها فيبقى نفسه مغية التعرض لها ، وعلى ذلك تسليم الفقه  
والقضاء (٤٤) .

---

(٤٣) ب - ليربور - ييجونيير تعليق في ( ج . س . ب ١٩٤٧ ج / ٢ رقم / ١٥٢١ )  
وفي نفس المعنى : كولان وكايتان ، المرجع السابق ص / ٦٧٠  
(٤٤) أنظر مثلاً : سيدبييه ، المرجع السابق ص / ١٩٨ ، ييكارويسون ١٩٧٠ ص /  
٢١٢ بند / ١٣ ، مارجيا ، وفاتر روشيه ص / ٩٦ بند / ٩٧ .

( ب ) وسيلة إعمال الشرط :

٩٥ - أما أبرز المشاكل العملية التي تتور بشأن هذا الشرط ، فهو الوسيلة الفنية لإعماله . وقد سبق أن أشرنا في موضع سابق ، إلى ما يستلزمه القانون الإيطالي في هذا الصدد ، من ضرورة توقيع المستأمن توقيعاً خاصاً على كل شرط من شروط السقوط (٤٥) . أما في كل من فرنسا ومصر ، فقد استوجب المشرع هذا القيد الشكلي دون بيان الوسيلة الفنية لإعماله ، ولذلك تعددت اجتهادات الشراح في هذا الصدد :

٩٦ - ونوه ، قبل عرض هذه الاجتهادات ، إلى أنه لا يكفي في هذا الشأن ، أن تتضمن الوثيقة من بين ما تذكر من بيانات ، وبفلس طريقة الطباعة ، ما يفيد إقرار المستأمن بأنه قد قرأ شروط السقوط الواردة بها ووافق عليها (٤٦) ، لأن القول العكسي سيفوت الغرض الذي قصده المشرع من هذا القيد ، ما دام من المسلم به أن المستأمن في الأعم الأغلب ، يضع توقيعهم أسفل الوثيقة دون علم بجميع محتوياتها ومنها - بالتالي - ذلك الإقرار .

٩٧ - فإذا عدنا إلى كيفية إعمال هذا الشرط ، أمكننا أن نلاحظ في هذا الصدد عدداً من الاجتهادات الفقهية ، والتي بموجبها يكون شرط السقوط ، قد برز بشكل ظاهر في الوثيقة ، إما لأنه مكتوب على الآلة الكاتبة حين أن باقى الوثيقة مطبوعاً (٤٧) ، أو لأنه مطبوع بحروف أكبر (٤٨) ، أو لأنه مطبوع بنفس

---

= DE L'ISLE (J-C-R-C. T. 2 face B5 20 No 174) ;

وفي مصر : السنهوري ص ١٣٣٣/٤٢ ، البدرأوى - التامين ص ٢٢٤ وما يندوا  
بند/١٦٠ ، وانظر أيضاً : لقض فرنسي ١٦/٤/١٩٥٦ ( د . ج . ب . ١٩٥٦ ص ١٤٥ )  
وتعليق ييسون ) .

(٤٥) راجع سابقاً بند/٢٢

(٤٦) راجع في هذا المعنى : ب - ليربور - ييجون فيرر تعليق ( ج . س . ب ١٩٤٧ ج ٢

رقم ٣٥٢١ ) .

(٤٧) راجع : ييسون ، دوس ٦٧ - ١٩٦٨ ص ١٣٨

(٤٨) راجع : ليكار وييسون ١٩٧٠ ص ٢١٢/٢١١ ، ب - شارميتير (أندرية

حجم النصوص الأخرى ولكن مع وضع خط تحت (٤٩) . كذلك اكتفت بعض المحاكم الفرنسية بأن يكون الشرط مذكوراً في الوثيقة بحروف Majuscles مختلفة عن باقي نصوص الوثيقة (٥٠) ، أو بأن يكون مطبوعاً بلون مختلف (٥١) .

وأما هذه الاجتهادات سوف تقع بالتأكيد في إطار السلطة التقديرية لقضاة الموضوع . ولذلك نعتقد بأنه أولى من البحث عن الوسيلة الفنية لإعمال هذا الشرط ، تحديد المعيار الذي يمكن على أساسه القول بتوافره أو بعدم توافره . ونرى في هذا الشأن ، بأنه يجب أن يكون شرط السقوط قد ورد في الوثيقة بطريقة تجعله متميزاً بوضوح من محتوى النصوص الأخرى ، بحيث أنه لا بد وأن يصطدم بنظر المستأمن عند الاطلاع عليها (٥٢) . ولذلك لم يكن غريباً أن ترى بعض المحاكم أن شرط السقوط غير مستوفى لتقيد محل الدراسة ، بالرغم من بعض الوسائل الفنية السابقة الذكر ( ككتابته بلون مختلف أو بحروف أكبر ) مادام أن هذه الوسيلة لم يكن من شأنها أن تجعله متميز بوضوح عن بقية ما تتضمنه الوثيقة ، وأبقته بالرغم منها ، غارقاً في محتوى النص (٥٣) .

---

= (ميشل ) المرجع السابق ص/٥٢ بند ٨٤/

(٤٩) ييسون تعليق (ر.ج.أ. ١٩٤٨ ص/٤٩)

(٥٠) أنظر : محكمة تيم المدنية في ١٩٤٤/٣/٧ (ر.ج.أ. ١٩٤٤ ص/٢٤٤) .  
(٥١) أنظر استئناف كاهور في ١٩٤٨/٧/٨ (ر.ج.أ. ١٩٤٨ ص/٢٥) وفي نفس المني : ييسون تعليق على الحكم سابق الإشارة ص/٢٧ ، سوبان ١٩٤٨ ، المرجع السابق ص/١٧٩ بند ٢٣٩ ، ييسون تعليق (ر.ج.أ. ١٩٤٨ ص/٤٩) ، وعكس ذلك ، جودار وشارنتير ، المرجع السابق بند/٢٢٩

(٥٢) راجع في هذا المعنى : ميدييه ، المرجع السابق ص/١٩٨ ، ييسون (في بلانيول .  
ورديير ) ص/٧٠٢ بند ١٣١٧ : ييسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٩٥ بند ٢٧  
(٥٣) أنظر استئناف مونييه في ١٩٥٣/١/٨ ، محكمة ليون المدنية في ١٩٣٧/١٢/١٥ -

٩٣ - غير أنه لما كان المشرع المصري يقصر البطلان على شروط السقوط المطبوعة ، وكان من المعروف أن الشروط العامة هي التي ترد على هذا النحو في الوثائق بحكم إعدادها مقدماً من جانب الشركة وعدم إمكان تغييرها ، أمكن التساؤل عما إذا كان القيد محل البحث يعتبر متوافراً إذا كان شرط السقوط قد ورد في الوثيقة مخطوطاً ، أى ضمن الشروط الخاصة (٥٤) ؟ وتؤدي بنا علة اشتراط هذا القيد إلى الإجابة على هذا التساؤل - مع البعض - بالإيجاب (٥٥) ، مادام أن من الثابت أن الشروط الخاصة إنما تدرج كتابة أمام المستأمن وتكون محل مناقشة من الطرفين ، الأمر الذي جعل ما تتضمنه من حالات السقوط معلوماً للمستأمن .

٩٤ - كما يؤدي بنا نفس التساؤل إلى تساؤل آخر - عما إذا كان يكفي في هذا الشأن ثبوت العلم الفعلي من جانب المستأمن بشرط السقوط حتى ولو لم يكن هذا الأخير بارزاً في الوثيقة بشكل ظاهر ؟ . وتؤدي بنا نفس العلة إلى ذات الإجابة ، بل ومن باب أولى ، فليس هناك في الواقع من طريق أكد في حاية المستأمن من ثبوت علمه الفعلي بما تحويه الوثيقة من شروط خطيرة . ومن ثم فلم يكن من الغريب - وعلى العكس مما يدعيه البعض (٥٦) - أن

---

= نقض فرنسي ١٩٤٦/٥/١٤ (د. ج. أ. ١٩٥٣ ص/ ١٤٢ ، ١٩٣٨ . ص/ ٢٥١ ، ١٩٤٦ ص/ ٢٨١ على الترتيب) .

(٥٤) هذا وما يسترعى الملاحظة - بحق - ما اشترطته المادة ٩ من مرسوم ٧ يناير ١٩٥٩ في فرنسا ، في خصوص التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ، من أن يكون شرط السقوط وارداً في الشروط العامة ، وأنه لا يمكن أن يدرج في الشروط الخاصة . راجع : سيكو ، بياقيني ، المرجع السابق ص/ ٤٧ وما بعدها بند/ ٣٥ ، بيسون ، مقال ١٩٦١ ص/ ١٤٩ .

(٥٥) راجع : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٢ بند/ ١٢١ ، بيسون تعليق (و. ج. أ. ١٩٤٨ ص/ ٤٩) ويقترب : مازو (هـ ، ل) وتاتلك ، المرجع السابق ص/ ٨٦١ هامش/ ٦ ، وفي مصر ، البدرأوى ص/ ٢٢٤-٢٢٥ بند/ ١٦٠ .

(٥٦) راجع ريتار (ج) ص/ ١٨٨ وما بعدها ، حيث يرى أن هذا الحكم متعقد ، =

تفرض محكمة استئناف مونيبييه دفع المستأمن بعدم استجابة شرط السقوط لهذا القيد الشكلي ، مادام أنه من الثابت ، وكما تدل على ذلك المكاتبات المتبادلة بين الشركة والمستأمن بشأن تسوية كارثة كان قد سبق أن تعرض لها ، أنه هذا الأخير كان يعلم ، قبل الكارثة محل النزاع ، بالالتزامات المفروضة عليه ، وبالجزاء الذي يهدده عند الإخلال بها (٥٧) .

### (ج) مدى رقابة محكمة النقض على توافر الشرط :

٩٥ - وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه المسألة لا تستدعي وقفة تأمل ، مادام من البليهي أن مدى بروز شرط السقوط وتميزه عن محتوى الوثيقة هو من مسائل الواقع التي يجب أن تترك للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، ومع ذلك فإن من يستعرض بعض أحكام القضاة الفرنسي ، يمكنه أن يلاحظ أن مسألة تقدير مدى توافر هذا القيد الشكلي كانت إحدى الطرق التي حاولت منها محكمة النقض ، أن تعفي المستأمن من سطوة السقوط ، وإن تسرت - مع تسليمها بما لقضاة الموضوع من سلطة التقدير المطلقة في هذا الشأن - وراء حقها في الرقابة على التسيب . . . وتنتهي للتدليل على ذلك حكمها الصادرين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ .

ففي الدعوى التي صدر بشأنها الحكم الأول ، ولأن قضاة الموضوع كانوا قد انتهوا إلى رفض تطبيق شرط السقوط على المستأمن بالرغم من أنه كان

---

يبدو أن شروط السقوط يجب التضييق في تفسيرها ، وأن هذا الجزاء حتى يمكن تطبيقه يجب أن يستوفي بضمة شروط ، أولا ضرورة برونه في الوثيقة بشكل ظاهر ، بما لا يمكن معه ، أن يستبعد هذا الشرط بدعوى أن المستأمن كان يعلم فلا بالجزاء .

(٥٧) أنظر : استئناف مونيبييه في ١٨/١٠/١٩٥٣ ج.أ. ١٩٥٣ ص ١٤٢/ ١٤٣ .  
وقد أبدى هؤلاء الحكم بالرغم مما قد يبدو عليه من غرابة سئل مستمير - بالنظر إلى أن النص الذي تطلب هذا القيد الشكلي هو من النصوص الآمرة ، مادام أنه سيكون من الإغراق في التمسك بحرية النصوص ، أن يسمح للمستأمن بعدم القابلية للاحتجاج عليه بشرط كان يعرفه تمام المعرفة . أنظر بيسون ، تعليق ص ١٤٥ .

مطبوعاً - وعلى العكس من بقية الوثيقة - بحروف كبيرة Majuscles ، أبدت محكمة النقض هذا الحكم ، مقررّة أن قضاة الموضوع بمكنهم « وبلا معقب عليهم » أن يروا في شرط مطبوع بهذا الشكل ، أنه غير متفصل عن مجمل نصوص الوثيقة ، وأنه لم يمنع من اختلاط بقية الشروط العامة به (٥٨).

أما في الدعوى التي صدر بشأنها الحكم الثاني ، ولأن قضاة الموضوع كانوا قد أكدوا - على العكس - أن شرط السقوط محل النزاع كان باوْزاً في الوثيقة بشكل ظاهر ، فقد نقضت المحكمة هذا الحكم ، مع تسليمها بأن قانون ١٩٣٠ لم يشترط أن تكون شروط السقوط مطبوعة في الوثيقة بشكل يختلف عن بقية الاشتراطات ، وبأن أمر تقدير توافر هذا القيد الشكلي هو من إطلاقات قضاة الموضوع ؛ وذلك بمقولة أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبب ، مادام أنه لم يبين كيف استخلص توافر هذا القيد بالرغم من أن شرط السقوط كان مطبوعاً في الوثيقة بطريقة مشابهة لبقية الاشتراطات ، وأنه لم يرد على دفاع المستأنم بطلان الشرط لهذا السبب (٥٩) . وبمقارنة الحكمين يتضح أن محكمة النقض قد سلكت مسلكين مختلفين ، فحرصت على ضرورة التسبب الواضح في الدعوى الثانية ، لنقض الحكم الذي صدر في غير صالح المستأنم ، وأغفلته في الدعوى الأولى لتؤيد حكماً صدر - على العكس - في صالحه - الأمر الذي حدا ببيسون في تعليقه على الحكم الثاني إلى أن يقرر أن محكمة النقض باشرطها التسبب الواضح لبروز شرط السقوط « إنما تنزلق بطريقة غير محسوسة نحو الرقابة على الواقع » (٦٠) .

(د) هل ينطبق هذا القيد الشكلي على العقود الخددة بعد مريان  
قانون ١٩٣٠ :

٩٦ - طرح هذا التساؤل على القضاء ، بمناسبة وثيقة كانت قد أبرمت

(٥٨) أنظر نقض فرنسي ١٤/٥/١٩٤٦ ( د. ج. أ ١٩٤٦ ص ٢٨١ وما بعدها ) .

(٥٩) أنظر نقض فرنسي ١٦/١/١٩٤٨ ( د. ج. أ ١٩٤٨ ص ٤٨ ) .

(٦٠) بيسون ، تعليق ( د. ج. أ ١٩٤٧ ص ٤٩ ) .



قبل بله سريان قانون ١٩٣٠ (٦١) ، وكانت تلزم المستأمن بإعلان الكارثة في مهلة يومين من تاريخ وقوعها وإلا تعرض للسقوط . وبعد مضي عشر سنوات من سريان الوثيقة ، تجددت ضمناً لمدة عشر سنوات أخرى ، إعمالاً لحكم هذا القانون الذى كان قد بدأ فى السريان خلال الفترة ما بين إبرامها وتجديدها . غير أن الوثيقة بالشكل الذى حررت به عند إبرامها قد بدت فى ضوء أحكام هذا القانون مخالفة له من ناحيتين : فهناك أولاً مخالفة موضوعية من حيث أن هذا القانون يجعل الحد الأدنى لمهلة الإعلان خمسة أيام حين أن الوثيقة تشترط الإعلان فى مهلة يومين على الأكثر . وهناك من ناحية أخرى مخالفة شكلية من حيث أن هذا القانون يستلزم ضرورة أن يبرز شرط السقوط بشكل ظاهر جداً فى الوثيقة ، حين أن هذا الشرط كان مطبوعاً - على العكس - بطريقة لا تميزه عن بقية محتوى الوثيقة .

وفى الدفاع ، تمسك ممثل الشركة بصحة شرط السقوط بالرغم من عدم توافر القيد الشكلى محل الدراسة . وكان من أبرز ما استند إليه فى ذلك ، أن قانون ١٩٣٠ ، إن كان قد اشترط ضرورة تجديد الوثيقة كل عشر سنوات وإلا اعتبرت منتهية ، إلا أنه لم يفرض ضرورة تحرير وثيقة جديدة ، ومن ثم فإن المستأمن وقد وقع الوثيقة عند إبرامها يكون مفروضاً فيه أنه قد أحاط علماً بكل أحكامها بما فيها شرط السقوط . هذا إلى أنه يتعين - من وجهة نظر ممثل الشركة - التفرقة من ناحية أخرى بين تضمين الوثيقة أحد الشروط المحظورة وبين إغفالها لقيد من القيود الآخرة ، والقول بأن قانون ١٩٣٠ لا يطبق بأثر رجعى على الوثائق المبرمة قبل سريانه إلا بخصوص الترضى الأول دون الثانى ، بحيث يكون من حق المستأمن مهلة خمسة أيام لإعلان الكارثة بدلاً من يومين ، أما عدم توافر القيد الشكلى فى الجراء ( وهو السقوط ) فلا أهمية له .

ونرى - مع يمين - أن هذه الحجج لا تستقيم ، وذلك لتعارضها

- من ناحية - وصرحة المادة ٩ من قانون ١٩٣٠ التي تستلزم ضرورة توافر هذا القيد الشكلي، بما يلخص قرينة العلم السابق التي تمسك بها دفاع الشركة. هنا إلى أنه من غير المقبول - في الواقع - تلك التفرقة بين الشرط المحظور والقيد الأمر، بالأحكام الآمرة تتضمن - بالضرورة - حظر كل شرط مخالف لها. فإذا كانت الشركة، فضلا عن كل ذلك - تسلم بضرورة تعديل مهلة الإعلان وإخضاعها لأحكام قانون ١٩٣٠، وكان من غير السائق الفصل بين شرط إعلان الكارثة في مهلة معينة وجزاء الإخلال به، وكان من الضروري إخضاعها معاً ككل لا يتجزأ لأحكام هذا القانون، فإن التعديل يجب أن يستوفي كل مقتضيات هذا الأخير، موضوعية كانت أم شكلية (٦٢).

وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا الرأي الأخير (٦٣)، كما يجرى عليه كذلك كبار الشراح الفرنسيين (٦٤).

## المبحث الثاني

شروط صحة اشتراط السقوط

(الشروط الموضوعية)

(مشروعية شرط السقوط)

تمهيد :

ضرورة ألا يكون شرط السقوط مخالفاً للنظام العام أو الآداب ،  
و ألا يكون من بين الشروط التي حظرها المشرع :

٩٧- في ظل مبدأ حرية الاتفاقات لا يكون هناك من شك في أن السقوط يمكن أن يجعل محلاً لتعسف بالغ من جانب المؤمنين . وليس من

---

(٦٢) راجع : ب - إيربور - بيجونير ، تعليق عل نقض فرنسي ١٩٤٧/٣/٥

جس.ب. ١٩٤٧ ج/٢ رقم ٣٠٢١).

(٦٣) أنظر : نقض فرنسي ١٩٤٧/٣/٥ سابق الإشارة .

(٦٤) راجع مثلا : بيكار ويسيون ١٩٧٠ ص/٢١٢ بند ١٢١ .

سبيل - في مثل هذه الأحوال - لحياة المستأمنين إلا باللجوء إلى التواعد العامة للبحث عما يصلح سنداً لإبطال هذه الشروط . ومن هنا يكون من المفهوم أن تفرض مشروعية السقوط نفسها على الباحثين في مجال التأمين ، ليجعلوا منها شرطاً موضوعياً لصحة اشتراط هذا الجزاء يضاف إلى الشروط الشكلية سابقة الدراسة .

وبعد قانون ١٩٣٠ في فرنسا ، أصبح من السهل تحديد الحالات التي يكون فيها شرط السقوط غير مشروع ، مادام أن المادة ٢٤ من هذا القانون قد حددت وعلى سبيل الحصر القروض التي يبطل فيها شرط السقوط بما يجعل من هذا الأخير شرطاً صحيحاً في كل ما عداها : والأمر كذلك في مصر حيث جرى المشرع على نفس النسق فضمن المجموعة المدنية في الفصل الخاص بعقد التأمين بعض حالات السقوط المحظورة ، جمعها المادة ٧٥٠ من هذا القانون .

أما في فترة ما قبل التدخل التشريعي الفرنسي ، فلم يكن من السهل أمر هذا التحديد ، خاصة وأن الرغبة في حماية المستأمن من قسوة شروط السقوط كانت تتعارض وتقديس الفقه والقضاء لبدأ حرية الاتفاقات من ناحية ، والرد من ناحية أخرى في إخضاع شرط في اتفاق ما لنظرية التعسف . ومن ثم فبقيا عدا الحالات الاستثنائية التي كانت تقضى فيها بعض التشريعات صراحة ببطلان كل اتفاق يخالفها ، الأمر الذي يجعل شرط السقوط غير مشروع إذا كان هو صورة هذا الاتفاق المخالف (٦٥) ، وكذلك بعض الحالات التي يبرز فيها بجلاء مخالفة شرط السقوط للنظام العام (٦٦) ، كان

---

(٦٥) مثال ذلك ، ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من قانون ٩ إبريل ١٨٩٨ بشأن التأمين من حوادث العمل في فرنسا .

(٦٦) مثال ذلك ، الشرط الذي كانت تتضمنه وثائق التأمين من المستولية عن حوادث العمل ، والذي يوجبه يصهد المائل - مقدماً - وإلا سقط حقه في العوض ، بعدم مطالبة صاحب العمل المتضمنة مسئوليته لحقته الشخصي أو خطأ تابيه بتمريض ما يحدث له من ضرر . وقد جاء في حكم محكمة النقض الفرنسية في ١/٨/١٩٠٠ أن مثل هذا الشرط يقع باطلاً -

أمر مشروعية أو عدم مشروعية شرط السقوط من الأمر الغامضة والتي كانت تجعل - بطبيعة الحال - محلاً للخلاف بين الشراح (٦٧). الأمر الذي حدا ببعض كبار الفقهاء البلجيكين أن يلجأ إلى التعميم، حين حدد مشروعية شروط السقوط بالحالات التي تجدد فيها هذه الأخيرة غرضها وحلودها في حماية مصلحة مشروعة للمؤمن، بأن تحيط كل محاولة للغش من جانب المستأمن لإضراراً به، ليجعل من كل ما عداها شروطاً غير مشروعة (٦٨).

هذا ويكون شرط السقوط مخالفاً للآداب العامة بلا خلاف، إذا تعارض مع واجب خلقى. فعلى سبيل المثال، وأياً ما كان الرأى فى مدى مشروعية الشرط الذى يحظر على المستأمن الاعتراف بمسئوليته، فإن شرط السقوط لهذا السبب لا يمكن أن يطبق على المستأمن الذى يسارع - فى التأمين من المسئولية - إلى إنقاذ المصاب، بمقولة إن مثل هذه المسارعة إنما تحمل معنى الاعتراف الضمنى بمسئوليته عن الحادث، لأن الشرط فى هذه الحالة إنما يحول بين المستأمن والقيام بهذا الواجب الخلقى.

#### حظر بعض شروط السقوط :

ويبقى - من بعد - أن نعرض لأبرز شروط السقوط المحظورة، وفقاً لما يقضى به كل من القانون المدنى المصرى، وقانون التأمين الفرنسى، وذلك فى عدة مطالب على النحو التالى :

---

- لمخالفة النظام العام من حيث أنه يتيح لأصحاب الأعمال أن يتحلوا من المسئولية عن خطئهم الشخصى، أو أن يرفعوا المامل على التنازل من حق يستمد من القانون نفسه أو يفتقنق تأئين شارك فى دفع أفسله . مشار إليه فى ديمو ، المرجع السابق ص/ ٣٦ ، ٣٨ .

(٦٧) راجع فى مثال لهذا الثلاث ، فى بخصوص شرط السقوط لعدم المطالبة بعموض التأئين فى مدة أقصر من مدة التقادم المقررة بالقواعد العامة . ديمو المرجع السابق ص/ ٢٩ وما بعدها .

(٦٨) - راجع : مونيت ، دى فيليه ، وأندويه ( فى فان إكهو ) ، للمرجع السابق

## المطلب الأول

### شرط السقوط لمخالفة القوانين أو اللوائح

٩٨ - سبق أن عرفنا أن للسقوط في مجال التأمين دوراً واقعياً وآخر رادعاً (٦٩)، وفي إطار هذين الدورين يصبح ذلك النظام بآثاره المعروفة أمراً مبرراً ، ما دام أن حماية المصالح المشروعة لتعاون المستأمنين تقتضى - بالنظر إلى خطورة الآثار التي تترتب على مخالفة الالتزام المستوجب للسقوط ، عن قصد أو حتى لمجرد الإهمال - جزاء حازماً وسريعاً ، يكون رادعاً لمن سمحت له نفسه بغش ذلك التعاون ، كما تغدو خطورة آثاره من ناحية أخرى واقية من ذلك الغش قبل وقوعه أو حائلة دون إهمال المستأمنين . فإذا خرج السقوط عن ذلك الإطار ، لم تصبح له وظيفة إلا أن يكون شركاً تنسبه الشركات لمعاملتها بغية تحصيل أقساط دون مقابل ، وهو أمر غير مشروع ، فضلاً عن مخالفته لنظام التأمين من أساسه وللغرض منه .

ولعل من أبرز فروض اشتراط هذا الجزاء خارج الإطار سابق الإشارة ، أن تجعل منه الشركات عاقبة مخالفة المستأمنين للقوانين أو اللوائح بوجه عام ، مستترة تحت ما قد يبدو للوهلة الأولى من أنها لا تقصد به سوى حث عملائها على احترام القوانين أو اللوائح ، حين أنها لا تقصد به في الواقع - كما سترى فيما بعد - (٧٠) سوى إفراغ الوثيقة من كل مضمون ، وبصفة خاصة في بعض صور التأمين ، كالتأمين من حوادث السيارات ، ما دام أن السكائر في مثل هذا الفرض إنما يعزى وقوعها في الأعم الأغلب إلى مخالفة قوانين<sup>١</sup> لوائح المرور .

(٦٩) راجع سابقاً بند/ ٢٠

(٧٠) راجع لاحقاً بند/ ١٠١

لذلك يصبح من المفهوم ما قضت به المادة/٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، وعلى غرارها المادة ١/٧٥٠ مدني مصري ، من بطلان ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط العامة التي تقضى بسقوط حق المستأمن في الضمان لمخالفته للقوانين أو اللوائح ، اللهم إذا كانت هذه المخالفة تنطوي على جناية أو جنحة عمدية .

ونحن نعرض لهذا الشرط الباطل من شروط السقوط على التفصيل التالي :  
موقف القضاء من هذا الشرط في الفترة السابقة على التدخل التشريعي .

٩٩ - لم نعر في مصر على أحكام قضائية في هذا الخصوص في الفترة السابقة على صدور التقنين المدني الحالي . أما في فرنسا ، فكثيراً ما كانت وثائق التأمين على السيارات تتضمن شرطاً يقضى بسقوط حق المستأمن في الضمان لمخالفته للقوانين أو اللوائح . وفي ظل مناخ تسيطر عليه قاعدة العقد شريعة المتعاقدين ، يكون من المفهوم أن يسلم القضاء الفرنسي بصحة مثل هذا الشرط (٧١) غير أنه بالنظر إلى قسوة ما يترتب عليه من آثار ، فقد حاولت بعض المحاكم ، أن تحد من نطاق تطبيقه ، فأخرجت منه المخالفات اليسيرة ، كعدم إضاءة أنوار السيارة في الوقت المناسب من حلول الظلام ، أو عدم التزام يمين الطريق بالقلع الكافي (٧٢) « لتقصره فقط على المخالفات الجسيمة (٧٣) . ومثل هذا المسلك القضائي كان يمكن تفسيره على أساس من

---

(٧١) راجع الفتحة ، والقضاء المشار إليها في : جودار وشارماتير المرجع السابق ص ٢٩٣ وما بعدها بند ١٦٠ ، وكذلك في :

PERRAUD-CHARMANTIER ( A ) et RAUZY : l'assurance automobile. 1940 p. 431 note 1.

(٧٢) راجع الأحكام المشار إليها في : جودار وشارماتير ص ٢٩٣ وما بعدها بند ١٦٠ .

(٧٣) راجع الأحكام المشار إليها في جودار وشارماتير الموضوع السابق .

وكان ذلك أيضاً اتجاه القضاء البلجيكي : راجع الأحكام المشار إليها في . مونيت ،

وحدي ليليه ، وأندريه ( في فان اكهور ) ص ٤٦٠ هامش ١/

المبدأ القائل بأن انا لآ الجسم يساوى العمد. فإدام أنه من المسلم به أن التأمين لا يمكن أن يغطي أخطاء المستأمن العمدية ، يصبح من المفهوم أن يخرج القضاء كذلك من إطار التأمين أخطاء المستأمن الجسيمة .

١٠٠ - غير أن إدخال المسألة في مجال نطاق التأمين وليس في مجال نظرية السقوط ، كان يستوجب التساؤل بحق ، عما إذا كانت مخالفة المستأمن للقوانين أو اللوائح - حالة عدم وجود شرط بالسقوط في الوثيقة - تعتبر خطأ جسيما لا يغطيها التأمين ؟ وقد رد البعض على ذلك بالإيجاب ، بمقولة أن صفة الخطأ الجسم إنما تتعلق بذاات هذه المخالفة (٧٤) . ونحن لا نعتقد في صحة هذه الإجابة ، بل لا نرى أن من الدقة إعطاء إجابة موحدة أو عامة على مثل هذا التساؤل . فمخالفة القانون أو اللائحة كخطأ ، يمكن أن يكون في بعض الفروض عمدياً ، وفي بعضها الآخر جسيما ، وفي بعض ثالث مجرد خطأ يسير ، أو كما عبر Babinek « إن مخالفة مرسوم ما لا تكفي بذاتها لإعمال السقوط ، وإنما ينبغي بحث طبيعة هذه المخالفة وجسامتها » (٧٥) : وعلى أية حال ، فإنه في الحالات التي كانت الوثائق تنص فيها صراحة على السقوط جزاء مخالفة المستأمن للقوانين أو اللوائح ، لم يتردد القضاء - فيما عدا محاولة بعض المحاكم إخراج المخالفات اليسيرة - في إعمال هذا الشرط (٧٦) ، حتى ولو كانت اللائحة محل المخالفة قد عفا عليها الزمن (٧٧) ، أو كانت المخالفة قد ارتكبت إزاء قانون أو لائحة لاحقين في الصدور على إبرام الوثيقة الناصية على السقوط (٧٨) لا يشترط لذلك في نظر البعض إلا أن يكون القانون أو اللائحة محل المخالفة معداً للحيلولة دون

---

(٧٤) رأى مشار إليه في : ديموس/٧٦

(٧٥) مشار إليه في ديموس/٧٦

(٧٦) راجع للقضاء المشار إليه سابقا بند/٩٩ هامش/٧١

(٧٧) أنظر : استئناف باريس في ١٨٨٧/١/٢٢ مشار إليه في ديموس/٧٦

(٧٨) أنظر : استئناف جرينوبل في ١٨٨٦/٤/١٢ مشار إليه في ديموس/٧٦

الإصابات أو الحوادث (٧٩) .

مبرر حظر هذا الشرط :

١٠١ - التفسير السائد لإبطال هذا الشرط من شروط السقوط ، الذي غالباً ما ينص عليه في وثائق التأمين على السيارات ، أنه يؤدي في الواقع إلى إفراغ العقد من كل مضمونه ، ما دام أنه ينذر وقوع كارثة في هذا النوع من التأمين دون أن يكون ذلك معزواً إلى مخالفة المستأمن لأحكام قانون أو لوائح المرور (٨٠) . وما دام أن عمومية اشتراط السقوط على هذا النحو سوف تفرج من مجال التأمين حتى مجرد الأخطاء اليسيرة التي يكون أكثر المستأمنين حرصاً عرضة لارتكابها إما بأنفسهم أو عن طريق تابعيهم (٨١) هذا إلى أن إجازة مثل هذا الشرط من شروط السقوط سوف تحول في الواقع بين المستأمن وأن يعرف بالضبط مدى الضمان الذي ينتظره من الوثيقة (٨٢) ، كما أنها تتعارض والمهدف من التأمين الذي يجب أن يكون تشجيع النشاط الإنساني حتى بتغطيته أخطاء المستأمن (٨٣) ، وهو ما أصبح

(٧٩) راجع ديمو ص/ ٧٦ . وهو يمثل لذلك بقانون قمع السكر ، حيث يهدف إلى ردح فضيحة السكر العام وليس إلى منع الإصابة . بما لا يجوز معه التمسك بالسقوط ضد المستأمن الذي يصاب وهو في حالة سكر مالم يكن هذا الأخير هو السبب الرئيسي في وقوع الحادث .

(٨٠) راجع : مونيت ، في فيليه ، واندريه (في فان أكهو) ص/ ٥٤٥ بند/ ٢٨٧ ، هنري كاهيتان ، المرجع السابق ص/ ٧٦٦ ، ب - شارميتير ، وروزي المرجع السابق ص/ ٤٣١ بند/ ٤٧٧ ، وبيجييه ، ص/ ٩٢ بند/ ١٠٨ ، تراسيو ، المرجع السابق ص/ ١٩ ، بيكار ويسون بطول ١٩٢٨ ص/ ٤٥٣ وما بعدها بند/ ٢٢١ ، ماريجا ، وفافر روشيه ، ص/ ١٩٤ بند/ ٢٤٤ ، ييسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٤٧٥ ؛ البدراي ، التأمين ص/ ٢٢١ بند ١٥٩ (٨١) راجع : جودار وشارميتير ص/ ٢٩٣ بند/ ٥١٥ ،

ANCEY(c) et SICOT(L) : la loi sur le contrat d' assurance. 3<sup>ed</sup> 1955 p. 109 et s.

(٨٢) راجع : ييسون دروس ١٩٤٦ ص/ ٨١ ، ويقترب :

GUYOT(P) : les assurances privées. « loi du 13 juillet 1930 » des lois nouvelles. T. 1 1930 p. 440. No 83.

(٨٣) راجع : ييدان ، وليرير - بيجوتير ( في دروس ييدان ) ص/ ٢١٨

بند / ٦٠٩ .



فقره تشريعات التأمين المعاصرة (٨٤) .

### التكييف القانوني الدقيق للشرط المحظور :

١٠٢ - غير أنه - بالرغم من صراحة النص سواء في فرنسا أم في مصر - فإن الشراح يرون في الشرط المحظور نوعاً من عدم التأمين non-assurance أو استبعاد الخطر (٨٥) exclusion du risque أولى منه شرطاً من شروط السقوط Déchéance . فالمستأمن إذا كان لا يتحصل على عوض التأمين رغم وقوع الكارثة ، فليس ذلك لأن حقه في الضمان قد سقط لمخالفته اللوائح ، وإنما لأنه ليس في الواقع مستأماً بالنظر إلى أن الخطر الذي وقع من جراء هذه المخالفة لم يكن يدخل في أى وقت في إطار الأخطار التي قبل المؤمن تغطيتها (٨٦) . ومثل هذا التحليل - رغم تسليمنا الكامل بصحته - إنما يؤدي بنا إلى تساؤل مزدوج : فإذا كان الأمر يتعلق حقيقة بعدم تأمين ، فلماذا وصفه كل من المشرعين الفرنسي والمصري بالسقوط ؟ . وما هو - من جهة أخرى - مبرر لإفراد نصوص خاصة بهذا الخطر في وجود من النصوص التي تحدد مدى إمكان تغطية التأمين لأخطاء المستأمن ، كما هو الحال فيما قصت به المادة ١٢/ من قانون التأمين الفرنسي ، والمادة ٧٦٨/ مدني مصري من إمكان تغطية جميع هذه الأخطاء ، بسيرة كانت أم جسيمة ، لا يستثنى من ذلك سوى الأخطاء العمدية ؟

١٠٣ - وبهنا ، قبل الإجابة على هذا التساؤل بشقيه ، أن نشر إلى أنه ليس بكاف - في اعتقادنا - في معرض التفرقة بين السقوط وعدم التأمين ، القول بأن الخطر الذي يتحقق - في مجال عدم التأمين ، لم يكن ضمن الأخطار

(٨٤) راجع المادتين : ١٢ من قانون التأمين الفرنسي ، ٧٦٨ من القانون المدني المصري

(٨٥) راجع بيسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٤٧٥ ، وبيجييه ص/ ٧٩ بند ٩٢ ، ترايبونند /

١٩ ، وفي مصر : السنهوري ص/ ١٢٤٣ بند ٦٠٨ .

(٨٦) راجع بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بند ٢٢١

التي قبل المؤمن تغطيتها ، فمثل هذا القول وحده قد يكون أقرب إلى المصادرة على المطلوب . والأولى - في اعتقادنا - أن يقال بأن النظامين مختلفان في كل من الطبيعة القانونية والسبب المنشئ . فالسقوط جزاء يعاقب به المؤمن مستأثراً ارتكب خطأ عقدياً في تنفيذ التزاماته المحددة بالوثيقة ، حين أن عدم التأمين أو استبعاد بعض المخاطر من نطاق ما يقبل المؤمن أن يتحملة عن المستأمن من أخطار لا يمكن أن يرى فيه وصف الجزاء . هذا إلى أن السبب المنشئ للسقوط بحسبانه فقد حق *Perte du droit* إنما يتحقق - في اعتقادنا - بعد وقوع الكارثة ، حين أنه ، في مجال عدم التأمين ، يستبعد المؤمن مقدماً من نطاق الضمان بعض الأخطار ، أو يشترط في الخطر حتى يقبل تغطيته إذا وقع أوصافاً أو شروطاً معينة . وبتطبيق ذلك على الشرط محل الدراسة ، يمكن القول بأنه يتحلل فعلاً في شرط عدم تأمين وليس في شرط سقوط . فمخالفة القوانين أو اللوائح إنما تسبق - في الواقع - تحقق الخطر . هذا إلى أن عدم تغطية الخطر الناشئ عن مخالفة القوانين أو اللوائح لا يأخذ في الواقع وصف الجزاء ، لأن مثل هذا الوصف سوف يستتبع القول بأن المؤمن قد فرض على المستأمن التزاماً عقدياً بمراعاة القوانين أو اللوائح وهو قول غير سائغ .

١٠٤ - أما عن الإجابة على التساؤل السابق ، فيرى الشراح فيما يتعلق بنشقه الأول ، أن المشرع قد عمد إلى وصف الشرط المحظور بالسقوط ، بحسبانه - من ناحية ، الوصف الذي غالباً ما تعبر به الوثائق في معرض ذكرها لهذا الشرط (٨٧) ، فضلاً عن أنه لو كان المشرع قد عبر عن الشرط المحظور بعدم التأمين لسهل على المؤمن التهرب من هذا الخطر عن طريق إفراغ هذا الشرط في صورة شرط سقوط (٨٨) . غير أنه لا يروق لنا في الواقع مثل هذا التبرير . فليس يكفي مبرراً لعدم دقة صياغة نص

(٨٧) راجع بيكار وبيسون مشار إليهما في السنوري ص / ١٢٤٣ هامش ٢ .

(٨٨) راجع : بيسون مقال ١٩٣٦ ص / ٤٧٥ وما بعدها ، وبتوجيه ص / ٧٩ بند /

٩٢ ، ترايسون ص / ١٩ ، بيسون دروس ١٩٤٦ ص / ٨١ .

قانوني القول بأن المشرع يجازى في ذلك ما درجت عليه تعبيرات المتعاقدين .  
فضلاً عن أن ما خشاه المشرع بعزوفه عن التزام الدقة في التعبير يمكن أن يتحقق  
أيضاً مع التزامه للتعبير غير الدقيق . فـا الذي يحول بين المؤمنين والإفلات  
من حظر الشرط العام المقرر للسقوط بسبب مخالفة القوانين واللوائح عن طريق  
إفراغه في صورة شرط عام يستبعد من نطاق التأمين الأخطار الناجمة عن هذه  
المخالفة ، مع أن من المسلم به - كما سنرى - أن مثل هذا الاستبعاد العام  
غير جائز . ولا نظن أنه يمكن أن يبرر - جزئياً - هذا التعبير التشريعي غير  
الدقيق ، سوى أنه ليس من المقبول في الواقع أن يحظر المشرع على المؤمنين  
استبعاد بعض الأخطار من الضمان ما دام الأصل أن للمؤمن كامل الحرية في  
تحديد أوصاف وشروط الخطر الذي يقبل أن يأخذنه على عاتقه . مع أنه كان بإمكان  
المشرع أن يتجاوز مثل هذا النقد عن طريق حصر الحظر في شروط الاستبعاد  
العامه ، على ما سنرى فيما بعد (٨٩) .

١٠٥ - وأما فيما يتعلق بالمشق الثاني من التساؤل ، فيلاحظ أن المادتين  
١٢ من قانون التأمين الفرنسي و ١/٧٦٨ مدني مصري ، إنما تجمعلان على عاتق  
المؤمن ، فضلاً عن مسؤوليته عن الأضرار الناجمة عن حادث مفاجيء أو قوة  
قاهرة ، مسؤوليته عن الأضرار الناشئة عن خطأ المستأمن غير المتعمد . بيد  
أن مخالفة القوانين أو اللوائح لا تعلق أن تكون خطأ من جانب المستأمن ،  
فلذا كانت النصوص السابقة بعموميتها تميز تغطية هذا الخطأ أيا كانت درجة  
جسامته ، ما لم يكن عمدياً ، فإن اشتراط السقوط جزاء لهذه المخالفة سيكون  
أمراً غير جائز دون حاجة إلى نص صريح بذلك . ولذلك يرى البعض في  
فرنسا أن نص المادة / ٢٤ لا يعدل وأن يكون تكرار المادة / ١٢ (٩٠) بل إن حرص  
كل من المشرعين المصري والفرنسي على أن يستدرك من الحظر الذي فرضه

---

(٨٩) راجع لاحقاً بند /

١٠٥ - (٩٠) راجع : بيسون مقال ١٩٣٦ ص ٤٧٥ ، ويتيجيه ص ٩٢ / بند ١٠٨ ،  
قراسيد ص ١٩ .

على الشروط العامة التي تقضى بالسقوط لمخالفة القوانين أو اللوائح عندما تشكل هذه المخالفة جنائية أو جنحة عمدية إنما هو بدوره من قبيل التزيد ، أو بعبارة أخرى استدراكاً مفهوماً من تلقاء نفسه ، ما دام أن المبدأ المسلم به ، فضلاً عما جاء بصريح العبارة في كل من المادتين ١٢ ، ٧٦٨ سابقى الإشارة ، أن التأمين لا يمكن أن يغطي الخطأ العمدى من جانب المستأمن (٩١) . بيد أن الجنائية هي خطأ عمدى دائماً ، والجنحة لم يستثنها المشرع من الحظر إلا إذا كانت عمدية . أكثر من ذلك ، يرى بعض الشراح الفرنسيين - بحق - أن هناك نوع من التعارض بين المادة/٢٤ ، والمادة/١٢ ، يجعل الأرجحية للنص الثانى الذى يمنع وبشكل مطلق وبالرغم من أى اتفاق مخالف ، التأمين من الأخطاء العمدية ، حين أنه قد يفهم من النص الأول أنه يميز الاتفاق على تأمين هذا النوع من الأخطاء ، استخلاصاً بالمفهوم العكسى من الاستثناء الوارد على الحظر العام حين تشكل مخالفة القوانين أو اللوائح جنائية أو جنحة عمدية ، فقد يتبادر إلى الذهن أنه لولا هذا الاستثناء الصريح لكان من الجائز تأمين الخطأ العمدى ، وهو غير صحيح (٩٢) .

#### نطاق الحظر :

١٠٦ - هذا وفي ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من علة هذا الحظر (٩٣) حيث يؤدي مثل هذا الشرط بعمومه ، وسواء تحلل في سقوط أو عدم تأمين إلى عدم استطاعة المستأمن تقدير مدى الضمان الذى ينتظره من الوثيقة ، يكون من المفهوم أن ما قصده المشرع هو حظر شروط السقوط أو الاستبعاد العامة ، أى مخالفة القوانين أو اللوائح بوجه عام ودون تحديد . وليس هناك ما يحول بين المؤمن واشتراط إسقاط لمخالفة محددة لحكم من أحكام

---

(٩١) راجع : هنرى كاييتلن ، ص/٧٦٦ ، وفي مصر السنهورى ص/١٢٤٣ بند/ ٦٠٨ ، البدرابى - التأمين ص/٢٢١ بند/١٥٩ .  
(٩٢) راجع : - بيكار وبيسون عطلول ١٩٣٨ ص/٤٥٣ وما يندما بند/٢٢١ .  
(٩٣) راجع سابقاً بند/١٠١

قانون أولاتمة معينة ، أو أن يستبعد من الضمان الخطر الناشئ عن مخالفته ما ، أو أخرى لحكم من أحكام قانون أولاتمة معينة . وقد حرصت المذكرة الإيضاحية لنص المادة/٢٤ من قانون التأمين الفرنسي على أن تؤكد أن مثل هذا النص لا يحول بين المؤمن واستبعاد مخاطر محددة من الوثيقة (٩٤) ، كل ما في الأمر أنه يشترط - كما هو مسلم به - أن تكون هذه المخاطر المستبعدة قد تحددت بوضوح وعلى سبيل الحصر في الوثيقة (٩٥) .

وبدعى أن أمر تحديد ما إذا كانت شروط السقوط أو الاستبعاد عامة أو محددة هي مسألة واقع تخضع للتقدير المطلق لقضاة الموضوع (٩٦) ، ومعياره ما إذا كان المستأمن يستطيع أن يقدر بالضبط مدى هذا الشرط فيكون محدداً وبالتالي صحيحاً ، أم يتعلل عليه أمر هذا التحديد فيكون عاماً مبهماً وبالتالي باطلاً (٩٧) .

١٠٧ - على أنه يجب أن يلاحظ ، أن الخطر لا يقتصر فقط على أن الشروط المقررة للسقوط أو الاستبعاد تخالفة القوانين أو اللوائح بوجه عام وإنما يكون الاستبعاد أو السقوط عاماً كذلك في مفهوم المادة/٢٤ إذا كان يواجه مخالفة مجموع أحكام قانون معين (٩٨) ، كقانون المرور مثلاً . كما

---

(٩٤) راجع أنسى وسيكو ، المرجع السابق ص/١٠٩ وما بعدها .

(٩٥) راجع : جودار وشار متيير ، ص/٢٩٥ بته/٥١٧ ، وفي نفس المعنى :

أنسى وسيكو ص/١٠٩ ، لقض فرنسي ١٩٥٨/٦/٩ (د-١٩٥٨ - القضاء - ص/٥٣٠) -  
بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٧٧ ، السنهوري ص/١٢٤٣ بته/٦٠٨ .

(٩٦) راجع : بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٧٨ ، تراصبو ص/١٩ .

(٩٧) راجع بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٧٨ .

(٩٨) راجع بيسون ، الإشارة السابقة ، بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بته/٢٢١ ،

مازو (٥، ل) وتانك ص/٨٥٠ بته/٢٦٦٩ .

فحق يكون الاستبعاد أو السقوط صحيحاً - يجب تمييز القانون أو اللائحة - وتحديد

المخالفة . ( مثال ذلك : مخالفة المستأمن لقانون المرور بقيادته السيارة دون رخصة قيادة

صحيحة ) . راجع في ذلك : غري كاييتان ص/٧٦٧ ، السنهوري ص/٢٢٤٣

بته/٦٠٨ .

أنه إذا كان ليس بلازم أن تنقل الوثيقة نص القانون أو اللائحة المحظور مخالفتها ( كما كانت تستوجب المادة/٢٨ من مشروع ١٩٠٤ في فرنسا ) ، إلا أن مجرد الإحالة إلى رقم مادة من قانون أو لائحة معينة لا يكون كافياً في هذا الصدد ، وإنما يلزم أن يبين - ولو بإيجاز - مضمون هذه المادة (١٩٩)

١٠٨ - هذا ويبقى من بعد ، أن بعض الشراح الفرنسيين يأخذ على نص المادة/١٧٥٠ مدني مصري ، أن عبارته لا تقصر الحظر على شروط السقوط العامة مثلما فعلت المادة/٢٤ من قانون التأمين الفرنسي (١٠٠) . وإذا كانت هذه الملاحظة سليمة في الواقع ، إلا أن من المسلم به فقها في مصر ، أن مشروعنا لا يقصد سوى حظر هذا النوع من الشروط (١٠١) فقط . وقد جاء - كذلك - في حكم محكمة النقض المصرية أن الشرط الذي يرد في عقد التأمين يسقط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ، ينطوي على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ، ومبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالاً مما ينأى بذلك الشرط قانوناً عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠/فقرة أولى مدني على الشروط التي تقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها (١٠٢) .

---

(٩٩) راجع بيسون مقال ١٩٣٦ ص ٧٩ ، بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ ب/٢٢١

(١٠٠) مازو (د ، ٥) ، وتانك ص/ ٨٥٠ هامش/ ٤

(١٠١) راجع مثلاً السهوي ص/ ١٢٤٣ ب/ ٦٠٨

(١٠٢) نقض مصري ١٩٦٥/٢/١٨ مجموعة أحكام النقض ( ١٧٢ - ٢٧ - ١٨ )

## المطلب الثاني

شروط السقوط للتأخر في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات

الالتزام بإخطار السلطات : تقسيم :

١٠٩ - قد يكون المستأمن ملتزماً - فضلاً عن التزامه بإخطار المؤمن بوقوع الحادث - بأن يخطر بوقوعه أيضاً بعض السلطات الرسمية المختصة . هذا الالتزام قد يجد مصلره في نص القانون (١٠٣) ، وقد تشترطه الوثائق نفسها ، حين يقدو إخطار بعض السلطات ، وعلى الفور ، بوقوع الحادث المؤمن منه ، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمؤمن ، كما هو الحال - على سبيل المثال - في التأمين من السرقة ووجوب إخطار الشرطة والنيابة العامة بوقوع الحادث .

١١٠ - فإذا وردت الوثيقة خلوا من جزاء ينظم الإخلال بهذا الالتزام . تعين الرجوع - بداهة - إلى القواعد العامة ، حين يتعين على المؤمن أن يثبت - من ناحية - إخلالاً خاطئاً من جانب المستأمن ، وضرراً أصابه من جراء هذا الإخلال ، ليكون له الحق في الحصول على تعويض مساو لهذا الضرر .

غير أن الوثائق قد تشترط - صراحة - السقوط جزاء للإخلال بهذا الالتزام . ولما كان من شأن التطبيق التلقائي لمثل هذا الجزاء ، دون اعتداد بحسن نية المستأمن ، أو تقدير عله في الإخلال بالالتزام ، أن يحيق الظلم البالغ بالمستأمن ، خاصة إذا كان المؤمن لم يلحقه من جراء هذا الإخلال ضرراً جدياً؛ كان من المفهوم أن يتدخل المشرع ، في هذا النطاق ، ليحظر

---

(١٠٣) كما هو الحال فيما تقتضيه المادة ١١/ من مرسوم ١٨٩٨ في فرنسا ، بشأن حوادث العمل ، حيث يجب إبلاغ الحادث إلى حاكم الإقليم (Mairie) خلال ٤٨ ساعة من وقوعه .

شرط السقوط في حدود معينة . وفي هذا الشأن ، ورد في المادة ٧٥٠ من التكوين المدني المصري : « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ٢ - الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات . . . إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » . ويقابل هذا النص ، ما ورد في المادة ٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، من بطلان « كل شرط يقضى بسقوط حق المستأمن لمجرد التأخر من جانبه في إعلان الكارثة إلى السلطات ... دون إخلال بحق المؤمن في التعويض بنسبة الضرر الذي أصابه من جراء هذا التأخر » .

ونعرض فيما يلي لأساس هذا الخطر ، ونطاقه :

#### الأساس التاريخي لخطر هذا الشرط :

١١١ - لا نعرف ، في مصر ، اعتباراً تاريخياً دفع المشرع المصري إلى حظر شرط السقوط في هذا المجال . ويبدو أن واضع التكوين قد اقتضوا في ذلك أثر واضع المادة ٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، حين يستند هذا النص هناك إلى اعتبارات تاريخية تبرره .

فقد جرت عادة مؤمني الحريق ، قبل قانون ١٩٣٠ ، أن يضمّنوا الوثائق بنداً صريحاً يتعين على المستأمن - بموجبه - أن يبادر إلى إخطار قاضي الصلح juge de paix في الإقليم الذي يتبعه ، بوقوع الحادث ، وإلا سقط حقه في العوض ، بصرف النظر عن حسن نية المستأمن أو مدى ما تحمله المؤمن من ضرر من جراء مخالفة هذا الالتزام ، حتى ولو كانت هذه المخالفة لا تعدو تأخراً بسيطاً من جانب المستأمن في الإعلان . ومثل هذا الجزاء - بهذا الشكل ، كان بالقطع بالغ القسوة بالمستأمنين ، خصوصاً إذا لوحظ أن قضاة الصلح كانوا يرفضون تسلّم هذه الإعلانات (١٠٤) .

(١٠٤) راجع في هذه الاعتبارات التاريخية : جودار وشاربتير ص/ ٢٩٨ بند ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بند ٢٢٢ ، سوميان ١٩٤٨ ص/ ٧٨ بند ١١٢ .



### نطاق الخطر :

١١٢ - غير أن حظر السقوط في هذا المجال، محدود في الواقع بقيدين :  
فالسقوط لا يبطل ، سواء في مصر أو فرنسا، إلا إذا كان يواجه من ناحية ،  
التزام المستأمن بإخطار السلطات بوقوع الحادث ، وكان يجازى ، من جهة  
أخرى ، مجرد التأخر من جانبه في هذا الإخطار :

### أولا : إخطار السلطات :

من المسلم به ، إعمالا لصريح النصوص ، في كل من مصر وفرنسا ،  
أن شرط السقوط لا يبطل إلا إذا كن يواجه إخلال المستأمن بالتزامه بإبلاغ  
وقوع الحادث المؤمن منه إلى السلطات *les autorités* .

١١٣ - ويقضد بالسلطات في هذا الخصوص ، من وجهة نظر البعض ،  
« كل الأشخاص الذين ، بحكم وظيفتهم الرسمية ، يكونون ذى شأن في العلم  
ببعض الكوارث ، والذين يجب عليهم أحيانا أن يتدخلوا أو يلعبوا دوراً  
معيناً فيها » (١٠٥) . ولا يحيط هذا التحديد - بداهة - بالمؤمن نفسه ، ومن  
ثم ، فإن من المسلم به أيضاً أن إخلال ' ' ستأمن بإخطار المؤمن بوقوع الكارثة  
خلال المهلة المحددة قانوناً يمكن ، سواء في فرنسا أم في مصر ، أن يكون مجازى  
وعلى نحو صحيح بالسقوط (١٠٦) .

١١٤ - غير أن التساؤل قد يثور - بحق - حول إمكان دخول بغض

---

« Toutes les personnes qui, de par leur fonction officielle (١٠٥)  
Ile. sont intéressés à la connaissance de certains sinistres et doivent  
'parfois intervenir ou jouer un certain rôle » .

يسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٤٨٠ ، بيكار ويسون مطول ١٩٣٨ بند/ ٢٢٢

(١٠٦) راجع - مع ذلك - وأن الخطر يتناول إعلان الكارثة للمؤمن :  
محكمة السين المدنية في ١٩٣٦/١/٨ ، استئناف باريس في ١٩٣٤/١١/٧ ، محكمة  
نعم المدنية في ١٩٤٤/٣/٧ ( د . ج . أ ١٩٣٦ ص/ ٢٩١ وتطبيق بيكار الاقتصادي ،  
١٩٣٥ ص/ ٥٦٨ وتطبيق بيكار الاقتصادي ١٩٤٤ ص/ ٢٤٤ وتطبيق يسون الاقتصادي ،  
عمل الترتيب ) . وفي نفس المعنى : سيدييه ، المرجع السابق ص/ ١٩٨ .

الجهات . كجهة المطافئ أو جهة الإسعاف ، في مفهوم السلطات بالمعنى المقصود في خصوص تطبيق هذا الخطر .  
ويدعونا إلى هذا التساؤل ، أن الشركات قد تشترط السقوط جزاء للتأخر .  
في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات دون تحديد ، فيقع - في بعض الأحيان - أن تكون للمستأمن أذويه مصلحة ذاتية في إخطار بعض الجهات بوقوع الحادث ، سواء ألزمته الوثيقة بذلك أم لم تلزمه ، كما هو الحال في إخطار الإسعاف لنجدة المصاب ، وهنا يفقد التساؤل السابق أهميته العملية .  
حين أنه ، قد يستوى لديه ، في أحيان أخرى أن تعلم بعض الجهات بوقوع الحادث أو لا تعلم ، كما هو الحال في التأمين من الحريق ، إذا كان المبلغ المؤمن به يساوى قيمة الشيء المؤمن عليه وكان لا يهم المستأمن كثيراً أن يحتفظ بذات هذا الشيء ، وعندئذ فقد لا يرى في إخطار جهة المطافئ أمراً ملحا ، بما يجعل من الأهمية ، في هذا الفرض الثاني ، تحديد ما إذا كانت هذه الجهة تدخل في مفهوم السلطات أم لا ، إذ سيتوقف على هذا التحديد معرفة ما إذا كان المستأمن قد قصر في الالتزام المجازى بالسقوط أم لم يقصر .

١١٥ - تقتضى الإجابة على هذا التساؤل - في اعتقادنا - تقريب الالتزام بإعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات من التزام آخر قد يفرض على المستأمن بموجب نص القانون أو بند في الوثيقة ، وهو ما يقال له الالتزام بالانقاذ .

وبين ذلك ، أنه في بعض التشريعات (١٠٧) ؛ يكون المستأمن ملتزماً بأن يبذل كل ما في وسعه لمنع وقوع الكارثة أو حصر خسائرها في أضيق نطاق . وقد تفرص الشركات ، في البلاد التي لا تتضمن تشريعاتها نصوصاً مماثلة ، على فرض هذا الالتزام اتفاقياً في الوثيقة . وفي هذه الحالة ،

---

(١٠٧) كما هو الحال فيما تقتضى به المادة ١٧ من قانون التأمين البلجيكي ١٨٧٤ ، والمادة

٦١ من قانون التأمين السويسري ١٩٠٨ .

لا يبدو للتساؤل السابق كبير أهمية ، ف سواء دخلت الجهات محل التساؤل في مفهوم السلطات أم لم تدخل ، فإن عدم إخطارها أو التأخر فيه دون علر مقبول ، سرف يشكل إخلالاً من جانب المستأمن بالتزامه بالانقاز ، يعرضه للسقوط المشروط في الوثيقة جزاء على هذا الإخلال ، اللهم إلا إذا كان عدم الإخطار عن قصد من جانب المستأمن ، حين لا يكون المؤمن بحاجة عندئذ حتى إلى التمسك بشرط السقوط الإخلال بالتزام بالانقاز ، إذ المستأمن لا يكون - في الواقع - مغطى في هذا القرض ، ما دام من المبادئ المسلم بها أن التأمين لا مغطى الغش أو الأفعال العمدية من جانب المستأمن وهو ما يتحقق - في اعتقادنا - سواء أتى هذا التأخير الفعل بنفسه ، أم استغل الظروف التي أحدثت الواقعة التي تعمل ضبان المؤمن .

أما على العكس إذا لم يكن المستأمن ملتزماً قانوناً أو اتفاقاً بالانقاز ، ولم ينسب إليه في عدم إبلاغه الجهات محل التساؤل ما يمكن أن يوصف بالغش أو الخطأ العمدي ، فإن التساؤل السابق تلبو - على الفور - أهميته ، فلو خرجت هذه الجهات من مفهوم السلطات لما استحق المستأمن السقوط ولو لم يتم بإخطار هذه الجهات ، أو تأخر في إخطارها لعلر غير مقبول ، ما دام أنه غير ملتزم قانوناً أو اتفاقاً بالانقاز .

١١٦ - ونحن لانتقد في دقة التحديد سابق الذكر (١٠٨) لمفهوم السلطات في هذا الخصوص ، إذ يتسع ليشمل جهات قد لا تكون للمؤمن مصلحة في علمها بوقوع الحادث . فإذا وقع حريق على سبيل المثال ، اتسع مفهوم السلطات ، بالمعنى السابق ، ليشمل كلامن جهة المطافئ والشرطة والاسعاف ، حين قد لا يكون للمؤمن مصلحة في إخطار ثلاثهم ، فقد يكون الحريق تلقائياً دون تدبير من غير ، يمكن أن يعتبر مسئولاً عنه حتى يمكن القول بأن للمؤمن مصلحة في إخطار الشرطة لمعاينة الحريق وتحديد المسئول عنه . وقد

يكون ضمان المستأمن مقصوراً على الحريق فقط ، فلا يكون للشركة مصلحة في إخطار جهة الإسعاف لنجدة المستأمن أو ذويه من خطر الحريق .

لذلك نعتقد أن تحديد مفهوم السلطات في هذا الخصوص، إنما يتوقف على نوع التأمين ، والظروف التي وقع فيها الحادث من جهة ، وعلى علة الحرص من جانب المؤمن على فرض الالتزام بإخطار السلطات على عاتق المستأمن من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك ، يمكننا تحديد مفهوم السلطات في هذا الخصوص ، بأنه كل من يكون ، من موظفي الدولة الرسميين ، ذا شأن ، من وجهة نظر المؤمن ، في العلم بالحادث ، وذلك وفقاً لنوع التأمين والظروف التي وقع فيها هذا الحادث ، بحيث يؤدي تدخلهم فيه إلى رعاية مصلحة المؤمن بطريق غير مباشر .

وهكذا يتعين على القاضي ، في كل حالة على حدة ، أن يفصل فيما إذا كانت الجهة التي يدعى المؤمن أن المستأمن قد قصر في إخطارها بوقوع الحادث ، تعتبر من السلطات على التحديد السابق أم لا .

#### ثانياً : مجرد التأخر في الإخطار :

١١٧ - ويقتصر الخطر - من ناحية أخرى - على شرط السقوط الذي يجازى مجرد التأخر من جانب المستأمن في إخطار السلطات بوقوع الحادث ، وليس عدم الإخطار نهائياً . وقد ورد هذا القيد صريحاً في كل من المادتين ٢/٧٥٠ مدني مصري ، ٢/٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، وإن اختلفت الصياغة في كل منهما اختلافاً يتكسب أثره - في اعتقادنا - على عبء الإثبات من ناحية ، وعلى مدى إمكان المطالبة بالتعويض عن التأخر غير المجازى بالسقوط من ناحية أخرى. فقضت أولاهما ببطالان الشرط الذي يقضي بسقوط حق المستأمن « بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات ... إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » ، حين قصرت ، ثانيتهما إمكان البطالان على الشرط الذي يقضي بالسقوط لمجرد التأخر *à raison de simple retard* من جانبه في هذا الإعلان .

### (١) انعدام الإخطار :

١١٨ - فإذا كان ما ينسب إلى المستأمن هو إخلاله النهائي بتنفيذ التزامه بالإخطار ، لامتناعه كلية عنه ، كان شرط السقوط ، وفقاً للرأى الراجح ، صحيحاً (١٠٩) .

ومع ذلك ، يرى البعض ، أن شرط السقوط يبطل ، ولو كان ما ينسبه المؤمن للمستأمن هو الامتناع الكلى عن الإخطار. وينطلق هذا الرأى من حجة شكلية ، حيث لم يحدد المشرع مهلة بتعين على المستأمن خلالها تنفيذ التزامه بإخطار السلطات بوقوع الحادث ، الأمر الذى يجعل هذا الأخير دائماً ، من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه ، فى موقف مجرد المتأخر فى تنفيذ التزامه (١١٠) ، مهما مضى من زمن منذ لحظة وقوع الحادث ، مادام أن احتمال قيام المستأمن بالإخطار فى أى وقت منذ هذه اللحظة وحتى اليوم الذى ينسب إليه فيه الإخلال بالتزامه بالإخطار كان أمراً وارداً (١١١).

ونحن نعتقد أن أنصار هذا الاتجاه يصلرون فى ذلك عن كراهية لنظام السقوط فى حد ذاته (١١٢) ، وإلا فإنه من السهل الرد على حججهم :

فهذا الرأى لا يواجه - من ناحية - إلا القرض الذى تغفل فيه الوثائق

---

(١٠٩) راجع مثلاً : بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بند/٢٢٢ ، جريز ، المرجع السابق ص/٦٢ ، بيدان - وليبور - بيجونير ( دروس بيدان ) ص/٢١٩ بند/٦٥٩ ، والسجورى ص/١٣٣٤ بند/٦٥٣ .  
وراجع أيضاً الآراء التى تصحح السقوط لتأخر التصق / لاحقاً بند/١٢٠ هامش / ١٩٥ ، ١١٦ ، ١١٧

« Comme étant simplement en retard » . (١١٠)

ريتيجيه ص/٨١ بند/٩٥

(١١١) راجع : ريتيجيه ص/٨١ بند ٩٥ ، مازو ( هـ ، ل ) وتانك ص/٨٧٢

بند/٢٦٧٥ .

(١١٢) وهو ما ظهره بضمهم ، بشكل غير مباشر ، حين وصل إلى حد إبطال شرط -

عن تحديد مهلة الإخطار للسلطات صراحة ، وهو فرض نادر ، يسلب من هذا الرأي كل أهمية عملية ، مادام أن الشركات في الأعم الأغلب لا تنفل تحديد هذه المهلة ، إن لم تشرط حتى في بعض الحالات وجوب الإخطار الفوري .

بل إن هذا الرأي لا يمكن التسليم به ، حتى في الفرض الذي تخلو فيه الوثائق من هذا التحديد ، إذ سيتعين على المستأمن عندئذ ، طبقاً للقواعد العامة ، أن يقوم بالإخطار فوراً منذ أن يعلم بوقوع الحادث ، مادام الأصل أن الالتزام ينشأ منجزاً وإلا اعتبر متأخراً عن تنفيذ التزامه . فإذا مضت مدة معينة من هذا العلم دون إخطار ، اعتبر المستأمن قد امتنع كلية عنه . ونعتقد في هذا الشأن ، أنه حتى بالتسليم - مع البعض - بأن المدة التي حددتها المادة ١٥-٤ من قانون التأمين الفرنسي لإعلان الكارثة للمؤمن (١١٣) لا تسرى على الالتزام بإخطار السلطات بوقوع الحادث (١١٤) فإنه يجب على القاضي ، وفقاً للقواعد العامة ، أن يحدد المهلة المعقولة التي يجب أن يتم فيها هذا الإخطار إعمالاً لسلطته في تكملة ما ورد في العقد (م ١٤٨) ، وإعمالاً لكل ذلك لمبادئ التفسير التي تقضى بالبحث عن النية المشتركة للمتعاقدين (م ١٥٠). فإعمال هذه القواعد ، نرى أن المستأمن يجب أن يقوم بالإخطار ، وإلا اعتبر ممتتماً وليس مجرد متأخر ، خلال أربعة أيام على الأكثر من وقت علمه بوقوع الحادث ، فإن ذلك هو التفسير المعقول لإرادة الطرفين .

---

=السلطة لاتخاذ الإعلان كلية من جانب المستأمن ، حتى ولو كان القانون يلزم هذا الأخير بالإخطار خلال مهلة محددة . كما هو الحال فيما تقتضيه المادة ١١ من قانون ٩ أبريل ١٩٣٨ التي تلزم رب العمل بإخطار حاكم الإقليم بوقوع الحادث خلال يومين ، لما يؤدي إليه هذا الجزاء متخذ من ظم بالمستأمن ومخالفة لقصد المشرع . راجع : ديتجيهيه ص ٨١/ بند ٩٥ .

(١١٣) وهي مدة خمسة أيام .

(١١٤) راجع :

حيث يقصد المؤمن - في الواقع - من إلزام المستأمن بإخطار السلطات بوقوع الحادث ، أن تلعب هذه الأخيرة الدور اللازم لحماية مصالحه قبل أن يتمكن هو من القيام به . غير أن المؤمن يمكنه رعاية مصالحه ، بما فيها القيام من جانبه بإخطار السلطات ، منذ علمه بوقوع الحادث ، وهو العلم الذي رأى المشرع الفرنسي وجوب أن يحاط به عن طريق المستأمن خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ وقوع الحادث .

### (ب) التأخر في الإخطار :

١٢٠- أما إذا كان ما ينسب إلى المستأمن هو التأخر في إخطار السلطات فإن شرط السقوط الذي يواجه هذا الفرض يقع باطلا ، إعمالاً لمصرح نص المادتين ٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، ٧٥٠ من التقنين المدني المصري . ونحن نواجه المشرع الفرنسي هذا الفرض ، عبر عنه بمجموع التأخر Simple retard من جانب المستأمن في الإخطار ، ويقصد به ، كما قضت بعض المحاكم : « التأخر العادي الذي تبرره الظروف » (١١٥) ، أما على العكس ، إذا بدا هذا التأخر « بالنظر إلى مدته ، تأخراً تعسفياً وغير مغتفر » (١١٦) من جانب المستأمن ، بحيث « يمكن أن يشكل خطأ جسيماً » (١١٧) فإن شرط السقوط يكون صحيحاً .

ويتفق هذا التحديد ، الذي يسلم به الرأي الراجح في الفقه (١١٨) ، مع عبارة النص من ناحية ، ومع المبادئ المسلم بها من التسوية بين الخطأ العمدى والخطأ الجسيم من ناحية أخرى . كما أن العبارة التي استخدمها النص

---

(١١٥) ، (١١٦) ، (١١٧) أنظر : استئناف باريس في ١١/٧/١٩٣٤ (د. ج. أ. ١٩٣٥ ص/ ٥٦٨) ، وفي نفس المحق : بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ ب/ ٢٢٢ ، ١٩٧٠ LAMBERT-FAIVRE (y) : droit des assurances 1973 p. 180 ص/ ٢٠٩ ب/ ١٢٧ ، مارشيا ، وقافر روشيه ص/ ١٩٧ ب/ ٢٤٤ ،

No 125.

(١١٨) راجع مع ذلك ، وأن شرط السقوط للتأخر يعطل دائماً أيما كان سبب التأخر

« quel qu' en soit l'origine »

جريتير ، المرجع السابق ص/ ٦٢ .

الفرنسي ، تضع - فيما نعتقد - عبء الإثبات موضعه الصحيح وفقا للقواعد العامة ، حين تلقى به على عاتق المؤمن الذي يتعين عليه إذا أراد أعمال شرط السقوط ، أن يثبت أن ما ينسب إلى المستأنم ليس مجرد تأخر في الإخطار ، وإنما تأخر تعسفي غير مغتفر .

١٢١ - أما المشرع المصري فقد استخدم في مواجهته لهذا الفرض ، صياغة مختلفة . ففرضي ببطان الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له « بسبب تأخره » في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات . غير أنه قد علّق هذا البطان على شرط أن « يتبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » .

ومن شأن هذه الصياغة - في اعتقادنا أيضا - أن تلقى على العكس بعبء الإثبات على عاتق المستأنم . فالبطان الذي يتمسك به مشروط بقيام عذر مقبول أدى به إلى التأخر في الإخطار ، وهو العذر الذي يتعين عليه أن يثبته .

١٢٢ - ويبدو أن الفقه المصري ، لم ينتبه إلى الفارق الهام في الصياغة بين النص المصري والنص الفرنسي ، فسلم الشراح الفرنسيون (١١٩) ، بأن بطان شرط السقوط إعمالا للمادة ٧٥٠ لا يخل بحق المؤمن في مطالبة المستأنم بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء تأخر المستأنم في الإخطار (١٢٠) غير أن هذه النتيجة ، إن كانت تتفق والصياغة الفرنسية لنص المادة ٢٤ ، فإن القول بها استخلاصا من النص المصري للمادة ٧٥٠ يؤدي - على العكس - إلى تجاهل أبسط المبادئ المسلم بها في المسؤولية المدنية . فالنص الفرنسي ، يطل شرط السقوط الذي يواجهه مجرد التأخر ، أي

---

(١١٩) راجع بيكاروبيسون مطول ١٩٣٨ بند/٢٢٢

(١٢٠) راجع ، السهورى ص/ ١٣٣٤ بند/ ٦٥٣ ، البدرأوى (التامين) ص/ ٢٢٢

بند/ ١٥٩ .



التأخر الذى يمكن أن ينعت بالخطأ اليسير . بيد أن هذا النوع من الخطأ يجعل محلاً كذلك لمعاملة المخطئ عنه يقدر الضرر الذى أصاب الدائن منه . ومن ثم كان سيراً أن تقرر ذات المادة ٢٤ صراحة ، أن بطلان شرط السقوط فى هذا القرض لا يخل بإمكان مطالبة المستأمن بالتعويض عن الضرر الذى سببه التأخر فى الإخطار للمؤمن .

أما النص المصرى ، فإنه لا يبطل شرط السقوط إلا إذا ثبت أن التأخر فى الإخطار كان لعذر مقبول من جانب المستأمن . فكأن القرض الذى يبطل فيه شرط السقوط فى مصر هو القرض الذى لا ينسب فيه إلى المستأمن خطأ ، ما دام أن هناك عنراً ، وعنراً مقبولا من جانبه فى التأخر فى الإخطار ، بما يجعل من القول بإمكان الرجوع عليه بالتعويض فى هذا القرض (١٢١) ، إعمالاً لفكرة المسؤولية المادية ، وليس هذا هو الأصل فى أحكام المسؤولية المدنية فى مصر .

## المطلب الثالث

### شرط السقوط للتأخر فى تقديم المستندات

١٢٣ - كذلك يقع باطلا ، بموجب المادة/٧٥٠ مدنى مصرى ، الشرط الذى يقضى بسقوط حق المستأمن ، بسبب التأخر من جانبه فى « تقديم المستندات ، ما لم يتبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » . وهذا النص مأخوذ بدوره عن المادة/٢٤ من قانون التأمين الفرنسى التى تقضى ببطلان شرط السقوط « بمجرد تأخر المستأمن فى تقديم المستندات ، دون إخلال

---

(١٢١) كما يقرر الدكتور السهورى ، حين قال حرفياً :

« أما إذا تأخر فى التبليغ لعذر مقبول ، فإن شرط سقوط الحق يصبح شرطاً تصفياً ويكون باطلاً ، ومن ثم لا يسقط حق المستأمن فى التعويض . ولكن يجوز أن يرجع عليه المؤمن بتعويض الضرر الذى أصابه من جراء التأخر فى التبليغ أو فى الممارسة » ص/١٣٣٤ بند/٦٥٣ .

بحق المؤمن في المطالبة بالتعويض بنسبة الضرر الذي لحقه من جراء هذا التأخر .

وتحتمل تعرض لهذا الشرط من حيث : مبررات الالتزام بتقديم المستندات ، ونطاق هذا الالتزام ، لننتهي إلى بيان الحدود التي يقع فيها باطلا شرط السقوط المجازي لمخالفة هذا الالتزام ، وأثر بطلان شرط السقوط .

#### أولاً : مبررات الالتزام بتقديم المستندات :

١٢٤ - معروف أنه في التأمين من المسؤولية ، تتحمل شركة التأمين في النهاية عن المستأمن مرتكب الفعل الضار ما يقضى عليه به من تعويض للمضرور . بما يبلو من البديهي معه ، أن تهتم الشركة بكل ما من شأنه أن يندأ مسؤولية عميلها أو على الأقل يقلل من جسامتها . لذلك كان من الطبيعي أن تجرى عادة الشركات على تضمين وثائقها من هذا النوع ، شرطاً بموجبه يترك المستأمن أمر إدارة دعوى المسؤولية المرفوعة عليه للشركة نفسها . بيد أن هذه الأخيرة لن تتمكن ، أو على الأقل لن تحسن أمر الدفاع عن عميلها ، إلا إذا كان تحت يدها كل المستندات المتعلقة بهذه الدعوى . لذلك كن من الطبيعي أيضاً ، أن تضيف الشركات إلى الشرط سابق الإشارة ، شرطاً آخر ، بموجبه ، يلزم المستأمن بأن يقدم إليها هذه المستندات . وترصد للإخلال بهذا الالتزام جزاءات تراوح بين التعويض وسقوط الحق في الضمان كلية .

١٢٥ - غير أن هذا الفرض ليس هو الحالة الوحيدة التي تلزم فيها الشركات مستأمنها بتقديم المستندات ، وإن كان هو الفرض الغالب في حقيقة الأمر . فقد يكون المستأمن في فروع التأمين الأخرى مسئولاً بأن يقدم للمؤمن كل المستندات المتعلقة بالكارثة . ومثاله ، في التأمين من الحريق ، الكشف التقديري لقيمة الأشياء المحروقة ، وفي التأمين من الإصابات ، التقرير الطبي المتعلق بالحادث ونتائجه .. إلخ . وذلك حتى تتمكن الشركات

- أساساً - من تقدير كافة التعويضات التي ستلتزم بدفعها ، وتحديد أسباب الكارثة .

#### ثانياً : نطاقه .

هذا وبالنظر إلى عمومية النصوص في كل من فرنسا ومصر في هذا الخصوص ، فإن التساؤل يثور حول مدلول المستندات الواجب تقديمها ، والجهة التي يجب تقديم هذه المستندات إليها ، وحول حدود الالتزام المستأمن في هذا الشأن ، بمعنى ما إذا كان يقتصر التزامه على نقل ما يصل إليه من مستندات ، أم أنه يجب أن يتخذ موقفاً إيجابياً نحو تجميع هذه المستندات وتقديمها :

#### (١) مدلول المستندات :

١٢٦ - يدهى أنه ليس بالإمكان أن نحدد على سبيل الحصر المستندات التي يمكن القول بأنها مما يهم المؤمن أن تصل إليه أو أن يحيط بها علماً . فهذه المستندات تختلف - بطبيعة الحال - من فرع لآخر . كما أن تحديدها - حتى في الفرع الواحد - إنما يختلف من فرض لآخر .

غير أنه يمكن - في تقديرنا - وضع معيار لتحديد هذه المستندات : فهي في فرع التأمين من المسؤولية كل ما يمكن المؤمن من حسن إدارة دعوى المسؤولية المرفوعة على المستأمن (١٢٧) . وفي الفروع الأخرى ، كل ما يمكن المؤمن من تحديد قيمة التعويضات التي يلتزم بدفعها وأسباب الكارثة التي وقعت .

وهكذا ، ففي تأمين المسؤولية - على سبيل المثال - يدخل في مدلول المستندات الواجب تقديمها للمؤمن ، صحف الدعاوى ، وأوراق التكليف

---

(١٢٧) ويضيف البعض إليها ، كل ما يمكن المؤمن من أن يقدر ما إذا كان من الملام أن يتصالح مع المضرور أم ينتظر التصويض القضائي . راجع :

DE MONTETY(j) : la direction par l'assureur du procès en responsabilité Thèse Toulouse 1959 p. 6.

بالحضور ، والإنذارات ، والإعلانات ، ومحاضر معاينة الحادث ، ومحاضر البوليس المتضمنة أقوال الشهود ... إلخ . وفى التأمين من الحريق ، أدخلت محكمة الاستئناف المختلطة ، فى مفهوم المستندات ، كل الأوراق والدفاتر التى تثبت وجود الأشياء عند وقوع الحريق ، وقيمة هذه الأشياء (١٢٣) .

### (ب) الجهة التى يجب تقديم المستندات إليها :

١٢٧ - وبلغت النظر فى هذا الشأن ، أن كلا من المشرعين القرنى والمصرى ( فى المادتين ٢٤ ، ٧٥٠ ) قد أدمج الالتزام بتقديم المستندات ، مع التزام المستأمن بإعلان الجادث المؤمن منه . ولما كانت النصوص - فى خصوص الالتزام الأخير - تتكلم عن إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات ؛ فقد بات من الضرورى التساؤل - بخصوص الالتزام بتقديم المستندات - عما إذا كان المشرع يقصد المستندات التى تقدم إلى السلطات ، أم تلك التى تقدم إلى المؤمن ، أم كليهما معاً .

وأمام عمومية النصوص ، اتجه البعض فى الفقه القرنى إلى أن نص المادة/ ٢٤ يشمل تقديم المستندات « إلى كل من يهمه الأمر » (١٢٤) .

ونحن وإن كنا نسلم بأن الطريقة التى صيغت بها كل من المادتين ٧٥٠ مدنى مصرى ، ٢٤ فرنسى ، قد توحى بالاعتقاد ، بأن المشرع قد قصد المستندات التى تقدم إلى السلطات ، إلا أننا نعتقد بأنه لم يكن يقصد هذه النتيجة ، وإنما قصد المستندات التى تقدم للمؤمن فقط ؛ لأنه مع التسليم بأهمية إخطار السلطات بوقوع الحادث من وجهة نظر الشركة نفسها ، إلا أن هذه الأخيرة يكفئها إخطار هذه السلطات بأى طريق ؛ ومن ثم فإنها لا تجد

---

(١٢٣) أنظر استئناف غلط ١٩٢٧/٣/١٦ ( ج . ت . م . السنة / ١٧ / رقم / ٤٠٤ ص ٢٩٠ )

(١٢٤) راجع : تراسبوس / ١٩ . وفى نفس المعنى يرى البعض أنها تشمل - إلى جانب ما يجب تقديمه للمؤمن - المستندات التى تبلغ السلطات . راجع : مازو ( ٨ ، ل ) وتافك ص / ٨٧٧ بند / ٢٦٧٧ .

من مبرر لأن تلزم مستأمنها ، في الوثائق ، بأن يشفعوا هذا الإخطار بالمستندات اللازمة . وهكذا فإن المستندات التي تقصد الشركة لإلزام المستأمن بتقديعها ، هي ما يهيم الشركة نفسها أن تحيط بها علما أو أن توضع تحت يدها . ولما كانت الشركات قد تفرض السقوط جزئيا لمجرد التأخر في تقديم هذه المستندات ، فإن قسوة الجزاء في هذا القرض هي التي حدثت بالمشرع في كل من فرنسا ومصر إلى التدخل لخطر هذا الشرط .

### (ج) حدود إلزام المستأمن :

١٢٨ - غير أن إلزام المستأمن - في هذا الصدد - لا يقتصر في الواقع على مجرد تسليم المؤمن ما يصله من مستندات . فالنصوص في كل من فرنسا ومصر إنما تستخدم في هذا المعنى تعبير : تقديم المستندات ، وهو تعبير لا يرادف ونقل أو تسليم المستندات . ولذلك يسلم الشراح الفرنسيون بأن إلزام المستأمن يعتمد ليسم ، فضلا عن ذلك ، البحث من جانبه عن المستندات الضرورية للمؤمن ، وتجميعها ، وتسليمها للشركة . بمعنى أنه يجب ألا يقتصر على موقف سلبي ، وإنما يتعين أن يتخذ موقفا إيجابيا حيال الوفاء بهذا الالتزام (١٢٥) . فيقدم للمؤمن - على سبيل المثال - في التأمين من الإصابات ، التقارير الطبية ، وفي التأمين من الحريق ، بيان تفصيلي عن الأشياء التي تعرضت للحريق وتقدير تقريبي لقيمتها ، وفي التأمين من المسؤولية ، كل ما يفيد في إثبات عدم مسؤولية المستأمن عن الحادث الذي وقع أو التخفيف من هذه المسؤولية . . . وهكذا .

١٢٩ - وفهم نطاق إلزام المستأمن على هذا النحو ، هو في الواقع أمر مبرر ، مادام أن المستأمن يجب - في جميع مراحل علاقته بالشركة - أن يدلل على حسن نية من جانبه في تنفيذه لالتزاماته . غير أن هذا التوسع ، يجب أن يقابله - في تقديرنا - تشدد في استخلاص الإخلال به ، متمثلا

---

(١٢٥) أنظر في هذا المقام : جودار وشارميتير ص/٣٠٢ بند/٥٣٠ ، مارجيا ولافروشييه ص/١٩٧ بند/٢٤٤ ، بيكار وبيسون ١٩٣٨ بند/٢٢٣ ، بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٨٣ .

فى التأخر فى تقديم هذه المستندات . وبعبارة أخرى ، إذا كان يسهل استخلاص الاخلال فى جانب المستأمن الذى يتأخر عن تسليم الشركة مستندات وصلت إليه بالفعل ، وذلك عن طريق المقارنة بين تاريخ تسلمه لها وتاريخ إرسالها للشركة ، فإن القاضى يجب — على العكس — أن يدخل فى حسابه ، الوقت الذى اقتضاه البحث عن هذه المستندات وتجميعها واستكمالها ثم إرسالها للمؤمن ، وذلك فى ضوء ظروف كل حالة على حدة .

ثالثاً : الحدود التى يقع فيها باطلا شرط السقوط لخالفه هذا الالتزام :

١٣٩ — وقد تكفى الشركات ، فى مجازاتها للإخلال بهذا الالتزام ، بحققها فى التعويض عن الأضرار التى تصيبها من جراءه . وفى هذه الحدود يكون الجزاء عادلاً ومقبولاً ، ما دام أنه لا يعدو أن يكون مجرد تطبيق للقواعد العامة فى المسؤولية العقدية .

غير أنها قد تلجأ ، فى سبيل حث المستأمن على بذل كل عناية فى تنفيذه ، إلى اشتراط السقوط جزاء للإخلال به ، وليس من شك فى عدالة هذا الاشتراط — بدوره — إن كان يلحق عدم تقديم المستأمن لما يجب عليه تقديمه من مستندات كلية . لكن هل يسوغ — عدالة — أن يجازى هذا السقوط ، بمجرد تأخره فى تقديم هذه المستندات ؟

#### (١) مفهوم التأخر :

١٣١ — تنضى المادة ٧٥٠ مدنى مصرى ، ببطان شرط الوثيقة ؛ الذى يقضى بسقوط حق المستأمن « بسبب تأخره » فى « تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » . أما المادة ٢٤ من قانون التأمين الفرنسى ، فإنها تبطل شرط السقوط « لمجرد التأخر » من جانب المستأمن فى « تقديم المستندات ، دون إخلال بحق المؤمن فى التعويض بنسبة ما لحقه من ضرر من جراء هذا التأخر » .

وبموجب هذه النصوص ، لا يكون شرط السقوط صحيحاً ، إلا إذا

كان يجازى عدم تقديم المستندات كلية للمؤمن . أما إذا كان يجازى التأخر في تقديمها فإنه يقع باطلا .

١٣٢ - غير أنه يجدر التساؤل - بحق - عن مفهوم التأخر في هذا الصدد وفي تقديرنا فإنه ينبغي النظر إلى شروط الوثيقة التي فرضت الالتزام بتقديم المستندات . فقد يتبين أنها تلزم المستأمن بتقديم هذه الأخيرة منذ أن يسلمها أو أنها تترك له مهلة لهذا التقديم . وقد يرد الشرط الذي يفرض هذا الالتزام عاما دون تحديد .

فإذا كان الفرض الأخير ، فإن الأمر - بطبيعة الحال - سيكون رهن السلطة التقديرية للقاضي حسب ظروف الدعوى . على أن يلاحظ أن التأخير يثبت دون شك ، بل ويتساوى مع عدم التقديم كلية ، إن كانت هذه المستندات قد وصلت للمؤمن في وقت فقدت فيه جدواها .

أما في الفرض الأول ، فإن من شأن أعمال حرفية الشرط ، أن يعتبر المستأمن قد تأخر في تنفيذ التزامه ، إذا لم يرسل للشركة على الفور ماتسلمه من مستندات ، على أن يكون من المفهوم ، أن التأخر يفترض أن المستأمن قد أرسل بالفعل هذه المستندات .

وأما في الفرض الثالث ، فإننا نعتقد - وخلافا لوجهة نظر محكمة الاستئناف المختلطة في مصر - أن مهلة التقديم إنما تعتبر من حق المستأمن بأكملها ، وبالتالي فإنه يمكنه أن يفيد منها حتى آخر لحظة فيها ، بما يتعين معه ألا يحسب عليه التأخر إلا من بعد فوات هذه المهلة . أما محكمة الاستئناف المختلطة ، فقد اعتبرت تجاوز المهلة في حد ذاته من قبيل عدم تقديم المستأمن للمستندات ، وقضت بتطبيق شرط السقوط عليه (١٢٦) ، بما يوحى بأن

---

(١٢٦) وكان المستأمن في هذه الدعوى ، ملتزما بموجب شرط في الوثيقة ، بأن يقدم المؤمن ، خلال مهلة محددة ، كشف تقديري بما أحدثه الحريق من خسائر . وعندما وقت الكارثة لم يثق المستأمن في خبير الشركة ، وارجأ إرسال الكشف حتى يتم هذا التقدير عن طريق خبير قضائي سارع إلى طلب تضيئه ، فانتهت المهلة المحددة لإرسال هذا الكشف . رأت المحكمة في مرور هذه المهلة ، عدم تقديم من جانب المستأمن لما يجب عليه تقديمه من مستندات وقضت بسقوطه .

المستأمن يعتبر متأخراً ولو قدم هذه المستندات خلال المهلة المحددة مادام أنه لم يقدمها فوراً ، وهو ما يتناقض - بداية - ومفهوم المهلة المتروكة للمستأمن

١٣٣ - لكن ، هل كل تأخر ، محدداً بهذا المعنى ، مما لا يمكن مجازاته بالسقوط ؟ إن نص المادة / ٢٤ فرنسي ، لا يبطل إلا شرط السقوط الذي يجازى « مجرد التأخر » أى التأخر البسيط الذى يمكن التسامح فيه . كذلك يتقيد بطلان شرط السقوط ، بموجب المادة / ٧٥٠ مدنى مصرى ، بثبوت العذر المقبول الذى أدى إليه . وفى ضوء هذه النصوص ، يمكن تحديد حالات التأخير التى يمكن مجازاتها بالسقوط ، إما لأنها لا تعتبر « مجرد تأخير » أو لأنها تعتبر تأخيراً غير مبرر على النحو التالى :

#### ١ - التأخر غير الممكن لدراكه :

١٣٤ - فإذا كان المستأمن قد قام بتقديم المستندات بالفعل ، لكن فى وقت تكون قد فقدت فيه كل أهميتها بالنسبة للمؤمن ، فإن الأمر هنا لا يعد مجرد تأخير ، وإنما يرقى إلى مستوى عدم تقديم المستندات كلة ، وبالتالي ، يصح شرط السقوط . ومثال ذلك ، أن ينقل المستأمن - فى مجال التأمين من المشولية - للشركة ، ورقة التكليف بالحضور بعد الجلسة ، أو من باب أولى ألا يخطر المؤمن بالدعوى التى كانت مرفوعة عليه من المضرور إلا بعد الحكم فيها وفوات مواعيد الطعن فى هذا الحكم .

كذلك لا يعتبر مجرد تأخير ، ألا يبلغ المستأمن الشركة بورقة تكليفه بالحضور أمام أول درجة ، وإن بلغها بورقة التكليف بالحضور فى الطعن

---

بحقه فى الفبا ، مقرر أن كان عليه أن يبادر إلى تسليم الشركة ما تحت يده من مستندات ، دون انتظار لطلبات الخيرة للقضائية . أنظر : استئناف مخطط ١٦/٣/١٩٢٧ ( ج . ت . م . السنة ١٧ / رقم ٤٠٤ / ص / ٢٩٠ ) ، وفى هذا المنى أيضاً ، بقرار المجلس أن نقل المستند للشركة بعد بضعة أيام ، حين كانت الوثيقة تلزم بنقله خلال ٤٨ ساعة ، إنما يعتبر مجرد تأخير . راجع : جودار وشارميتير ص / ٣٠٤ بند ٥٣٧ .



الذى رفعه ضد حكم أول درجة الذى أدين فيه ، لأنه بهذا الشكل يكون في حكم من فوت على الشركة درجة من درجات التقاضى (١٢٧) .

١٣٥ - ومع ذلك ، يرى البعض أن التأخر « حتى الخطير ، وأيا كان سببه » (١٢٨) لا يبرر السقوط . ذلك الجزاء الذى لا يمكن أن يلحق - عنده - إلا عدم تنفيذ هذا الالتزام كلية (١٢٩) . بل اتجه البعض الآخر أكثر من ذلك ؛ وبالرغم من صراحة النصوص ، إلى قياس عدم تقديم المستندات كلية على مجرد التأخير في تقديمها ، وبالتالي يجب أن يقتصر جزاؤه على مجرد تعويض المؤمن عما أصابه من ضرر من جرائه (١٣٠) . وهو قياس منتقد ، ما دام أن التأخير ، كما سبق أن ذكرنا ، يفترض التنفيذ في النهاية . أما محكمة أنديلي المدنية ، فقد أسست هذا القياس على القواعد العامة في المسؤولية العقدية التي تسوى ، في وجوب الحكم بالتعويض عن الإخلال بتنفيذ الالتزام ، بين عدم التنفيذ والتأخر فيه . ولما كانت المادة ٢٤ من قانون التأمين ، ليست في نظر المحكمة سوى تطبيق لهذه القواعد العامة مادام أنها تجازى التأخر في تقديم المستندات بالتعويض المناسب للضرر وليس بالسقوط ، فإن تطبيق هذه المبادئ يدعو إلى الأخذ بنفس الحل في حالة عدم تقديم المستندات كلية . وقد أبدت المحكمة هذا الرأي بحجة عملية مفادها أن هذا الحل لن يضر بالمؤمن شيئاً مادام أنه يكفل له الحصول على التعويض

(١٢٧) راجع في هذا المنى : استئناف روان مشار إليه في جودار وفارمنتيرر بت / ٥٣٨ ، كاسيلو يأخذ بهذا الاتجاه أيضا ، حكم نقض فرنسى ١٩٣٤/٥/٩ ( ر . ج . أ ١٩٣٤ ص / ٨٠٨ ) .

« même impotrant, et quelle qu' en soit la cause » . (١٢٨)

(١٢٩) جريز ، المرجع السابق ص / ٦٢ .

(١٣٠) راجع : أنسى وسيكو ، إسمان مشار إليهم في سيد واصف ج / ٣٩٢ ص / ٢٠٨  
موقف بروت محكمة استئناف أجو هذا القياس بقولها :

« Puisqu' aussi bien le simple retard n' est pas autre chose que l'omission de transmettre dans le délai imparti » .

في ١٩٤٠ - ٣ - ٥ ( ر . ج . أ ١٩٤١ ص - ١٦٩ وتعليق بيون الانتقاص ) .

المناسب للضرر ، وقد يكون هذا التعويض مساوياً لكل عوض التأمين (١٣١)  
ونحن ، مع تفهمنا للاعتبارات التي انطلقت منها هذه الآراء وهي كراهية  
نظام السقوط لقسوة آثاره ، إلا أننا لا نسلم بهذا القياس الذي نراه متعارضاً  
مع صراحة النصوص . كما لا نسلم بالحجة العملية التي ساقها محكمة أندلي ،  
إذ ليس يستوى أن يتأسس إعفاء المؤمن من دفع عوض التأمين كلية على  
أساس من أعمال شرط السقوط ، مع تأسيه على أعمال قواعد المسؤولية  
العقدية : ذلك أن من شأن أعمال هذه الأخيرة ، أن يلزم المؤمن بإثبات  
الضرر الذي أصابه من جراء إخلال المستأمن بتنفيذ التزامه ، حين أن  
السقوط ، كما سبق أن ذكرنا في مواضع سابقة ، ينطبق إذا توفرت شروطه  
دون حاجة إلى ثبوت ضرر أصاب المؤمن من عدم احترام الالتزام المجازي  
بهذا الجزاء ؟

هذا التأخير غير الممكن تداركه ، لا يعتبر في ضوء المادة/ ٢٤ من قانون  
التأمين الفرنسي « مجرد تأخير » وإنما هو تأخير خطير مما يمكن مجازاته  
بالسقوط : أما في ضوء المادة/ ٧٥٠ مدني مصري فإنه يعتبر من قبيل « التأخر »  
هادام أن المستأمن قد قدم المستندات في النهاية . غير أن شرط السقوط المجازي  
لهذا التأخر يصح ، في ضوء هذا النص ، ما لم يثبت المستأمن أن تأخره هذا  
كان لعذر مقبول ؟

## ٢ - التأخر غير المبرر :

١٣٦ - وليس من شك في مصر ، وقد علقت المادة/ ٧٥٠ بطلان شرط

(١٣١) انظر : محكمة أندلي المدنية في ١٧/١٩٣٢/٦ مشار إليه في جودار وشارمثير  
ص/ ٣٠٤ بند ٥٣٨ ، أما سويان ، فلا يبدو واضحاً في هذا الشأن . ذلك أنه بعد أن قرر  
صراحة وجوب التسوية بين عدم تقديم المستندات كلية ، والتأخر في تقديمها ، حين قال حرفياً :  
« Au retard , on doit assimiler le défaut complet de production  
de pièces » وبالنظر إلى أن « كل حالة حل حدة » ، وبالتفصيل أن « بالنظر إلى أن  
النص يتكلم عن مجرد التأخر » - ما إذا كان تأخر المستأمن طبعياً ، تبرره الظروف أم أنه - على  
الممكن - بالنظر إلى طول مدته كان تصفياً وغير مفضل . سويان ١٩٥٧ سابق الإغارة ص/ ٨٤  
بند/ ١٣٦ .

السقوط على ثبوت العثر المقبول الذى يبرر التأخر من جانب المستأمن فى تقديم المستندات ، أن التأخر غير المبرر ، أو الناشئ عن الإهمال ، أو من باب أولى التأخير المتعمد ، الذى يتمثل فى احتفاظ المستأمن بالمستندات تحت يده إلى اللحظة التى تصبح فيها دون ما فائدة بالنسبة للمؤمن ثم تقديمها بعد ذلك له ، يمكن أن يجازى بالسقوط .

١٣٧ - وفى فرنسا يتجه الرأى الراجع إلى قياس التأخر التبدليسى أو المتعمد ، أو حتى التأخر غير المفهوم inexplicable ، كما عبر البعض (١٣٢) ، على عدم تقديم المستندات كلية ، ومن ثم يمكن مجازاته بالسقوط (١٣٣) ، كما أن بعض تشريعات التأمين تعول أساساً على درجة الخطأ من جانب المستأمن فى عدم تنفيذه لهذا الالتزام ، كما هو الحال فى قانون التأمين الألمانى ٣٠ مايو ١٩٠٨ (١٣٤) ، الذى لا يصحح شرط السقوط إلا إذا كان يجازى خطأ عمدياً أو غشاً من جانب المستأمن . وهو تحديد مبرر فى حقيقة الأمر ، مادام أن المادة ١٥٣/٤ من هذا القانون لا تترك للمستأمن مهلة لتقديم المستندات ، وإنما تلزمه بأن يقدم للشركة على الفور صحيفة الدعوى التى رفعها عليه المضرور (١٣٥) .

غير أن النص الفرنسى الذى يتكلم عن « مجرد التأخر » ليس فى الواقع بالوضوح الكافى فى تحديد قصد المشرع ، بمعنى ما إذا كان يعول بهذا التعبير على مدى الضرر الذى يصيب المؤمن من جراء تأخر المستأمن فى تنفيذ التزامه ، فيكون « مجرد تأخر » إذا كان لا يصيبه إلا بضرر تافه يمكن التسامح فيه ، أم أنه قد قصد - على غرار المشرع المصرى - التعويل على خطأ المستأمن ،

(١٣٢) راجع بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢١٠ بته/١٢٨ .

(١٣٣) راجع مارجيا وفانروشييه ص/١٩٧ بته/٢٤٤ ، كوكرال وريد ماتن ص/

٣٣٤ ، بيكار وبيسون مطول ١٩٣٨ بته/٢٢٣ ، مونتنيق ، للراجع السابق ص/١٣٩ .

(١٣٤) الملحق بقانون ٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، ١٩ ديسمبر ١٩٣٩ .

(١٣٥) مشار لحكم القانون الألمانى فى هذا الصدد : فى مازو ( ٨ ، ل ) وتابلنك ص/٨٧٧/

فيكون « مجرد تأخر » إذا كان هذا الخطأ تافهاً ، لأن المستأمن لم يتأخر إلا لمدة تافهة .

ولعل هذا الغموض ، هو الذى حدا ببعض الشراح الفرنسيين إلى القول بأن تأخر المستأمن ، مهما كانت خطورته ، وأيا كان سببه ، لا يمكن مجازاته بالسقوط ، ذلك الجزء الذى لا يمكن أن يلحق - عندهم - إلا بعدم تقديم المستندات كلية (١٣٦) . كذلك تبدو آثار هذا الغموض واضحة ، على حكم محكمة النقض الفرنسية ، قضت فيه بأن المستأمن يستحق السقوط لعدم تقديمه للشركة تكليفاً بالحضور فى الدعوى التى رفعها عليه المضروور ومع ذلك تعتبر الشركة - فى نظرها - قد تنازلت ضمناً عن حقها فى التمسك بهذا السقوط ، ما دام أنها كانت تعلم بهذه الدعوى وتولت أمر الدفاع عن المستأمن (١٣٧) ، بما لا يفهم منه ما إذا كان الحاسم فى هذا الصدد هو ما أصاب المؤمن من ضرر من جراء إخلال المستأمن بتنفيذ التزامه ، أم هو هذا الإخلال فى حد ذاته بصرف النظر عن نتائجه .

ونحن نعتقد بأن المشرع الفرنسى ، بالرغم من غموض المعنى المقصود بـ « مجرد التأخر » قد قصد التعويل على درجة خطأ المستأمن فى إخلاله بتنفيذ هذا الالتزام ، ما دام أنه قد أجاز فى عجز نص المادة ٢٤ للمؤمن ، حين يبطل شرط السقوط لمجرد التأخر فى تنفيذ الالتزام ، أن يطالب بالتعويض عن الأضرار التى أصابته من جرائه . فكأن المقصود بمجرد التأخر ، هو التأخر ، الذى يمكن أن يقع فيه أكثر الناس عناية ، أى هو الخطأ اليسير من جانب المستأمن فى تنفيذه لالتزامه . هذه الدرجة من الخطأ لا يسوغ - عدالة - فى نظر المشرع الفرنسى مجازاتها بالسقوط ، وإن جاز مجازاتها بالتعويض بقدر الضرر الذى يمكن أن يكون قد نتج عنها .

١٣٨ - وهكذا نخلص ، بأنه فى كل من فرنسا ومصر ، يصح شرط

(١٣٦) راجع : جريتر ، المرجع السابق ص ٦٢ .

(١٣٧) أنظر تقض فرنسى ١٩٣٤/٥/٩ (د - ج - أ ١٩٣٤ ص ٨٠٨) .

السقوط إذا كان مجازى عدم تقديم المستندات كلية ، أو التأخر غير الممكن تداركه في تقديمها ، أو التأخر غير الممكن تبريره .

أما إذا كان التأخر مبرراً ، فإن السقوط لا يمكن تطبيقه . كما لو كان المستأمن - على سبيل المثال - في التأمين من المسئولية ، قد احتفظ بصورة محضر البوليس عن وقوع الحادث تحت يده ، ولم يرسلها للشركة ، بناء على ما تبين له من فحاشة الإصابة التي لحقت بالمضروب ، واعتقاده بأن مثل هذه الإصابة لن تحرك ضمان المؤمن لأن المضروب نفسه لن يرفع دعوى تعويض عنها ، ثم يفاجئه المضروب - بعد مدة - برفع هذه الدعوى ، لما تبين له فيما بعد من خطورة الإصابة . عندئذ لا يجوز للشركة ، إذا كان المستأمن قد بادر إلى إخطارها بالدعوى التي رفعت عليه ، وسلمها صورة محضر البوليس ، أن يتمسك في مواجهته بالسقوط لإخلاله بالتزامه بتقديم هذا المستند ، لأن الأمر من جانبه ، إن جاز جدلاً أن يوصف بالتأخر ، إلا أنه بالتأكيد تأخر مبرر .

#### (ب) عبء إثبات التأخر المغفر :

١٣٩ - ولما كان المشرع الفرنسي قد أبطل في المادة ٢٤ شروط السقوط « لمجرد التأخر » في تقديم المستندات دون قيد ، فإن المؤمن الذي يطالب بتطبيق شرط السقوط هو الذي يقع عليه ، طبقاً للقواعد العامة ، عبء إثبات توافر شروطه . وبعبارة أخرى ، يتعين عليه أن يثبت خطأ المستأمن الذي تأخر في تقديم المستندات .

١٤٠ - أما في مصر ، فإن نص المادة ٧٥٠ يعلق بطلان شرط السقوط على ثبوت العذر المقبول الذي أدى بالمستأمن إلى التأخر في تقديم المستندات . ومن شأن أعمال هذا النص ، أن يلقى - على العكس - بعبء إثبات العذر المقبول على عاتق المستأمن . أو بعبارة أخرى ، سوف يفترض في كل الأحوال أن المستأمن الذي تأخر في تقديم المستندات كان مخطئاً ، مما يمكن

معه تطبيق السقوط عليه ، ما لم يقيم هو بنفى الخطأ عن نفسه بأثبات العذر ،  
فينتجو من السقوط (١٣٨) .

رابعاً : أثر بطلان شرط السقوط :

١٤١ - فإذا كان شرط السقوط باطلا ، جاز للمؤمن ، بموجب صريح نص المادة ٢٤ من قانون التأمين الفرنسى ، أن يطالب - مع ذلك - بتعويض عن الضرر الذى أصابه من جراء إخلال المستأمن بتنفيذ التزامه . حين يقع عليه - بداهة - عبء إثبات هذا الضرر ، ليحدد حقه فى التعويض بقدر هذا الضرر ، الذى يمكن فى بعض الفروض أن يكون مساويا لكل مبلغ عوض التأمين ، فيتساوى التعويض - عملا - مع نتيجة السقوط .

ويثير تقدير التعويض ، فى فرض بطلان شرط السقوط ، مسائل مغرية بالبحث ، وإن كانت تخرج من إطار هذه الدراسة ، وبصفة خاصة ، فى حالة ما إذا كان تأخر المستأمن قد حرم المؤمن من فرصة التصالح مع المضرور ، أو من فرصة الطعن فى الحكم الصادر ضد المستأمن ، وهى أمور تثير مشكلة إمكان التعويض عن مجرد تفويت الفرصة ، وقدر التعويض الذى يجب الحكم به فى هذه الحالة .

١٤٢ - أما فى مصر ، فإن الأعمال الدقيق لنص المادة ٧٥٠ يؤدى إلى القول بعدم تصور رجوع المؤمن على المستأمن بالتعويض إذا بطل شرط السقوط ما دام أن هذا البطلان سيكون رهن ثبوت عذر مقبول من جانب المستأمن فى تأخره فى تقديم المستندات ، أو بمعنى آخر ما دام أن هذا البطلان سيكون رهن انقضاء الخطأ من جانب المستأمن . وعندئذ فإن هذا الأخير لا يمكن أن يتعرض للحكم عليه بالتعويض ، ما دام أن أحد أركان المسئولية العقدية قد انقضى .

(١٣٨) راجع فى هذا المعنى: البدر اوى ( التأمين ) ص/ ٢٢٣ ب/ ١٥٩ ، ويقترب السهورى . ص/ ١٣٣٥ ب/ ٦٥٣ . كما قررت هذا المعنى صراحة محكمة التمييز السورية فى ٢٩/١٢/١٩٦٩ . مجلة التأمين وسوادرث النقل ١٩٧٠ عدد ٢/ ص/ ١٠٩ رقم ٤٧ ( الحشيات ص/ ١١١ ) .

## المطلب الرابع

### شرط السقوط للاعتراف بالمسئولية

تمهيد ، وتقسيم :

١٤٣ - كانت المادة/١١٢١ من المشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى ، تقضى بأنه : ١ - يصح الاتفاق فى الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن له - دون رضاء من المؤمن - قد دفع إلى المصاب تعويضاً أو أقر له بالمسئولية . ٢ - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن له مقصوراً على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أن المؤمن له ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلماً يبنأه . وكان من شأن هذا النص - أغلظاً ورد فى فقرته الثانية - أن يبطل شرط السقوط للاعتراف بالمسئولية فى حدود معينة .

وإذا كان النص سابق الإشارة قد حذف حقيقة ، وكانت هذه الحالة من حالات السقوط لم تظهر كذلك بين ما ذكرته المادة/٧٥٠ مدنى من شروط السقوط الباطلة ، إلا أنه فى الواقع يثير مشكلة بالغة الأهمية ؛ تصدت لها الشركات بشروط وثائقها الصريحة ، وتدخلت بشأنها تشريعات التأمين المعاصرة ، وأثارت ولا تزال تثير الكثير من الجدل بين الشراح . تلك هى مشكلة اعتراف المستأمن بمسئوليته عما وقع للمضروب ، دون رضاء المؤمن .

١٤٤ - وتعرض هذه المشكلة بصفة خاصة فى مجال التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . فعلى أثر وقوع الحادث ، أو بعد فترة ، أو حتى أثناء نظر دعوى المسئولية ، قد يعترف المستأمن بمسئوليته عن الحادث . وبدهى أن من شأن هذا الاعتراف أن يجعل الطريق سهلاً نحو إدانة المستأمن . ولما كانت شركة التأمين هى التى ستتحمل فى النهاية ما يقضى

به على عميلها من تعويض للمضروب ، فإن من شأن هذا الاعتراف أن يضر بمصالحها . لذلك يكون من المفهوم أن تواجه هذا الفرض بشرط واضح في الوثيقة ، تحظر به على عملائها الاعتراف بمسئوليتهم أو التصالح مع المضروب على قدر التعويض دون رضائها وإلا سقط حقهم في الضمان .

وعادة ما يقع هذا الحظر في نطاق شرط أعم ، تحتفظ الشركة لنفسها بموجبه بالحق في إدارة دعوى المسؤولية التي يرفعها المضروب على المستأمن . مرتكب الحادث .

وقد تكون الاعتبارات التي تستند إليها الشركات في هذا الحظر مبررة في جانب منها ، هذا حقيقي ، غير أنه لما كان من شأن هذا الأخير في بعض الفروض التي لا يكون فيها من دليل على مسؤولية المستأمن الحقيقية سوى اعترافه ، أن يخل بمحسن سير القضاء وأن يهدر العدل بالمضروب ، كان من الطبيعي أن يتشكك الشراح في مشروعية مثل هذا الحظر وما يترتب عليه من جزاء ، وأن تتدخل التشريعات في محاولة لنوع من توازن الحلول ، والتوفيق بين مصالح ذوى الشأن : المؤمن ، والمستأمن ، والمضروب .

ونحن نعالج هذه الحالة من حالات السقوط من حيث : مبررات حظر الاعتراف بالمسؤولية ، والمقصود بالاعتراف المحظور ، وجزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف ، وما إذا كن السقوط يمكن أن يشترط جزاء صحيحاً لمخالفة هذا الالتزام كل في فرع على حدة ، وذلك على النحو التالي :

### الفرع الأول

مبررات حظر الاعتراف بالمسؤولية ، وتقييمها

#### (أ) مبررات الحظر :

١٤٥ - قلنا أنه في مجال التأمين من المسؤولية ، تجرى الشركات على أن تضمن وثائقها شرطاً يتعهد المستأمن بموجبه بترك إدارة دعوى المسؤولية



المرفوعة عليه من المضرور للشركة نفسها . والمكمل الطيعي لهذا الاشتراط ، من وجهة نظر الشركات ، أن تحظر على المستأمن أن يعترف بمسئوليته .

وتتعدد - في الواقع - مبررات هذا الحظر ، وإن أمكن ردها جميعاً إلى فكرة واحدة ، هي ضرورة حماية الشركة من مخاطر الاعترافات غير الصحيحة من جانب المستأمن .

ويصدر الاعتراف بالمسئولية غير صحيح من جانب المستأمن لأسباب متعددة ، يمكن إجمالها في :

#### ١ - التواطؤ بين المستأمن والمضرور .

١٤٦ - فأول هذه الأسباب وأشدها خطراً على مصالح الشركات ، والذي يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ، هو إمكان صدور الاعتراف من جانب المستأمن نتيجة نواطؤ مع المضرور . فقد يقع الحادث بسبب يعزى لهذا الأخير نفسه ، وفي غير ما وجود لأى شاهد عليه . فيتذكر المستأمن على الفور مبلغ ما يمكن أن يقضى به للمضرور من تعويض لو أنه كان هو المسئول عن هذا الحادث . ولما كانت الشركة هي التي ستدفع هذا التعويض في نهاية الأمر ، فقد يتواطأ المستأمن مع المضرور فيعترف الأول بمسئوليته عن الحادث ، ليقتسم مع الثاني مبلغ التعويض الذي تلزم الشركة بدفعه .

#### ٢ - التسرع المستند الى ظروف الحال :

١٤٧ - وإذا كانت خطورة التواطؤ بين المستأمن والمضرور على مصالح الشركة تبدو بدئية ، فقد لا يقل خطورة عنه ، أن يصدر الاعتراف الخاطيء عن تسرع تخليه ظروف الحال ، حتى ولو كان المستأمن حسن النية .

فكثيراً ما يحدث أن يبادر المستأمن إلى الاعتراف بمسئوليته على أثر الانفعال النفسي الذي يعتر به نتيجة الحادث . أو يصدر الاعتراف نفسه عن

غير إدراك كامل وذلك بسبب إصابة المستأمن في نفس الوقت الذي أصيب فيه المضرور . بل إن المستأمن - وهو يعلم عن إدراك بأنه غير مخطئ - قد يبادر إلى الاعتراف بمسئوليته بدافع الشفقة بالمضرور ، أو في عبارة أخرى إحصاساً بالذنب . ذلك أنه وهو يعلم أن الحادث ليس بسببه ، إلا أنه على الأقل يتصل به ، فيتحرك ضميره تجاه المضرور .

أمثال هذه الاعترافات ، بالرغم من صدورها عن حسنة من جانب المستأمن ، لها خطرها كذلك ، وبلا شك ، على مصالح الشركات ، لما تؤدي إليه من حرمان المؤمن فرصة مناقشة مبدأ المسؤولية (١٣٩) ، أو - في عبارة أخرى ، من وضعه أمام الأمر الواقع ، فلا يعد بإمكانه أن ينازع في مسئولية قد لا يكون من دليل عليها سوى هذا الاعتراف المبكر (١٤٠) ، ومن ثم يفقد الشرط الذي قبل المستأمن بموجبه أن يترك إدارة دعوى المسؤولية للمؤمن كل مضمونه ، مادام أن من شأن هذه الاعترافات أن تعرض للخطر مقلماً ومائل دفاع المؤمن (١٤١) .

صحيح أن اعتراف المستأمن بمسئوليته ، في نطاق حوادث السيارات ، ومعه شرط ترك إدارة الدعوى للمؤمن ، يفقد جانباً كبيراً من أهميته العملية ، بالنظر إلى عدم إمكان نفي الخطأ المفترض في جانب المستأمن (حارس السيارة) ، طبقاً للقواعد العامة . لكن ذلك لا يخل بأن من حق المؤمن أن ينشئ مسئولية المستأمن بإثبات السبب الأجنبي ، أو فعل المضرور نفسه . وقد يكون من شأن اعتراف المستأمن بمسئوليته أن يجعل مهمة المؤمن في هذا الشأن بالغة الصعوبة .

---

(١٣٩) راجع : دي توري / ص ٢٠٩ / بتد / ٦١٥ .

(١٤٠) راجع بيكاروبيسون ١٩٧٠ ص ٥٣١ / بتد / ٣٦٦ .

(١٤١) راجع : سافاتييه مطول ١٩٥١ ص ٣٤٩ / بتد / ٧٥٩ ، وفي نفس المنى : ب -

شارميتير وروزي ص ١٧٥ / بتد / ١٨٤ .

لذلك يؤكد بعض الشراح على وجوب إعمال شرط حظر الاعتراف بالمسؤولية ولو كان المستامن قد اعترف عن حسن نية (١٤٢) . ذلك أنه لو كان ( أى شرط الحظر ) يقتصر على الاعترافات التدلّسية ، لوجب على المؤمن إثبات الغش ، ولتجرد الشرط من جانب كبير من تطبيقه بالعمل (١٤٣) .

### ٣ - عدم الاكتراث :

١٤٨ - وقد يصدر الاعتراف من المستامن عن غير اكتراث بمصالح الشركة (١٤٤) ، وذلك لعلمه بأن مسؤوليته مؤمن منها ، أو في عبارة أخرى ، بأن الشركة هي التي ستدفع العوض في نهاية الأمر (١٤٥) . وتحمل المستامن غير المكترث ، على الاعتراف عادة : ما مصلحته الخاصة ، أو مصلحة من يهيمه ، أو مصلحة المضرور نفسه .

فقد يبادر المستامن إلى الاعتراف و اختصاراً للوقت والإجراءات ، فلا يبرض نفسه لتحقيق أو سؤال أو استجواب (١٤٦) ، وبصفة خاصة ، إذا هدده المضرور بتبليغ النيابة (١٤٧) . أو لوجود علاقة خاصة تربطه بالمضرور نفسه ، كقرابة أو صداقة ، وهو ما يحدث - بصفة خاصة - في مجال النقل المجاني ، إذا كان الراكب المجاني - صديق المستامن

---

(١٤٢) راجع دى توفى ٢/ص ١٤٧/بند ٨٦٧ .

(١٤٣) بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص ٥٣٢/بند ٣٦٧ .

(١٤٤) راجع :

NAUD(p) : la clause dite de « direction du procès dans les polices d'assurances de responsabilité. Thèse Paris 1936 p.125.

(١٤٥) راجع : جيو ، المرجع السابق ص ٤٦١/بند ٧٤ .

(١٤٦) سند وأصف ص ٣٨٥ .

(١٤٧) راجع بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص ٥٣١/بند ٣٦٦ ، محمد كامل نمرى ص /

٣٥٥/بند ٣٤٢ .

(السائق) - هو الذي أصيب في الحادث (١٤٨) ، وكان هو المسئول عنه . وقد يحاول المستأمن باعتباره أن يبيلو كرمياً على حساب المؤمن (١٤٩) . فيعترف للمضروب بمسئولية يعلم أنه لا يتحمل في النهاية نتائجها .

#### ٤ - الجهل وسوء التقدير :

١٤٩ - وقد يحدث أن يعترف المستأمن بمسئوليته خطأ ، عن غير تواطؤ مع المضروب ، ولا عدم اكتراث بمصالح الشركة ، وإنما عن جهل بمبادئ المسئولية (١٥٠) أو بقواعد القانون ، أو لسوء تقدير بعض الوقائع (١٥١) فأثى للمستأمن ، إذا لم يكن من المتخصصين في مسائل القانون ، أن يعلم - مثلاً - بأن الخطأ العمدى يجب ما عداه من صور الخطأ ، حتى الجسيم من هذا الأخير . ومن ثم فقد يعد المستأمن نفسه مسئولاً ، على سبيل المثال ، عن موت من ألقى بنفسه تحت سيارته ، ما دام أنه هو كان يقود هذه الأخيرة بطريقة منهورة ، وعلى يسار الطريق . وقد يقدر المستأمن نفسه ، مسئولاً كذلك ، نتيجة فهم خاطيء لقواعد قانون المرور .

\* \* \*

١٥٠ - هذه هي الاعتبارات التي تدفع الشركات - عادة - إلى حظر الاعتراف بالمسئولية ، وذلك وقاية لها من مخاطر الاعترافات غير الصحيحة من جانب مستأمنها .

ولو كانت الوثائق تقصر الحظر على الاعتراف غير الصحيح (إما عن تواطؤ أوحى عن حسن نية) ، لما تشكك أحد في مشروعية هذا الحظر ؛ وإن أمكن الشك - مع ذلك - في جلواه . لكن ما يحدث ، هو أن

(١٤٨) راجع تراسبوس / ٢٨

DEMOGUE (R) : «Effets de la caluse de l'assurance (١٤٩)

interdi- sant à l'assuré de reconnaître sa responsabilité» Rev, Trim, de dr, civ 1929 p. 435 No 20.

(١٥٠) راجع كوكرال وريد ماتن ص / ٣٤٠ .

(١٥١) راجع : ديجج ، مقال ( ر . ت ١٩٢٩ سابق الإشارة ) ص ٤٣٤ وما بعدها

نـ ٢٠ /

الشركات تورّد الحظر عاماً في وثائقها ، فتمنع المستأمن من الاعتراف بمسؤوليته دون تحديد .

ولما كان الاعتراف قد يصلر صحيحاً ، في بعض الأحيان ، وربما لا يكون هناك من دليل سواه على مسؤولية المستأمن عن الحادث ، كان من الطبيعي أن يتشكك جانب كبير من الفقه والقضاء في مشروعية هذا الحظر على ما سترى فيما بعد .

#### (ب) تقييم هذه المبررات :

دكرنا أن المبررات ، سابقة الإشارة ، ترتكز أساساً على ضرورة حماية الشركة من اعتراف خاطيء ، أو اعتراف تداييسي . وهنا يثور التساؤل - على الفور ، عما إذا كانت الشركة بحاجة حقيقة إلى الحماية من مثل هذه الاعترافات ؟

١٥١ - إن الاعترافات الخاطئة ، وخصوصاً تلك التي تصدر من المستأمن عقب وقوع الحادث ، وإثر الانفعال النفسى الذى يعتريه من جرائه ، أو بالنظر إلى إصابته هو بدوره فيه بحيث يفقد السيطرة على أقواله ، قلما تكون لها - فى الواقع ، من أهمية فى نظر القضاة (١٥٢) ، أولئك الذين يقدرون مدى صحة هذا الإقرار فى ضوء الظروف التى ألجأت المقر إليه ، وفى ضوء ما يتوافر فى الدعوى من أدلة أخرى . ومن ثم فإن الشركة ليست - فى حقيقة الأمر - بحاجة إلى حماية نفسها من مثل هذا الإقرار . فظروف الدعوى نفسها تدحض صحتها فى غالب الأحيان . وقد يقال بأنه ليس من المؤكد دائماً أن القاضى سوف يضرب الصفح عن مثل هذا الاعتراف ، إذ أن له الحرية المطلقة فى أن يعطيه من القيمة ما يرى . « ولما كان الصديق هو

---

(١٥٢) راجع :

MAZEAUD (L) ; De la clause interdisant à l'assuré de reconnaître sa responsabilité. D - H 1929 - chr - P. 55

الأصل ، كان ذلك قرينة على صحة هذا الاعتراف ، بحيث أن الشركة سقود صدر هذا الاعتراف تحت طائل الانفعال النفسى - هى الى مستحمل عبء التشكيك فى سلامته . بيد أن هذا الإثبات لن يكون بالأمر السهل ، خاصة وأن الكارثة غالباً ما تقع بعيداً عن ناظر أى شاهد (١٥٣) . ونسأل من جانبنا ، أى عيب فى أن يكون الأصل هو صدق أقوال المستأمن ؟ . وهل يسوغ أن نجعل من العكس هو الأصل ، بمعنى أن نشكك إبتداء فى نزاهة كل عملاء الشركة لنفترض الكذب فى كل ما يدلون به من اعترافات ؟ . وأى ضرر جدى بصيب الشركة إذا أخذ القاضى باعتراف المستأمن لما وجده من اتساقه مع أدلة الدعوى الأخرى ، بحيث تأكدت له سلامته ؟ . وأليس من المبالغة الادعاء بأن الكارثة غالباً ما تقع دون مآشاهد عليها بحيث يصعب على الشركة التشكيك فى صحة الاعتراف ؟

١٥٢ - كذلك فيما يتعلق بالاعترافات التى تم بطريق التواطؤ بين المستأمن والمضروب ، أليست القاعدة أن الغش يفسد كل شئ ، بحيث يكفى ثبوته وحده للحكم بسقوط حق المستأمن ؟ . قد يقال - فى سبيل التدليل على الحماية التى يجدها المؤمن فى شرط عدم الاعتراف بالمسؤولية - أنه بدون هذا الحظر سيكون عبء إثبات هذا التواطؤ على الشركة نفسها ، وهو بالغ الصعوبة (١٥٤) لكن أليس الأصل فى كل العقود هو حسن النية ؟ بمعنى أن الغش لا يفترض وأن مدعيه هو الذى يقع عليه عبء إثباته ؟ وهل يسوغ - بهذا الشرط - أن تتحمل الشركات من هذا العبء فتدفع جميع عملائها بفرية غش ، مفترضة إبتداء سوء النية فى جانبهم جميعاً (١٥٥) .

---

DOUVRE (P) : Des clauses de non-reconnaissance de (١٥٣) responsabilité dans les contrats d'assurance terrestres. Thèse Dijon 1936 p. 55

(١٥٤) راجع دوفر ، المرجع السابق ص/ ٥٦ .

(١٥٥) راجع فى هذا للمنى : مونتيني ص/ ٢٣ ، ليون مازو مقال ١٩٢٩ سابق للإشارة ص/ ٥٥ ، عكة رومان اللنية فى ٢٦/١٠/١٩٣٢ (ر . ج . أ ١٩٣٣ ص/ ٢٩١) .

١٥٣- وهكذا نرى في تصحيح المشرع الفرنسي لإمكان حظر الاعتراف بالمسئولية ، محاولة لحماية الشركات من فروض استثنائية ، تصدر فيها بعض الاعترافات خاطئة أو تدليسية ، وتفلت من رقابة المحاكم . لكن هل يرق هذا الهدف على ندرة فروضه - إلى حد جعل الأصل هو إمكان أن تشتترط الشركات على عملائها عدم الاعتراف بمسئوليتهم ؟ وهل يستقيم مثل هذا المسلك مع ضرورة حماية حق المضرور ببلوره ، وتسهيل مهمة المحاكم في جمع عناصر إثبات المسئولية ؟ ونرجى الإجابة على هذا التساؤل حتى نعرض لبحث مدى مشروعية شرط الحظر ، فقد بدا الجانب كبير من الفقه والقضاء عدم مشروعية هذا الشرط من أسامه .

### الفرع الثاني

#### المقصود بالاعتراف المخطور

١٥٤ - ولما كان المخطور على المستأمن هو الاعتراف بمسئوليتهم ، فإن التساؤل يمكن أن يثور - بحث - حول مفهوم هذا الاعتراف أو المقصود به . ذلك أن الاعتراف الجنائي - كما هو معروف - شروطه الخاصة التي تميزه عن الإقرار كدليل للإثبات في المسائل المدنية ، حين أن الجدل حول تكييف ما صدر عن المستأمن من أقوال أو ما ينسب إليه من أفعال ، وما إذا كانت تعتبر اعترافاً بالمسئولية بالمعنى المخطور في الوثائق أم لا ، قد يثور أمام المحكمة المدنية ، أو أمام القضاء الجنائي إذا رفعت الدعوى العمومية أولاً وأدعى المضرور مدنياً بالتعويض أمامها .

١٥٥ - وبالمفهوم الجنائي ، لا يعد اعترافاً إلا ما يصدر من المتهم ( المستأمن ) أمام المحاكم أو أمام سلطة التحقيق الابتدائي . أما الإقرار الذي يحصل أمام سلطة جمع الاستدلالات فلا يعد اعترافاً (١٥٦) . كما يلزم فيه أن

(١٥٦) ذلك أن الاعتراف دليل « فالاستحصال عليه لا يكون بأي طريق ولا من أي شخص ، وإنما يلزم أن يكون من استحصل عليه له السلطة في ذلك ، وقد التزم الأوضاع المقررة : » .  
د . محمود محمود مصطفى . اعتراف المتهم . مجلة الحقوق السنة ٣٠ / المجلد ٤ / ص ٥٨٠ .

يكون صريحاً لالبس فيه (١٥٧) ، أو كما عبرت محكمة النقض في مصر : أن يكون نصاً في أقراف الجريمة ، وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلاً (١٥٨) ، فقد بحيث أنصاف الاعترافات ، والاعترافات الضمنية من قائمة أدلة الإثبات (١٥٩) .

١٥٦ - لذلك نعتقد بأن كلاماً من بيكارويسون إنما كان يقصد الاعتراف بالمسئولية ، بالمفهوم المدنى ، عندما ذكرنا أن هذا الأخير « يمكن أن يكون ضمناً ، يستخلص من موقف يتخذه المستأمن ، عن علم ، بعد تحقق الضرر ، طالما أن موقفه لم يكن ملتبساً ، ولا يمكن تفسيره إلا على أنه أعتراف بمبدأ مسئوليته » (١٦٠) .

ويقضى تحديد مفهوم الاعتراف بالمسئولية ، بالمعنى الذى تحظره الوثائق على المستأمنين ، أن نعرض له في ضوء الأفكار التالية :

أولاً : الوقائع التى لا تحمل معنى الاعتراف :

فابتداءً ، من المسلم به فقهاً وقضاءً ، أن هناك من الوقائع ما لا يمكن أن يستخلص منها ضمناً معنى اعتراف المستأمن بمسئوليته . ومن باب أولى ، فإنه لما كان يجب في الاعتراف الجنائى أن يكون صريحاً ، فإن هذه الوقائع لا تشكل اعترافاً بهذا المعنى . ومن هذه الوقائع :

١ - أعمال المستأمن التى تملئها الاعتبارات الإنسانية ، والمعاملة .

١٥٧ - فنجد وقوع الحادث ، قد تملأ الاعتبارات الإنسانية نفسها على المستأمن ، أن يبادر باتخاذ بعض الإجراءات العاجلة حيال المصاب . كقوله

(١٥٧) داجع - محمود محمود مصطفى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٧٠ ص ٤٧١  
بند ٢٣٨ .

(١٥٨) راجع نقض مصرى ١٩٢١/١/٨ مشار إليه في محمود مصطفى الإشارة السابقة  
ص ٤٧١ .

(١٥٩) محمود مصطفى ، المقال السابق ص ٥٨١ .

(١٦٠) بيكارويسون ١٩٧٠ ص ٥٣٢ وما بعدها بند ٣٦٧ .



. بسيارته إلى أقرب مستشفى أو عيادة خاصة ، ودفع مصاريف علاجه (١٦١).  
أمثال هذه الأعمال لا يمكن بداهة — أن يستخلص منها معنى الاعتراف  
بالمسئولية . ولو كان الأمر بخلاف ذلك « لأدى خوف المستأمن من المسؤولية  
إلى ترك المصاب في الحادث دون نجدة أو مساعدة » (١٦٢) .

كما يلحق بهذه الأعمال ، ما يقوم به المستأمن تجاه المصاب — ولو بعد  
مدة من وقوع الحادث — من أعمال تملئها اعتبارات الإهمالة ، كالكتابة إليه  
للتعرف على أخباره (١٦٣) وللإطمئنان على حالته الصحية .

## ٢ - المواقف الملتبسة :

١٥٨ — كذلك لا يستخلص الاعتراف الضمني من المواقف الملتبسة التي  
يتخذها المستأمن ، ما دام أن هذه المواقف لا تقطع في معنى الاعتراف . ومن  
هذه المواقف هرب المستأمن على أثر وقوع الحادث (١٦٤) . أو مراسلته  
للمضرور لإخطاره باسم الشركة التي أمن على مسؤوليته لديها (١٦٥) أو إهمال

---

(١٦١) راجع في هذا المعنى : سافاتييه مطول ١٩٥١ ص/٣٥٠ بند ٧٥٩ ، كوكرال  
وريد ماتن ص/٣٤١ وما بعدها ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٥٣٢ وما بعدها بند ٣٦٧ ،  
دي ثورفص ١٩٤٧/٨٦٧ ، محكمة ليل التجارية في ١٨/٧/١٩٣٢ (ر. ج. أ ١٩٣٣ ص/  
٣٩١ دعوى ٢) .

(١٦٢) جيو ، المرجع السابق ص/٤٦١ بند ٧٤ .  
(١٦٣) راجع : نقض ملق ١٩٦٧/١١/٢٧ (ر. ج. أ ١٩٦٨ ص/٣٩٥) ،  
نقض ملق ١٩٣٩/١١/١٤ واستئناف ليون ١٩٤٣/٢/٣ مشار إليهما في سعد واصف  
ص/٣٨٧ أ/١ ، وإن كان حكم نقض ١٩٦٧ سابق الإشارة لم يبين محتوى أو مضمون  
هذا الخطاب .

(١٦٤) راجع : لالو (ب) ، المرجع السابق ص/٣٤٨ بند ٣٩١ ، بيكار وبيسون  
١٩٧٠ ص/٥٣٢ وما بعدها بند ٣٦٧ ، مارجيا وقافر روشيه ص/٣٤٩ بند ٥٢٢ .  
(١٦٥) محكمة السين المدنية في ٣/١١/١٩٢٧ مشار إليه في ليون مازو المقال السابق ص/  
٥٣ ب — شارميتير وروزي ص/١٨٤ بند ١٩١ .

الدعوى المرفوعة عليه حتى يقضى فيها غيابياً (١٦٦) ، أو رضاه بالحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة (١٦٧) لأنه بهذا الرضا «إنما خضع للحكم القضائي ولم يعترف بمسئوليته» (١٦٨) . بل إن إقدامه حتى على سداد ما قضى به هذا الحكم من تعويض ، لا يعدو أن يكون «تنفيلاً لحكم قضائي وليس اعترافاً بالمسئولية» (١٦٩) .

كذلك يجب أن تنصب أقوال المستأمن - حتى يستخلص منها معنى الاعتراف - على تقدير موقفه هو ؛ ومن ثم فإنه لا يشكل اعترافاً من جانبه بمسئوليته ، أن يقر بعدم وقوع خطأ من جانب المضرور . ففنى الخطأ عن هذا الأخير لا يتضمن حقاً إسناده إلى المستأمن ، فقد يكون الحادث بفعل قرة قاهرة (١٧٠) .

أما إذا كان موقف المستأمن لا يشمل شكاً ، كوعده للمضرور بتعويضه عن الحادث (١٧١) ، أو نزوله عن تقادم دعوى التعويض الذى تم لمصلحته (١٧٢) ، أو كتابته خطاباً لصديقه الذى كان ينقله بجائاً بسيارته ،

---

(١٦٦) استئناف سل في ١٩٣٣/٤/١١ مشار إليه في :

FREUND (p) : La clause interdisant à l'assuré de reconnaître sa responsabilité en droit comparé. R. G. A, T. 1932 p. 655 ،

محمد كامل مرسى ص/ ٣٥٣ بند/ ٣٤٢ ،

(١٦٧) راجع : مارجيا وفافر روشي ص/ ٣٣٩ بند/ ٥٢٢ ،

(١٦٨) محمد كامل مرسى ص/ ٣٥٣ وما بعدها بند/ ٣٤٢ .

(١٦٩) بيكلر وبيسون ١٩٧٠ ص - ٥٣٢ وما بعدها بند - ٣٦٧ .

(١٧٠) راجع في عدم إمكان استخلاص معنى الاعتراف من نفي الخطأ عن المضرور ، حيث كان الحادث بفعل قرة قاهرة : محكمة إمبر المدنية في ١٩٣٤/١٢/٧ ، استئناف دوسيلنورف في ١٩٣٤/٤/٢٣ مشار إليهما في فريند ، المقال السابق ص/ ٦٥٩ .

(١٧١) وهو ما تعتبره المادة/ ١٩ من عقد التأمين من المسئولية التأمي في بلجيكا .

نوعاً من الاعتراف بالمسئولية . راجع : دى تورنر ص/ ٢ بند/ ١٤٧ ص/ ٨٨٧ .

(١٧٢) راجع مارجيا وفافر روشي ص/ ٣٣٩ بند/ ٥٢٢ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠

ص/ ٥٣٣ بند/ ٣٦٧ . راجع كذلك الأحكام القضائية المشار إليها في هامش / ٤٨ من بيكار وبيسون سابق الإشارة .

يخبره فيه أن هذه الأخيرة قد انقلبت لعطب فراملها (١٧٣) - أمكن أن يستخلص منه ، في نظر الفقه والقضاء ، معنى الاعتراف بالمسئولية . وإن كنا نميل ، في هذا الشأن ، إلى التفرقة بين أقوال المستأمن ( لفظية أو كتابية ) وبين أفعاله . ذلك أنه ، إن جاز أن يستخلص معنى الاعتراف الضمني بالمسئولية من أقوال المستأمن غير الصريحة ، فقد يصعب - في تقديرنا - أن يتسع معنى الاعتراف ليشمل أفعال المستأمن ، كهربه بعد الحادث ، أو مسكوته عن الدفع بتقادم دعوى المسئولية ، وإن جاز النظر إلى هذه الأفعال كقرائن قضائية يمكن للمحكمة أن تستند إليها في تسيب الحكم بالإدانة ، ومثل هذا التكييف لن يقلل من قيمة هذه الأفعال في الإثبات ، ما دام أن الأمر في دعوى المسئولية يتعلق بفعل ضار ، وفي هذا النوع من الوقائع المادية كما يمكن الإثبات بالإقرار ، يمكن الإثبات أيضاً بمجرد القرائن . ومن باب أولى ، فإن هذه الأفعال لا يمكن اعتبارها اعترافاً بالمفهوم الجنائي ، ما دام أن هذا الأخير لا بد أن يكون نصاً في اعتراف الجرمية .

### ٣ - ما لا يصدر عن المستأمن نفسه :

١٥٩ - كذلك يسلم الفقه والقضاء بأن الاعتراف الذي يسأل المستأمن عنه ، هو ما يصدر عنه شخصياً ، ولا يصح مساءلته عما يصدر عن غيره ، حتى ولو كانوا ممن يسأل عنهم مدنياً . فالمستأمن ( مالك السيارة ) لا يسأل عن الاعتراف الصادر من تابعه ( سائق السيارة ) الذي ارتكب الحادث (١٧٤).

---

(١٧٣) أنظر : محكمة ناني المدنية في ١٩٢٨/٢/٢٢ مشار إليه في ليون مازو المقال السابق ص/٥٩ .

أو كتابية خطاباً لزوجة المصروع ، يضمته « بلا مبرر » أنه ارتكب توها من همم الإحتياط » أمستاف بروكسل في ١٩٣٣/١٢/٣٠ مشار إليه في فريند المقال السابق ص/٢٥٦ وما ينمنا .

(١٧٤) راجع ب - شارميتير وروزي ص/١٨٥ بند/١٩١ ، ماريجا وفانروشي ص/٣٣٩ بند/٣٢٢ ، هالسيورج مشار إليه في فريند ص/٦٥٥ .

كذلك قضى بأن الوعد الصادر من ابن المستأمن ( الذى كان يقود السيارة ) بأن يعوض ما وقع من ضرر للمصاب ، لا يمكن اعتباره اعترافاً بالمسئولية من جانب ، المستأمن ، وذلك أمر منطقي ، إذ « الشخص لا يملك أن يلزم غيره بعمل قانوني من أعمال التصرف ، إلا إذا كان الغير قد قوضه في ذلك تفويضاً خاصاً » (١٧٥) . وبديهي أن المستأمن ( المتبوع ) لا يعتبر - في أقوال السائق ( التابع ) - خلفاً لهذا الأخير أو من دانيه . كما أنه لا يمكن القول بأن السائق كان مفوضاً من قبل المستأمن في هذا الاعتراف ، حتى إذا نظرنا إلى كل منهما كمدتين متضامتين مع الآخر في التزامهما بالتعويض تجاه المصاب ، لأن التضامن بين المدنيين لا يعتبر تفويضاً من بعضهم للبعض الآخر ، « فلذا أقر لحدهم بالمدنيين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين » (١٧٦) :

ونضيف إلى ما تقدم أن جوهر التأمين من المسئولية نفسه ، يتمثل في قصد المستأمن تغطية نفسه من مخاطر ما يمكن أن يصيبه في ذمته المالية من أضرار نتيجة رفع دعوى المسئولية عليه من جانب الغير . ولذلك فإن هذا النوع من التأمين يتسع ليشمل جميع أخطاء المستأمن ، حتى الجسيمة منها ، لا يخرج من هذه الأخطاء إلا الأفعال العمدية من جانبه . وكذلك أخطاء تابعيه بلا استثناء . ونقول بأن الأساس الذي يستند إمامان تغطية الأخطاء العمدية من جانب تابعي المستأمن ، يستند من باب أولى إمامان تغطية أفعالهم بالمسئولية ، إن جاز النظر إلى هذه الاعترافات كأخطاء . أما القول بوجود التفرقة بين أخطاء التابعين في مواجهة الغير وأفعالهم في مواجهة المؤمن ، وإخراج النوع الثاني من إطار الضمان ، فإنه ادعاء يفترق إلى الدليل ، ولا يتفق مع غنومية نص المادة ٣٠٣هـ وصراحة ألفاظه .

هذا إلى أنه لا يصح أن تنسب - أخيراً - أن النصوص أو الشروط التي تفرض جزاء ، يجب عدم التوسع في تفسيرها . الأمر الذي لا يستلزم

بقياس الاعتراف الصادر من تابعي المستأمن على الاعتراف الصادر من جانب هذا الأخير شخصياً ، وإخضاعه بالتالى لنفس الجزاء .

١٦٠ - ويبقى - فى هذا الخصوص - أن المؤمن نفسه قد يتخذ بعد وقوع الحادث موقفاً لا ينسجم إلا مع ثبوت مسئولية مستأمنه ، فيثور التساؤل - بالتالى عن قيمة هذا الموقف . فهل يعد اعترافاً من جانب هذا الأخير بمسئولية ؟ وإذا لم يكن كذلك فهل يمكن الاحتجاج به على المستأمن نفسه ؟ . يثور هذا التساؤل - بصفة خاصة - فى الفرض الذى يحتفظ فيه المؤمن لنفسه صراحة فى الوثيقة بحق التصالح بإسمه مع المضرور . فلماذا موقوف الحادث ، وسواه المؤمن ودياً مع المضرور استناداً إلى هذا الحق ، فإن هذا الموقف ، إن جاز أن يستخلص منه معنى اعتراف المؤمن نفسه بالمسئولية ، إلا أنه لا يتضمن - بدهاة - اعترافاً من جانب المستأمن نفسه بهذه المسئولية . ومن ثم فإنه لا يصبح للمؤمن أن يستند إلى هذا الموقف لتطبيق الجزاء المقرر لإعتراف المستأمن بمسئوليته فى الوثيقة .

لكن إذا رأى المستأمن أن من تصالح معه المؤمن كان هو المسئول عن الحادث ، وشاء أن يرفع هو شخصياً دعوى تعويض عليه ، فهل يمكن الاحتجاج على المستأمن بهذا الاعتراف ؟ . أجابت محكمة سانت إتين التجارية على هذا التساؤل بالإيجاب ، مقررّة أن الحق الذى خولته الوثيقة للمؤمن بأن يتصالح مع المضرور إنما يكفل له - ضمناً - حق الاعتراف بمسئولية عميله ١٧٧ . واستخلصت من ذلك أن هذا الاعتراف يمكن الاحتجاج به على المستأمن إذا شاء هذا الأخير أن يدفع بإسمة الشخصى دعوى ضد المضرور ١٧٨ .

---

( ١٧٧ ) : ١٧٨٤ : فى ١٥/٢/١٩٢٩ مشار إليه فى :

PERREAU (E.H) : Questions d'assurances, R.C 1931 p. 238

ورابع عكس ذلك : استئناف أورليان فى ٢٠/١١/١٩٣٠ مشار إليه فى ب شامبتيير وروزي ص/ ١٥٨ بند / ١٩٢ .

ونرى - مع البعض الآخر - عكس هذا الرأي « فالؤمن لا يستطيع أن يتصالح على حقوق المستأمن » (١٧٩) . كما أن الأمر في مجال المسؤولية المدنية ليس « مجرد مسائل مالية تخص المستأمن ، وإنما أمور تتعلق قطعاً بالشرف والسمعة ، تلك الأمور التي يمكن أن يكون لها من الأهمية مالا تعدله التضحية بحقبة نقود » (١٨٠) .

ثانياً : - العبرة بمضمون الأقوال وليس بوسيلة الإستهصال عليها :  
١٦١ - هذا وتبدو من كتابات بعض الشراح ، ومن أحكام بعض المحاكم ، أن العبرة في تحديد ما إذا كان ما أدلى به المستأمن من أقوال يدخل في إطار الاعتراف بالمسئولية المحظور بالوثيقة أم لا ، هو بوسيلة الاستهصال على هذه الأقوال ، وليس بمضمونها .

ف عند البعض ، أن المحظور على المستأمن هو ما يلى به من أقوال في غير دعوى ، أما أعتارافه أمام العدالة ، فإنه يخضع للجزاء المقرر بالمادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي ، وهو عدم القابلية للاحتجاج به على المؤمن (١٨١) كما أن الشرط الذي يحظر على المستأمن الاعتراف بمسئوليته ، لا يشمل - في نظر البعض الآخر - ما يلى به هذا الأخير من إعلانات إثر استجوابه في تحقيق (١٨٢) لتقرر كذلك محكمة استئناف جاند بوضوح ، أن السقوط لا يمكن أن يطبق على الاعتراف الذي أدلى به المستأمن لرجال الشرطة (١٨٣) .

(١٧٩) ب - شارنتير ووزى ص/ ١٨٥ بند/ ١٩٢ .

(١٨٠) بيرو ، المقال السابق ص/ ٢٣٨ .

(١٨١) راجع : ب - شارنتير وروزي ص/ ١٧٥ بند/ ١٨٤ .

(١٨٢) راجع مولتوق ص/ ٢٦ ، وق نفس المني ديمرج مقال ١٩٢٩ سابق الإشارة ص/ ٤٣٤ « فالشرط - عنده - لا يمكن أن يكون من أثره منع المستأمن من الإجابة على أسئلة موجهة إليه من السلطة المختصة » .

(١٨٣) .. « notamment la reconnaissance faite aux gendarmes n'impliquerait pas la déchéance »

استئناف جاند مشار إليه في فريند ص/ ٦٥٦ .

وبالمفهوم الجنائي ، فإن الاعتراف لا يصدق إلا على ما يلبس به المتهم أمام القضاء ، أو أمام سلطة مختصة بالتحقيق أى بجمع الأدلة . أما الإقرار الذى يحصل أمام سلطة جمع الاستدلالات فإنه لا يعد إقراراً (١٨٤) .

١٦٢ - غير أننا نعتقد ، أنه حتى إذا كانت الدعوى الجنائية هى التى رفعت أولاً على المستأنم مرتكب الحادث ، فإن المحكمة ، حين تتطرق بعد ذلك للفصل فى الإدعاء المدنى من قبل المضرور ، يجب عليها أن تقدر ما أدلى به المستأنم من أقوال ، لتستخلص منها معنى الاعتراف بالمسئولية المحظور بالوثيقة ، على أساس من مفهوم القانون المدنى للإقرار . سواء أبديت هذه الأقوال أمام سلطة جمع الاستدلالات ، أو حتى أبدأها المستأنم ، من تلقاء نفسه ، وليس فى مواجهة سلطة مختصة . لذلك فإن الحاسم فيما إذا كان ما أدلى به المستأنم من أقوال يقع تحت طائل الشرط الحاضر للاعتراف بالمسئولية أم لا ، ليس هو فى وسيلة الإستحصال على هذه الأقوال ، وإنما فى مضمونها نفسه . فلا يصح الاعتقاد - يقرر بيكار ويسون - أن المادة / ٥٢ ترخص للمستأنم أن يجيب - دون ما خوف من الجزاء - على كل الأسئلة التى توجه إليه ، وبصفة خاصة من رجال الضبطية القضائية . وأنه يكون قد اعترف بمسئوليته ، إذا أدلى من تلقاء نفسه بإقرارات يمكن أن تضر بالمؤمن ( ١٨٥ ) . أما الصحيح فهو أن القانون « قد أجرى بين إقرارات المستأنم تفرقة بحسب موضوعها . . فإذا كانت تنصب على وقائع مادية ، أو على ظروف وقوع الحادث ، فإنها تخرج من إطار الخطر ، حتى ولو أدلى بها تلقائياً . أما - على العكس - إذا كانت تنصب على نفس مبدأ المسئولية فإنه لا يحتاج بها على المؤمن ، ولو أدلى بها المستأنم لإثراء استجواب مأمو - الضبط » ( ١٨٦ ) .

---

(١٨٤) راجع عمود معطى ، المقال السابق ص/ ٥٨٠ .

(١٨٥ ، ١٨٦) بيكار ويسون ١٩٧٠ ص/ ٥٣٥ بئ/ ٣٦٩ .

ثانياً : حزمة المشرع الفرنسي في التفرقة في الاعتراف بين :

الوقائع المادية ، ومبدأ المسؤولية :

١٦٣ - أما المشرع الفرنسي فقد حرص في الفقرة الثانية من المادة ٥٢/ على الفصل بين الإقرار بالواقعة المادية والاعتراف بالمسؤولية نفسها ، قاصراً الجزء المقرر بالفقرة الأولى من هذا النص ( وهو عدم الإحتجاج ) على النوع الأخير من الاعتراف وحده ، وهو نفس المسلك الذي كانت تجرى عليه المادة / ١١٢١ من مشروع القانون المدني في مصر .

ويبدو أن وراء هذا الحرص ، ما يؤدي إليه تصحيح حظر الاعتراف بالوقائع المادية للحادث ، والتزام المستأمن للصمت إعمالاً لهذا الحظر ، من تعويق لسير العدالة بل وتضليلها في بعض الأحيان ، وهو مالا يمكن أن يكون مقصد أية سياسة تشريعية . لذلك سارع الشراح - الذين يسلمون من حيث المبدأ بصحة حظر الاعتراف بالمسؤولية - إلى إخراج إقرار المستأمن بالوقائع المادية من نطاق هذا الحظر ، (١٨٧) خاصة وأن الإقرار بالوقائع المادية المحيطة بالحادث لا يتعارض وما يحتفظ به المؤمن لنفسه من حق إدارة دعوى المسؤولية المرفوعة على المستأمن ، « فالوقائع المادية ملك لمن يطلبها ، ولا يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على إخفائها إضراراً بالمصاب » (١٨٨) .

---

(١٨٧) راجع ب لالو ، المرجع السابق ص/ ٢٤٨ بند/ ٣٤١ ، كوكرال وريد مائن ص/ ٣٤١ ، دي تورن / ص/ ١٤٧ بند/ ٨٦٧ ، جيو ص/ ٤٦١ بند/ ٧٤ ،

ROUX (A) : le contrat d' assurance. Commentaire par jurisprudence de la loi 13 juillet 1930 36d 1939 p. 177

استئناف لييج في ١٠/٧/١٩٥٣ مشار إليه في دي تورن / ص/ ١٠٩ بند/ ٦١٨ ، وكذلك القضاء البلجيكي المشار إليه في مازو ( هـ . ل وتانك ص/ ٨٨٦ هامش/ ٣ .

(١٨٨) سند واصف ص/ ٣٨٦ .



١٦٤ - غير أنه يبقى مع ذلك تساؤل هام حول كيفية تحديد نطاق كل من الإعراف بالمسئولية ذاتها ، والإقرار بالوقائع المادية ، أو بعبارة أخرى حول معيار التفرقة في أقوال المستأمن. بين ما يشكل منها اعترافاً أو مجرد إقرار بالوقائع المادية . لننتهي بعد الاجابة على هذا التساؤل ، إلى تقييم مسلك المشرع الفرنسي في هذا الفصل :

(١) - مدلول الإعراف بالمسئولية ذاتها ( معيار التفرقة بين الإعراف بالمسئولية والإقرار بالوقائع المادية )

١٦٥ - لانظن بخاف - في هذا الصدد - صعوبة ، إن لم نقل استحالة ، التمييز في أقوال المستأمن بين ما يشكل منها إقراراً بالوقائع المادية ، وما يصل منها إلى حد الاعتراف بالمسئولية ذاتها . ذلك أن الوقائع التي تحيط بالحادث قد تكون ناطقة بذاتها في معنى مسئولية المستأمن عنه ، بحيث إذا اقتصر على ذكر هذه الوقائع : فإنه يكون بذلك في مقام من اعترف بمسئوليته تقريباً . فإذا سئل المستأمن - على سبيل المثال - عن ظروف الحادث ، فأجاب بأنه كان يقود سيارته وبها عطب في فراملها ، وبسرعة مائة كيلو في الساعة ، الأمر الذي لم يمكنه من التوقف لتضادى عابر طريق ، فإذا بقي - بعد ذلك - حتى يقال بأنه قد اعترف بمسئوليته ؟ .

إن الشراح الذين تصلوا لإلقاء الضوء على التفرقة التي أتى بها المشرع في المادة / ٥٢ - ٢ بين الوقائع المادية ومبدأ المسئولية ذاتها ، يرون المميز ، فيما إذا كان المستأمن قد اقتصر على ذكر الوقائع والملابسات التي تحيط بالحادث ، أم أنه تجاوز ذلك إلى تقدير أو تقييم نتيجة ما ذكر ، واستخلص من ذلك مسئوليته عن الحادث الذي وقع ، ليرون في الحالة الثانية اعترافاً من جانب المستأمن بالمسئولية ذاتها (١٨٩) .

١٦٦ - غير أن التساؤل يبقى ، في حقيقة الأمر ، عن قيمة مثل هذا الاستخلاص ؟ إن التحليل القانوني لقيمة الوقائع التي أحاطت بالحادثة ، هوفي حقيقة الأمر مهمة قاضى الموضوع نفسه ، ولن تكون للنتيجة التى استنبطها المستأمن من أثر على تقدير القاضى لهذه الوقائع . ولذلك فإذا انتهى الحكم إلى إدانة المستأمن ، وإلزام شركة التأمين ، تبعاً لذلك ، بدفع التعويض ، فلن يكون ذلك بسبب استخلاص المستأمن لمبدأ مسئوليته ، وإنما لأن الوقائع التى ذكرها محيطة بالحادثة ، هى التى تنهض دليلاً على هذه المسئولية ، يؤكد ذلك أن المستأمن لو كان هو الذى اتخذ المبادأة من جانبه ، فإدراكه إلى التقرير بأنه مسئول عن الحادث الذى وقع ، فإن المحكمة ، بطبيعة الحال ، لن تأخذ بهذا التقرير حجة مسلمة ، وإنما سوف تبحث عن الدافع الذى ألجأ المستأمن إلى هذا الإقرار ، وسوف تسأله عن الوقائع التى على أساس منها استخلص هذه النتيجة ، لتراعى مدى الانسجام بين هذا الإقرار وما يتوافر فى الدعوى من أدلة أخرى . كذلك تتساءل عن قيمة هذا الاستخلاص ، بصفة خاصة ، فى حالات المسئولية المفترضة . إن المستأمن حين يذكر الوقائع المحيطة بالحادثة ، يفترض فيه - قانوناً - مسئوليته عنه . الأمر الذى يجعل من استخلاصه ، سواء بثبوت المسئولية أو بنفسه ، خلواً من كل قيمة . فإذا عرفنا أن الشرط محل الدراسة إنما يعرض بصفة أساسية فى مجال التأمين من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات ، وأن المستأمن فى هذا المجال يكون مسئولاً مسئولية مفترضة كحارس للأشياء ، بدا من غير المقبول أن يكون تقدير المستأمن للوقائع التى يذكرها محيطة بالحادثة هو معيار التفرقة بين الإعراف بالوقائع المادية والإعراف بالمسئولية ذاتها .

١٦٧ - وهناك اتجاه آخر يرى المعيار فى شكل أو وسيلة الإستحصا  
على أقوال المستأمن . فالإقرار بالوقائع المادية ينحصر فى الحالة التى يكون

المستأمن مجبراً فيها على الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه (١٩٠). أما إذا تطوع تلقائياً بما أدلى به من أقوال ، كان ذلك من جانبه من قبيل الاعتراف المحظور بالمسئولية . أو كما عبر البعض ، أنه « بعد الحادث يجب أن تكون للمستأمن كل الحرية في الإجابة على أسئلة ممثلي العدالة ، دون خوف من تحطى الحدود غير الواضحة للوقائع المادية . لكن المؤمن من حقه أن يحظر - بعد الحادث - كل تقرير غير مفيد ، لا يكون مستحسناً بواسطة ممثلي العدالة ، وما كان مفروضاً إطلافاً على المستأمن » (١٩١) .

ونحن لا يمكن أن نسلم بمثل هذا المعيار . ذلك أنه ، إن جازت التفرقة في أقوال المستأمن بين ما يقف منها عند حد الوقائع المادية ، وما يصل إلى مستوى الاعتراف بالمسئولية ذاتها ، فإن هذه التفرقة يجب أن تستند إلى مضمون هذه الأقوال وليس إلى شكل أو طريقة الإدلاء بها ، إن الهدف من تصحيح شرط عدم الاعتراف بالمسئولية ، وهو حماية المؤمن أساساً من الاعترافات التدليسية أو الخاطئة ، يستوجب التعويل على مضمون أقوال المستأمن وليس على شكل هذه الأقوال . لذلك فليس ثمة ما يمنع - كما يرى البعض بحق - أن تكون الأقوال التي يدلى بها المستأمن تلقائياً للمضروور ، حول ظروف أو ملاسبات الحوادث ، من قبيل مجرد الاقرار ، بالوقائع المادية (١٩٢) .

١٦٨ - أما البعض الثالث ، فقد كفى نفسه مثونة البحث عن معيار لهذه التفرقة ، فرأى في الأمر مسألة واقع ؛ يترك تقديره لقاضى الموضوع ، الذى يخصه أن يقرر ما إذا كان ما أدلى به المستأمن من أقوال

---

(١٩٠) أنظر استئناف باريس ١٩٢١/١١/١٠ ، نقض ١٩٣٧/٣/٢٣ . شار إليهاى سالتانيه مطول ١٩٥١ ص/٣٥٠ هامش/٣ ، ويقترب : ب - لالو المرجع السابق ص/٣٤٩ . جند/ ٣٩١ ، استئناف ليسج في ١٩٥٣/٧/١٠ . شار إليه في دى تورف ص/١٠٩ بئ/ ٨١٦ ، استئناف بروكسل في ١٩٤٣/١٢/٣٠ . شار إليه في فريند ص/٦٥٦ .

BIZIÈRE (p) : l'assureur directeur du procès en responsabilité civil Thèse paris 1930 p. 19 ets (١٩١)

(١٩٢) راجع سالتانيه مطول ١٥١ ص/٣٥٠ بئ/ ٧٥٩ .

هو من قبيل الإقرار بالوقائع المادية أم من قبيل الاعتراف المحظور بالمسئولية (١٩٣) .

(ب) تقييم مسلك المشرع الفرنسي :

١٦٩ — قد لا يكون من الصعب أن نستخلص ، أن أمر الفصل في أقوال المستأمن بين ما يرد منها على الوقائع المادية وبين ما يحمل منها معنى الاعتراف بالمسئولية ذاتها ، قد جاء به المشرع الفرنسي على سبيل الحل التوفيقى ، حين يوازن بين مصالح كل من المؤمن والمضروب ، والتي تضعها في تعارض أقوال المستأمن الخاصة بالحادث . فهذا الأخير يجب أن يقتصر على طرح ماحدث من وقائع كما هي ، ليترك أمر تقديرها ، واستخلاص النتائج القانونية منها لقضاة الموضوع ، حماية للمؤمن من تقديرات خاطئة أو مغرضة من جانب المستأمن . بيد أن هذا الأخير يجب أن يمكن — من جهة أخرى — من طرح هذه الوقائع دون ما خشية من جزاء ، لأن في إجباره على التزام الصمت كلية ، خوفاً من الجزاء المهدد به ، تعطيل لسير العدالة ، وإهداراً لحق المضروب . لذلك كان للمؤمن فقط — من وجهة نظر المشرع الفرنسي — أن يشترط عدم الاحتجاج عليه باعتراف المستأمن بمسئوليته ؛ ولم يكن له أن يشترط عدم الاحتجاج عليه بالإقرار بالوقائع المادية .

ورغم غرابة هذا الفصل ، لما سبق أن يبنّاه من أن طرح بعض الوقائع المادية المحيطة بالحادث قد ينطى بذاته في معنى مسئولية المستأمن عنه من ناحية ، وعدم أهمية تحليل المستأمن لهذه الوقائع واستخلاص النتائج منها من ناحية أخرى ؛ لأن هذا الاستخلاص لا بد وأن يتم تحت رقابة القضاة ، فقد دافع عنه البعض ، رغم تسليمهم بصعوبة إجراءاته . وحيثهم الأساسية في ذلك أنه لا خوف على المؤمن من إقرارات المستأمن التي تنصب على وقائع

---

(١٩٣) راجع سوميان ١٩٥٧ ص/ ٨٥/ بند ١٣٧ ، ب — شارميتير وروزي ، ص/ ١٨٣/ بند/ ١٩٠ ، نو ، المرجع السابق ص/ ١٤١ وما بعدها .

مادية ، لأن هذه الإقرارات يمكن التأكد من صحتها في ضوء ما يتوافر في الدعوى من وسائل إثبات أخرى ، كأقوال المضرور نفسه ، وشهادة الشهود . وما يتوافر لدى سلطات التحقيق (١٩٤) . ونحن - في الرد على هذه الحجة - نكتفي بالتساؤل عما إذا لم يكن بإمكان المحكمة أن تستعين بذات هذه الوسائل . للتأكد من صحة اعتراف المستأمن بمسئوليته ذاتها ؟

١٧٠ - إن التفرقة التي أتى بها المشرع الفرنسي ، فضلاً عما ذكرناه من عدم منطقيتها ، وصعوبة إعمالها ، لا تحقق رغم ذلك ما قصده منها . فلا هي تضمن حق المؤمن في الاستقلال بتسوية النزاع مع المضرور ، ولا هي تحميه مخاطر الغش من جانب المستأمن . كل ذلك فضلاً عن أنها تجعل من اتجاهه إلى حظر اعتراف المستأمن بمسئوليته لغواً ، أي ما كان الجزاء الذي يرصد للإخلال بهذا الحظر .

فن الوجهة الأولى ، قد يؤدي اعتراف المستأمن ببعض الوقائع المادية إلى حرمان المؤمن من فرصة التصالح مع المضرور ، ما دام أن هذه الوقائع - كما سبق أن ذكرنا - قد تقطع بذاتها في معنى مسؤولية المستأمن ( وبالتالي مسؤولية المؤمن ) عن الحادث (١٩٥) كما أنه ، من الوجهة الثانية ، إذا كان يمتنع على المستأمن ، مع هذه التفرقة أن يخدع مؤمنه بشكل مباشر ، بمعنى عن طريق إقرار كاذب بمسئوليته عن الحادث ، فإنه يمكنه ، وبسهولة ، أن يصل إلى ما يريد بطريقة غير مباشرة ، عن طريق إدعاء وقائع لم يتحدث ؛ خصوصاً وأن أمر التثبيت من مدى صحة حدوث هذه الوقائع قد لا يكون ممكناً (١٩٦) . كما أن تصحيح المشرع الفرنسي للإقرار بالوقائع المادية . وجعل مثل هذه الإقرارات نافذة في مواجهة المؤمن ، يجعل اتجاهه الأساسي إلى إمكان اشتراط حظر الاعتراف بالمسؤولية من جانب المستأمن لغواً ، ويجرد

---

(١٩٤) راجع بيكاروبيسون ١٩٧٠ ص/ ٥٣٥ بتد/ ٣٦٩ .

(١٩٥ ، ١٩٦) راجع في هذا المعنى : دوغر المرجع السابق ص/ ٦٤ .

(١٩٧) مونتيني المرجع السابق ص/ ٢٧ .

إهتمامهم بالحرص على استبعاد السقوط كجزاء للإخلال بهذا الاشتراط ، من كل قيمة ، فإدام أن المستأمن ، بهذه التفرقة ، « لم يعد ملتزماً بأن يبتعد عن كل تقدير ، وكانت الوقائع المادية التي يدلى بها تشكل — بالنسبة لعقيدة قضاة الموضوع — عناصر أكثر أهمية من تقدير المستأمن لها ؛ فإن حظر الاعتراف بالمسئولية ، سواء رصد السقوط أو عدم إمكان الاحتجاج به جزاءً له ، قلما يعد بحمى المؤمن » (١٩٧) .

## الفرع الثالث

### جزاء مخالفة الإلتزام بعدم الاعتراف

موقف القضاء الفرنسى من هذا الإلتزام قبل التدخل التشريعى ؛ ومبرر هذا التدخل .

#### تقسيم :

١٧١ - ذكرنا أن الشركات - قبل قانون ١٩٣٠ - كانت تحظر على «مستأمنها الاعتراف بمسئوليتهم كشرط مكل لشرط تخليهم لها عن إدارة دعوى المسئولية التي ترفع عليهم من قبل المضرورين . وكانت - آنذاك - ترصد السقوط جزاء للخروج على هذا الحظر ، وذلك دون تمييز بين ما إذا كان المستأمن قد اعترف بمسئوليته ذاتها ، أم أنه اقتصر على ذكر الوقائع المادية للحادث .

لذلك كان من البديهي ألا يقبل القضاء - بسهولة - مثل هذا الحظر ، كما دام أنه ، بعموميته على هذا النحو ، وبقسوة الجزاء الذي يلحق بالخروج عليه ، يمكن أن يؤدي إلى عرقلة سير العدالة والإجحاف بحق المضرور الذي ربما لا يكون هناك من دليل على حقه في تعويض الحادث الذي وقع له ، سوى اعتراف المستأمن بمسئوليته عن هذا الحادث ، أو على الأقل ، بالوقائع المادية

والملابس المحيطة به ، والتي يمكن أن يستخلص منها مبدأ مسئولية المستأمن .  
عنه . وهكذا اتجهت غالبية المحاكم ، آنذاك ، إلى رفض إعمال هذا الخطر ،  
لترى في اشتراط السقوط جزاء للخروج عليه ، مخالفاً للنظام العام  
والآداب (١٩٨) .

١٧٢ - ويبدو أن المشرع الفرنسي ، عند وضع قانون ١٩٣٠ ، كان  
يعتبر للإتجاه القضائي السائد آنذاك ، والذي كان يشكك في مشروعية مثل  
هذا الخطر ، غير أنه في نفس الوقت يبدو قد أراد أن يقدم حماية لشركات  
التأمين من مخاطر اعترافات بالمسئولية قد تصل عن خطأ أو عن غش من  
جانبي العملاء . فتدخل في المادة ٥٢ من هذا القانون محل وسط ، فرق فيه  
— كما ذكرنا — بين أقوال المستأمن التي تقتصر على مجرد ذكر الوقائع  
المادية للحادث ، وبين اعترافه بمسئوليته ذاتها . وحظر منع المستأمن من  
الإدلاء بهذه الأقوال من ناحية . كما قصر ، جزاء الخروج على حظر  
الإعتراف بالمسئولية ذاتها ، على إمكان اشتراط المؤمن عدم الاحتجاج  
عليه بمثل هذا الإعتراف .

وقد سبق أن عرضنا لخطئة المشرع الفرنسي في التفرقة بين الإقرار  
بالوقائع المادية والاعتراف بالمسئولية ذاتها ، وبيننا فساد هذه الخطئة .  
أما في هذا الموضوع فلننتج الناحية لعرض عدم الاحتجاج على المؤمن  
بالاعتراف بالمسئولية كأثر يمكن اشتراطه للخروج على حظر هذا الاعتراف ،  
ومدى إمكان اشتراط السقوط كجزاء على هذا الخروج ، سواء في ضوء  
المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي ، أم في تصور التشريعات المقارنة .

---

(١٩٨) : راجع الأحكام العديدة التي كانت تبطل هذا الشرط ، وأشار إليها في سابقتيه .  
مطلوك ١٩٥١ ص/ ٣٤٩ هامش ٤ ، ب - شارميتير وروزي بتد/ ١٨٧ هامش ٢ ومع ذلك  
راجع بعض الأحكام التي صحته : مشار إليها في : ب - شارميتير وروزي .  
بتد ١٨٧ هامش ١/ .

## الفصل الأول

جزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف في القانون الفرنسي  
( عدم القابلية للاحتجاج ، السقوط )

ولا - عدم قابلية اعتراف المستأمن للاحتجاج به على المؤمن .

تقسيم :

تقضى المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي صراحة ، بأن المؤمن يمكنه أن يشترط أن أى اعتراف بالمسئولية ، أو أى تصالح ، يتم دون موافقته ، لن يحتج به عليه . ونحن نعرض لهذا الأثر في علاقة المؤمن بالمستأمن من ناحية ، وفي علاقة المؤمن بالمضروب من ناحية أخرى ، وذلك حل التفصيل التالى :

(أ) عدم الاحتجاج بالاعتراف ، في علاقة المؤمن بالمستأمن :  
- المقصود به ، وتمييزه عن السقوط .

١٧٣ - يقصد بهذا الأثر ، أن اعتراف المستأمن بمسئوليته لن ينفذ في مواجهة المؤمن ، بمعنى أن هذا الأخير لن يكون ملتزماً بتغطية مسئولية المستأمن ، إلا إذا كانت هذه المسئولية قد ثبتت بأدلة أخرى غير الإقرار .

١٧٤ - ويبدو - بهذا الشكل - أن عدم الاحتجاج يقترب في تأثيره من السقوط ، ما دام أنه سيترتب على كليهما في النهاية ، فقد المستأمن لحقه في عوض التأمين ، ذلك أنه منوف يؤخذ باعتباره في علاقته بالمضروب ، حين لن يعد بإمكانه على أثر الاعتراف ، أن يتحصل من الشركة على التعويض الذى دفعه له (١٩٩).

(١٩٩) - هذا يفرض أن المضروب لم يملك سبل الادعاء المباشر بمقتضى الوضو على شركة التأمين .



غير أنه يبدو - مع ذلك - بين الجزأين فارقاً ، في أن السقوط جزاء نهائى ، لا يمكن تداركه إذا توافرت شروطه ، بمعنى أنه سوف يطبق بمجرد اعتراف المستأمن ، ولو كان هذا الاعتراف هو أحد الأدلة التى استند إليها حكم الإدانة وليس الدليل الوحيد عليها ، بل حتى ولو كان المستأمن مسئولاً مسئولية مفترضة ( كحارس للأشياء مثلاً ) ، حين يبقى - لهذا الأخير - مع عدم الاحتجاج - على العكس - أن يصل إلى إعمال ضمان المؤمن بالرغم من الإعتراف ، إذا استطاع أن يثبت مسئوليته عن الحادث وقدر الضرر الذى أصاب المضرور من طريق تقديم أدلة أخرى . وإن كنا نلاحظ هنا أن عبء الإثبات قد انقلب . ذلك أنه ، مع السقوط ، يكون الأصل هو استحقاق المستأمن لعرض التأمين ، فإذا ادعى المؤمن أن هذا الحق قد سقط ، وجب عليه هو أن يقيم الدليل على توافر أسباب السقوط . أما مع عدم الاحتجاج ، فإن اعتراف المستأمن سيحرمه من حيث الأصل ، من حقه فى الضمان ، وإن كان له أن يحصل عليه إذا استطاع هو أن يثبت مسئوليته . ومع ذلك فإن نقل عبء الإثبات إلى عاتق المستأمن ، كنتيجة لعدم الاحتجاج بالاعتراف ، أثر لا يمكن مقارنته مع قسوة نتيجة السقوط كجزاء نهائى .

١٧٥ - ويرى البعض أنه فى مجال المسئولية المفترضة ، يكون المؤمن ، بالرغم من الإعتراف ، ملتزماً بالتعويض فى مواجهة المستأمن . لكن لما كان هذا الاعتراف ، طبقاً لشرط الوثيقة ، غير نافذ فى مواجهته ، فإنه يمكن أن يتحلل من دفع العرض إذا استطاع أن يخفض هذه المسئولية المفترضة ، بإثبات خطأ المضرور ، أو فعل الغير أو القوة القاهرة (٢٠٠) . ومثل هذا الاستخلاص لا يصح - فى اعتقادنا - إلا إذا أمكن القول بأن اعتراف المستأمن ، فى مجال المسئولية المفترضة ، يتجرد من كل قيمة من وجهة نظر

المؤمن ، وهو أمر مشكوك فيه ، لأن مهمة هذا الأخير ، في نفي قرينة خطأ المستأمن ، بإثبات السبب الأجنبي الذي أدى إلى وقوع الحادث ( من فعل الغير أو للمضروب ، أو لحادث فجائي ) ، سوف يكون أصعب بكثير إذا كان المستأمن قد اعترف بمسئوليته هو نفسه عن هذا الحادث .

— مدى لزوم اشتراطه بشروط خاص في الوثيقة .

١٧٦ — هذا ويبدو من المسلم به أنه يلزم أن تتضمن الوثيقة شرطاً خاصاً بعدم الاحتجاج على المؤمن باعتراف المستأمن ، وإلا نفذ هذا الاعتراف في مواجهته (٢٠١) ؛ ذلك أن المادة ٥٢ سابقة الإشارة ، قد رخصت بإمكان اشتراط عدم الاحتجاج ولم تلزم به . ومع ذلك يرى البعض ( في معرض التدليل على صحة هذا الشرط ) أن شرط عدم الاحتجاج يعتبر تطبيقاً للقواعد العامة نفسها . ويبدو أنهم يستندون في ذلك إلى ما يتميز به الإقرار كحجة قاصرة لا تتعدى المقر ومن يعتبر ممثلاً لهم ، ماداموا يقررون في هذا الصدد أن المستأمن لا يمكن — بداهة — بإقراره وحده ، أن يلزم المؤمن ، سواء تجاهه أو تجاه المضروب ، وبالتالي فإنه إذا أراد أن يدلل على مسؤولية المؤمن ، فإنه يجب أن يقدم أدلة أخرى غير اعترافه الخاص (٢٠٢) .

غير أنه ، فضلاً عن أن القول باعتبار هذا الشرط تطبيقاً للقواعد العامة يجعل من غير الضروري — على عكس ما هو مسلم بما اشتراطه بشروط خاص في الوثيقة ، وفضلاً كذلك عن تسليمنا بأن الإقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر ومن يمثلهم ، وأن المؤمن لا يدخل ضمن هذه الطائفة الأخيرة ، إلا أنه قد يكون من المبالغ فيه القول بأن المستأمن يقصد من اعترافه بالمسؤولية

(٢٠١) راجع مثلاً : بيسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٤٨٦ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٠ وما بعدها بند ١٢٩ ، مارجيا وقافر روشيه ص/ ٢٣٩ بند ٥٢٢ .  
(٢٠٢) مازو ( ٥ ، ل ) وتالك : ص/ ٨٨٣ بند ٢٦٨٠ .

إلزام المؤمن تجاهه أو تجاه المضرور . إنه في الواقع يقصد باقراره إلزام نفسه في مواجهة المضرور ، وما إلزام المؤمن بدفع التعويض لهذا الأخير إلا نتيجة تبعية .

#### تقييم هذا الاشتراط :

١٧٧ - هذا ويجدر التنويه بأن المشرع الفرنسي قد حظر صراحة في المادة ٥٢ اشتراط عدم القابلية للاحتجاج على المؤمن باقرارات المستأمن التي ترد على الوقائع المادية للحادث ، فمثل هذه الإقرارات ، بالرغم من الشرط تبقى قابلة للنفاذ في مواجهة المؤمن . ونكرر هنا ما سبق أن قلناه من صعوبة الفصل بين الإعراف بالمسؤولية والإقرار بالوقائع المادية . ولذلك فقد بدا - بحق - في نظر البعض ، أن تصحيح المشرع الفرنسي لشرط عدم الاحتجاج على المؤمن باعتراف المستأمن بمسؤوليته ذاتها ، يجعل من حظر اشتراط عدم الاحتجاج عليه بالإقرار بالوقائع المادية أمر غير منطقي (٢٠٣) . فالقول بوجود تمكين المؤمن من أن يشترط أن يكون ثبوت مسؤولية المستأمن بعيداً عن أى اعتراف ، يستوجب أن يكون بإمكانه أيضاً أن يشترط عدم الاحتجاج عليه بالإقرارات التي تنصب على الوقائع المادية للحادث ، وهي نتيجة غير مقبولة ؛ توحى بالشك في مشروعية الشرط ذاتها .

١٧٨ - ويبقى - في هذا الصدد - أن نلفت النظر إلى خطورة اشتراط عدم الاحتجاج بالإعتراف بالمسؤولية الذي صمّمته المادة ٥٢ ، وإن بدا للوهلة الأولى أن أثره لا يقارن في خطورته على المستأمن بالسقوط ، ما دام أنه سيكون بإمكان هذا الأخير أن يصل إلى إعمال الضمان باثبات مسؤوليته عن الحادث من طريق أدلة أخرى غير الإعراف .

وتبدو هذه الخطورة في الفرض الذي ترفع فيه الدعوى العمومية على المستأمن أولاً ، فيعترف هذا الأخير - في إطار مساءلته الجنائية - بمسؤوليته من

---

(٢٠٣) راجع ماژو ( ٨ ، ل ) وتألك : ص ٨٨٣ وما بعدها بند ٢٩٨٠ .

الحادث بدافع من ضميره . وقد تظمن المحكمة إلى سلامة هذا الاعتراف فتدين المستأمن على أساس منه . فإذا لم يكن في الدعوى من أدلة أخرى سوى هذا الاعتراف ، ورفع المضرور دعواه المباشرة بعد ذلك على شركة التأمين للمطالبة بالعوض ، فإن المحاكم المدنية سوف تلتزم بحكم الإدانة الصادرة من المحكمة الجنائية ، وسوف تقضى بالتبعية بمسئولية المستأمن ، ومن ثم بمسئولية المؤمن . والقول بصحة شرط عدم الإحتجاج على المؤمن بالاعتراف ، يجعل له ، بعد أن يدفع للمضرور ، أن يرجع بما دفع على المستأمن المعترف . ولن يكون بإمكان هذا الأخير أن يعمل ضهان المؤمن فالفرض أن الدعوى لا يتوافر فيها من أدلة أخرى غير الاعتراف .

لذلك نرى وجوب تفسير هذا الشرط تفسيراً ضيقاً ، وعدم الأخذ به إلا إذا صدر اعتراف المستأمن في إطار مساءلته المدنية ، أما إذا رفعت الدعوى المدنية بالتعويض قبل رفع الدعوى العمومية ، ففي مثل هذا الفرض وحده يمكن الشك في صحة الإعتراف . أما إذا ورد الاعتراف في صدد الدعوى العمومية ، أو حتى في الحالة التي ترفع فيها الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ، فإن شرط الوثيقة يجب ألا يطبق .

#### ( ب ) عدم الإحتجاج بالاعتراف ، في علاقة المؤمن بالمضرور :

١٧٩- قد تتضمن الوثيقة شرطاً بعدم نفاذ الاعتراف بالمسئولية في مواجهة المؤمن ، وهو أمر يشترطه هذا الأخير على عميله . وقد حددنا مضمون هذا الاشتراط في علاقة كل منهما بالآخر . أما التساؤل البالغ الأهمية - بحق - فإنه يتعلق بمعرفة مدى إمكان الإحتجاج بهذا الشرط على المضرور نفسه . ونحن نعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل تختلف بحسب القروض التالية :

#### ( القرض الأول ) البدء بتحديد مسئولية المستأمن :

١٨٠ - الوضع الطبيعي للأمور ، أن تتحدد مسئولية مرتكب الحادث

(المستأمن) أولاً قبل رفع الدعوى المباشرة على المؤمن . ويكون ذلك إما لمقاضاته جنائياً أو يرفع دعوى المسؤولية المدنية عليه من جانب المضرور .

١٨١ - فإذا كان الأمر يتعلق بالدعوى العمومية ، واعترف المتهم (المستأمن) بمسئوليته عن الحادث ، ولم يكن هذا الإقرار هو الدليل الوحيد الذى استندت إليه المحكمة فى الحكم بالإدانة ، فليس من شك فى أنه لن يكون بإمكان المؤمن ، فى الدعوى المباشرة ، أن يثير شرط عدم الاحتجاج عليه بالاعتراف .

أما إذا كان هذا الإقرار هو الدليل الوحيد الذى استندت إليه المحكمة الجنائية فى الحكم بالإدانة (وهو أمر تجيزه المادة/ ٢٧١ لإجراءات فى مصر) ، فإن الأمر لا يعد - فى اعتقادنا - يتعلق بمدى إمكان الاحتجاج على المضرور بشرط الوثيقة الذى يقضى بعدم نفاذ الاعتراف فى مواجهة المؤمن ، وإنما أصبح يتعلق بحجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى . وعليه فإنه إذا ما رفعت الدعوى المباشرة على المؤمن بعد ذلك ، فإن المضرور قد يكتفى بالتسك بالحكم الجنائى القاضى بإدانة المستأمن ، وسوف تنتهى المحكمة المدنية إلى التسليم حتماً بثبوت مسؤولية هذا الأخير ، وبالتبعية إلى الحكم على المؤمن بالتعويض ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدلول عدم الاحتجاج بالاعتراف الذى أجازت المادة / ٥٢ فى فرنسا للمؤمن اشتراطه فى الوثيقة على المستأمن . ذلك أن القول بأنه يعنى أن المحكمة يجب أن تطرح اعتراف المستأمن جانباً ، وأن تستند فى الحكم بإدانة المستأمن على أدلة أخرى غير اعترافه (٢٠٤) سوف يصطدم بقاعدة حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى فى الفرض الذى تناقشه ، وهو حالة ما إذا لم يكن هناك من أدلة على مسؤولية

---

(٢٠٤) راجع فى هذا المعنى : دوفو. المرجع السابق ص/ ١١٥ ، ب - شارميتير وروزي ص/ ١٧٩ بند/ ١٨٨ ، سوميان ١٩٥٨ ص/ ٨٥ بند/ ١٣٧ ، سعد واصف ص/ ٣٨٩ ، وراجع كذلك : استئناف حوافى ١٩٣٠/١٩٣٢ (د. ج. أ. ١٩٣٤ ص/ ١٣٧ جموى / ٢) .

المستأمن غير اعترافه . كما أن القول العكسي ، بضرورة احترام هذه القاعدة ، وبإلزام المؤمن - بالتالي - بتعويض المضرور ، سوف يجعل من شرط عدم الاحتجاج عليه بالاعتراف لغواً . اللهم إلا إذا قلنا بوجوب أن يدفع للمضرور حقه في التعويض ، ليرجع بعد ذلك بما دفع على المستأمن ، إعمالاً لشرط عدم الاحتجاج الوارد في الوثيقة . وعندئذ فإن الأمر في الواقع سيؤول إلى سقوط حق المستأمن في الضمان بسبب اعترافه بالمسئولية . ومن الواضح أن روح المادة ٥٢ هي حظر اشتراط السقوط جزاء مخالفة الشرط الحاضر للاعتراف .

١٨٢ - أما إذا كان الأمر يتعلق بدعوى مسئولية مدنية ، بدأ المضرور برفعها على المستأمن ، واعترف هذا الأخير بمسئوليته ؛ وكان هذا الاعتراف هو الدليل الوحيد ، فإن من المسلم به أنه لا جناح على المحكمة المدنية إن اطمانت إلى سلامة هذا الاعتراف وأدانت المستأمن على أساس منه (٢٠٥) . فإذا رفع المضرور بعد ذلك دعواه المباشرة على شركة التأمين لمقاضاتها بالتعويض ، فإن التساؤل يمكن أن يثور عن قيمة الإعتراف الذي سبق صدوره من المستأمن ، في ضوء شرط الوثيقة الذي يقضى بعدم نفاذ مثل هذا الشرط في مواجهة المؤمن

بادئ ذي بدء لا يكتفى - في اعتقادنا - أن يتمسك المضرور بالحكم بالمسئولية السابق صدوره ضد المستأمن (٢٠٦) ؛ فلا حجية لهذا الحكم في الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور بعد ذلك على شركة التأمين ، وإنما :

(٢٠٥) راجع : ماز ( ٥ ، ل ) وتالك : ص ٩٥٥ / بند ٢٧١٣ - ٣ ، دوفر المرجع .

السابق ص ١١٥ .

(٢٠٦) راجع مكن ذلك ، وأن هذا الحكم الصادر ضد المستأمن يحتاج به على شركة التأمين بناء على الحلول القانونية المؤمن على المستأمن ، إن لم يكن بناء على حجية الأمر المقضي ..

GARDENAT )L) : l'action directe de la victime d'un accident contre la Compagnie d'assurance j.c.p. 1932-2-p. 841.

يتعين عليه أن يقيم الدليل من جديد على مسؤولية مرتكب الحادث (٢٠٧)، بالنظر إلى أن مسؤولية المؤمن ترتكز على مسؤولية المستأمن . ولا يجوز - في تقديرنا - للقول بنفاذ هذا الحكم في مواجهة المؤمن النظر - كما رأيت محكمة النقض (٢٠٨) - إلى هذا الحكم باعتباره هو ذاته تحققاً للخطر الذي يغطيه المؤمن؛ لأنه حتى يتحمل المؤمن تبعة الخطر لا بد أن يكون هذا الأخير قد تحقق وفق شروط الوثيقة ، حين أن هذه الأخيرة تستبعد من ضماها مسؤولية المستأمن التي لا تستند إلا على إعتراقه فقط .

١٨٣ - لكن ، هل يجوز للمضروب؛ في سبيل التذليل على هذه المسؤولية ، أن يتمسك بالاعتراف السابق صدوره من المستأمن ، بالرغم من شرط الوثيقة الذي يقضى بعدم نفاذ هذا الاعتراف في مواجهة المؤمن ؟  
الفقه منقسم بشأن هذه المسألة .

فيرى البعض أن شرط عدم نفاذ الاعتراف ، المدرج في الوثيقة ، لا يسرى في مواجهة المضروب . والحجة الرئيسية التي تساق في هذا الصدد ، هي النظر إلى اعتراف المستأمن بمسؤوليته بحسبانه واقعة لاحقة على تحقق الضرر ؛ أي على نشأة حق المضروب ، حين أن القاعدة هي عدم إمكان الاحتجاج على هذا الأخير بالدفع اللاحقة على وقوع الكارثة (٢٠٩) ويعنى هذا الرأي أن المضروب يمكنه بالرغم من الشرط أن يتمسك باعتراف

---

(٢٠٧) راجع في هذا المعنى :

HEBRAUD (P) : l'action directe de la victime d'un dommage contre l'assureur R.C. 1931 p. 504 No 9

(٢٠٨) نقض فرنسي ١٩٦٨/٦/١٢ . مشار إليه في ماريجا وقافر دوشي ص / ٢٤٠

بند/ ٥٢٢

(٢٠٩) من هذا الاتجاه :

نو ، المرجع السابق ص/ ١٢٢ وما بعدها ، ب - شارميتير وروزي ص/ ١٧٩ وما بعدها  
بند/ ١٨٨ د ثرفان بك : التأمين من المسؤولية : دعوى المتضرر المباشر ، متى سريان  
الدفع المستمدة من أحكام عقد التأمين على المتضرر . المحاماة العدد/ ٣٩ ص/ ١٣٨٩ .

المستأمن ، ليتعين على المؤمن أن يبنى له بالعوض ولا يبقى له إلا الرجوع على عميله ، لإعمالا لشرط الوثيقة ، فيتحمل هو - بالتالى - مغبة إعارة .

غير أنه ليس من الصعب - فى حقيقة الأمر - الرد على هذه الحجة ، فقاعدة عدم جواز التمسك بالدفع اللاحقة على وقوع الكارثة فى مواجهة المضرور ، بغية حفاظاً على حق هذا الأخير الذى نشأ من يوم وقوع الحادث ، إنما تقررت للحيلولة بين المؤمن والاستناد إلى فعل عميله اللاحق على تحقق الضرر ، بغية إسقاط الحق فى الضمان أو التقليل منه . بيد أن الذى يحدث ، فى القرض موضوع المناقشة ، إنما هو تمسك المضرور - نفسه ، وليس المؤمن ، بفعل المستأمن ( وهو الاعتراف ) اللاحق على تحقق الضرر ( ٢١٠ ) . أضف إلى ذلك ، أن من شأن الرأى السابق أن يجعل من شرط الوثيقة لغواً فى الأعم الأغلب من الحالات ؛ ذلك أنه سوف يحصر نطاق تطبيقه فى الحالة التى يتمسك فيها المستأمن نفسه باعترافه ، لإعمال ضمان المؤمن فى مواجهته ، بمعنى فى الحالة التى يرفع فيها المضرور دعوى المسؤولية على المستأمن وحده ، ويقتصر عليها ، ثم يرفع المستأمن - الذى اعترف بمسئوليته وأدين على أساس من هذا الاعتراف - دعواه على المؤمن لمطالبته بما قضى عليه به للمضرور . وواضح أن هذا القرض نادر الخلوث فى العمل . وليس يعقل أن يكون المشرع الفرنسى قد قصد بالمادة / ٥٢ مواجهة هذا القرض النادر . كذلك لا نرى ثمة ما يمنع من النظر إلى ضمان المؤمن ، فى ضوء هذه الظروف ، باعتباره معلقاً على شرط فاسخ هو اعتراف المستأمن ، بمسئوليته ، ويؤدى هذا التصور إلى عدم استحقاق المضرور لعوض التأمين إذا كانت مسؤولية المستأمن لم تثبت إلا على أساس من الواقعة الفاسخة .

١٨٤ - حاصل القول أن المضرور ، فى هذا القرض ، لا يمكنه أن يتمسك فى مواجهة المؤمن باعتراف المستأمن بمسئوليته . لكن لما كان هذا

---

( ٢١٠ ) راجع فى هذا المعنى : مازو ( ه ، ل ) وتالك ص / ٩٥٠ وما بعدها / بند / ٢٧١٢ مكرر ، ويقترّب : دوفر ، المريج السابق ص / ١٢٥ وما بعدها .



الإعتراف يلزم المستأمن نفسه ، فإنه لا يبق للمضروب إلا الرجوع على هذا الأخير وحده ، فيتحمل هو بالتالي مغبة إعساره . ولعل قسوة هذه النتيجة بالمضروب تلقى ضوءاً آخر على خطورة الجزاء الذي صححته المادة ، ٥٢ من قانون ١٩٣٠ ، وهو عدم الاحتجاج على المؤمن بإعتراف المستأمن بمسؤوليته وإن بدا في ظاهره لا يقارن في قسوته بسقوط الحق في الضمان .

( الفرض الثاني ) البدء بمطالبة المؤمن قبل ثبوت مسؤولية المستأمن .

١٨٥ - غير أن المضروب قد يبدأ برفع الدعوى المباشرة على مؤمن مسؤولية مرتكب الحادث ، وهو فرض يسلم بإمكانه جانب من الشراح ( ٢١١ ) ، على عكس جانب آخر لا يتصور إمكان رفع هذه الدعوى إلا بعد ثبوت مسؤولية المستأمن قضاء أو التسليم بها من جانب المؤمن ( ٢١٢ )

( ٢١١ ) راجع في تفاصيل هذا الرأي ، والحجج التي يستند إليها :

MAZEAUD (L) : la victime peut-elle poursuivre seul l'assureur du responsable ? D-H 1932-chr-p. 118 ets

وأنظر أيضاً : استئناف تولوز في ١٩٢٨/١٠/٨ ، واستئناف باريس في ١٢/٢٦ ١٩٢٩ وفي ١٩٣٠/١/٢٤ ( د.ب. ١/٠-٢-١٩٣٠ ) ، استئناف ١٩٣٠/١/٢٤ ، وتطبيق جوسران ص/٢ ) ، لإيرو مقال ١٩٣١ سابق الإشارة ص/٥٥٥ وما بعدها بند ٩ ،

BIGOT (j) : la mise en cause de l'assuré par la victime exerçant l'action directe contre l'assureur j.c.p. 1966-1-doc No 1970

( ٢١٢ ) راجع : جاردينا ، المقال السابق ١٩٣٢ ص/٨٤١ . ومن ثم يستلزم جانب من أنصار هذا الرأي ضرورة اختصاص المستأمن في الدعوى المباشرة . راجع : بيكاروبيسون [ ١٩٧٠ ص/٥٦٣ وما بعدها بند ٣٨٧ : حوفر ، المرجع السابق ص/٥٨ وما بعدها ، نقض فرنسي ١٩١١/٧/١٧ ( د.ب. ٨١/١-١٩١٢ ) وتطبيق بلاينول ) .

بل رأيت بعض المحاكم أنه إذا كان للمستأمن قد مات ، فإن ورثته يجب اختصاصهم . راجع : استئناف آجوس في ١٩٣٥/٧/١٧ ( ر.ج. أ. ١٩٣٦ ص/٦٢ ) ، ويسون تعليق على نقض ١٩٦٦/٦/١٣ ( ر.ج. أ. ١٩٦٧ ص/٦٥ ) .

وأيا ما كان الأمر في هذه الخلافة ، فإنه إذا ما تصورنا إمكان رفع هذه الدعوى المباشرة ، فإن الاعتراف الذي يتمسك به المضرور إما أن يكون قد صدر من المستأن خلال أعمال التحقيق ، أو صدر منه خلال مقاضاة المؤمن بالدعوى المباشرة ، حين يرى المضرور من مصلحته إدخال المستأن في هذه الدعوى . وفي الحالتين فإنه إذا لم يكن على إدانة المستأن من دليل آخر غير هذا الإقرار ، فإن المؤمن يمكنه ، إعمالا لشرط الوثيقة ، أن يتمسك في مواجهة المضرور بعدم نفاذ هذا الاعتراف في مواجهته ، ولا يبقى لهذا الأخير إلا أن يرفع دعوى المسؤولية على المستأن ، ويمكنه — بطبيعة الحال — أن يستند فيها إلى الإقرار الذي سبق صدوره من مرتكب الفعل الضار أما إذا كان المضرور قد اكتفى بطلب سماع المستأن كشاهد في الدعوى المباشرة (٢١٣) ، فإن ما يدلى به هذا الأخير من أقوال ، مسبوقه بطبيعة الحال بحلفه لليمين ، إنما يمكن للمحكمة في تقديرنا — أن تستند إليها في حكمها بالتعويض على المؤمن ، كما يمكن — بالتالي — للمضرور أن يتمسك بها ، وذلك بالرغم من شرط الوثيقة . فهذا الشرط إنما يحظر في الواقع اعتراف المستأن بمسئوليته حين أن ما يدلى به هذا الأخير من أقوال في هذا الفرض إنما هي شهادة وليس اعترافاً . وقد يقال أن خطر التواطؤ بين المستأن والمضرور يظل ماثلاً في هذا الفرض ، ونقول أن هذا الخطر قد يضعف منه أن للقاضي حريته المطلقة في تقدير قيمة هذه الشهادة من ناحية ، كما أن يمين المستأن كشاهد قد يكون وازعاً له على قول الصدق .

١٨٦ — فإذا كان المضرور قد رفع الدعوى في آن واحد ( الدعوى المباشرة على المؤمن ودعوى المسؤولية على مرتكب الحادث ) فإن اعتراف المستأن بمسئوليته لن يمكن الإحتجاج به على المؤمن . ومن ثم فإذا لم يكن على مسؤولية المستأن من دليل سوى الاعتراف ، فإن المؤمن يمكنه أن يحول

---

(٢١٣) وهو أمر يسلّم الفقه بإمكانه . راجع ويجو ، المقال السابق بند/ ١٩٧٠ : ليون مازر مقال ١٩٢٩ ص/ ٥٦ ، وعكس ذلك : دوفر ص/ ٨٥ وما بعدها خاصة ص/ ٦١ .

جون صلور الحكم في مواجهته ، بالتمسك بعدم نفاذ الاعتراف في مواجهته  
فبينى الأمر - بهذا الشكل - إلى الحكم على المسأمن وحده بتعويض المضرور

ثانياً : مدى إمكان اشتراط السقوط كجزاء لمخالفة هذا الحظر

١٨٧ - سبق أن أشرنا إلى أن الوثائق كانت - قبل قانون ١٩٣٠ -  
تشرط السقوط جزاء لمخالفة المستأمن لالتزامه بعدم الاعتراف بمسئوليته عن  
الحادث . وقلنا أن الفقه والقضاء قد تردد في قبول هذا الشرط . ويجد  
المناسبة في هذا الموضوع لعرض ومناقشة الحجج التي قيلت في تبرير الاعتراض  
على التزام المستأمن بعدم الاعتراف بمسئوليته ، إذ لا تزال بعض الآراء القوية  
- التي تنادى في ظل قانون ١٩٣٠ ببطالان شرط السقوط المخاضى لمخالفة هذا  
الالتزام - تستند إلى هذه الحجج .

( ١ ) أوجه بطلان الالتزام بعدم الاعتراف :

يمكننا من استقراء آراء الشراح الفرنسيين الذين يرفضون إلزام المستأمن  
بعدم الاعتراف بمسئوليته ، أن نحصر أوجه بطلان هذا الالتزام في ثلاث ،  
على النحو التالي :

١ - عدم مشروعية محل الالتزام .

١٨٨ - معروف أن موضوع هذا الشرط ، هو التزام المستأمن بعدم  
الاعتراف - بمسئوليته . ولما كان الخصوم ، في نظر بعض الشراح ، إنما يلتزمون  
بأن يقدموا للعدالة سوى المستندات الصحيحة ، وألا يدلوا إلا بالقرارات  
الصادقة ( ٢١٤ ) ؛ فإن شرط الوثيقة الذي يلزم المستأمن ، كأى خصم ، بالسكوت  
إنما يقع باطلا لمخالفة موضوعه لالتزامه بقول الحقيقة أمام القضاء ( ٢١٥ ) .  
وفي هذا المعنى يعبر بـ « برو بقوة » : « لأنه من غير المتصور أن يكون المستأمن

---

( ٢١٤ ) أنظر استئناف باريس ١٩٢٩/٢/٢٢ مشار إليه في دوفر ص/ ٥٤ ، ليون  
مازو مقال ١٩٢٩ ص/ ٥٦ .  
( ٢١٥ ) أنظر محكمة روان التجارية في ١٩٣٢/١٠/٢٦ مشار إليه في دوفر ص/ ٥٤ ،  
ليون مازو مقال ١٩٢٩ ص/ ٥٦ .

ملتزماً بأن يكذب بلا حياء ، ولا حتى بأن ينكر - عن قصد - وقائع يعلم أنها صحيحة (٢١٦) :

١٨٩ - ويجب البعض على هذا الاعتراف ، بأن مثل هذا الشرط لا يلزم المستأمن بأن يدلى باعترافات كاذبة ، كل ما في الأمر أنه يمنعه من أن « يطيل لسانه » (٢١٧) ، بمعنى أن يبادر من جانبه إلى اعترافه التلقائي بمسئوليته لأنه يجب أن يكتفى بالإجابة بالضبط على ما يمكن أن يوجهه إليه مأموروا الضبط من أسئلة ، وليس في ذلك ثمة عدم مشروعية (٢١٨). بل وصل البعض الآخر إلى حد إنكار الزام الخصم - قانوناً - بالكلام . فليس هناك - في نظرهم - أى نص يلزم الخصم في الدعاوى المدنية ، أو المتهمة في الدعاوى الجنائية ، بأن يسرد كل ما يعرفه عن موضوع النزاع أو الاتهام . بل إنه - حتى في الاستجواب - يجوز قانوناً للمتهم المستجوب أن يتمتع عن الإجابة دون ما عقوبة توقع عليه لهذا الإمتناع (٢١٩) .

١٩٠ - غير أننا ، إذا كنا نسلم بما بيديه من حجج أنصار هذا الرأي

الأخير ، إلا أننا لا نتفق معهم في الإستخلاص . فليس معنى عدم وجود نص يلزم الخصم أو المتهمة بالكلام ، أن نصحح الشرط الذي يلزمه بعدم الكلام . إن القواعد العامة ، إذا كانت لا تلزم الخصم في الدعاوى المدنية بالكلام حقيقة ؛ فإن لذلك ما يبرره . فالخصم إذا كان مدعياً ، يكون هو وحده صاحب المصلحة والأقلدر على تحديد نطاق الادعاء . ولذلك

---

(٢١٦) بيرو (١) مقال ١٩٣١ ص/ ٢٣٧ .

“d’avoir la longue trop longue” (٢١٧)

(٢١٨) ديموج : مقال ١٩٢٩ سابق الإشارة ص/ ٤٣٤ وما بعدها .

(٢١٩) راجع دوفر ، المرجع السابق ص/ ٥٦ وما بعدها .

كانت القاعدة - بداهة - أن المحكمة لا تستطيع أن تقضى بأزيد مما يطلبه . وإذا كان مدعى عليه ، فإن أمر كلامه أو سكوته على ما يدعى عليه به ، إنما يتعلق بضميره . ولذلك لم يكن من المعقول إجبار المدعى عليه ، قانوناً ، على الإقرار ، وإلا تجردت قاعدة تحمل المدعى لعبء الإثبات من كل مضمونها . وإن كان ذلك لا يخل بحق المحكمة ، قانوناً ؛ في استجواب الخصم لعلها تحصل منه على إقرار بالمدعى به . أما في الدعوى الجنائية ، فإن من حق المتهم - قانوناً - أن يمتنع عن الإجابة في الاستجواب الذي يوجه إليه في دور التحقيق الابتدائي . وهو أمر له ما يبرره ، من ضرورة أن يكون المتهم « حراً في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه محققاً لمصلحته » (٢٢٠) يؤكد ذلك أن الاستجواب ، في دور المحاكمة غير جائز أصلاً ، لما له من خطورة ظاهرة « إلا بناء على طلب المتهم نفسه ، يتقدم به ويديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته ، فمثل هذا الاستجواب من شأنه أن يربك المتهم . وربما استدرجه إلى قول ما ليس في صالحه » (٢٢١) .

هذه هي المبررات التي تسند خلو القانون من نصوص تلزم الخصم أو المتهم ، قانوناً ، بالكلام . مجملها ، ضرورة ترك الأمر لتقدير الخصم ، أو المتهم ، وفق ما يراه من مصلحته أو ما يعليه عليه ضميره . لكن ذات هذه المبررات لا تسند استخلاص إمكان إلزام الخصم أو المتهم بعدم الكلام إذا رأى في هذا الكلام ، على الأقل ، ما يستجيب لنداء ضميره .

١٩١ - غير أن ما يدعى للأسف ، هو أن المشرع الفرنسي قد صحح في المادة ٥٢ فرض الالتزام بالسكوت على المستأمن . وإن كان يبدو قد عثر لخطورة هذا الحل فنيه إلى إخراج الاعتراف بالوقائع المادية من نطاق الحظر . الأمر الذي يؤدي - كما سبق أن ذكرنا - إلى إهدار جواز حظر

---

(٢٢٠) محمود مصطفي : المرجع السابق ص/٣٠١/٢ .  
(٢٢١) محمود مصطفي ، المرجع السابق ص/٤٧٠/٢٣٧ .

«الاعتراف بالمسئولية كلية . ولحسن الحظ فقد ألغيت في مصر - المادة ١١٢١ من مشروع القانون المدني التي كانت تصحح فرض الالتزام بالسكوت على المستأمن ، حين قضت بأنه « يصح الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان ، إذا كان المؤمن له - دون رضا المؤمن - قد دفع إلى المصاب تعويضاً أو أقر له بالمسئولية » .

#### ٢ - عدم مشروعية الغاية من الالتزام :

١٩٢ - ولما كان الشرط يحظر على المستأمن الاعتراف ، حتى ولو كانت الحقيقة هي مسئوليته عن الحادث الذي وقع ، فإنه يبدو - بهذا الشكل - أن الشرط يهدف - في مثل هذا القرض (٢٢٢) - إلى إهدار حق المضرور وإعفاء المؤمن من التزام هو في الحقيقة واجب عليه . فالغاية منه ، على هذا النحو ، غير مشروعة ، تجعله في نظر البعض - باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام والآداب ، لما يؤدي إليه - عملاً - من تضليل العدالة وإعاقة سيرها (٢٢٣) .

وقد رد البعض على هذا الوجه من وجوه الاعتراض على حظر الاعتراف بالمسئولية ، بأنه طالما أن المشرع قد أجاز للمستأمن أن يعترف بالوقائع المادية

---

(٢٢٢) وهو - في الفروض الأخرى (فرض التلطو : أو التشرح) : « سبق أن قلنا أنه شرط لا جدوى منه .

(٢٢٣) راجع مازو ( ٥ ، ل ) وتافك ، ص / ٨٨٤ بند ٢٦٨٩ ، ليون مازو مقال ١٩٢٩ ص / ٥٥ ، ٥٦ ، محكمة السين المدنية في ١٨ / ٧ / ١٩٢٩ ( د . أ ١٩٢٩ ص / ٥٦٤ ) .

وراجع كذلك ( في معرض تقرير بطلان شرط القسوط الجأزي امتراض المستأمن بمسئوليته ) . محكمة روان المدنية في ٢٦ / ١٠ / ١٩٣٢ ( د . ج . أ ١٩٣٣ ص / ٣٩١ ) . استئناف ليون ١٣ / ٥ / ١٩٣٣ ( د . ج . أ ١٩٣٣ ص / ٨٧٣ ) وكذلك الأحكام الصديدة المشار إليها في ب - شارميتير وروزي ص / ١٨٧ هامش ٢ .

للحدث ، فإنه « لا يعد بالإمكان - على حد تعبيره - وصف الشرط الحاضر للاعتراف بالمستولية بأنه يعوق سير العدالة » (٢٢٤) . وأمر التعقيب على هذا الرد بتصل بما سبق أن قلناه من صعوبة ، وعدم منطقية ، الفصل بين الاعتراف بالمستولية ذاتها ومجرد الإقرار بالوقائع المادية .

### ٣ - تعارض الحظر مع التزام الشاهد بقول الحقيقة :

١٩٣ - كذلك يرى بعض الشراح أن إلتزام المستأمن بعدم الاعتراف ، سوف يتناقض - عملاً - والتزامه بقول الحقيقة عن كل ما يعرفه ، إذا ما دعى لسماع شهادته كشاهد . ذلك أنه في هذا الفرض سوف يحلف عيناً على صدق أقواله ، وسوف يتعرض للعقوبة إذا ما سكت أو أدلى بأقوال كاذبة (٢٢٥) .

١٩٤ - غير أن البعض الآخر من الشراح يتشكك - مع تسليمه بهذه النتيجة - في نفس إمكانية سماع المستأمن كشاهد « في دعوى تتعلق بمحدث وقع منه (٢٢٦) » . والحقيقة أن الشخص لا يصدق عليه وصف الشاهد إلا إذا كان من الغير (٢٢٧) ، إذ الشهادة ليست - في الواقع - إلا إخبار الشخص أمام القضاء بواقعة حدثت من غيره ترتب حقاً لغيره . فإذا صرفنا النظر عن أن المضرور ، وهو يسعى إلى الحصول على اعتراف من المستأمن قد يقوم بإدخاله في الدعوى ، وهو أمر تجيزه المادة ١١٧ من قانون المرافعات في مصر (٢٢٨) ، الأمر الذي يخالف عليه عندئذ وصف الخصم بما لا يمكن معه بالتالي سماع شهادته ، فإنه - في كل الأحوال - حين يلبى بأقواله ، سواء

---

(٢٢٤) مونتجى ، المرجع السابق ص/ ١٩ .

(٢٢٥) راجع بيرو مقال ١٩٣١ سابق الإشارة ص/ ٢٣٧ ، ليون مازو مقال ١٩٢٩

ص/ ٥٦ .

(٢٢٦) دوفر ، المرجع السابق ص/ ٥٨ .

(٢٢٧) د. قصي والي : مبادئ قانون التقضاء الملتق ١٩٧٤ ص/ ٥٦٧ بند/ ٢٩٤ .

(٢٢٨) راجع في شروط إدخال الغير بناء على طلب الخصم ، قصي والي ، المرجع

السابق ص/ ٢٧٣ وما بعدها بند/ ٢٠٩ .

بناء على طلب المضرور ، أو بناء على طلب المؤمن نفسه ، إنما يخبر في الواقع بوقائع حدثت منه هو وإن رتبته حقاً لغيره ، مما يتخلع على هذه الأفعال وصف الإقرار وليس الشهادة .

• • •

١٩٥ - غير أنه ، أياً ما كان الرأي في هذه الحجج ، فإنه سلم المشرع الفرنسي بصحة الشرط الذي يحظر على المستأمن أن يعترف بمسئوليته . ولم يتردد لذلك جانب من الفقه الحديث في التصريح بصحة مثل هذا الشرط (٢٢٩) وإن بقي التساؤل حول مدى إمكان مجازاة مخالفته بالسقوط .

#### (ب) هل يمكن اشتراط السقوط جزاء مخالفة هذا الحظر ؟

١٩٦ - في مصر ، كانت المادة ١١٢١ من مشروع القانون المدني تجيز ؛ من حيث الأصل ، الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا اعترف المستأمن بمسئوليته دون رضاء منه (٢٣٠) . غير أن هذا النص ، لحسن الحظ قد حذف ، إذ لو بقي لما ترددت الشركات في تضمين وثائقها مثل هذا الحظر على ما يوجه إليه من انتقادات سبقت الإشارة إليها ، ولما ترددت المحاكم في تطبيقه لإعمالا لقاعدة العقد ثريعة المتعاقدين . ولم يكن من المتصور - والحال كذلك - أن يتذرع دفاع المستأمنين بوقوع هذا الشرط باطلاً للتعسف إعمالاً للمادة ٧٥٠ من القانون المدني الحالي ، إذ المشرع نفسه هو الذي أجاز مثل هذا الشرط . كما أنه ، حين طرح هذا الدفع بالفعل أمام إحدى المحاكم ، لم تردّد في رفضه ، حيث يتصل هذا الشرط بالشرط الأعظم الذي تتضمنه

---

(٢٢٩) راجع بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٥٣٢ ، بند/٣٩٦ ، ب - شارستير (أنريه ، ميشيل) المرجع السابق ص/٩١ بند/١٦٤ ؛ دي ليل ١٩٧٣ ص/١٩١ .  
(٢٣٠) وإن كانت - مع ذلك - لم تجز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المستأمن مقصوراً على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أنه ما كان يستطيع أن يمتنع عن الإقرار لغير حقه فيكون أن يتركب ظاهراً .



الوثيقة والذي بموجبه يتخلى المستأمن عن أمر إدارة دعوى المسؤولية لشركة التأمين ، وهو ( أى الشرط الأخير ) فى ذاته شرطاً مشروعاً (٢٣١) .

١٩٦ - أما فى فرنسا ، فلم تذكر المادة ٢/٥ شيئاً عن السقوط كجزاء يمكن أن يلحق بخالفة المستأمن لالتزامه بعدم الاعتراف ، وإنما أجازت فقط للمؤمن أن يشترط أن مثل هذا الاعتراف لن يحتاج به عليه . لذلك اختلفت الآراء حول مدى إمكان اشتراط هذا الجزاء بدلا من عدم الاحتجاج ، خاصة وأن هذه المادة ليست من النصوص الآمرة فى قانون التأمين الفرنسى :

فإنه البعض إلى إمكان اشتراط هذا الجزاء ، مستندين فى ذلك إلى حجج شكلية ، تنحصر فى أن مثل هذا الشرط ليس من بين شروط السقوط الباطلة التى حددتها المادة ٢٤/٤ على سبيل الحصر ، وأن حرص المشرع على إبطال شرط السقوط لاختلال المستأمن بالتزامه بتقديم المستندات دون أن يذكر كلمة عن شرط السقوط لإخلاله بالالتزام بعدم الاعتراف حين أن الشرطين بدرجان عادة فى الوثيقة جنباً إلى جنب ( تحت بند تخلى المستأمن عن أمر إدارة الدعوى المؤمن ) ، يؤكد أنه يراه صحيحاً ٢٣٢ . وفى القضاء ، صححت محكمة ليل التجارية فى ١٨/٧/١٩٣٢ صراحة مثل هذا الجزاء ، مادام أن الشرط لا يخطر على المستأمن أن يبين - عند وقوع الحادث - وقائمه المادية (٢٣٣) .

١٩٧ - غير أن هذه الحجج الشكلية ليس من الصعب الرد عليها . ذلك أنه إذا كانت المادة ٢٤ قد حرصت على التصريح بيطلاق بعض

---

(٢٣١) راجع حكم محكمة التمييز السورية ( الدائرة المدنية ) فى ٢٩/١٢/١٩٦٩ مجلة التمييز وحوادث النقل عدد ٢/ ١٩٧٠ ص ١٠٩ رقم ٤٧ .

(٢٣٢) راجع نو ، المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٢٣٣) أنظر محكمة ليل التجارية فى ١٨/٧/١٩٣٢ ( ر. ج. أ ١٩٣٢ ص ٣٩١

حصري ٢/ ) .

شروط السقوط بصفة خاصة ، فليس يمنع ذلك - في إعتقادنا - من بطلان غيرها ، استخلاصاً ( ولو بشكل ضمني ) من نصوص أخرى . ولعل المادة/١٢ نفسها هي أحد هذه النصوص . كما أن استخلاص الجواز من سكوت المشرع عن بطلان شرط السقوط لمخالفة التزام ما ، وحرصه على إبطال الشرط المخايز التزاماً آخر ، ليجرد أن كلا الالتزامين قد جرت العادة على أن يلجأ جنباً إلى جنب في الوثيقة ، أمر غير سائق ، ينطوي على إفراط في الشكلية غير مقبول .

٢٩٨ - لذلك يتجه الرأي الراجح في الفقه الفرنسي إلى عدم جواز اشتراط السقوط جزاء لمخالفة هذا الالتزام بدلا من عدم الاحتجاج الذي أجازته المشرع . وهم يستندون في ذلك إلى حجج من النصوص ، ومن المنطق ، ومن الاعتبارات العملية .

فن ناحية ، إذا كانت المادة/٥٢ ليست حقيقة من النصوص الآمرة إلا أنها أعطت للطرفين خياراً محدداً ، أما أن يأخذوا بالجزاء الذي أجازته . ( وهو عدم الاحتجاج ) أو يستبعدا كل جزاء (٢٣٤) فتعديد عدم الاحتجاج كحد أقصى لمواجهة الخروج على هذا الالتزام ، يفهم منه ، ضمناً ، أن المشرع يخطر أى جزاء أخسر أكثر قسوة ، وبصفة خاصة السقوط . (٢٣٥)

من جهة أخرى ، فإن هذا الحل هو الذى يستجيب والمنطق . ذلك أنه لو كان من الجائز أن يشترط المؤمن السقوط جزاء لمخالفة هذا الالتزام .

---

(٢٣٤) راجع بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٨٩ وما بعدها بند/٢٦ مارجيا وفافر روشيه ص/٣٣٨ ؛ بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢١٠ وما بعدها بند/١٢٩ .  
(٢٣٥) راجع : دوفر ، ص/١١٠ ، ريتيجيه ص/٨٦ وما بعدها بند/١٠١ ، لامير - فافر ( إيفون ) ، المرجع السابق ص/١٨٠ بند/١٢٥ ، مازو ( هـ ) ، وتانك . ص/٨٨٤ بند ٢٦٨١ ترايبو ص/٢٨ ، بيسون تعليق عل حكم السين الملغية في ١٩٥١/٤/٢٥ ( ر. ج. أ ١٩٥١ ص/٤٢٧ ) .

لما بدا لترخيص باسـترات عدم الاحتجاج جزاءً لمخالفة هذا الالتزام من فائدة ، إذ من البليـسـى أن « من يملك الأكثر يملك الأقل من باب أولى » (٢٣٦) .

ويضاف إلى ماتقدم ، أنه ليس هناك - عملاً - من خطورة على المؤمنين من مثل هذا التفسير ، فصالحهم يحميها عدم الاحتجاج ، مادام أن كلا من المستأمن المعترف أو المـضـرور « لن يعد بإمكانه إعمال الضمان إلا إذا أثبت مبدأ المسؤولية وقدر الضرر بوسيلة أخرى » (٢٣٧) غير الاعتراف .

كل ذلك فضلاً عما سبق أن ذكرناه من الاعتراضات التي تساق عادة ضد حظر الاعتراف بالمسؤولية بوجه عام .

١٩٩ - أما القضاء الفرنسي ، فقد ذهب جانب منه ، كما سبق أن أشرنا ، إلى بطلان شرط السقوط المجازي للاعتراف بالمسؤولية ، بحسبانه مخالفاً للنظام العام والآداب (٢٣٨) حين علقت محكمة النقض الفرنسية ، في حكم شهير لها بطلان شرط السقوط على عدم ثبوت أن المستأمن قد اعترف بمسؤوليته « مفرضاً ومخالفاً للحقيقة » (٢٣٩) بحيث يمكن القول أن القضاء يعلق إعمال السقوط على ضرورة توافر هذا الشرط (٢٤٠) وإن كانت بعض المحاكم الدنيا لم تقبل وجهة النظر هذه ، فهي في الواقع تضيف

---

(٢٣٦) ييسون مقال ٢٩٣٦ ص/٤٩٠ ، وأنظر أيضاً دوفر ص / ١١١ .

(٢٣٧) ييسون مقال ١٩٣٦ ص/٤٩١ ، وفي نفس المني : مورتين ص/٢٤٠ .

(٢٣٨) راجع سابقاً بند /

(٢٣٩) "du parti pris et contrairement à la vérité" (٢٣٩)

نقض ١٩٣٢/٧/١٢ (ر. ج. أ ١٩٣٢ ص/١٠٣٤) .

(٢٤٠) راجع في هذا الاتجاه أيضاً : محكمة مارمان المدنية في ١٤/١١/١٩٣٤ ، واستئناف باريس ٢٩/١٢/١٩٣٤ (ر. ج. أ ١٩٣٥ ص/٩٤ وتعليق بيكار، ١٩٣٥ ص/ ٣٤١ وتعليق بيكار) ، وفي نفس المني : سوميان ١٩٥٧ ص/٨٤ وما يتبعها بند/١٣٧

اشتراطات لا ذكر لها في القانون ، إذ المادة/٥٢ لم تتكلم عن شرط السقوط  
كلية ، الأمر الذى كان يفهم منه ضرورة القول إما بصحة هذا الشرط  
بالكامل أو ببطلانه بالكامل . ولذلك قضت هذه المحاكم صراحة ببطلان  
شرط السقوط هذا لمخالفته للنظام العام والآداب ، حتى ولو كان إعراف  
المستأمن نتيجة تواطؤ مع المضرور . ذلك لأن شرط السقوط في هذا القرض  
يتجرد من كل قيمة ؛ لأن الغش إذا ما أثبتته الشركة إنما يكفى وحده  
لفقد الحق في الضمان ، (٢٤١) .

ونحن نعتقد أن أعمال السقوط - وقد علق في نظر محكمة النقض على  
شرط سوء نية المستأمن في الاعتراف ، أو تواطؤه مع المضرور ، بمعنى  
صلوره منه مغرضاً ومخالفاً للحقيقة - فإنه ينبغي على المؤمن أن يثبت توافر  
هذا الشرط ، ولا يصح - في اعتقادنا - أن ينهض الاعتراف في ذاته  
قرينة على سوء النية ، إذ الأصل أن حسن النية مفترض .

ولعل صعوبة هذا الإثبات ، تؤدي إلى القول بأن مذهب محكمة النقض  
يؤدي - عملاً - إلى إهدار شرط السقوط كلية (٢٤٢) بحيث لا يمكن أن  
تستخلص منه - كما أدعى البعض - أن محكمة النقض تصحح شرط السقوط  
للاعتراف بالمسؤولية من حيث المبدأ (٢٤٣) .

### الفصل الثانى

جزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف في القانون المقارن

(موقف التشريعات المقارنة من السقوط كجزاء لهذا الاعتراف)

٢٠٠ - أما في القانون المقارن ، فقد تصدّت بعض التشريعات لشرط

---

(٢٤١) محكمة روان المدنية في ٢٦/١٠/١٩٣٢ (ر. ج ١٩٣٣ ص/ ٣٩١) .

(٢٤٢) في هذا المعنى : فريته ، ص/ ٦٥٤ .

(٢٤٣) راجع ، نو ص/ ١٢٧ .

السقوط كجزء لخالفه المستأمن لالتزامه بعدم الاعتراف بالمسئولية : ويمكن القول - بوجه عام - أنها أجازت مثل هذا الشرط ، وإن قيده بقيود تُلحظ إلى حد كبير - من نطاق تطبيقه . كما لعب الفقه والقضاء دوراً في سبيل إدخال هذه القيود ، في التشريعات التي وردت خلواً منها . وذلك على التفصيل التالي :

أولاً - تقييد السقوط ، بضرورة ألا يكون جرم المعترف

واضحاً دون أدنى شك :

[ مذهب القضاة البلجيكي والسويسري ] .

(١) في بلجيكا :

٢٠١ - في بلجيكا ، يقضى البند / ١٩ من عقد التأمين النموذجي Contrat - Type صراحة ، بإعفاء المؤمن من الضمان إذا اعترف المستأمن بمسئوليته .

٢٠٢ - والملاحظ أن الفقه هناك ينحون نحو التشدد الواضح مع المستأمن الذي يعترف بمسئوليته خلافاً لشرط الوثيقة . ففي تعليق على البند سابق الإشارة ، يرى البعض أن القاضى يجب أن يلتزم بشرط السقوط إذا اعترف المستأمن بمسئوليته ، وذلك طبقاً لمبدأ حرية الاتفاقات . ولن يعنى هذا الأخير من الجزاء أن يتدرج بحسن نيته في هذا الاعتراف . ( ٢٤٤ ) وواضح هنا أن هذا التفسير يناقض تماماً مسلك محكمة النقض الفرنسية التي علقت - إعبال الجزاء ، على شرط ثبوت أن يكون اعتراف المستأمن قد صدر مغرضاً وبخالفة للحقيقة .

وربما كان مثل هذا التفسير متسقاً - هذا حقيقى - مع الفكرة المسلم بها : وهى أن السقوط جزاء يطبق بصرف النظر عن حسن نية المستأمن . وهو

ما عبر عنه بعض الشراح البلجيكيين من ضرورة رفض فكرة تعليق السقوط بوجه عام على سوء نية المستأمن . ذلك أن « حسن النية ليس سبباً للإعفاء في المسؤولية العقدية (٢٤٥) » . كما أن تعليق السقوط على غش المستأمن أو سوء نيته ، في اعترافه بالمسؤولية بصفة خاصة ، سوف يجعل تطبيقه أمراً نادراً (٢٤٦) . ولعل قسوة مثل هذا التفسير على المستأمن حسن النية ، في هذا المجال بصفة خاصة ، مبرر آخر لضرورة التدخل التشريعي في مصر لحظر مثل هذا الشرط ، أو للتضييق إلى أبعد حد من نطاق تطبيقه . فليس يكفي - كما سبق أن ذكرنا - نص المادة ٧٥٠/ مذني التي تبطل كل ما يرد في الوثيقة من شروط تعسفية ؛ إذ قد يصعب كما رأيت محكمة التمييز السورية التي أثير أمامها مثل هذا الدفع - أن ترى المحاكم في هذا الشرط تعسفاً ، وهو يتصل بشرط تخلي المستأمن عن إدارة الدعوى للمؤمن الذي يعتبر في ذاته ، ولاشك ، شرطاً مشروعاً .

هذا وقد تطوع البعض الآخر من الشراح البلجيكيين إلى تخريج هذا الشرط فرأى فيه مجرد تطبيق للقاعدة المقررة بالمادة/١٧ من قانون التأمين البلجيكي ( ١٨٧٤ ) التي تلزم المستأمن بأن يبذل كل ما في وسعه للتخفيف من الكارثة (٢٤٧) .

ومثل هذا التخريج - وإن بدا صحيحاً من ناحية أن الكارثة في التأمين من المسؤولية هي مطالبة المضرور بالتعويض عما أصابه من ضرر ، ودية كانت المطالبة أم قضائية - إلا أن النص سابق الإشارة يتعلق ، في الواقع ، بنطاق الكارثة ، إذ يفرض على المستأمن التزاماً يبذل عناية في سبيل حصر مدى الكارثة في أضيق نطاق ممكن . واعتراف المستأمن إنما يتعلق - في الواقع - بمبدأ المسؤولية وليس بمداها . ، مادام أنه يتعلق بأمر ثبوت هذه المسؤولية .

(٢٤٥)؛ (٢٤٦) - مونت ، دي فيليه ، وأندريه ( في فان إكهر ) ص/٥٤٩ بتد/٣٨٩ .

(٢٤٧) راجع . ب - لالو ١٩٤٤ سابق الإشارة ص/٣٤٨ بتد/٣٩ .

وقد يقال أن الاعتراف بدرجة معينة من الخطأ يؤدي إلى التأثير في قدر التعويض ، فالخطأ العمدي أو الجسيم يميز المطالبة بالتعويض عن الضرر حتى غير المتوقع . ونقول أن الأمر - في مطالبة المضرور بالتعويض - يتعلق بمسئولية تقصيرية ، وفي هذا النوع من المسئولية ، يسأل مرتكب الفعل الضار طبقاً للقواعد العامة عن تعويض الضرر غير المتوقع أياً كانت درجة جسامته الخطأ . ومن ثم فإن اعتراف المستأمن بأنه ارتكب الفعل الضار بخطأ جسيم من جانبه ، لن يؤثر - عملاً - على قدر التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه عنه . أما إذا اعترف المستأمن بأنه ارتكب الفعل الضار عمداً ، فإن الأمر سوف يتعلق بحالة عدم تأمين Mon assurance ، إذ التأمين لا يغطي الأفعال العمدية . ومن ثم فسوف لا يلتزم المؤمن ، باعتراف المستأمن على هذا النحو ، بأي تعويض .

٢٠٣ - أما القضاء البلجيكي ، فقد نحا - على العكس - نحو صالح المستأمن . إذ اجتهد في محاولة حصر نطاق تطبيق السقوط للاعتراف ، فقصر أعمال الجزاء على الاعترافات التدلّسية (٢٤٨) . وفي هذا المعنى استندت إحدى المحاكم إلى الهدف من حظر الاعتراف بالمسئولية ، وهو حماية المؤمن من الاعترافات غير الصحيحة ، لتفضي صراحة بأن هذا الأخير لا يمكنه أن يتمسك بالسقوط « إذا لم يكن هناك أي شك يتعلق بمسئولية المستأمن (٢٤٩) » . كما اقتربت محكمة لياج التجارية من هذا المعنى ، حين قضت بأن الشركة لا يمكنها أن تتمسك بالسقوط ، إذا كانت - وهي تعلم باعتراف المستأمن بمسئوليته - قد تعهدت بالدفاع عنه ، ثم رأت من غير المحبذ - وقد أدارت بنفسها دعوى المسئولية - أن تستأنف حكم الإدانة الذي صدر ضده (٢٥٠) .

---

(٢٤٨) - راجع القضاء المشار إليه في : مازو (٤٥) وتالك ص/٨٨٦ هـ/ش/٣.

(٢٤٩) أنظر تورنوف في ١٩/٢/١٩٥٨ مشار إليه في دي تورنوف ص/١٠٩ بتد/٦١٥.

(٢٥٠) أنظر : محكمة لياج التجارية في ١/٥/١٩٣٢ مشار إليه في دي تورنوف ص/١٠٩.

( ب ) في سويسرا :

٢٠٤ - أما في سويسرا فلم ينظم قانون التأمين الصادر في ٢ إبريل ١٩٠٨ مشكلة اعتراف المستأمن بمسئوليته ، وبالتالي ما يمكن أن يلحق هذا الاعتراف - إذا حُظر في الوثيقة - من جزاء .

لذلك حاول جانب من القضاء السويسري - في سبيل حصر نطاق السقوط المشرط في الوثائق لمخالفة هذا الحظر - أن يستند إلى المادة / ٢٩ من هذا القانون ، الخاصة بتفاهم الخطر بفعل المستأمن خلال سريان الوثيقة ، ليستخلص منها ضرورة ثبوت أن اعتراف المستأمن بمسئوليته قد ألحق بالمؤمن ضرراً . فهذه المادة لا تعني المؤمن من التزامه في مواجهة المستأمن ، إلا إذا كانت مخالفة هذا الأخير لالتزامه بمنع تفاهم الخطر قد أثرت على وقوع الكارثة أو على قدر العوض الواجب على المؤمن دفعه . ولما كان اعتراف المستأمن بمسئوليته يمكن - في نظر هذه المحاكم - أن يعتبر ، على سبيل القياس ، نوعاً من تفاهم وضع المؤمن ، فإن السقوط ، جزاء هذا الاعتراف ، لا يمكن تطبيقه إلا إذا أصاب المؤمن ضرر منه ( ٢٥١ ) ، وهو مالا يمكن القول به ، حين تكون إدانة المستأمن قد تمت على أساس من ثبوت مسئوليته من غير طريق اعترافه ( ٢٥٢ ) .

٢٠٥ - لكن المحكمة الفيدرالية السويسرية لم تقبل وجهة النظر هذه ورفضت في أحد أحكامها هذا القياس ، غير أنها إذا كانت قد صححت شرط السقوط من حيث الأصل ، ورفضت تعليق إعماله على شرط ثبوت

---

= بندص / ٦١ .

( ٢٥١ ) وفي إيطاليا ، استلزم بعض المحاكم كذلك ضرورة وقوع ضرر المؤمن من الاعتراف حتى يمكن إحمال السقوط . راجع القضاء المشار إليه في فريند ص / ٦٥٦ هامش / ٨ .

( ٢٥٢ ) راجع القضاء المشار إليه في فريند ص / ٦٥٥ هامش / ٧ .



ضرر لحق بالمؤمن من الاعتراف ، إلا أنها اجتهدت في سبيل تضييق نطاق هذا الجزاء ، متخلة وجهة نظر أخرى .

فالسقوط عندها لا يستبعد إلا إذا كان امتناع المستأمن عن الاعتراف بمسئوليته ، يقع مخالفاً لحسن النية ، بالنظر لكون هذه المسؤولية واضحة لا لبس فيها . وجاء في حيثيات هذا الحكم : « إن الإنسان الشريف ، الذي يعرف دون أدنى شك أنه مسئول عن الضرر الذي لحق بالغير ، لا يمكن - في الواقع - أن يهرب من الشعور بالانصاف الذي يولد عنه الرغبة في تعويضه . إنه - وقد كان مقتنعاً بمسئوليته - إنما يشعر لزماً وبمحسن نية ، بواجب ملج في أن يعلنها دون انتظار لثبوتها قضاء . وإن في إلزامه بأن يسكت صرخة ضميره هذه ، بالوقوف سلبياً من مطالب المضرور المبررة ، إرغام له على أن يتبنى موقفاً خسيساً لا يقبله الشخص السوي ( ٢٥٣ ) .

ثانياً : - تقييد السقوط ، بضرورة ألا يكون في الإحجام عن الاعتراف ظمناً واضحاً بالمضرور :

[ مذهب القانون الألماني ، والنمساوي ، والنشيكى ]

٢٥٦ - أما في ألمانيا ، فقد قضت المادة / ١٥٤ - ٢ من قانون ٣٠ مايو ١٩٠٨ صراحة بأنه لا يستطيع المؤمن أن يتمسك بشرط الوثيقة - والذي بموجبه يكون معفياً من الضمان في حالة ما إذا عوض المستأمن الغير أو اعترف بحق هذا الأخير دون رضا المؤمن - حينما يتضح من الظروف أن طالب التأمين ما كان بإمكانه أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون ظلم بينه ( ٢٥٤ )

( ٢٥٢ ) في ١٠/١٠/١٩٣١ م أشار إليه في فريته ص/ ٦٥٥ وما بعدها .

( ٢٥٤ ) ويقترب من هذا المعنى نص المادة / ٩٤ - ١ من قانون التأمين السويدي ( ٨ إبريل ١٩٢٧ ) والذي لا يميز للمستأمن أن يعترف بمسئوليته - خلافاً للظن - إلا إذا كان طلب المضرور مستنداً إلى أساس قانوني .

وهكذا إذا كانت هذه المادة تصحح شرط السقوط من حيث الأصل ، إلا أنها ضيقّت في الواقع من نطاق تطبيقه ، حينما أخرجت منه حالة ما إذا لم يكن باستطاعة المستأمن أن يمتنع عن الاعتراف دون ظلم بين يلحق بالمضرور .

٢٠٧ - وعلى غرار هذا النص تماماً تجرى المادة / ١٢٥ من قانون التأمين المتساوي ، والمادة / ١٢٠ من قانون التأمين التشيكي . كما كانت تجرى على نفس النسق كذلك المادة / ١١٢١ من مشروع القانون المدنى المصرى قبل إلغائها .

٢٠٨ - ويرى بعض الشراح أن هذا القيد الذى يقتضى فحص ضمير المستأمن « يبدو من الصعب إثباته » ٢٥٥ . ونحن نعتقد - في هذا الصدد أن المستأمن هو الذى يقع عليه عبء إثبات توافر هذا القيد ، إذ السقوط بموجب المادة ١٥٤ - يكون صحيحاً من حيث الأصل ، ولا يستبعد تطبيقه إلا في حالة محددة ، إذا ادعى المستأمن توافرها وجب عليه أن يقيم الدليل على هذا الإدعاء .

غير أنه لا يصح - في اعتقادنا أيضاً - أن يستخلص من ذلك أن مذهب القانون الألماني أقل حماية للمستأمن من مذهب محكمة النقض الفرنسية التى علقت أعمال السقوط على شرط أن يثبت المؤمن أن المستأمن قد اعترف بمسئولية مفرضاً وبالمخالفة للحقيقة ؛ ذلك أن هذا المذهب الأخير إن كان يلقى بعبء الإثبات على عاتق المؤمن ، حين يلقى هذا العبء في مذهب القانون الألماني على عاتق المستأمن ، إلا أنه كثيراً ما يكون من شأن ظروف الحادث نفسه وملابساته والشهود عليه ، ما ينطق بذاته في معنى تحقق القيد الوارد بالمادة / ١٥٤ ألماني ، بمعنى ناطقة في معنى أن المستأمن ما كان بإمكانه أن يمتنع عن الاعتراف بمسئوليته دون ظلم بين بالمضرور .

• • •

٢٠٩ - ويبقى من بعد كل ما تقدم ، أنه أصبح من الواضح أن معظم الفقه والقضاء يتشكك في مشروعية حظر الاعتراف بالمسئولية . كما أن معظم التشريعات والاجتهادات الفقهية والقضائية تتجه نحو التضييق من شرط السقوط المجازى لهذا الاعتراف إلى أقصى حد ممكن . فإذا كانت التشريعات التي سلمت بهذا الحظر قد حرصت على عدم تسوية الاعتراف بالمسئولية بمجرد الإقرار بالوقائع المادية ، وكان الإقرار بهذه الأخيرة ينطق بهذاته في معظم الأحيان - في معنى الاعتراف بالمسئولية ذاتها ؛ فإننا نطمح أن يأخذ المشرع المصرى خطوة أكثر تقدماً ، نحو منع هذا الحظر من حيث الأصل . وحماية المؤمن يكفى أن يكون لهذا الأخير الحق في الرجوع على المستأنم بما دفعه للمضرور ، إذ لم يكن على مسئولية المستأنم من دليل سوى اعترافه ثم ثبت فيما بعد أن هذا الاعتراف لم يكن صحيحاً . على أن يبدأ سريان تقادم دعوى الرجوع هذه من يوم اكتشاف عدم صحة الاعتراف . ولعل في هذا التنظيم ما يحول بين المستأنم والاعتراف بمسئوليته كذباً لإضراراً بالمؤمن .

## المطلب الخامس

### شرط السقوط التعسفى

السند التشريعى لهذا الحظر .

٢١٠ - اختتمت المادة /٧٥٠ مدنى مصرى ؛ تعداد الشروط الباطلة التى يمكن أن تتضمنها وثيقة التأمين ، ببطان « كل شرط تعسفى آخر ، يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه »

وهذا النص لانظير له في قانون التأمين الفرنسى . كما أن المادة /٢٤ من هذا القانون الأخير لم تتضمن هذه الحالة من حالات بطلان شروط السقوط التى عدتها .

ومن ثم فقد يجوز التساؤل عما إذا كان بالإمكان إبطال بعض شروط السقوط الأخرى ، غير تلك التي ذكرتها المادة /٧٥٠ في فقرتها الأولى والثانية (٢٥٦) إستناداً إلى هذه الفقرة الأخيرة ، أو بعبارة أخرى إستناداً إلى فكرة التعسف . وقبل الإجابة على هذا التساؤل يحسن أن نحدد أين يمكن التعسف في شرط السقوط بوجه عام .

#### يمكن التعسف في السقوط .

٢٩١ - بالنظر إلى خصائص السقوط المسلم بها فقهاً وقضاءً ، لا سهل — بادئ ذي بدء — القول بأن التعسف فيه يمكن في أنه جزاء يمكن أن يلحق المستأمن حتى ولو كان حسن النية في إخلاله بالإلتزام المجازي به ، أو أنه يمكن أن يطبق بصرف النظر عما أصاب المؤمن من ضرر من جراء هذا الإخلال . فن المسلم به أن السقوط جزاء يطبق — بوجه عام (٢٥٧) — حتى على المستأمن حسن النية ، حين يلعب في هذا الفرض دوراً وقائياً ، لحماية الشركات من إهمال عملائها ، وبصبرتهم بخطورة الجزاء الذي يمكن أن يلحق هذا الإهمال بما يجعلهم حريصين في تنفيذ التزاماتهم (٢٥٨) . كما أنه لا يعتبر تطبيقاً لفكرة الشروط الجزائية في القواعد العامة ، كتحديد مسبق للتعويض عن الضرر الذي يمكن أن يلحق الدائن من جراء إخلال المدين بتنفيذ التزامه العقدى . ومن ثم يطبق ؛ ويحرم المستأمن من حقه في الضمان كلية ، ولو لم يصب المؤمن ضرر من جراء إخلال المستأمن بتنفيذ التزامه .

---

(٢٥٦) وهي شرط السقوط لمخالفة القوانين والوائح ، وشرط السقوط لتأخر ذي إبلاغ الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات .

(٢٥٧) أي فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص . ومثال ذلك البند /١٥ من وثيقة الحريق النموذجية في فرنسا ، والتي تستلزم لإعمال السقوط كجزاء على مبالغة المستأمن في تقدير الخسائر الناجمة عن الحريق ، أن تكون هذه المبالغة عمدية .

(٢٥٨) راجع بيكار وبيسون المطول بند /٢٢٥ ، محمد كامل مرمى ص /١٤٧

بند /١٣٣ .

إنما يمكن أن نحدد - مع البعض - ممكن التمسك في السقوط ، في  
وجه متعددة :

٢١٢ - فمن ناحية ، إذا كان لا غبار على اشتراط السقوط جزاء لمخالفة  
التزام أساسى مفروض على المستأمن ، فيتعادل في نتيجته - عندئذ - مع  
خطورة مخالفة المستأمن ؛ فقد يبدو - على العكس - من التمسك مع هذا  
الأخير أن يفرض عليه السقوط جزاء لمخالفة التزام ثانوى ، فلا يتعادل  
- عندئذ - أثر الجزاء في إسقاط التزام المؤمن الرئيسى مع مخالفة التزام  
ثانوى من جانب المتعاقد الآخر (٢٥٩) . ويمكن أن تمثل لذلك - مع هذا  
البعض - بالفرض الذى يشترط فيه سقوط حق المستأمن في التأمين إذا اختصم  
المؤمن في دعوى المسئولية المرفوعة عليه من المضرور (٢٦٠) ، فتحليل مثل  
هذا الالتزام يكشف في الواقع عن تجرده من أية أهمية عملية ، بما يجعل من  
التمسك أن يرصد السقوط جزاء للاخلال به . فقد يبدو للوهلة الأولى ،  
أن المؤمن يقصد من هذا الحظر مصلحة جديده ، وهى عدم علم المحكمة  
بوجود تأمين على مسئولية المستأمن تجاه المضرور ، حتى لا تميل لصالح هذا  
الأخير ، أو على الأقل حتى لا تنال في تقدير التعويض . مع أن هذه المصلحة  
تبدو وهمية في ضوء الواقع التشريعى المصرى . فأكثر صور التأمين من المسئولية  
شيوعاً تلك التى تنطى المسئولية الناجمة عن حوادث السيارات . وفى هذا  
النطاق يكون التأمين أمراً إجبارياً ، ومن ثم فمن المفروض في المحكمة أنها تعلم  
بوجود تأمين . بل إنه حتى في غير هذا النطاق ، فإن تحقيقات البوليس ،  
قبل أن تستقيم الدعوى أمام القضاء ، قد تكشف عن وجود هذا التأمين . بل  
إن محامى شركات التأمين ، عادة ما يكونون معروفين لدى المحاكم .

٢١٣ - ومن ناحية أخرى ، يمكن التمسك في السقوط ، في نظر البعض  
في تطبيقه الصارم لمخالفة التزامات يكون من الواجب على المستأمن بموجب

---

(٢٥٨) ، (٢٥٩) راجع : مونت ، دى فيليه ، وأندريه ( في فان إكهو ) ص / ٥٥٥ .

شروط الوثيقة أن يقوم بها في مدة بالغة القصر (٢٦١). وإن كنا نعتقد أن في القواعد العامة ما قد يغني عن تطبيق نظرية التعسف لإبطال شرط السقوط الحازي لالتزام يجب تنفيذه في مثل هذه المدة ، أو فيما يمكن أن نسميه كذلك بالمدد الوهمية (٢٦٢) ففي هذا النوع أو ذاك من المدد ، قد يستحيل على أي مستأمن آخر أن يني بشرط الوثيقة ، ومن ثم يظل الالتزام لاستحالة عمله . كذلك فقد تسعف فكرة القوة القاهرة إلى حد كبير ، المستأمن الذي تجاوز هذه المدد ، من الإفلات من تطبيق الجزاء عليه ، إذا استطاع أن يثبت أن ظرفاً ما خارجاً عن إرادته ، أو لا يد له فيه ، هو الذي حال بينه والوفاء بالالتزام في موعده (٢٦٣) .

٢١٤ — وأخيراً يمكن التعسف في السقوط كذلك ، في أنه جزاء يطبق دون ما تدرج ، بمعنى أنه جزاء موحد ، يلحق مخالفة المستأمن أيّاً كان قدر جسامتها ، فيحرمه من كل الحالات — من كامل خقه في العوض . ويمثل البعض لذلك بما تقضي به المادتين ٤ ، ٢٣ من وثيقة التأمين التوذكجية في بلجيكا والخاصة بتأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن استغلال الأتوبيسات ، والثان تقضيان بسقوط حق المستأمن في الضمان إذا كان العدد الذي ينقله عند وقوع الحادث أزيد من العدد المحدد في رخصة المرور . فإذا زاد عدد الركاب واحداً مثلاً ( ٤١ بدلاً من ٤٠ ) طبق شرط السقوط ، حين أنه لايسهل القول بأن زيادة هذا الركاب هي التي أدت إلى وقوع الحادث ، يلزحام المكان

---

(٢٦١) راجع : موتيت ، دي فيليه ، وأندويه ( في فان إكهو ) ص/٥٠٦ بند/٣٩٥ ، ويقترّب السهوي ص/٢٢٤٥ ٣/٥ .  
(٢٦٢) إذا كانت هذه المدد تسرى بصرف النظر عن علم المستأمن بالواقعة المؤدية لبعه سريانها . ومثالها إلزام المستأمن بالإخطار بوقوع الكارثة في مدة معينة تبدأ من يوم وقوعها ولو كان مجهله للمستأمن .  
(٢٦٣) راجع موتيت ، دي فيليه ، وأندويه ( في فان إكهو ) ص/٥٠٦ بند/٣٩٥ .

على السائق مثلاً أو بإضعاف فاعلية الفرامل (٢٦٤) وإن كنا نعتقد أن هذا المثال التشريعى يتعلق - بالأولى - بحالة عدم تأمين Non-Assurance وليس بحالة سقوط decheance فالمؤمن فى مثل هذا الفرض لا يعطى إلا الحادث الذى يقع لسيارة ذات حوالة معينة ، ومن ثم فإن أى تجاوز عن هذه الحوالة ، يخرج الخطر من إطار الضمان .

هذه هى - باختصار - أوجه التعسف فى السقوط كجزاء يمكن أن يلحق. إخلال المستأمن بالتزاماته . ويبقى - من بعد التساؤل عما إذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة / ٧٥٠ مدنى مصرى يمكن أن تطبق على شروط السقوط أم لا .

هل يمكن إبطال شروط السقوط التعسفية - فى مصر - إعمالاً للفقرة الخامسة من المادة ٧٥٠ ؟

٢١٥ - معروف أن المادة ٧٥٠ سابقة الإشارة قد وردت لتعداد بعض الشروط التى تبطل بصفة خاصة إذا وردت فى وثيقة التأمين . غير أن الملاحظ فى هذا الشأن أن الفقرات الثلاث الأولى منها تتكلم فى خصوص شروط السقوط (٢٦٥) . فإذا كانت الفقرة الخامسة تضيف بطلان كل شرط تعسفى « آخر » ، فإن هذا اللفظ الأخير قد يحمل على الإعتقاد بأن أساس بطلان السقوط فى الفقرات الثلاث الأولى كان هو فسكرة التعسف . وقد صرح بعض الشراح - فى مصر بهذا المعنى (٢٦٦) . كما قد يحمل على الاعتقاد أيضاً ،

---

(٢٦٤) راجع : مونت ، دى فيليه ، وأنفريه ( فى فان إكهو ) ص/٣٥٧ هاش/ ١ .

(٢٦٥) وأضاف المشرع إليها شروط البطلان فى الفقرة ٢ .

(٢٦٦) راجع : د/عبد المنعم البداوى ، الإيجاز والتأويل ١٩٦٨ ص/٣٥٧ بند/ ٢٥١ ، السهوى ص/١٣٣٤ بند/ ٦٥٣ .

بأن بالامكان إبطال شروط سقوط أخرى ، استناداً إلى هذه الفقرة ، إذا رأى فيها التقاضي تعسفاً من جانب المؤمن .

٢١٦ - وبالفعل حاولت إحدى المحاكم السورية ، أن تستند إلى نص المادة / ٧١٦ - هـ هناك ، والمطابق تماماً للمادة ٥/٧٥٠ مدنى مصرى ، لتبطل الشرط الذى يلزم المستأمن باخطار المؤمن بوقوع الحادث كشرط تعسفى ، بالنظر إلى أن إخلال المستأمن بالتزامه لم يكن له أثر على وقوع الحادث المؤمن منه (٢٦٧) .

غير أننا لا نرى أن مثل هذا النص يمكن الاستفادة منه فى إبطال شروط سقوط تعسفية أخرى غير ما ورد ذكره فى الفقرات الثلاث الأولى منه . كما أن النص - بصياغته الحالية - هو فى ذاته محل نظر . ونوجز فيما يلى هذين الأمرين .

٢١٧ - فمن ناحية ، يعلق النص محل الدراسة بطلان الشرط للتعسف ، على ضرورة ثبوت أنه لم تكن مخالفة المستأمن أثراً فى وقوع الحادث المؤمن منه . ولما كان السقوط جزاء يواجه التزامات المستأمن اللاحقة على وقوع الكارثة ، أو على الأهل المصاحبة لها ، فإنه لن يتصور - فى أى فرض - أن تكون مخالفة الالتزام المجازى بالسقوط هى السبب فى وقوع الحادث (٢٦٨) ، الأمر الذى يجعل نطق هذا النص بعيد كل البعد عن فكرة السقوط .

٢١٨ - من جهة أخرى ، فإن لنا على النص المصرى الملاحظات التالية :

١ - يبدو من صياغة هذا النص أن المشرع يعول أساساً على الضرر الذى يصيب المؤمن من جراء مخالفة المستأمن لالتزامه . فلا يعد الشرط تعسفياً

---

(٢٦٧) أنظر حكم محكمة التمييز السورية فى ١١/٢٦/ ١٩٦٩ مجلة التأمين وتحوادث التأمين ١٩٧٠ عدد ٢٦٨ ص ١١١ رقم ٤٨ .  
(٢٦٨) راجع فى هذا المعنى حكم محكمة التمييز السورية سابق الإجراء .



فيه إلا إذا انقطعت الصلة بين المخالفة ووقوع الكارثة . حين أن فكرة التعسف  
تقى استعمال الحق تبدأ من النظر إلى المصلحة التي يريد صاحب الحق أن يحصل  
عليها من ممارسة الحق . فاستعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا كان لغیر  
ما مصلحة لصاحبه ( أى بهدف الاضرار بالغير فقط ) ، أو لمصلحة غير  
مشروعة ، أو حتى لمصلحة لكنها لا تتناسب البتة مع الضرر . وفى هذا الفرض  
الأخير ، يبدأ المشرع أيضاً بالنظر إلى المصلحة التي تعود على صاحب الحق في  
مقارنتها بالضرر الذى يلحق بالغير منه .

٢ - أن تعميم الصياغة على هذا النحو ، يجعل النص متعارضاً مع  
أفكار أخرى مسلم بها في مجال التأمين . فليس يجادل أحد - على سبيل  
المثال - في أن بطلان الوثيقة يمكن أن يلحق المستأمن الذى كتم عن عمد  
بيانا هاماً أو أحدى به كذباً ، ولو لم يكن للظرف المخفى ثمة تأثير على وقوع  
الكارثة . وتطبيق النص المصرى حرفياً ، بقيد الأخير ، يجعل من حق  
المستأمن أن يفلت من البطلان رغم كتمان لظرف هام ، إذا تحققت الكارثة  
بسبب آخر ، وذلك بحسبان الشرط الذى يلزمه بإعلان مثل هذا الظرف  
تعميماً في مثل هذا الفرض . وهو استخلاص غير مقبول :

٣ - عمومية مثل هذا النص أدت ببعض الشراح إلى إستخلاصات  
لا يسهل التسليم بها ، حين رأوا في الشرط الذى يقضى بوجوب تجديد  
رخصة القيادة باطلاً للتعسف ، إذا كان الحادث قد وقع ولم يجدد السائق  
الرخصة ، مادام أن عدم تجديد هذه الرخصة لم يكن قد أثر في وقوعه (٢٦٩)  
فاشترط تجديد الرخصة أمر يقصد به المؤمن أكثر من مجرد التأكد من  
مهاره السائق في القيادة : فقد تسحب الرخصة من السائق أو يحظر عليه

تجديدها فترة لانها مه بقياده خطرة مثلا ، ولولم يرتكب ثمة حادث :-  
ولاشك أن ماضى المستأمن مع إدارات المرور يهـم الشركة إلى حد  
كبير .

٢١٩ - كما أجازوا كذلك إبطال شرط السقوط للتعسف إذا كان  
المستأمن حسن النية فى إخلاله بالتزامه ، ولم يترتب على هذا الإخلال  
ضرر للمؤمن (٢٧٠) . حين أن فكرة التعسف فى السقوط بعينه -  
كما سبق أن أشرنا - عن مثل هذين الفرضين .

## الباب الثاني

### في أحكام السقوط

**تقسيم :**

ويبقى - من بعد ما تقدم - أن نعرض لأحكام السقوط ، وذلك من حيث : آثاره ، والدفع التي يمكن إبدائها ضده ، ثم طبيعته القانونية ، ونخصص لكل من هذه الأمور فصلا مستقلا .

## الفصل الأول

### آثار السقوط

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، نعرض في أولهما لآثار السقوط في العلاقة بين الطرفين ( المؤمن والمستأمن ) ، لنخصص لآثار السقوط في مواجهة الغير ( الاحتجاج بالسقوط ) المبحث الثاني .

### المبحث الأول

#### آثار السقوط في العلاقة بين الطرفين

( المؤمن والمستأمن )

تقسيم :

نتلخص آثار السقوط - في العلاقة بين الطرفين - في : حرمان المستأمن من الحق في العوض من ناحية ، مع بقاء وثيقة التأمين من ناحية أخرى . ونعرض لكل من الفكرتين في مطلب مستقل .

### المطلب الأول

#### حرمان المستأمن من الحق في العوض

٢٢٠ - يترتب على السقوط ، كما تدل عليه التسمية نفسها ، أن يفقد المستأمن حقه في عوض الكارثة التي اتصل بها سببه ، أو في عبارة أخرى ، التي بمناسبة وقوع الإخلال بالالتزام المجازي بهذا الجزاء .

٢٢١ - وفي هذا الأثر يقترب السقوط من بطلان الوثيقة لإخلال المستأمن بالتزامه بإعلان وجوه الخطر ، حين يختلف عنه - مع ذلك - في أن البطلان جزاء يهدر الوثيقة بالكامل ، فيأتي عليها في الماضي ، ليتعين على المستأمن أن يرد للمؤمن ما عساه يكون قد تلقاه منه من عوض عن كوارث سبق وقوعها قبل اكتشاف البطلان ، أما السقوط فهو جزاء يلحق

إخلال المستأمن بالتزامات تتعلق بالكارثة ؛ إما معاصرة لها أو لاحقة عليها . ومن ثم فإنه ينظر فيه إلى كل كارثة على حدة ؛ فإذا كان قد أوفى - في الماضي - بالتزاماته المتعلقة بالكوارث التي سبق وقوعها ، تعلق حقه بعوض هذه الكوارث بشكل نهائي ، ولا يؤثر على هذا الحق أن يخل المستأمن بعد ذلك بالتزاماته المتعلقة بكارثة جديدة وقعت ، فلا يسقط إلا حقه في العوض المتعلق بهذه الكارثة الأخيرة .

ولا يخجل بهذا القول أن يكون بإمكان المؤمن أن يرجع مرة أخرى على المستأمن بطلبه برد ما دفعه له من عوض عن الكارثة التي وقعت ، إذا كان لم يكشف سبب سقوط حقه في عوض هذه الكارثة إلا بعد تسويته له حين تأسيس رجوعه عليه عندئذ ( أو على من سويت الكارثة لحسابه ) ، على أساس من فكرة رد غير المستحق<sup>(١)</sup>.

٢٢٢ - ولما كانت القواعد العامة تلقى على عاتق المدين بعبء إثبات التخلص من الالتزام حين ينتج الدائن في إثبات نشوئه ؛ وكان المؤمن هو المدين بعوض التأمين ، تعين عليه هو أن يقيم الدليل على الواقعة التي تؤدي إلى تخلفه عن التزامه بدفع العوض للمستأمن ، وهي إخلال هذا الأخير بالالتزام المجازى بالسقوط . فإذا كان هذا الإخلال يفترض - في بعض حالات السقوط أن يرتكب المستأمن المخالفة المستوجبة له عن سوء نية<sup>(٢)</sup>؛ تعين على المؤمن ( المدين ) كذلك أن يقيم الدليل على ثوابر هذا الشرط<sup>(٣)</sup> وهو استخلاص يدعمه كذلك ما هو مسلم به من أن حسن النية يفترض إلى أن يثبت العكس .

ومع ذلك ، اتجهت محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها وجهة

(١) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٢/ ٧٦/٨ .

(٢) كما هو الحال في السقوط للبالغة التدليسية في تقدير الحاسن في تأمين الحريق .

(٣) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٢ ، بيسون دروس

عكسية ، حين حلت المستأمن - على العكس - عبء إثبات وفائه بالالتزام الذى رصد السقوط جزاء للاخلال به ( وهو إعلان الكارثة ) (٤) .

وقد برر بعض الشراح الفرنسيين هذا الاتجاه بدعوى أن القول بغير هذا الحل من شأنه أن يحمل المؤمن عبء إثبات واقعة سلبية (٥) ، وهو اتجاه منتقد يخالف القواعد العامة في توزيع عبء الإثبات . كما أن ما قيل في تبريره إنما يخلط بين صعوبة الإثبات وعيؤه . فليس من شك أن إثبات الواقعة السلبية يبدو أصعب بكثير من إثبات الواقعة الإيجابية . لكن صعوبة الإثبات أو سهولته ليس من شأنه أن يغير من القواعد الخاصة بتوزيع عبئه . فهذا الأخير يتحمله المدعى الذى يتعين عليه أن ينهض به وإلا خسر دعواه : يستوى أن يكون ما يدعيه مما يسهل إثباته أو يصعب ، أو في عبارة أخرى مما يكون وقائع إيجابية أو وقائع سلبية :

٢٢٣ - وتعبيراً عن هذا الأثر - محل الدراسة - يصف بعض الشراح في مصر السقوط بأنه جزاء قابل للانقسام « بمعنى أنه لا ينطبق إلا على الحادثة التي وقع الاخلال بالالتزام بمناسبة » (٦) .

وفهم القابلية للانقسام بهذا المعنى ، ليس من شأنه أن يثير أدنى التساؤلات ، فهي من هذه الزاوية أمر مسلم به . حين أن مدى قابلية

---

(٤) نقض فرنسي ١٩٦٤/٧/١٦ (ر.ج. أ ١٩٦٥ ص/٤٢) . ويبدو أن المحكمة قد خلطت في ذلك بين السقوط واستبعاد الخطر . ذلك أن المستأمن - في الغرض الأخير - وكما قضت بدقة نفس المحكمة هو الذى يقع عليه عبء إثبات أن الكارثة التي يطالب بها أنها قد تحققت طبقاً للشروط والأوصاف المحددة في الوثيقة . راجع نقط ١٩٧٧/٣/٢٣ (ر.ج. أ ١٩٧٨ ص/٥٥) .

« Cette solution explique sans doute par ce fait que, si l' (٥)  
en était autrement, l'assureur devrait apporter une preuve négative  
( non - déclaration ) »

بيكار وييسون ١٩٧٠ ص/٢١٣ .

(٦) ألبداوى ( التأمين ) ص/٢٢٥ ب/١٦١ .

السقوط للإنقسام في معنى آخر هي التي أثارت - على العكس - الكثير من الجدل في الفقه والقضاء الفرنسيين . فقد تتضمن . الوثيقة الواحدة أكثر من خطر حين يقع لإخلال المستأمن المجازى بالسقوط خاصاً بأحد هذه الأخطار ، فيثور التساؤل عما إذا كان السقوط لا يقبل الإنقسام بمعنى أن المستأمن يفقد حقه في العوض كاملاً ، أم أنه يقبله بمعنى أن أثره يقتصر على جزء من العوض . مقابل الخطر الذي اتصلت به مخالفة المستأمن ، ليبقى لهذا الأخير حقه في الجزء الباقي . ومثال هذا القرض أن يؤمن مستأجر - بوثيقة واحدة وبمبلغ إجمالي - على خطر الحريق الذي يمكن أن يلحق متقولات مسكنه ، وعلى مسؤوليته المدنية عن حريق العين المؤجرة في مواجهة المالك . ثم يخل بأحد الالتزامات التي رصد السقوط جزاء للاخلال بها .

٢٢٤ - ولقد تعددت الاتجاهات في هذه المشكلة ، بعضها يقول بقابلية السقوط للإنقسام ، حين لا يقول بذلك البعض الآخر خاصة إذا كانت الأشياء المؤمن عليها لا تقبل التجزئة بطبيعتها أو كان الطرفان قد اتفقا على عدم قابلية السقوط للإنقسام ، وهو ما يمكن أن يستخلص - عند أنصار هذا الاتجاه - مما درجت عليه الوثائق من النص على أن المستأمن عند المخالفة (٧) سيكون .

dechu de tous droits de l, indemnité

ونحن نعتقد في هذا الشأن ، أنه ينبغي النظر إلى نفس الإخلال الذي وقع من جانب المستأمن : فإن كان يتعلق بالأخطار جميعها سقط حقه في العوض كلية ، وإلا فإن السقوط يقتصر على الجزء من العوض المقابل للخطر الذي اتصل به الإخلال دون غيره . ففي المثال السابق ، إذا كان لإخلال المستأمن مثلاً هو عدم إعلانه الكارثة (الحريق) للمؤمن في المدة المحددة ، فإنه

(٧) راجع في عرض تفصيل لهذه الاتجاهات :

ديمو ، للرجع السابق ص. ١٧٥-١٨١ ، ديلبي المرجع السابق ص/٢٩ هامش ٢٤١/ ص/٣٠ - ٣١ ،

RIALAN (j) : le contrat d'assurances incendie dans ses rapports entre l'assureur et l'assuré. Thèse Ccan 1908 p, 101-103



يلحق الخطرين معاً ولا ينقسم السقوط ، أما إذا كان إخلاله المجازى بالسقوط هو مبالغته التدليسية في تقدير الخسائر التي لحقت منقولات مسكنه من جراء الحريق ، فإن السقوط يقتصر على الجزء من العوض المقابل لخطر حريق المنقولات . وليس يجوز - في اعتقادنا - أن يشترط المؤمن على المستأمن في مصر عدم قابلية السقوط للإتقسام باتفاق مدرج في الوثيقة ؛ فمثل هذا الاشتراط - الذي يضاعف من قسوة السقوط بلا مبرر ، خاصة وأن تطبيق هذا الأخير غير مشروط بوقوع ضرر للمؤمن من مخالفة المستأمن - يقع باطلاً طبقاً للمادة ٥/٧٥٠ مدني ، بحسبانه شرطاً تصفياً لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه .

٢٢٥ - وليست تخفى قسوة هذا الأثر ، محل الدراسة ، بالمقارنة ببطلان وثيقة التأمين ، رغم أن نتيجة الجزأين في النهاية واحدة بالنسبة للمستأمن ، إذ لن يكون لهذا الأخير من حق في الضمان وإن اختلف أساس حرمانه منه . وتبدو هذه القسوة واضحة من زاويتين :

فن حيث شروط إعمال كل من الجزأين - أولاً - لا ينزل البطلان إلا بمسئمن بدأ علاقته بالمؤمن متسماً بسوء النية حين أخل - عن عمد - بأولى الالتزامات المفروضة عليه في العلاقة بينهما ، فاستحق لذلك بطلان وثيقته ، أما السقوط فإنه يحرم من الضمان مستأمناً القرض فيه أنه كان حسن النية طيلة علاقته بالمؤمن بدءاً من إبرام الوثيقة وحتى لحظة وقوع الكارثة ، وأولى بالتزاماته كاملة حتى هذه اللحظة (٨) ؛ كل ما في الأمر أنه أخل بأحد الالتزامات المفروضة عليه لحظة وقوع الكارثة ، وربما أتى هذا الإخلال عن غير سوء قصد ، حين لا يعفيه حسن نيته - كأصل - من هذا الجزاء الخطير الذي ينزل به حتى ولو لم يصب المؤمن ضرراً من جراء هذا الإخلال .

---

(٨) وإلا كان مستحقاً - قبل ذلك - جزاء آخر هو : إما بطلان الوثيقة ، أو وقف سريان الضمان إن كان قد أخل بالتزامه بدفع القسط .

من جهة أخرى ، يعرف المستأمن الذى خالف التزامه بإعلان الخطر حين سوء قصد أن وثيقته عرضة للبطلان ، وأن المؤمن ربما يكتشف إخلاله فى أى وقت ؛ قبل وقوع الكارثة ؛ وبالتالي فإنه لا يؤمل كثيراً فى الحصول على العوض إلا إذا أنقذته المصادفات . حين أن المستأمن ، فى حالة السقوط يعرف - على العكس - أنه أوفى بالتزاماته كاملة حتى لحظة وقوع الكارثة فإذا ما وقعت هذه الأخيرة كان على حق إذا اعتقد أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى من العوض . فإذا ما فوجئ بسقوط حقه فى الضمان لإخلال لاحق على وقوع الكارثة أو مصاحب لها ، جاء هذا الجزء - فى الواقع - مخيباً لكل آماله ، وعطماً لكل نتائج تبصره واحتياجه للمستقبل .

٢٢٦ - وليس يصح - فى تقديرنا - أن يقال فى تبرير هذه القسوة أنها أمر ضرورى حتى يحقق السقوط وظيفته فى الوقاية والزجر درءاً لوقوع إهمال من جانب المستأمنين فى التزاماتهم المتعلقة بالكارثة بما يمكن أن يلحق بالمؤمن الضرر (٩) ، فلربما كان يسوغ مثل هذا التبرير لو أن الضرر كان شرطاً لإعمال السقوط . بل إنه حتى حين يتوافر هذا الشرط ، فإن القواعد العامة فى المسؤولية كان يمكن أن تكفل - على وجه عادل - تحقيق هذه الوظيفة ، حين لا تحرم المستأمن من حقه فى العوض إلا بما يوازى ما أصاب المؤمن من ضرر من جراء إخلال المستأمن ، وبشرط ثبوت هذا الضرر .

٢٢٧ - وخطورة هذا الأثر من آثار السقوط تلقى - فيما نعتقد - بقدر من الشك فى مشروعية هذا الجزء فى مصر . صحيح أن فكرة سقوط الحق أو الحرمان من مركز قانونى بوجه عام على سبيل الجزاء ، ليست بالغريبة على التنظيم القانونى ، الذى يعرف - على العكس - أمثلة كثيرة لها . فحق المدين - على سبيل المثال - فى الأجل يسقط إذا أضعف بفعله ما أعطى الدائن من تأمين خاص ، أو نكل عن تقديم ما وعده به فى العقد من تأمينات (م/٢٧٣، ٣) . وقد يحكم القاضى بانتهاء حق الانتفاع - قبل انقضاء

الأجل المعين له. — إذا استعمل المنتفع العين المقرر عليها هذا الحق استعمالاً غير مشروع أو غير متفق مع طبيعتها (م ٩٨٨). كذلك يسقط حق الموهوب له في الهبة رجوع الواهب فيها حين ينحل الموهوب له بما يجب عليه نحو هذا هذا الأخير أو نحو أحد من أقاربه بحيث يكون هذا الإخلال جسيماً كبيراً من جانبه (م ٥٠١-١). غير أنه في هذه الأمثلة وغيرها يستند السقوط إلى نص قانوني صريح يقرره ، ويبدو فيها — كذلك — الجزاء الطبيعي والمتناسب مع مخالفة صاحب الحق . حين لايسهل — بالمقابلة — القول بأن المشرع المصري قد فن السقوط جزاءاً ممكناً في نطاق عقد التأمين ، اللهم إلا من طريق الاستخلاص الضمني حين أبطلت المادة/٧٥٠ مدني بعض شروط السقوط بما يفيد جواز اشتراطه في غيرها . أو إلا إذا قلنا بأنه يستند بوجه عام إلى مبدأ المقدر شرعية المتعاقدين بحسبانه شرطاً يواجه لإخلالا بالتزام تعاقدي . حين أنه بالإستناد إلى هذا الوجه الأخير مبررى فيه اتفاقاً يتعلق بالمسؤولية المقدية ، الأمر الذى يستتبع إخضاعه لأحكام الشرط الجزائى — وإن لم تكن له نفس طبيعة هذا الشرط — وبصفة خاصة إمكان تخفيض هذا الجزاء إذا وجد أنه مبالغ فيه بدرجة كبيرة بحيث لا يتناسب قدر الحق في الضمان الذى يسقط والضرر الذى يمكن أن يكون قد أصاب المؤمن من جراء مخالفة المستأمن .

## المطلب الثانى

### بقاء الوثيقة

٢٢٨- — غير أن السقوط يقتصر على حرمان المستأمن من الحق في العوض المستحق عن الكارثة التى اتصل بها سببه ، بمعنى أنه لا يمس الوثيقة التى تبقى — فيما عدا ذلك — بكامل آثارها التى سبق أن رتبها في الماضى . كما

تبقى كذلك بالنسبة للمستقبل (١٠) ، مادام أن الكارثة من ذلك النوع الذى يمكن أن يتكرر وقوعه .

ومثل هذه النتائج لا يثور حولها أدنى شك ، فالفرض أن المستأمن قد أوفى بالتزاماته كاملة حتى لحظة وقوع الكارثة ، وبالتالي لا تستطيع الشركة أن تسرد منه ما عساه يكون قد تلقاه من تعويضات عن كوارث سابقة . كما أن المستأمن لا يمكنه - بدوره - وقد تحملت الشركة الخطر بالفعل حتى لحظة وقوع الكارثة التى استحق السقوط بمناسبتها ، أن يطالب باستعادة ما سبق أن دفعه من أقساط (١١) .

أما بقاء الوثيقة فى المستقبل فلأنه لا شئ يؤكد أن المستأمن سيخل مرة أخرى بالتزاماته المتعلقة بالكوارث التى يمكن أن تقع فى المستقبل ، أو فى عبارة أخرى لا شئ يؤكد أنه سيستحق سقوطاً آخر ، وإلا لوفر على نفسه هو دفع الأقساط عن المدة الباقية من الوثيقة . لذلك يبقى المستأمن ملتزماً بدفع الأقساط عن المدة التالية ، ويستحق عوض التأمين إذا تكرر وقوع الكارثة مرة أخرى ولم يستحق سقوطاً جديداً بمناسبة الكارثة الجديدة (١٢) .

٢٢٩ - لكن الواقعة التى أدت إلى السقوط قد تكون هى نفسها منشأ سبب إبرر للمؤمن إنهاء الوثيقة كجزء تبعي ، خاصة إذا كانت تكشف عن

---

(١٠) « على الأقل كلما كان الأمر يتعلق بسقوط من ذلك النوع الذى لا يتصل سببه إلا بكارثة محددة » . ب - لا لو المرجع السابق ص/١٩١ .

(١١) وفى هذا المعنى يقول دى لا لاند وكوتيرير : « إنه لا يمكن أن يتوقف حل الطرف الذى أحل بالتزاماته حرمان الطرف الآخر من الفائدة التى عول عليها - بحق - عند ما تماعده » ص/٤٥٥ بته/٨١٩ .

(١٢) ومع ذلك راجع بيسون - الذى يعتبر بطلان الوثيقة نوعاً من السقوط - إذ يرى ذلك أن السقوط السابق حل وقوع الكارثة ( يقصد البطلان ) لا يتصل سببه بكارثة محددة ، وإنما يشمل كل ما سوف يقع من كوارث . ولذلك فإنه إذا حدث هذا السبب عند إبرم العقد رتب أثر عاماً بالنسبة لكل الكوارث التى تحدث فى المستقبل . وهو ما يعنى - عنده - أن السقوط يزودج فى هذه الحالة - حكماً - بالإلغاء . بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٢٣٤ .

سوء نية من جانب المستأمن ، أو عن محاولة من جانبه للإضرار بالمؤمن . كما لو بالغ المستأمن عمداً في تقدير الخسائر الناجمة عن الكارثة ، أو أحدث هذه الأخيرة عمداً (١٣) .

وقد كانت المادة ١٥ من وثيقة الحريق النموذجية ١٩٣٠ في فرنسا ، تجيز صراحة أن يشترط المؤمن لنفسه هذا الحق في الوثيقة . وإذا كان هذا النص قد حذف في وثيقة حريق ١٩٤١ فليس هناك ما يشير إلى أن مرجع هذا الحذف هو عدم صحة مثل هذا الاشتراط (١٤) .

٢٣٠ - وقد حدثت هذه الخاصية من خواص السقوط - وهي عدم مساهمة بالوثيقة في الماضي أو المستقبل - ببعض الشراح في مصر ، إلى تشبيه هذا الجزاء بفكرة الدفع بعدم التنفيذ . فالسقوط - عنده - هو صورة مقابلة لعدم تنفيذ المؤمن له ( المستأمن ) لالتزامه ، وهي عدم تنفيذ المؤمن ببلوره لالتزامه بالضمان وتغطية الخطر (١٥) . كما أصّر - كذلك - بعض الشراح على هذا التكييف ولو كان السقوط يتمثل في امتناع نهائي من جانب المؤمن عن تنفيذ التزامه ، بمعنى امتناع مما لا يمكن تداركه مرة أخرى (١٦) . وهو تشبيه تعوزه الدقة في حقيقة الأمر ، إذ لا يصح أن نسو بين التزامات المستأمن المتعلقة بالكارثة التي وقعت ، وبين التزام المؤمن بالضمان وتغطية الخطر ، أي دفع العوض ؛ لأن الالتزام الأخير لا يقابل فقط هذا القدر من التزامات المستأمن ، وإنما يقابل في الواقع التزامات هذا الأخير كلها طيلة كل مدة العقد .

---

(١٣) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون المطول بـ/٢٣٥ ، ١٩٧٠ ص ١١٦ ، ٢١٧ بـ/١٣٤ .

(١٤) راجع في هذا المعنى بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص ٢١٧ بـ/١٣٤ .

(١٥) سعد واصف ص/٣٦٨ .

(١٦) وهو يرى في الدفع بعدم التنفيذ :

« exception qui, n'a pas toujours un caractère purement moratoire et peut continuer à être qualifiée d'exception bien que le refus d'exécution de l'excipiens soit définitif et irréparable »

دي تونج ١/ ص ٢٨ بـ/١٤٣ .

٢٣١- ويبقى أن نؤكد - خلافاً لما يراه بعض الشراح في فرنسا - أن المؤمن لا يمكنه أن يشترط تعويضاً يستحقه على المستأمن في حالة السقوط ، حتى ولو كان هذا الاشتراط يقتصر على فرض مخالفة المستأمن لالتزاماته المتعلقة بالكارثة عن سوء نية (١٧) . فالمؤمن يجد - دون شك - في الإعفاء من دفع العوض تعويضاً كافياً ، ولا يصح أن يعرض عن الإخلال الواحد مرتين . هذا بصرف النظر عن أن السقوط يستحق على المستأمن ولو لم يكن هناك ضرراً أصاب المؤمن . أما ملاحقة سوء نية المستأمن وحدها بجزاء خاص فسيكون نوعاً من تهذيب أخلاق المستأمن لا يعرفه التنظيم القانوني .

## المبحث الثاني

### آثار السقوط في مواجهة الغير ( الاحتجاج بالسقوط )

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا المبحث على مطلبين ، نعرض في أولهما للاحتجاج بالسقوط على المستفيد من الوثيقة ، لنعالج في الثاني مدى إمكان الاحتجاج بالسقوط على المضرور .

## المطلب الأول

### الاحتجاج بالسقوط على المستفيد

٢٣٢ - ليس من شك أن يكون بإمكان المؤمن الاحتجاج بسقوط الحق في الضمان على من يفيد من الوثيقة . ذلك لأنه إذا كان من غير الجائز أن يكون لهذا الأخير من حق أكثر مما للمستأمن نفسه ؛ فن باب أولى لا يجوز أن يكون له من حق ليس للمستأمن .

---

(١٧) راجع بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢١٧ بند/١٣٤ .

بل إنه حتى إذا كان التأمين مشروطاً لمصلحة الغير ( مستفيد معين ) ، فإن إعمال القواعد العامة في الاشتراط لمصلحة الغير تؤدي إلى نفس النتيجة ، حتى مع التسليم بأن حق المنتفع ( المستفيد ) لا يتلقاه من المشترط ( المستأمن ) ، وإنما يصبح به دائئاً مباشرة للمتعهد ( المؤمن ) . لأن مصدر هذا الحق هو عقد الاشتراط نفسه الذي أبرم بين المشترط ( المستأمن ) ، والمتعهد ( المؤمن ) ، وتحدد حقوق المنتفع وفقاً لبنود هذا العقد ، الأمر الذي يجعل للمتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد ( م/١٥٤ - ٢ مدني ) ؛ ومنها - بداهة - سقوط حق المشترط ( المستأمن ) في الضمان (١٨) .

٢٢٣ - وإستناداً إلى نفس الأساس ، يمكن القول بإمكان الاحتجاج - بالسقوط في تأمينات الأشياء ، على كل من الدائن المرتهن للشيء المؤمن عليه أو الذي له حق إمتياز على هذا الشيء . يؤيد هذا القول ما تقضى به - في مصر - المادة / ٧٧٠ مدني من أن التأمينات العينية الواردة على الشيء المؤمن عليه تنتقل ، بحريقه - إلى العوض المستحق للمدين ( المستأمن ) بمقتضى عقد التأمين . ولما كان المدين ( المستأمن ) لا يعد بعد السقوط يستحق من عوض بمقتضى عقد التأمين ، فإن هذه التأمينات لا تنتقل ، بمعنى أن المؤمن يستطيع أن يتمسك قبل أصحاب هذه التأمينات بسقوط حق المستأمن . وهو فضلاً عما تقدم - أمر منطقي ؛ لأن هذه التأمينات قد تقرر في إطار العلاقة الشخصية بين المستأمن كمدني وبين أصحاب هذه التأمينات كدائنين . حين كان المؤمن ، بالفرض ، وقت إبرام الوثيقة أجنبياً عن هذه العلاقة ، بما يبلو من غير المقبول معه أن نلزمه بدفع

---

(١٨) راجع في هذا المعنى : بيسون ( في بلانويك وريبير ١٩٥٤ ص/٧٠٢ بند / ١٢١٨ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢١٤ بند ١٣٣ وأحكام النقض المشار إليها ٨٠/٨ من نفس الموضع .

وعرض التأمين لهؤلاء رغم سقوط حق المستأمن في الضمان ، ونحمله هو خطر إفسار المستأمن حين يرجع عليه بعد ذلك بما دفع .

ومع ذلك ، أنجبت محكمة النقض الفرنسية (١٩) ، تؤيدها بعض محاكم الاستئناف ، (٢٠) وجهة عكسية ، حين قضت - مستندة على ما يبدو إلى فكرة الدعوى المباشرة التي اعترفت بها للدائنين الممتازين أو المرتبين - بعدم الاحتجاج على هؤلاء الآخرين بالسقوط المستحق على المستأمن . حين أن فكرة الإدعاء المباشر وحدها ليست تكفي - في اعتقادنا - للقول بهذه النتيجة . فهذه الفكرة تتعلق - في الواقع - بوسيلة المطالبة بحق المستأمن وليس بمدى هذا الحق . فسواء قلنا بأن هؤلاء الدائنين يرجعون على شركة التأمين بدعوى مباشرة يرفعونها باسمهم الشخصي - على فرض وجود هذه الدعوى - أو يرجعون بدعوى مدينهم ( المستأمن ) ، فإن الاختلاف في الوسيلة لا يحل بأنهم في النهاية يطالبون بحق مدينهم ( المستأمن ) . فإذا كان هذا الحق قد سقط ، فإنه لا يكون بإمكانهم المطالبة به أبداً ما كانت وسيلة هذه المطالبة هذا وليس يمكن - في مصر - القول بهذا الحل إلا بتدخل تشريعي مزدوج : يقرر - من ناحية - دعوى مباشرة لهؤلاء الدائنين ، ويجعل - من ناحية أخرى - هذه الدعوى بمثابة من دفعها من جانب المؤمن بسقوط حق المستأمن في الضمان .

---

(١٩) مشار لهذا الاتجاه في بيسون ( في بلاتويل وروبيرو ) ١٩٥٤ ص ٧٠٣/بند ١٣١٨  
بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص ٢١٦/بند ١٢٣ و ( ن . د . د . ١٩٦٢ ط ٢/ج ١ تحت لفظ  
Assurance - terrestre ص ٤٠١/بند ٢٧٩ ) .  
(٢٠) راجع مثلا استئناف براتيه في ١٨/١٢/١٩٦٢ ( ر . ج . آ ١٩٦٣ ص ٤٦ ) .



## المطلب الثاني

### الإحتجاج بالسقوط على المضرور

لكن الجدل قد أثر - على العكس - حول مدى إمكان الإحتجاج بالسقوط على المضرور في التأمين من المسؤولية .

٢٣٤ - ويخرج من إطار هذا الجدل ، بعض صور هذا التأمين ، تدخل فيها المشرع الفرنسي بنصوص صريحة ، ولاعتبارات مبررة (٢١) ، حظر فيها على المؤمن أن يتمسكوا بالسقوط في مواجهة المضرورين الذين خولهم حق الإدعاء المباشر في مواجهة مؤمنى المسؤولية . من ذلك ما تقضى به المادة ١١ فقرة ٢ من مرسوم ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ في خصوص حوادث العمل ، من وجوب أن يضمن المؤمنون وثائقهم ما يفيد أنه لن يكون بإمكانهم أن يتمسكوا بأى شرط سقوط يستحق على المستأمنين في مواجهة المصابين . وفي نفس المعنى يجرى كذلك نص المادة ١١ من مرسوم ٣ يونيو ١٩٣٦ في التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، والذي تؤكد بالمادة ١٣ من مرسوم ٧ يناير ١٩٥٩ .

بل إنه إمعاناً في حماية المضرور ، اعتبرت محكمة النقض الفرنسية قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ، مخالفة لقوانين المرور ، تجذراءها في سقوط الحق في الضمان ، لتنتهى من ذلك إلى عدم جواز الإحتجاج بهذا الجزء على المضرور (٢٢) ، حين أن التكيف اللقيق لهذا الفرض أنه يعتبر حالة من

---

(٢١) راجع في هذه الاجتهادات ، في خصوص حوادث العمل :

LALOU (H) : les victimes des accidents et l'assurance du responsable . D - H 1934 - chr - P - 82

(٢٢) - أشار لهذا الاتجاه في :

DAHAN (M) : L'automobile en droit privé 1965 P-391 no 18

ومع ذلك ، راجع حكمها الذي عادت به إلى التكيف الصحيح في ١٦/١١/١٩٦٤ ، مشا إليه في نفس المؤلف ١٤/٨ ص ٣٩٢ .

حالات عدم التأمين Non - assurance ، أو استبعاد الخطر ، مما يمكن - بدون شك - للشركة أن تتمسك به في مواجهة المضرور (٢٣) . كما اعتبر كذلك واضعوا مرسوم ٧ يناير سابق الإشارة ، ولنفس العلة ، قيادة السيارة في حالة سكر (٢٤) ، حين أنه يدخل كذلك في نفس الحالة سابقة الإشارة .

٢٣٥ - وفي مصر ، خولت المادة ٥ فقرة ٢ من قانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور حق الإدعاء المباشر في مواجهة شركة التأمين (٢٥) . كما يستفاد من المادة ١٦ من نفس القانون عدم جواز الاحتجاج على المضرور بالسقوط الذى يمكن أن يستحق على المستأمن لإخلاله بالزاماته المتعلقة بالكارثة . فقد قضت هذه المادة بأنه « يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له ( المستأمن ) وقيوداً معقولة على استعمال السيارة وقيادتها ، فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود ، كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض » . كما تأكد - كذلك - قصد المشرع في هذا المعنى مما جاء في المادة ١٩ من نفس القانون من أنه « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن ... أى مساس بحق المضرور قبله » .

٢٣٦ - لكن التساؤل يبقى: في خصوص المضرور في غير هذه التطبيقات ، أو في عبارة أخرى في خصوص المضرور في ضوء القواعد العامة للمسؤولية حالة عدم وجود نص خاص .

بدسبى أنه بتطبيق قواعد المجموعة المدنية تطبيقاً دقيقاً ، يعتبر المضرور غيراً في علاقة الشركة بالمستأمن ، وبالتالي لن يكون من حقه أن يرجع

(٢٢) في هذا المعنى ، سافاتييه مقال ١٩٣٧ سابق الإشارة ص/ ٢٩ .

(٢٣) راجع داهان سابق الإشارة ص/ ٣٩٦ ، ٣٩٧ بند/ ٢٥ ، ص/ ٣٨٠ بند/ ٢٤ .

(٢٤) ومن قبلها ، كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ، يجوز هذه الدعوى أيضاً للمال المصانين .

عليها مباشرة بتعويض ما أصابه من ضرر . وكل ما له هو استعمال حق مدنيته (المستأمن) بطريق الدعوى غير المباشرة قبل مؤمن هذه المسؤولية ، بما يفرض عليه أن يكون بإمكان المؤمن أن يحتج في مواجهته بجميع الدفوع التي كان يمكنه أن يتمسك بها في مواجهة المستأمن .

لكن يجدر التساؤل عما إذا كان هذا الحل يتغير لو أن للمضروب حق الإدعاء المباشر على شركة التأمين (٢٦) .

٢٣٧ - لقد تعددت المحاولات في الفقه الفرنسي ، قبل التدخل التشريعي (٢٧) ، بحثاً عن أساس : كمن أن يسند الإعراف للمضروب ، وبصفة خاصة في حوادث العمل ، بحق في الإدعاء المباشر على شركة التأمين . غير أن أي من هذه المحاولات - على فرض صحة الأسس التي انتهت إليها ( وهي ليست بالصحيحة في الواقع ) - لم يكن من شأنها في حقيقة الأمر أن تغير من النتيجة سابقة الإشارة .

فالقول بفكرة الوكالة ، في معنى أن صاحب العمل ( المستأمن ) يعتبر وكيلاً عن العمال ( المصابين ) في إبرام وثائق التأمين ، لن يحول دون إمكان الاحتجاج عليهم بالسقوط ، مادام من المسلم به أن الموكل يلتزم بكل الشروط التي تعاقدها الوكيل ، وأن أخطاء هذا الأخير ، في تنفيذ لوكالته ، ومنها السقوط ، يسأل عنها الموكل ( ٢٨ ) .

وكذلك الحال لو قيل بفكرة الفضالة ، في معنى أن المستأمن (صاحب العمل) كان فضولياً عن العمال ( المصابين ) عندما أبرم وثائق التأمين . لأنه إذا

---

(٢٦) تقرر هذا الحق للمضروب في فرنسا ، بنص تشريعي صريح هو المادة ٥٣ من قانون التأمين الفرنسي .

(٢٧) راجع في تفاصيل هذه المحاولات :

جين ، المرجع السابق ص/ ١٦٤ ، جيو تملق ( م . ١٢١ - ٢ - ١٩٣٠ ) . سعد واصف ص/ ٤١٦ وما بعدها .

(٢٨) راجع في هذا المعنى : جين ص/ ١٦٥ .

ما أقر من تمت القضاة لحسابه عمل القضوى ، افترض فيه أنه قد قبله بمزاياه  
وعيوبه (٢٩) بما فيها سقوط الحق في الضمان (٣٠) .

وقد سبق كذلك أن ذكرنا ، أن فكرة الاشتراط لمصلحة الغير  
لأتحول بين المتعهد ( المؤمن ) والتمسك في مواجهة المنتفع ( المضرور ) بكل  
الدفع التي كان يمكنه أن يتمسك بها في مواجهة المشرط. هذا حتى إذا صرفنا  
النظر عن أن المستأمن ، في التأمين من المسؤولية لا يتعاقد لمصلحة المضرور ،  
وهو الشرط الأساسي لوجود الاشتراط لمصلحة الغير ، وإنما يتعاقد في الواقع  
لتأمين نفسه هو من رجوع المضرور عليه .

ويبقى أن فكرة الإنابة القانونية الضمنية *delegation et tacite legale*  
التي أخذت بها بغض الأحكام (٣١) ، في معنى اعتبار المضرور بمثابة المناب  
لديه في مواجهة شركة التأمين التي تعتبر بمثابة المناب ، لو صح الاستناد إليها  
لأدت إلى القول بأن الشركة ( المناب ) لا تستطيع أن تتمسك في مواجهة  
المضرور (المناب لديه) بأى دفع ، أيا كان سببه أو وقت نشأته ، كان يمكن  
أن تدفع به في مواجهة المستأمن ( المنيب ) حين أنه من المسلم به أن الشركة  
تستطيع أن تتمسك في مواجهة المضرور بكل الدفع السابقة على وقوع الحادث ،  
وبصفة خاصة بطلان الوثيقة واستبعاد الخطر. وهكذا فلن تفلح هذه الفكرة  
في تفسير قصر عدم إمكانية الاحتجاج على السقوط وحده . (٣٢)

٢٣٨ - حاصل القول إذن أن الدعوى المباشرة وحدها ، أياً ما كان  
الأساس الذي تستند إليه ( ولو كان نصاً صريحاً ) لا تبرر عدم إمكان الاحتجاج  
على المضرور بسقوط حق المستأمن في الضمان (٣٣) لأنها حين تنقرر فليست

---

(٢٩) (٣٠٠٢٩) راجع بين ص ١٦٦ .

(٣١) مشار هذه الأحكام في مازو ( ٥ ، ل ) وتأنك ص ٦٤٥/٦٤٦/٢٧٠٦ ٤/٥ .

(٣٢) راجع في هذا المعنى : إيبورو مقال ١٩٣١ سابق الإشارة ص ٥٠١ ، جيو  
ص ١٣٢ .

(٣٣) في هذا المعنى :

تهدف في الواقع - إلا إلى تأمين الدائن رافعها من خطر مزاحمة دائني مدينته الآخرين له في استيقام ما لهذا الأخير من حق في مواجهة مدين المدين ، لكنها لا يمكن أن تعدل من نطاق أو مضمون هذا الحق (٣٤) .

٢٣٩ ومع ذلك ، نادى إسمان منذ سنة ١٩٢٧ (٣٥) بوجوب التفرقة - في إمكان الاحتجاج على المضرور - بين الدفوع السابقة على وقوع الحادث والدفوع اللاحقة عليه ، وقصر إمكان الاحتجاج على الطائفة الأولى من الدفوع . بما يستخلص منه أن السقوط ، بحسبانه دفعاً لاحقاً على وقوع الحادث ، لا يجوز الاحتجاج به على المضرور .

وقد تبنت محكمة النقض الفرنسية هذا الاتجاه ، وجاء في حيثيات حكمها الصادر في ٢٩/٧/١٩٣١ (٣٦) : « حيث أن القارئ قد أنشأ للمضرور في حادث حقاً خاصاً في العوض الذي يلزم به المؤمن بموجب العقد في مواجهة المستأمن ؛ وأن هذا الحق - الذي ينشأ يوم الحادث - لا يمكن ابتداء من يوم وقوع هذا الأخير أن يتأثر في وجوده ولا في مضمونه بأي سبب سقوط يستحق على المستأمن شخصياً لعدم مراعاته شروط الوثيقة (٣٧) » . وقد ظلت محكمة النقض

---

DE SAINT - MOREL (M) : Quelques aspects de la réparation du dommage corporel « assurance et sécurité sociale » 1966 p. 50

، بيكار وبيسون ١٧٠ ص/٥٨٤ ب/٣٩٩ .

(٢٤) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٥٨٤ ب/٣٩٩ ، و« دك » ذلك ، وأن فكرة الدعوى المباشرة تقتضي بذاتها عدم إمكان الاحتجاج بالسقوط على المضرور . ويتجيبه ص/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣٥) مشار إليه في :

BERNAYS (J) l'action directe exercée Par la victime d'un accident. Contre la compagnie d'assurance 1933 p. 53

(٣٦) مشار إليه في يرك ، المرجع السابق ص/٥٣ ، ٥٤ .

(٣٧) ويرى بعض الشراح أن المشرع السوري قد أخذ بهذه التفرقة ؛ حين نصت المادة/ ١٣٨ من قانون المعير بأنه : « لا يمكن للاحتجاج تجاه المضرور بالدفوع الناتجة عن عقد التأمين ... »

أمانة على هذا الاتجاه ، تكرر نفس حيثياته ، حتى أخذت أحكامها الصادرة ، في هذا الشأن ( ٣٨ ، ٣٩ ) .

٢٤٠ - ونحن لاننكر أن حق المضرور في التعويض ينشأ من يوم وقوع الفعل الضار ، وأن الحكم القاضي بالإدانة ليس سوى حكماً مقررراً للمسئولية وليس منشأً لها . لكن ذلك لا يكون إلا في العلاقة بين المضرور والمستأنم مرتكب الفعل الضار . أما في العلاقة بين المؤمن والمستأنم ، فلن يكون لهذا الأخير من حق في الضمان إلا إذا سلك السبيل الصحيح إليه ، بمعنى إلا إذا أوفى بكل التزاماته المتعلقة بالكارثة وإلا حرم من هذا الحق . ولن تغير الدعوى المباشرة المقررة للمضرور من الأمر شيئاً ؛ فهي تخول صاحبها أن يقتضى

---

والتي من شأنها تخفيض الموضع أو إلغاؤه » فالإشارة إلى تخفيض الموضع أو إلغاؤه ، تتعلق . - عنده - بالنفوع اللاحقة على وقوع الحادث ، لأن السابقة على هذا الأخير تدم الحق في للموضع ، والدم لا يخفف ولا يلغي راجع فرنان بالي : سابق الإشارة ص/١٣٧٥ . ( ٣٨ ) راجع نقض ١٩٧٤/٤/٢ ( د.ج. أ ١٩٧٥ ص/٧٦ ) ، وكذلك : نقض . ١٩٣٨/٤/١٣ ، ١٩٤٣/٤/١ ، ١٩٦٤/٧/١٦ ( د.ج. أ ١٩٣٨ ص/٤٨٥ ) ، ١٩٤٣/٢٦٣ وتعليق ييسون ، ١٩٦٥ ص/ ٤٢ على الترتيب ( ، وراجع في نفس الاتجاه : استئناف باريس ١٩٣٢/١٢/١٤ ، واستئناف كولمار ١٩٣٨/٨/١٦ ، ومحكمة ليل المدنية . ١٩٥٢/١/٣٠ ( د.ج. أ ١٩٣٣ ص/٣٥٩ وتعليق بيكار ، ١٩٣٨ ص/ ٩٥٥ وتعليق ييسون ، ١٩٥٢ ص/ ٢١ على الترتيب ) وحديثاً قضت محكمة استئناف روين في ١٩٧٤/١/٩ بعدم الاحتجاج بالسقوط المستحق على المستأنم لتصلحه مع المضرور ( بالتحالفة لشرط الوثيقة ) على هذا الأخيرة ( د.ج. أ ١٩٧٤ ص/ ٣٨٤ ) .

( ٣٩ ) ويستحسن الدكتور خيس خضر « أن يعمل في مصر بما درج عليه القضاء الفرنسي . في هذا الشأن » حيث أن من شأن سلك هذا الأخير « حماية المضرور من تلاعب المؤمن له ، وتفسيره بهذ وقوع الحادث » وراجع : خيس خضر ، العقود المدنية الكبيرة ص/ ٥٩٥ .

نؤيد هذا الاستنتاج قريباً حيث أنه سبق أن أكد أنه في حالة الدعوى المباشرة ، فإن حق المستأنم في ذمة المؤمن هو نفسه الذي ينتقل إلى المضرور ليستوفى منه حقه ، وينتقل « بتوابعه من ... » ودفع . وإن كان يخفف من هذه الفرية أنه يرى أن هذا الانتقال يتم من يوم وقوع الحادث .

حقه مما لمدينه من حق في مواجهة مدين المدين ؛ الأمر الذى يفترض -  
بداهة- أن يكون هذا الحق الأخير قد نشأ (٤٠) .

ويبقى مانتهى إليه صحيحاً حتى ولو سلمنا - مع بعض الشراح - بما  
للسقوط كجزاء من وجه عقابى . إذ قد يكون من المبالغ فيه ؛ فى تقديرنا وخلافاً  
لما يراه هذا البعض ؛ أن تخضع هذا الجزاء لمبادئ القانون الجنائى التى تحكم  
العقوبة البحتة ، ومنها مبدأ شخصية هذه العقوبة ، والانتهاه بعد ذلك إلى  
القول بأن السقوط عقوبة يتعين أن يتحملها المستامن وحده ، ولا يصح أن  
يمتد أثرها إلى المضرور (٤١) . كما أنه ، من جهة أخرى ، إذا كان السقوط  
يكشف عن قدر من الوظيفة العقابية التى تواجه خطأ المستامن ، إلا أنه  
يستجيب كذلك لمصلحة هامة مبررة للمؤمن (٤٢) . الأمر الذى يتفرع عليه  
أن يكون بإمكان هذا الأخير ؛ إعمالاً لهذه المصلحة ، أن يتمسك بهذا  
الجزء فى مواجهة المضرور .

صحيح أن القول العكسى من شأنه أن يندأ غشاً محتملاً من جانب المستامن  
المعسر للإضرار مرة أخرى بضحية الحادث ، حين يعمد إلى تعريض حقه  
فى الضمان للسقوط بارتكاب المخالفة المستوجبة له ، حتى إذا مارجع عليه  
المضرور شخصياً لم يفلح فى اقتضاء التعويض منه لإعساره . وصحيح أيضاً أن  
ما انتهى إليه قد يبدو مجافياً للعدالة فى بعض القروض ، وبصفة خاصة حين  
يكون مرجع السقوط اعتراف المستامن ، على نحو صحيح ، بمسئوليته عن

---

(٤٠) راجع عكس ذلك ، وأن طبيعة الدعوى المباشرة ذاتها تقتضى عدم الاحتجاج على المضرور  
بالدفوع اللاحقة على وقوع الحادث . ريجيه ، المرجع السابق ص/ ١٤٤ ، بند/ ١٦٤ .

(٤١) راجع فى هذا الاتجاه : دى بويه ، المرجع السابق ١٩٧١ بند/ ٢٠ ويقترح  
كذلك دى لا مارتير ، المرجع السابق ص/ ١١٠٩ ، ١١١٠ .

(٤٢) أو كما عبر البعض : « répondent ( les déchéances ) tout autant à un intérêt sérieux de l'assureur qu' à une idée de peine infligée  
à l'assuré » . لير ١٩٣١ سابق الإشارة ص/ ٥٠٠ .

الحادث ، وقد يكون هو شخصياً معسراً ، فيخرج المضرور - في النهاية -  
صفر اليدين (٤٣) . لكن هذه الاعتبارات لا يصح - في تقديرنا - أن تخرج  
بنا عن أصول التحليل القانوني الدقيق .

٢٤١ - لذلك كان كلا من بيكار وبيسون على حق حين قررا - تعليقاً  
على اتجاه النقض سابق الإشارة - أنه من العبث محاولة إيجاد تبرير قانوني أو  
فني لمثل هذا الاتجاه ، الذي قصدت به محكمة النقض الوصول إلى حل على  
عادل . فهي بقضائها على هذا النحو ، إنما كانت تستلهم أعمق أسباب  
العدالة الاجتماعية (٤٤) .

٢٤٢ - وهكذا نخلص - من بعد كل ما تقدم - إلى أنه لن يكون في  
الواقع بالإمكان جعل حق المضرور بمنحى من هذا الدفع ، إلا بإنشاء حق  
خاص به ، منفصل تماماً عن حق مكتب الوثيقة ، وهو ما لا يمكن أن يتقرر  
إلا بنص تشريعي (٤٥، ٤٦) .

---

(٤٣) ولذلك فإن الأحكام القضائية الفرنسية التي أبجأت السقوط جزاء للاعتراف  
بالمسؤولية ، قصت - مع ذلك - بدم جواز الاحتجاج بهذا السقوط على المضرور . راجع  
ليون.مازو مقال ١٩٢٩ سابق الإشارة ص/ ٥٦ و٧/٨ والأحكام المشار إليها في نفس الموضوع .  
(٤٤) "Ce faisant, elle s'est inspirée de profondes raisons d'équité

sociale" ١٩٧٠ ص/ ٥٨٤/بند ٣٩٩ .

(٤٥) في هذا المعنى : جن ص/ ١٦٦ .

(٤٦) لذلك لم يتردد كلا من بيكار وبيسون في تعليقهما على اتجاه النقض سابق الإشارة .  
في أن يقولوا : «En réalité, on est en présence d'une solution préto-  
rienne qui, en engageant l'assureur plus envers la victime qu'envers  
l'assuré, transforme les effets du contrat sur lequel repose l'obligation de l'assureur»  
١٩٧٠ ص/ ٥٨٤/بند ٣٩٩ .



## الفصل الثاني

ما يمكن أن يوجه ضد السقوط من دفع

تقسيم :

تعدد - في الواقع - أوجه الدفع التي يمكن أن يدرأ بها المستأمن أعمال السقوط في مواجهته . غير أن أبرز هذه الدفع في العمل يتمثل في : تنازل المؤمن عن السقوط الذي استحق على المستأمن ؛ وتدارك هذا الأخير تلقائياً لسبب السقوط ، وأخيراً تمسك المستأمن بوقائع من شأنها نفي الخطأ ذاته الذي يتأمس عليه تمسك المؤمن بالسقوط . ونخصص لكل هذه الدفع مبحثاً مستقلاً .

## المبحث الأول

تنازل المؤمن عن السقوط

نوعا التنازل ، وشروطه :

٢٤٣ - يدهى أن المؤمن - كأى صاحب حق - يمكنه أن يتنازل عن حقه في التمسك بالسقوط . لكن لما كان التنازل عن الحق لا يفترض ، فإنه يتعين على المستأمن - بداهة أن يقيم الدليل عليه (١) .

والتنازل ، بحسبانه تعبيراً عن الإرادة ، يمكن أن يكون صريحاً ، كما يمكن أن يكون ضمنيّاً يستفاد من مسلك المؤمن يكشف عن اتجاه نيته إلى التسامح مع المستأمن فيما ارتكبه من المخالفات المستوجبة للسقوط ، وإن كان

(١) في هذا المنى : بيكارويسون ، الطول بت/٢٣٧ ، نقض فرنس/٢٩/٥٠

١٩٥٦ (د. ج. أ. ١٩٥٦ ص/١٥١) .

يلزم أن تكون الوقائع التي يستخلص منها قاطعة الدلالة في معناه ، وإلا أول الشك إلى نفيه .

٢٤٤ - غير أنه لما كان التنازل عن الحق يفترض سبق وجوده وعلم صاحبه ، به فإنه يتعين على المستأمن كذلك أن يقيم الدليل على سبق علم المؤمن بتوافر سبب السقوط في حقه ، إذا أراد أن يستخلص مما يسلكه المؤمن بعد وقوع الكارثة معنى التنازل عن هذا السقوط (٢) . فإذا كان المؤمن - على العكس - قد أوفى بالعوض عن غلط ، بمعنى عن جهل بتوافر سبب السقوط ، جاز له أن يسترد ما أوفاه طبقاً للقواعد العامة في استرداد مادفع دون وجه حق (٣) . حين يكون للمؤمن ، فضلاً عن ذلك ، إذا كان الموفى له سبب النية ، يعلم وقت القبض سبب السقوط ، أن يطالب بفوائد مادفع من يوم السداد (٤) .

٢٤٥ - هذا ويندرج - في الواقع - أن يكون تنازل المؤمن عن حقه في السقوط صريحاً . ولستنا ، في هذا الصدد ، مع بعض الشراح الذين يرون هذا التنازل الصريح فيما قد يحدث قبل وقوع الكارثة من اتفاق على تعديل شرط السقوط الوارد في الوثيقة عن طريق ملحق لها (٥) . ففي مثل هذا القول خلط بين التنازل عن الحق ، بحسبانه تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة ، وبين تعديل شروط العقد بالاتفاق . هذا حتى إذا صرفنا النظر عن أنه لا يتصور أن يكون التنازل عن السقوط قبل وقوع الكارثة ، حيث لا يتصور أن يصير التنازل عن السقوط قبل ثبوت الحق فيه .

---

(٢) في هذا المعنى : دي لا بريي ، المرجع السابق بـ ١/ ، ديلبي ، المرجع السابق ص/ ٢٦ .

(٣) في هذا المعنى : ديمر ، المرجع السابق ص/ ١٤١ وما بعدها ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٨ بـ ١٣٥ .

(٤) راجع : ديلبي ، المرجع السابق ص/ ٢٧ .

(٥) راجع : البيراوي (التأمين) ص/ ٢٢٥ بـ ١٦٢ .

٢٤٦ - أما التنازل عن السقوط ضمناً فشافهاً ما يحدث في العمل .  
ولما كان الأمر يتعلق باستخلاص قصد المؤمن في ضوء مسلكه بعد وقوع الكارثة ، أي بمسألة واقع ، فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن استخلاص قصد التنازل هو من اطلاعات قضاة الموضوع (٧، ٦) ومن ثم فليس من الغريب إذن أن تختلف بشأن هذه المسألة وجهات نظر هؤلاء القضاة ، وأن تصدر الأحكام متعارضة في بعض الأحيان حول دلالة واقعة معينة ، وما إذا كان من شأن هذه الواقعة أن تكشف عن قصد التنازل من جانب المؤمن أم لا تكفي في هذا المعنى (٨) وهو ما سيبين عندما نعرض لبعض الوقائع مما كثر التحسك به في العمل من جانب المستأمنين ، بحسبها تكشف عن هذا القصد .

#### أبرز صور التنازل الضمني :

٢٤٧ - وأكثر ما تثار هذه الوقائع في صدد التأمين من المسؤولية . وبعضها مما لاشك أنه لا يقطع بشكل كاف في معنى إتجاه نية المؤمن إلى التنازل عن السقوط . ومثاله أن يقبل المؤمن - ولو دون تحفظ - تسلم الإخطار بوقوع الحادث ، والذي أرسل به المستأمن متجاوزاً المهلة المحددة له ، وإعطائه إيصالاً بهذا الاستلام (٩) ، (١٠) لكن هذا يفترض أن

(١) راجع مثلاً : نقض فرنسي ١٩٦٧/٦/٢٦ ، ١٩٦٩/١/٦ ، ١٩٦٩/٢/٢٤ ، ١٩٦٩/٧/٧ ( د. ج. أ ١٩٦٨ ص ٤٤ ، ١٩٦٩ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ١٩٧٠ ص ١٩١ على الترتيب ) .

(٧) وهو إتجاه يراه البعض قابلاً للنقشة ، بالنظر إلى ما يستلزمه التنازل من عناصر معينة ، ينبغي أن يكون المحكة العليا (النقض) رقابة عليها . بيكاروييسون ١٩٧٠ ص ٢١٧ ٨/٨ ، وقارن - مع ذلك - نفس المؤلفين مطول ١٩٣٨ سابق الإشارة بند ٢٣٧ ، بيسون مقال ١٩٣٦ ص ٥١٧ .

(٨) راجع في هذه الملاحظة ، بيكاروييسون مطول ١٩٣٨ بند ٢٣٧ ، بيسون مقال ١٩٣٦ ص ٥١٧ .

(٩) راجع في هذا المعنى : بيكاروييسون المطول بند ٢٣٧ ، ٢٠٩ ، مونيت ، دي فيليه وأندريه ( في فان إكهو ) بيد/ ٣٩٢ : بيسون في بلانول وريير ١٩٥٤ سابق الإشارة ص ٧٠٣ بند ١٣١٨ ، وفي مصر : السبوري ص ١٣٣٩ بند ٦٥٤ ، عرقص/ ١٧٢ . (١٠) أما إذا كانت الشركة - فضلاً عن ذلك - قد اضطلعت بالدفاع عن المستأمن أمام القضاء الجنائي ، فقد رأت في ذلك بعض المحاكم معنى التنازل الضمني . راجع مثلاً : محكمة ليج في ١٩٠٩/١/١٩ مشار إليه في دي تورني ٢/٨ ص ١٠٨ بند ٦١٠ .

يكون المستأمن قد ضمن هذا الإخطار تاريخ وقوع الحادث . فإذا كان هذا الأخير - على العكس - قد ورد خلواً من هذا التاريخ ، ولم يهتم المؤمن بالاستعلام من المستأمن عنه ، فإن موقفه على هذا النحو يكشف عن أنه لا يحرص على وصول الإخطار إليه خلال مهلة محددة من يوم وقوع الحادث . فإذا كان قد سوى الكارثة بالرغم من ذلك ، فإنه لا يعد بإمكانه أن يتمسك بالسقوط للتأخر في إعلان الحادث ، حينما يعلم في وقت لاحق بالتاريخ الحقيقي الذي وقع فيه هذا الأخير (١١) .

٢٤٨ - أما البعض الآخر من الوقائع فقد اختلف بشأنه - على العكس - وجهات النظر ، ومثاله :

#### (١) إدارة دعوى المسؤولية :

٢٤٩ - معروف أنه في التأمين من المسؤولية ، تحتفظ الشركات لنفسها - بموجب بند صريح في الوثيقة - بالحق في إدارة دعوى المسؤولية التي قد يرفعها المضرور على المستأمن . ومصلحتها في ذلك لا تحتاج إلى إيضاح ، بالنظر إلى أنها المتحملة في النهاية لما قد يقضى به على مستأمنها من تعويض للمضرورين . ويثير إضطلاح الشركة بمهمة الدفاع عن المستأمنين في دعوى المسؤولية مشكلة ، حول ما إذا كان ذلك ينطوي على معنى التنازل من جانبها عن حقها في التمسك بالسقوط المستحق على المستأمن أم لا .

وليس من شك أن هذه المشكلة لا تثار إلا حين تكون الشركة قد اضطلعت بهذه المهمة وهي تعلم بتوافر سبب السقوط في حق المستأمن . أما الفرض العكسي - إن جاز تصويره في العمل - فإنه لا يمكن أن يحمل معنى التنازل ، بحسبان هذا الأخير عملاً إرادياً يفترض أن تتجه النية إليه .

---

(١١) في هذا المعنى : مونت ، دي فيليه ، وأندريه ( في فان إكهو ) بند/ ٣٩٢ ، كذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن المحادثات المبرمة بين المؤمن والمستأمن المستحق للسقوط والمتبوعة بمكاتبة خلال مدة سنة دون ما تحفظ ، بهدف التسوية الودية ، تعتبر تنازلاً . نقض ١٩٦٧/١/٢٦ ( د. ج. أ ١٩٦٨ ص/ ٤٤ ، ٤٥ وتعليق بيسون ) .

ولا يسوغ القول بأن دائماً ما قد تنازل عن حقه إن كان هو لا يعلم أساساً  
بنشأة هذا الحق (١٢).

٢٥٠ - والأتجاه الغالب يرى في اصطلاح المؤمن بهذه المهمة ، عن  
علم بسبب السقوط ، تنازلاً عن حقه في التمسك به (١٣) (١٤) حين يحرص  
بعض أنصار هذا الاتجاه ، فضلاً عن القيد السابق ، على ألا يكون المؤمن  
قد أبدى أى تحفظ حين اضطلع بهذه المهمة (١٥) و(١٦) .

٢٥١ - ومع ذلك فنحن نفضل - مع البعض الآخر - وجهة النظر  
العكسية ، فلانرى في اصطلاح المؤمن بهذه المهمة ، ولو دون إبداء تحفظ  
ما يسمح بالكشف عن النية القاطعة من جانب في التنازل عن السقوط .

فقد تكون إدارة دعوى المسؤولية مبنية للمؤمن بشرط صريح في الوثيقة

---

(١٢) راجع - مع ذلك - بعض آراء في الفقه المصري لم تهتم بذكر هذا القيد ، حين  
رأت بوجه عام في اصطلاح المؤمن بإدارة دعوى المسؤولية ، تنازلاً عن حقه في التمسك  
بالسقوط . محمد كامل مرسى ص/١٤٨ بند/١٣٤ ، محمد علي مرفه ص/١٧٣ . وفي الفقه  
الفرنسي قارن في بيكار وبيسون بين مطول ١٩٣٨ بند/٢٠٩ ط ١٩٧٠ ص/٢١٨ بند/١٣٥ .  
ويأسف بيسون ، على أن محكمة النقض الفرنسية لم تكشف بشكل كاف عن هذا الشرط في  
بعض أحكامها . راجع تعليقه على نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ ( ر. ج. أ ١٩٦٩ ص/٣٨٩ ) ،  
وحكم النقض المتقدم والمشار إليه في هذا التعليق .

(١٣) راجع مثلاً : رينار ( ج ) ، المرجع السابق ص/١٨٩ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠  
ص/٢١٨ بند/١٣٥ : نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ المشار إليه في الخامس السابق ، وراجع كذلك  
الفقه المشار إليه لاحقاً هامش/١٥ من البند/٢٥٠ .

(١٤) فإذا كانت الشركة تمل بسبب السقوط ، واضطلعت بهذا المهمة ، كانت متنازلة  
عن حقها في التمسك بالسقوط ، حتى ولو كانت لم ترى بعد ذلك ثمة فائدة من استئناف الحكم  
الصادر ضد المستأن . راجع ليج التجارية في ١٩٤٢/١/٥ مشار إليه في دى تورق ص/٢٠  
ص/١٠٩ بند/٨١٩ .

(١٥) راجع سوميان (١٩٤٨) سابق الإشارة ص/١٧٨ بند/٢٣٩ : والأحكام المشار  
إليها ص/٨ من نفس الموضع : مازو ( ه ، ل ) وتاتك ، المرجع السابق ص/٨٦٢-٨٦٤  
بند/٢٦١ ، ب - شارميتير ( أندريه وميشيل ) ١٩٦٣ سابق الإشارة ص/٥٢ بند/٨٥ .  
(١٦) خاصة إذا كان فضلاً عن ذلك هو الذي حث المستأن على استئناف الحكم الصادر  
ضده من أول درجة ، واضطلعه بالدفاع عنه أمام الاستئناف . راجع نقض فرنسي ١٩٥٩/٥  
١٩٣٤ ( ر. ج. أ ١٩٣٤ ص/٨٠٨ وتعليق بيكار ) .

عندئذ يكون اضطراره بهذه المهمة حقاً له لا يعقل أن ينقلب إستعماله. وبالأعلى عليه ، خاصة وأنه في اضطراره بهذه المهمة لا يتصرف لصالح المستأمن وحده ، وإنما كذلك لصالح الشخص (١٧) وأنه قد لا يجوز للمؤمن قانوناً في بعض الفروض — أن يحتج بالسقوط على المضرور ، حين تبدو مصلحة المؤمن عندئذ واضحة في الدفاع عن المستأمن الساقط حتى ولو كانت لديه نية التمسك بالسقوط ، وذلك درءاً لخطر محتمل أن يجد مستأمنه معسراً فلا يستطيع أن يسترد منه مادفعه من تعويض للمضرور (١٨) . وتبدو منطقية ما نؤيده ولا شك أظهر حين يكون المؤمن هو المدين عليه ، بمعنى حين يكون المضرور قد سلك سبيل الإدعاء المباشر فطالب الشركة مباشرة بدفع التعويض .

لذلك — وفي صدد تأمين من المسؤولية عن حوادث العمل ، حيث لا يكون من الممكن قانوناً للمؤمن أن يتمسك بالسقوط المستحق على المستأمن في مواجهة العامل المصاب — لم تر محكمة النقض الفرنسية في اضطرار المؤمن بالدفاع عن المستأمن الساقط تنازلاً من جانبه عن التمسك بالسقوط (١٩) :

٢٥٢ — ويبقى أنه ، بالأخذ بما ننتهي إليه ، فإنه يجوز للمؤمن أن يتمسك بالسقوط في مواجهة المستأمن ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأن الغير جائز إيدأؤه لأول مرة أمام هذه المحكمة هو الطلبات الجديدة حين أن التمسك بالسقوط لا يعدل أن يكون دفعا (٢٠)

---

(١٧) راجع في هذا المعنى : ديمو المرجع السابق ص/١٤٥ وما بعدها ، وراجع — مع ذلك — خيس خضر : الذي يرى في إدارة المؤمن لدعوى المسؤولية بمثابة توكيل للمؤمن في مباشرة الدعوى نيابة عن المستأمن ، فهو يعمل باسم هذا الأخير نيابة عند ودفاعاً عن مصلحته . المرجع السابق ص/٥٩٠ بند/٤٣١ .

(١٨) راجع في هذا المعنى : دوفر المرجع السابق ص/١١٧ ، ١١٩ ، ويقرب لشهري ص/١٣٣٩ بند/٦٥٤ .

(١٩) راجع نقض ١٩٤٦/٥/٢٠ ( ر. ج. أ ١٩٤٦ ص/٣٢١ ) .

(٢٠) في هذا المعنى تنازوا ( ٨ : ل ) وتلك ، سابق الإشارة ، ص/٨٦٤-٨٦٤

بند/٢٦٧١ .

(ب) التصالح مع المضرور:

٢٥٣ - وقد يعطى المؤمن كذلك ، وبموجب بند في الوثيقة ، حق التصالح مع المضرور ، بمعنى تحديد قدر التعويض المستحق لهذا الأخير اتفاقياً . ومصلحة المؤمن في إجراء هذا التصالح هي ولاشك ظاهرة ، حتى ولو توافر في حق المستأمن سبب من أسباب السقوط ، وكانت نية المؤمن متجهة إلى التمسك به ، ما دام أن هذا الأخير لا يمكنه أن يتمسك بهذا الجزء في مواجهة المضرور نفسه ، فيجد من ثم مصلحة في إجراء حوار مع المضرور لعله يصل معه إلى تحديد مبلغ العوض أدنى مما ينتظر أن يحكم به القضاء .

صحيح أن المؤمن ، حين تنجه نيته إلى التمسك بالسقوط ، سيكون بإمكانه أن يرجع على المستأمن بما دفعه من تعويض للمضرور . لكن لما كان من المحتمل أن يجده عند الرجوع معسراً ، فإن ضياع مبلغ أدنى حدده اتفاقياً مع المضرور سيكون - بداهة - أخف وطأة مما لو فشل في استرداد مبلغ أكبر قضى به لهذا الأخير .

٢٥٤ - وإزاء مصلحة المؤمن الواضحة في هذا التصالح ، فضلاً عن كونه حقاً يتقرر له في الوثيقة ، لايسهل - في اعتقادنا - أن يستخلص منه نية التنازل من جانبه عن السقوط المستحق على المستأمن .

ومع ذلك يلاحظ أن بعض المحاكم قد قضت في الاتجاه العكسي (٢١) ، بمعنى أنها رأت في إجراء المؤمن لهذا التصالح مع توافر سبب السقوط في حق المستأمن ، تنازلاً ضمنيّاً من جانبه عن التمسك بهذا الجزء . ولكن يبدو أن ظروف الدعاوى التي فصلت فيها هذه المحاكم كانت ترشح لهذا الإستخلاص .

---

(٢١) راجع مثلاً استئناف Rabat في ١٨/٣/١٩٥٢ (ر. ج. أ ١٩٥٢ ص ٢٨٢).

ذلك أنه إذا كانت للمؤمن مصلحة واضحة في إجراء التصالح مع المضرور ، كما سبق أن بيناه ، إلا أن مصلحة المستأمن هي الأخرى جديرة بالحماية . فلا يصح أن ننسى أن المؤمن سيرجع بما دفعه للمضرور على المستأمن . وتقتضي كفاية هذه المصلحة ضرورة إشراك المستأمن في هذا التصالح . ولا يصح للمؤمن ، إن كانت لديه نية التمسك بالسقوط في مواجهة المستأمن أن يفرد بإجراء هذا التصالح ، متلوعاً ببند الوثيقة الذي يخوله هذا الحق ، ليرجع بما انفرد بتحديده على المستأمن (٢٢) .

وتبدو هذه الظروف بشكل أوضح ، فيما استندت إليه محكمة استئناف Rabat (٢٣) ، حين قضت باعتبار تصالح المؤمن مع المضرور تنازلاً ضمنيّاً من جانبه عن التمسك بالسقوط في مواجهة المستأمن . وتتلخص وقائع الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، في أن مستأماً كان قد قوض من قبل المضرور أمام محكمة الجنح ، وحكم عليه بالإدانة غيابياً . وتضمن الحكم إلزامه بدفع مبالغ معين كتعويض للمضرور . ولم يكن المؤمن قد اضطلع بمهمة الدفاع عن مستأمنه أمام محكمة الجنح ، متلوعاً بسقوط حقه في الضمان . غير أنه — مع ذلك ، وقبل صيرورة الحكم نهائياً ، سارع بدفع ماقضى به الحكم الغيابي من تعويض للمضرور ، إعمالاً لما تخوله له الوثيقة من حق التصالح مع هذا الأخير . فحال — بهذا الشكل — بين المستأمن وفرصة مناقشة ماقضى به الحكم للمضرور ، عن طريق الطعن عليه بالمعارضة (٢٤) ، حين أن المستأمن هو الذي سيتحمل في النهاية هذا المبلغ مادام في نية المؤمن التمسك في مواجهته بالسقوط .

---

(٢٢) راجع في هذا المنى تعليق بيسون على حكم الاستئناف المشار إليه في الهامش السابق

ص/٢٨٥ :

(٢٣) ١٩٥٠/٢/٢٢ (د. ج. أ. ١٩٥٠ ص/٣١٦) .

(٢٤) أو كما عر حكم استئناف Rabat في ١٩٥٠/٢/٢٢ سابق الإشارة :

« Rendant ( أي المؤمن ) ainsi impossible toute discussion par l'assuré sur opposition, du quantum de sa responsabilité » .



٢٥٥ - وهكذا نخلص إلى أنه يجب على المؤمن في كل الفروض ، إذا كانت نيته تتجه إلى التمسك بالسقوط في مواجهة المستأمن ، ألا يستعمل حقه في التصالح مع المضرور المقرر بالوثيقة ، إلا إذا راعى مصالح المستأمن في نفس الوقت ، وإلا أمكن إعتباره متنازلاً ضمناً عن حقه في التمسك بهذا الجزء (٢٥) . فليس يتصور - يقول بيسون - أن يكون بوضع المؤمن مطالبة المستأمن برد تعويض لم تتح له ، في أية لحظة ، فرصة مناقشته . إن الوكالة التي يستند إليها حق المؤمن في التصالح مع المضرور ، لا يمكن أن تغل ضد المستأمن الموكل (٢٦ و ٢٧) .

### (ج) المساهمة في أعمال الخبرة :

٢٥٦ - وفي التأمين على الأشياء ، قد يسلك المؤمن ، بعد وقوع الكارثة ، خطوة عملية في اتجاه التسوية الفعلية لآثار هذه الأخيرة ، حين يلجأ إلى الخبرة لتقدير حجم الخسائر الناجمة عنها ، مما يكشف - بدون شك - عن نيته في التنازل عن السقوط المستحق على المستأمن . ويأخذ بهذا الاستخلاص الرأي الراجح في الفقه (٢٨) . كما قضت به محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها (٢٩) .

لكن ذلك يفترض - بالتأكيد - سبق علم المؤمن بتوافر سبب السقوط

---

(٢٥) راجع في هذا المعنى ، بيسون تعليق على حكم استئناف ٢٢/٢/١٩٥٠ سابق الإشارة (ص/٣١٨) .

(٢٦) راجع بيسون ، التعليق سابق الإشارة .

(٢٧) كذلك رففت محكمة النقض أن تعرض المستأمن للسقوط ، رغم تأخره في إعلان الكارثة المؤمن ، مستندة إلى الخطأ التقصيري من جانب هذا الأخير ، حين فوت على المستأمن - بعدم تمسكه بالسقوط - حين دفاعه في الدعوى التي رفعها ضده المضرور . راجع نقض فرنسي ١٩٧٥/٥/٩ (ر. ج. أ ١٩٧٦ ص/١٨٥، ١٨٦) .

(٢٨) راجع مثلاً : بيكار وبيون (المطول) بتد/٢٩٩ ؛ دي ليل ، المرجع السابق ص/٢١ بتد/١٨٢ ، وفي مصر : الشجوي ص/١٣٢٩ بتد/٦٥٤ ، كامل مرسى ص/١٤٨ بتد/١٣٤ ، محمد علي عرفة ص/١٧٣ .

(٢٩) نقض ١٩٦٩/٧/٧ (ر. ج. أ ١٩٧٠ ص/١٩١) .

في حق المستأمن . فقد لا يتكشف هذا السبب إلا على أثر أعمال الخبرة نفسها ( كما لو اشترط السقوط في الوثيقة جزاء لمبالغة المستأمن في تقدير الحسائر الناجمة عن الكارثة ) ، وعندئذ لا يمكن اعتبار المؤمن متنازلاً عن التمسك بالسقوط عندما يلجأ إلى هذه الأعمال (٣٠)

وبلهي أيضاً أن لجوء المؤمن إلى هذا الإجراء ، لكن مع التحفظ الصريح ، لا يتضمن مع التنازل من جانبه عن التمسك بالسقوط (٣١) .

٢٥٧ - ويتصل بما تقدم ، أن يلجأ المؤمن ، في التأمين الفردي ضد الإصابات ، إلى توقيع الكشف الطبي على المستأمن المصاب ، لتحديد حجم الضرر ، من قبل طبيب الشركة (٣٢) أو إرسال محقق ، يجرى - بصفة شخصية - تحقيقاً حول ظروف الحادث ، ويستجوب مختلف ذوى الشأن والشهود (٣٣) . فتل هذه المواقف من جانب المؤمن الذى يعلم بسبب السقوط ، تسمح باستخلاص نية التنازل من جانبه عن التمسك به ، مادام أنه بهذه المواقف يتخذ خطوة عملية جادة نحو تسوية العوض للمستأمن .

---

(٣٠) في هذا المعنى : ديلبي المرجع السابق ص/٢٦ ، ريلان ، المرجع السابق ص/١٠٢ ، ١٠٤ .

(٣١) راجع حكم الاستئناف المتطلعة في ١٢/٦/١٩٢٤ ( ج. ت. م. السنة / ١٤ رقم /

٣٥٩ ص/ ٢٢٨ ) : وفي نفس المعنى ديلبي ص/ ٢٦ .

(٣٢) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون ( المطول ) بند/ ٢٠٩ ، السنورى ص/

١٣٣٩ بند/ ٦٥٤ .

(٣٣) راجع بيسون ، تعليق على حكم تولوز المدنية في ١٤/٥/١٩٤١ ( و. ج. أ

١٩٤٢ ص/ ٥٠ ) ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢١٨ بند/ ١٣٥ ، السنورى ص/ ١٣٣٩

بند/ ٦٥٤ ، وعكس ذلك ، حكم تولوز سابق الإشارة ، والأحكام المشار إليها في بيكار وبيسون سابق الإشارة هامش/ ٩٣ .

## المبحث الثاني

### تدارك المستأمن لسبب السقوط

مفهوم هذا الدفع وشروطه :

٢٥٨ - قد يرتكب المستأمن المخالفة المسترجعة للسقوط ، لكنه يعود ، من تلقاء نفسه ، فيتدارك هذه المخالفة . وعندئذ يثور التساؤل عما إذا كان بإمكان المؤمن ، رغم هذا التدارك ، أن يتمسك بسقوط حق المستأمن في الضمان .

٢٥٩ - وبسبب أن هذا التساؤل لا يثور إلا حيث يكون الخطأ المستوجب للسقوط مما يمكن تداركه ، بمعنى قابلا للإصلاح . وهو في الحقيقة من الأمر - لا يكون كذلك في الأعم الأغلب من الحالات ، خاصة حين يتمثل هذا الخطأ في فوات وقت كان يجب على المستأمن أن يتخذ خلاله إجراء ما ، إذ الزمن الماضي لا يمكن - بداهة - أن يعود . ومثال ذلك أن يترك المستأمن المهلة المحددة في الوثيقة لإخطار المؤمن بالكارثة تمضي ، فلا يكون - بداهة - من شأن قيامه بالإخطار بعد ذلك أن يصلح ما سبق أن وقع فيه من إخلال .

غير أن القرض موضوع التساؤل ليس - رغم ذلك - يستحيل التصور ، بل إن له في العمل بعض التطبيقات ؛ ومن أمثلتها المألوفة ، ما يثور عادة في مجال التأمين من الحريق ، حيث يلتزم المستأمن ، بموجب بند في الوثيقة ، أن يحظر المؤمن ببيان تقديرى للخسائر الناجمة عن الحريق ، وتعرضه الوثيقة لسقوط حقه في الضمان ، إذا بالغ في هذا التقدير ، ف يرتكب المستأمن هذه المخالفة ( المبالغة ) ثم يعود فيتداركها بعد ذلك ، بمعنى يعود فيزيل ما انطوى عليه تقديره الأول من مبالغه ، ويعطى تقريبا يقرب من الحقيقة لقيمة الأشياء التي أتلّفها الحريق .

وبهسي أن تساؤلنا السابق لا يثور ، في العرض الذي يكون السقوط فيه مشروطاً بارتكاب المستأمن لمخالفته عن سوء نية ، وهو ما يجري عليه الشركات عادة في المثال سابق الإشارة . فنحن نتساءل عن مدى إمكان إستبعاد السقوط المستحق ، عن طريق إصلاح ما ارتكبه المستأمن من خطأ . فإذا كان هذا الأخير في إخلاله حسن النية ، فإن السقوط أساساً - لا يكون مستحقاً . لذلك رفضت - بحق - محكمة إستئناف باريس ، أن تقضى بسقوط حق المستأمن في الضمان ، مادام أن هذا الأخير لم يكن - بدقة - قد ارتكب المخالفة المستوجبة لهذا الجزاء . صحيح أنه بالغ في قيمة الخسائر الناجمة عن الحريق ، لكن هذه المبالغة كانت بحسن نية من جانبه ، ذلك أن الظروف التي وقعت فيها الكارثة لم يكن من شأنها أن تمكنه من إعطاء تقدير دقيق لقيمة الأشياء المالكة . يؤكد حسن نيته أنه لم يصر على تقديره الأول للخسائر ، وإنما قام بتعديله بعد أن اكتشف - على أثر تقدير الخبراء - ما كان ينطوي عليه من مبالغة (٣٤) .

٢٦٥ - وليست تخفى صعوبة الإجابة على هذا التساؤل ، حالة عدم وجود نص خاص يعالجه . هذا ولو أعملنا المبادئ المسلم بها في مجال القانون الجنائي - بفرض تشبيه المستأمن الذي يتدارك خطأه بالجنائي الذي يندم على ما قارفه - لما أمكن إنقاذ المستأمن من السقوط . ذلك أنه من المعروف أن ندم المجرم لا يقيه ، في القانون الجنائي ، توقيع العقوبة . حين أن السقوط ليس يرتقي في الواقع إلى مستوى العقوبة الجنائية وإن اقترب منها باشتراكها معها في بعض الخصائص وهكذا لا يبقى إلا حسم هذه المسألة في ضوء النظر إلى السقوط بحسبانه عقوبة مدنية خاصة (٣٥) ينبغي حصر آثارها في أضيق الحدود بحسبانها فرضاً إستثنائياً .

---

(٣٤) راجع استئناف باريس في ١٩٣٢/١/٥ (د. ج. أ ١٩٣٢ ص/ ٢٧٦) .

(٣٥) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون (الطول) بند ٢٣٩ ، ط ١٩٧٠ ص / ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، بيسون (مقال ١٩٣٦) ص/ ٥٢٥ ، ٥٢٦ بند ٣٨ .

وانطلاقاً من هذا النظر - وعلى العكس مما يدعيه بعض الشراح من أنه « طالما استحق السقوط أعفى المؤمن من الضمان ولا يعد هناك من وسيلة أمام المستأمن لإعادة التزام ميت إلى الحياة مرة أخرى » (٣٦) يمكن القول مع الرأي الراجح في الفقه والقضاء ، أن تدارك المستأمن لسبب السقوط من شأنه أن يعفيه من هذا الجزاء « فترفع عنه عقوبة سقوط الحق ، وهي بعد ليست إلا عقوبة مدنية خاصة ، لا ترقى إلى مرتبة العقوبة الجنائية العامة التي لا يمحوها ندم الخاطئ بعد أن استحقها » (٣٧) .

٢٦١ - غير أنه يلزم - من ناحية أن يكشف مسلك المستأمن عن رغبة ذاتية ونية صادقة في إصلاح الخطأ ، أو في عبارة أخرى ، أن يكون دافع هذا المسلك هو صحة ضميره .

ومقتضى هذا الشرط أن يبادر المستأمن من تلقاء نفسه إلى تدارك خطئه . أما إذا كان ، على العكس ، قد انتظر يتحسس رد فعل المؤمن ، فإن تداركه بعد ذلك لما سبق أن ارتكبه لا يكون بدافع من ضميره ، وإنما بدافع « صاحته » هو ، خوفاً من تطبيق العقوبة عليه ، فلا يشفع له مثل هذا التدارك من إنزال الجزاء به . ومن ثم فنحن لانوافق على التساهل الذي أبداه البعض مع المستأمن ، حين اكتفى بأن يكون لإصلاح الخطأ كاملاً ، بمعنى من شأنه أن يزيل كل أثر لخالفته السابقة « أما عن الأسباب التي أوجت بتغيير المستأمن لموقفه : خوفاً من سقوط حقه ، أو رغبة في عدم الإضرار بالشركة ؛ فإن هذه أمور لا تخص سواء ، ولا شأن للمؤمن بها » (٣٨) . فمثل هذا التساهل يتجاهل الاعتبارات العملية التي تملئ - كذلك - هذا الشرط ،

---

« Une Fois la déchéance encourue, l'assureur est libéré; (٣٦)  
il n'est plus alors aucun moyen pour l'assuré de faire renaître une obligation éteinte » .

مازو ( د ، ل ) وتائبك ، المرجع السابق ص/ ٨٦٤ . بند/ ٢٦٧ .

(٣٧) السهوري ص/ ١٣٣٨ . بند/ ٦٥٤ والفقه المأثور إليه لاحقاً ص/ ٣٩٠ من البند/ ٢٦١ .

(٣٨) جيونان ، المرجع السابق ص/ ١٩٥ ، ١٩٦ .

وهي ضرورة حماية مصلحة المؤمن ، وكفالة الدور الوقائي للسقوط ،  
ولإلا أمكن لكل مستأمن أن يخالف التزاماته وهو في مأمن من أنه يمكنه  
أن يتداركها - إذا اكتشفها المؤمن ، بإصلاح ما فعل (٣٩ و ٤٠) .

٢٦٢ - كما يلزم ، من جهة أخرى ، أن يؤدي هذا التدارك إلى  
إصلاح الخطأ بالكامل ، بمعنى ألا يبقى هناك من ضرر بعد التدارك يمكن  
أن يلحق بالمؤمن وإلا استحق المستأمن للسقوط. ومثال ذلك أن يختصم  
المستأمن مؤمنه في دعوى المسؤولية المرفوعة عليه من جانب المضرور  
بالمخالفة لشرط الوثيقة الذي يحظر هذا الاختصاص ( بهدف عدم إحاطة  
القاضي علماً بوجود تأمين حتى لا يميل إلى رفع مبلغ التعويض الذي يقضى به ) ،  
حيث لا يكون من شأن تدارك المستأمن لهذه المخالفة ، حتى قبل التكلم  
في الموضوع « Avant que l'instance soit liée au fond » ، أن يعفيه  
من السقوط : لأن الغرض الذي توخاه المؤمن من هذا الحظر يفوت  
بالرغم من هذا التدارك ، بمعنى أن هذا الأخير ليس من شأنه ، في مثل  
هذا الغرض أن يزيل كل آثار المخالفة السابقة (٤١) .

ويبقى - من بعد - أن وثيقة التأمين النموذجية ١٩٥٧ في بلجيكا  
والخاصة بالتأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ،

---

(٣٩) راجع في هذا الشرط ، مونيت : دي فيليه ، وأندريه ( في فان إكهو ) ص /  
٥٥٣ بند / ٣٩٣ ، بيكار وبيسون ( المطول ) بند / ٢٣٩ ، بيسون ( في بلانيول وريير )  
١٩٥٤ سابق الإشارة ص / ٧٠٣ بند / ١٣١٨ والحكم المشار إليه في ٣/٥ من نفس الموضوع ،  
لانو ( يول ) ص / ١٩٦ ، بند / ٢٢٥ ، بيسون ( مقال ١٩٣٦ ) ص / ٢٧٤ ، ٢٧٥  
بند ١٩ ، ص / ٥٢٥ : ٥٢٦ بند / ٣٨ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص / ٢٢١ بند / ١٣٧ .  
(٤٠) ولا يرى بيكار أن من شأن تلقائية الاستبراء أن تزيل سوء النية السابق في جانب  
المستأمن ، وإنما الأذى فحده أن من شأنها أن تكشف عن أن مخالفته الأصلية كانت بحسن نية .  
راجع تعليقه على استئناف باريس ٥ / ٦ / ١٩٣٤ سابق الإشارة ( ر . د . ج . أ ١٩٣٢  
ص / ٢٧٩ ) .

(٤١) راجع بيسون ( مقال ١٩٣٦ ) ص / ٥٢٦ بند / ٣٨ ، و نفس المعنى بيكار  
وبيسون ( المطول ) بند / ٢٣٩ ، وعكس ذلك جرينويل التجارية في ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ ( ر .  
ج . أ ١٩٣١ ص / ٨٤٢ ) .

قد كرس هذا الحل صراحة في البند/٢٦ منها (٤٣، ٤٤) .

### المبحث الثالث

#### نفي الخطأ المستوجب للسقوط

٢٦٣ - ولما كان السقوط جزاء يواجه خطأ من جانب المستأمن ،  
أمكن لهذا الأخير - بداهة - أن يتحلل من هذا الجزاء ، إذا أثبت من  
الوقائع ما من شأنه أن ينفي عنه هذا الخطأ ، ومن أبرز هذه الوقائع :

#### أولاً : تدخل الملتوب

٢٦٤ - (١) فقد يكون مرجع عدم وفاء المستأمن بما تفرضه عليه  
الوثيقة من الالتزامات المجازاة بالسقوط ، هو تدخل ملتوب الشركة  
نفسه ، بما يثير التساؤل معه ، عما إذا كان بإمكان المستأمن أن يدفع بهذا  
التدخل تمسك هذه الأخيرة في مواجهته بسقوط حقه في الضمان .

ومثال هذا الفرض ، ما فصلت فيه محكمة إستئناف Douai ، حين  
كانت الوثيقة تفرض على المستأمن أن يخطر المؤمن بوقلياً بالكارثة ،  
فأشار عليه ملتوب الشركة بعدم ضرورة مثل هذه الوسيلة ، فقضت  
المحكمة رغم ذلك بمجازاة المستأمن بالسقوط تأسيساً على أن الملتوب عندما

---

(٤٢) راجع دي تورني سابق الإشارة - ص/ ٢١٦ بند/ ٨٦٥ .

(٤٣) وبعض الشراح ليس من الرأي الذي يتساءل مع المستأمن ويعفيه من السقوط  
بنداركة الكامل للمخالفة في أي وقت ، وليس كذلك مع الرأي الذي يرميه بالسقوط طالما كان  
التدراك بعد رد فعل المؤمن . ويقترح أن تقضن الوثائق شرطاً موجبه إذا بدل المستأمن من  
مبالته التمدية في تقدير الخسائر ، وخفض التقدير إلى القيمة الحقيقية ، فإن عوض التأمين  
الذي يطالبه به على أساس من هذه القيمة الحقيقية ينخفض بنسبة في المائة . بهذا الشكل يكون  
المستأمن قد حذر مقدماً ، وبالتالي سوف يخشى أنه لو بالغ في التقدير واكتشف في المؤمن مبالته  
بعد ذلك ، فإنه لن يكون بمنجى من الجزاء حتى ولو بدل من مبالته . راجع ديلى ، المرجع  
السابق ص/ ١٨٨، ١٨٩ .

أشار بهذا الرأي ، يكون قد تجاوز حدود وكالةه ، فلا تسأل الشركة عن تصرفه وإنما يتحمله هو شخصياً في مواجهة المستأمن الذى يمكنه أن يقاضيه بتعويض ما أصابه من ضرر (٤٤) ، أى بدفع عوض التأمين الذى فقده بالسقوط فى علاقته بشركة التأمين .

٢٦٥ - ومثل هذا الحل قد يستجيب والمبادئ المسلم بها فى الوكالة ، هذا حقيقى ، مادام أن المندوب ( كوكيل ) يتعين عليه أن يطفى الإخطارات بوقوع الكوارث من جانب المستأمنين طبقاً للاشتراطات ، وبالكيفية المحددة بالوثائق ، ولا يجوز له أن يشير بما يعتبر مخالفاً لهذه الاشتراطات ، وما دام من المسلم به أيضاً أن الموكل لا يسأل عما تجاوز به الوكيل حدود وكالةه حتى ولو كان المتعاقد مع هذا الأخير يجهل هذا التجاوز . لكنه حل لا يستجيب والاعتبارات العملية التى تسود عقد التأمين . إن المستأمنين فى حقيقة الأمر لا يرون فى مندوب الشركة مجرد وكيل عنها ، وإنما يرون فيه شخص المؤمن نفسه تقريباً ، يفوضون الأمر تماماً لأمانته وخبرته ومشورته ، تلك المشورة التى تعتبر فى نظرهم وكأنها تعديل من جانب المؤمن نفسه لما سبق أن اشترطه فى الوثيقة ، بما يتعين معه مراعاة لهذه الاعتبارات العملية ، وجوب تحمل المؤمن تجاوزات مندوبيهم . ونتيجة مثل هذه لن تتجافى مع ذلك والمبادئ المسلم بها فى علاقة التبعية . إن النظر إلى مندوب الشركة بحسبانه وكيل عنها ، كما رأت المحكمة فى حكمها سابق الإشارة ، لا يخل باعتباره كذلك تابعاً لها ، مادام أن لها عليه سلطة فعلية فى مراقبته وتوجيهه . فإذا اعتبرنا مشورة المندوب فى القرض السابق خطأ ، فلا شك أنه سيكون خطأ قد ارتكبه التابع ( المندوب ) حال تأدية وظيفته ، بحسبانه إخلالاً بواجب تقتضيه الوظيفة بالذات ، بما يتعين معه أن يتحمل المتبوع ( المؤمن ) نتيجةه .

---

(٤٤) راجع استئناف دوا في ١٩٢٩/٣/٢٥ (د. ١٩٢٩/١٠٢٢/ص ٣٢٢) وعكس ذلك نانسى فى ١٨٩٤/١٢/٨ مشار إليه فى نفس الموضع .



ونود ، على أية حال ، لو أخذ المشرع المصري بما انتهى إليه التطور التشريعي في فرنسا ، في خصوص مدى إمكان مساءلة شركة التأمين عن نتائج تلخل مندوبيها ، حين قُتِن المشرع هناك تلك الاعتبارات العملية سابقة الإشارة ، بالمرسوم بقانون الصادر في ١٤ يونية ١٩٣٨ (والمعدل بقانون ١٣ يولية ١٩٦٥) ، الذي يقضى صراحة في المادة/٣١ منه بمساءلة شركات التأمين مدنياً - في حدود المادة / ١٣٨٤ مدني - عن الأضرار الناشئة عن أخطاء مندوبيها ، الذين يتصرفون بصفتهم تابعين لها ، في مباشرتهم لوظائفهم ، وكذلك عن نتيجة عدم احتياطهم أو إهمالهم ، حتى ولو كان هناك اتفاقاً يقضى بغير ذلك .

٢٦٦ - (ب) وأظهر من الفرض السابق في نفي خطأ المستأمن المستوجب للسقوط ، أن يكون هذا الأخير قد أخطر من يعتقد ، بمحسن نية ، أنه لا يزال يمثل شركة التأمين . ومثال هذا الفرض ، ما فصلت فيه محكمة الاسكندرية المختلطة في مصر ، حين كانت شركة التأمين الأجنبية قد غيرت وكيلها المفوض في مصر ، فأخطر المستأمن ، وبمحسن نية ، وكيلها السابق بوقوع الكارثة . فقضت المحكمة بأن المستأمن في مثل هذا الفرض لا يمكن أن يستحق السقوط « بمقولة أن صفة الوكيل كانت قد زالت ؛ إذ كان يتعين على الشركة أن تحظر عميلها ، بتغيير ممثلها ، في وقت ملائم » (٤٥) .

ثانياً : عدم مشروعية الالتزام اغاوى بالسقوط

( تعارض الالتزام - في تطبيقه - مع الواجبات الخلقية )

٢٦٧ - وقد لا يستجيب المستأمن ، عند وقوع الكارثة ، لأحد لالتزامات المفروضة عليه بالوثيقة ، لأنه يرى فيه التزاماً يتعارض - عند

تطبيقه - والاعتبارات الخلقية . عندئذ فإن المستأمن لا يمكن أن يستحق السقوط الذى يواجه مخالفه هذا الالتزام ، بمقولة أنه أدخل بالترامه العقدى لأن المسئولية العقدية لا تثار أساساً إلا إذا كان الالتزام الذى وقع الإخلال به مشروعا ، وإلا فإذا كان يتعارض مع واجب خلقى ، فإنه يعتبر باطلا لمخالفته للأداب العامة ، ومن ثم لا يكون - هناك - أساساً لإخلال من جانب الملتزم .

٢٦٨ - ولقد سبق أن أشرنا فى موضع سابق ، إلى أن الإجراءات التى يتخذها المستأمن عند وقوع الحادث « مما يمليه عليه الواجب الخلقى والاعتبارات الإنسانية » لا يمكن أن تشكل إعترافاً بالمسئولية يستوجب سقوط حق المستأمن فى الضمان . لكن إلى جانب هذا المثال يمكن تصور تطبيقات أخرى لهذا الفرض تثار فى العمل :

فى التأمين من المسئولية مثلا ، قد تفرض الوثيقة على المستأمن ، إذا ما وقع الحادث ، أن يسارع إلى أخذ أسماء شهوده حين يرى هو - فى التطبيق العملى - أن تنفيذ هذا الالتزام سوف يتعارض وما يمليه الاعتبارات الخلقية من ضرورة الإسراع بانقاذ المصاب وحمله إلى أقرب مستشفى . فيستجيب لهذه الاعتبارات ولا يبقى بهذا الالتزام .

وقد تفرض الوثيقة على المستأمن ، فى نفس المجال ، ألا يخبر المضرور بأنه مؤمن على مسئوليته . ومراعاة مثل هذا الالتزام قد تتعارض فى بعض التطبيقات العملية والاعتبارات الخلقية . ومثال ذلك فرض ما لو كان المستأمن ممن يرتبطون بالمضرور نفسه بصله لاسمح لهذا الأخير بأن يرفع عليه دعوى التعويض فيخرج عندئذ - بكتان المستأمن تنفيذاً لهذا الالتزام - خاوى اليدين . فلا هو حصل على التعويض من مرتكب الفعل القبار ( المستأمن ) ، ولا حصل عليه من مؤمن المسئولية الذى ما كان ليردد فى دفع الدعوى عليه لو كان يعلم بوجود التأمين :

في أمثال هذه الفروض ، لا يمكن تعريض المستأمن لسقوط حقه في الضمان بمقوله أنه خالف الالتزام المستوجب لهذا الجزاء : لأن في إصرار الشركة على الوفاء بهذا الالتزام حتى في مثل هذه الفروض العملية ، ما يجعله في ذاته التزاماً باطلاً لعدم مشروعيتها (٤٦) .

٢٦٩ - أما أبرز ما يتمسك به المستأمن من الوقائع الزافية للخطأ في جانبه فإنها القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء .

### ثالثاً : الحوادث المفاجيء أو القوة القاهرة

مفهوم هذا الدفع ، وعبء إثباته ، ونوعا الاستحالة :

٢٧٠ - معروف أن الحادث المفاجيء أو القوة القاهرة ، هو ذلك الأمر الذي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه . فإذا أدى هذا الأمر بالمدين إلى استحالة تنفيذه لالتزامه إنتنى عن عدم التنفيذ وصف الخطأ .

ومثل هذه الأمور قد تعرض في مجال عقد التأمين ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالالتزامات التي يتعين على المستأمن القيام بها خلال مهلة محددة ، ومن أبرزها الالتزام بإعلان الكارثة للمؤمن . ولما كان السقوط جزاء يتركز إلى خطأ من جانب المستأمن ، أمكن دفع هذا الجزاء بالتمسك بالحوادث المفاجيء أو القوة القاهرة ، اللهم - بطبيعة الحال - إلا إذا كان المستأمن قد تحمل - بموجب بند في الوثيقة - تبعه هذا الحادث المفاجيء أو تلك القوة القاهرة ، وهو أمر يجيزه القواعد العامة .

٢٧١ - وبديهي أن المستأمن هو الذي يتعين عليه إقامة الدليل على توافر حالة القوة القاهرة في حقه . كما أن تقدير ما إذا كان هذا المرقد أدى به إلى استحالة تنفيذه لالتزامه أم بقي هذا التنفيذ أمراً ممكنًا ، هو مسألة واقع ،

---

(٤٦) يقترب من هذا المعنى : مونت ، دي فيليه ، وأندريه ( في فلن لإكهو ) ص ٥٧٠  
يند/٣٩٠ حيث يرى أن السقوط هنا يؤدي إلى تصف غير مقبول .

يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، وتختلف من حالة لأخرى (٤٧) .

٢٧٢ - غير أنه يستوى - فى حقيقة الأمر - أن تكون هذه الاستحالة مادية ، أو حتى مجرد استحالة معنوية (٤٨) ، وإن لزم بطبيعة الحال ، أن يسارع المستأمن إلى الوفاء بالتزامه المحاذى بالسقوط فور زوال حالة القوة القاهرة ، وإلا كان خللاً بالتزامه واستحق أن يطبق عليه هذا الجزاء مهما كانت قسوته (٤٩) . ومن ثم كان يبسون على حق حين انتقد حكم استئناف مونيبييه ، الذى أعفى المستأمن من السقوط ، رغم أنه لم يعلن الحادث للمؤمن . إلا بغد أكثر من شهرين من وقوعه ، حين أنه كان يتعين عليه طبقاً لشروط الوثيقة أن يقوم بهذا الإجراء خلال خمسة أيام على الأكثر ، وذلك استناداً إلى ما كان يوجد فيه - على أثر الحادث - من اضطراب عقلى ، مما رأت فيه المحكمة حالة قوة القاهرة . مع أنه من الثابت أن هذه الحالة لم تدم لأكثر من ثمانية أيام (٥٠) .

---

(٤٧) فإذا ثبت - مثلاً - أن حالة الألم المعنوى التى كان يعيشها المستفيد على أثر موت المستأمن - لم يكن من شأنها أن منعه من تدبير شئونه الخاصة ، فانه يستحق السقوط إذا لم يتم باعطار المؤمن بهذه الوفاة خلال المدة المحددة بالوثيقة . راجع الأحكام المشار إليها فى KLIEN(A.E) : l'assurance individuelle contre les accidents. 1935 P. 145 note 1. كذلك قضى حديثاً بأنه « لا يجوز التمسك بمرض الزوجة لإبان وقوع حادث السرقة ، بحسبانه قوة قاهرة تحول دون إعلان الكارثة فى الميدان المحدد ، بدعوى أنها هى وحدها التى كانت تستطيع أن تقدر - على نحو دقيق - قيمة الإشياء المسروقة . فقد كان بإمكان المستأمن أن يعلن الكارثة من حيث المبدأ ، ويحفظ بإمكانية التعديد الدقيق لهذه القيمة بعد ذلك » . راجع ياريس الابتدائية فى ١٩٧٧ / ٣ / ٢٥ ( ر. ج. أ ١٩٧٨ ص / ٤٤ ) .

(٤٨) وهناك أحكام عديدة حرصت على التسوية بين هذين النوصين من الاستحالة . راجع مثلاً : لييج التجارية فى ١٩٤٣ / ٦ / ٤ مشار إليه فى دى تورى ٢ / ٥ ص / ٩٥ / بند . ٥٠١ ، والأحكام المشار إليها فى بيسون ( مقال ١٩٣٦ ) ٥٢٢ هامش / ١٥٢ .

(٤٩) راجع فى هذا المعنى نقض فرنسى ١٩٤٢ / ٧ / ٢٠ : استئناف ديجون فى ١٠ / ٢٢ - ١٩٤٢ ، استئناف ليون فى ١٩٥٠ / ٢ / ٦ مشار إليها فى رينار ص / ١٩١ / ١/٨ وفى نفس المعنى سوميان ط / ١٩٥٧ ص / ٨١ / بند / ١٢٨ .

(٥٠) مونيبييه فى ١٩٤٠ / ٥ / ٧ ( ر. ج. أ ١٩٤١ ص / ٤١٠ ) وتعليق بيسون الانقضى . ص / ٤١١ ) .

### التنظيم التشريعي لهذا الدفع ، وأثر هذا التنظيم

٢٧٣ - ورغم أن هذا الدفع يستند إلى القواعد العامة ، فقد عني المشرع: الفرنسي بالنص عليه صراحة في خصوص الالتزام بإعلان الكارثة للمؤمن ، حين قضت المادة / ١٥-٣ من قانون التأمين الفرنسي بأن « السقوط المشروط في العقد ، لا يمكن تطبيقه على المستأمن الذي يثبت أنه كان مستحيلاً عليه - على أثر حادث مفاجئ أو قوة قاهرة - أن يخطر المؤمن بوقوع الكارثة في المدة المحددة » . ومع ذلك فن المسلم به أن هذا النص لا يعمد أن يكون تطبيقاً خاصاً لدفع يمكن التمسك به في كل حالة يستحيل فيها على المستأمن أن يفي بالتزامه على أثر أمر لم يكن يتوقعه واستحال عليه دفعه .

٢٧٤ - لكن هذا النص من شأنه - في الواقع - أن يحسم أى شك يمكن أن يثور حول استحقاق المستأمن لعوض التأمين على أثر الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة .

٢٧٥ - ويدعونا إلى تأكيد هذا المعنى ، أنه قد يثور في ذهن شك. مرده أنه في العقود التبادلية ، والتأمين أحدها ، إذا استحال على أحد الطرفين تنفيذ التزامه بفعل قوة قاهرة ، تحلل من هذا الالتزام ، لكن الطرف الآخر يتحلل بدوره مما التزم به في مواجهته . فينتهي الأمر بأن المدين الذي استحال عليه تنفيذ التزامه : هو الذي يتحمل تبعه القوة القاهرة .

والنظر إلى عقد التأمين بحسبانه عقداً تبادلياً ، قد يؤدي إلى استخلاص أن المؤمن يتحلل من التزامه بدفع العوض لقاء تحلل المستأمن ، على أثر القوة القاهرة مما التزم به في مواجهته . وهو استخلاص من شأنه أن يجعل النص سابق الإشارة لغواً ، مادام أن نية المشرع قد انجذبت صراحة إلى إعفاء المستأمن من السقوط ، بما يعني تماماً وجوب استحقاقه لعوض التأمين .

٢٧٦ - بل إن هذه النتيجة يتعين - في تقديرنا - الانتهاء إليها في مصر أيضاً رغم عدم وجود نص مماثل للمادة / ١٥ - ٣ سابق الإشارة . ذلك

أن الطرف الآخر ، في العقود التبادلية ، لا يتحمل مما التزم به في مواجهة المدين الذي استحاله عليه بفعل القوة القاهرة تنفيذ التزامه ، إلا إذا كان ما التزم به هو ما يقابل تماماً التزام المدين الذي استحاله تنفيذه ، حتى أن كلا الالتزامين كان سبباً للالتزام الآخر . وفي التأمين ، لا يسهل القول بأن التزام المؤمن بدفع العوض هو مقابل التزام المستأمن بإعلان الكارثة . إن هذا الأخير لا يعلو أن يكون أحد الالتزامات العديدة المفروضة على المستأمن ، والتي يشكل التزام المؤمن بدفع العوض مقابلها جميعاً (٥١) .

حقي التمسك بهذا الدفع ، ولمن يثبت ، وأبرز صور القوة القاهرة .

٢٧٧ - وبديهي أن المستأمن هو الذي يتمسك - أساساً - بهذا الدفع : ومع ذلك فن المتصور أيضاً أن يتمسك به المستفيد من الوثيقة ، فصلحته في التمسك به واضحة ، وذلك إذا ما استطاع أن يثبت توافر حالة القوة القاهرة في حقه .

٢٧٨ - وتعدد في الواقع ، الوقائع التي يمكن أن يتمسك بها هذا أو ذاك وإن أمكن الإشارة إلى أهمها - عملاً - على النحو التالي :

#### (١) من جانب المستأمن :

٢٧٩ - لعل من أبرز ما يشير إليه الشراح ، مما يمكن أن يعتبر في نظرهم حالة قوة القاهرة تحول دون أعمال السقوط لإخلال المستأمن بالتزامه بإعلان الكارثة ، هو جهل هذا الأخير بوقوع الكارثة ذاتها (٥٢) كما أخذ القضاء

---

(٥١) يقترب من هذا المعنى : موثيت ، دي فيليه ، وأنديره ( في فان إكهه ) بند / ٣٩١ ، وراجع كذلك ريتيجيه ، المرجع السابق ص / ١٢٣ الذي يرى أن المدين - في القواعد العامة - ينفذ من تنفيذ التزامه على أثر القوة القاهرة ، ولا محل - عندئذ - للحكم عليه بأى تمويض ( م / ١١٤٨ مفق فرقتي ) ، فن باب أول يكون الأمر كذلك في صدد جزاء قاس كالسقوط .

(٥٢) راجع مثلا جودار ، وشارمنتيير ١٩٤٧ المرجع السابق بند / ٣٠٤ ، جوجلار ( في دروس مازو ) ١٩٦٨ المرجع السابق ص / ٧٠١ بند / ١٥٥٨ ، بيسون ( مقال ١٩٣٦ ) ص / ٥٢٢ ، جن ، المرجع السابق ص / ٩٦ .

كذلك بوجهة النظر هذه (٥٣) ، وعلى رأسه محكمة النقض الفرنسية (٥٤) .  
ونعتقد من جانبنا أن جهل المستأمن بوقوع الحادث لا يجعله — أساساً — ملتزماً  
بإعلانه . فهو — بداهة — لا يلتزم بهذا الإعلان إلا منذ أن يعلم ، وبالتالي فإن  
مهلة الإعلان لا تبدأ في السريان ما بقي مجهول وقوع الحادث ، ما دام أن جهله  
هذا لم يكن مرجعه لإهمال من جانبه ، حين أن القوة القاهرة تقرر أن يكون  
الالتزام واجب التنفيذ على المدين ، لكنه استحال عليه أن يفذه بسبب هذه  
الحالة ، فيعفى — عندئذ — من المسؤولية .

٢٨٠ — ويقاس على ذلك — في تقديرنا أيضاً — جهل المستأمن  
بخطورة الحادث ، بمعنى عدم استطاعته أن يقدر أن من شأن هذا الأخير  
بحالته التي وقع عليها ، أن يعمل ضمان المؤمن طبقاً لما اتفق عليه في الوثيقة .  
وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك عند عرضنا لمفهوم الكارثة ، ومبدأ سريان  
مهلة الالتزام بإعلانها (٥٥) ومع ذلك تلخه بعض المحاكم — بدوره — في إطار  
الدفع بالقوة القاهرة (٥٦) .

٢٨١ — أما الدفع بالقوة القاهرة على نحو دقيق فإنه يتمثل — في هذا  
الموضع — في التمسك بكل ما من شأنه أن حال ، مادياً أو معنوياً ، بين  
المستأمن وتنفيذه للالتزام المجازى بالسقوط ، ذلك الالتزام الذي كان —  
بالفعل — واجب التنفيذ . وإن لزم — بداهة ، ألا يكون المستأمن مسؤولاً

---

(٥٣) راجع مثلاً ، استئناف بروكسل في ١٩٣٦/٥/٨ ، استئناف لييج في ١٩٢٠/٦/٢٠  
١٩٦٣ مشار إليها في دي تورن في ١/٨/٣٠/١٥٩ ، ٢/٨/١٤٧/١٨٦٦ .  
استئناف ليون في ١٥/٧/١٩٢٢ مشار إليه في بيسون ( مقال ١٩٣٦ ) ص/٢٢٠ .  
هامش/ ١٥٥ .

(٥٤) راجع نقض ١٩٠٠/٢/١٢ ، ١٩٠٠/٥/١٤ مشار إليها في بيسون ( مقال  
١٩٣٦ ) ص/٢٢٢ . ١٥٥/٨ ، وفي جن ص/٩٦ ٢/٨ على الترتيب ، حيث كان المستأمن —  
في الدعوى الأخيرة — لم يعلم بالحادث إلا بعد ثلاث سنوات من وقوعه .

(٥٥) راجع سابقاً بند/٥٠ .

(٥٦) راجع مثلاً : استئناف بروكسل في ١٩٤١/٢/٢٢ مشار إليه في دي تورن  
ص/٣٠/١٥٩ ، السين التجارية في ١٩٣٧/١/١٦ مشار إليه في جودلر وشارميتير  
١٤٧/٣٠٤ .

عن الظروف التي وضعتها في حالة الاستحالة هذه ، أو أنه كان بإمكانه بالرغم منها - أن يفي بالالتزام الواجب عليه بوساطة غيره . وتلك أمور تتعلق - كما سبق أن ذكرنا - بالواقع ، ويستقل بتقديرها لقضاة الموضوع في ضوء ظروف كل حالة على حدة .

فقد قضى - على سبيل المثال - بأن حبس المستأمن في تهمة لإحداث الحريق عمداً لا تشكل قوة قاهرة تحول بينه وتنفيذ التزاماته المتعلقة بالكارثة والحجزة بالسقوط ، إذ كان بوسعه أن يكلف شخصاً غيره بتنفيذ هذه الالتزامات (٥٧) . وأن المستأمن الذي لم يعلن الكارثة في الوقت المناسب لأنه وقت وقوعها كان مختل العقل بسبب السكر ، يكون مسؤولاً عن عواقب سكره هذا ويستحق السقوط (٥٨) وأن غياب المستأمن عن موطنه وقت وقوع الكارثة لا يشكل حالة قوة قاهرة ، إذ كان بإمكانه قيل مغادرته هذا الموطن أن ينبى عنه غيره في إخطار المؤمن بالحادثة (٥٩) . وفي دعوى ، كان المستأمن فيها - وهو يمتلك أكثر من سيارة - قد أمن لدى أكثر من شركة ، من مسؤوليته عن الحوادث التي يمكن أن تنشأ عن هذه السيارات ، فوقع في غلط مادي ، حين أخطر بوقوع الحادث الناجم عن سيارة معينة ، شركة غير التي تؤمن على المسؤولية الناجمة عن هذه السيارة بالذات ، لم تر محكمة ليون المدنية في هذا النوع من الغلط حالة قوة قاهرة

(٥٧) راجع استئناف مخطط ١٩٠٣/١٢/٣٠ مشار إليه في السهوري ص/ ١٧٧ بند/ ٦٥٤ وفي نفس المني استئناف جاند في ١٩٥٤/٩/٣٠ مشار إليه في دي تورني ص/ ٢٠٩/ ١٠٩ بند/ ٦١٤ . وراجع مع ذلك محكمة الإسكندرية التجارية التي قضت بأن احتجاز المستأمن في نفس يوم وقوع الكارثة للاشتباه فيه ، على أثر ظروف معينة ثبت فيها بعد أنها لا محل لها ، من شأنه ألا يجعل مهلة الإعلان تسري إلا من يوم الإفراج عنه في ١٩١٣/٢/٣ ( ج. ت. م السنة ٣/ رقم ١٥١/ ص ٨٦ ) .

(٥٨) راجع القضاء المشار إليه في دي تورني ص/ ٢٠٩/ ١٤٧ بند/ ٨٦٦ .  
(٥٩) راجع السين التجارية في ١٩٤٦/١١/١٥ ( ر. ج. أ ١٩٤٧ ص/ ٣٨ وتعليق - بيسون ) وفي نفس الاتجاه : بيكار وبيسون ( المظول ) بند/ ٣٠٩ ، سوميان ١٤٨ ص/ ٧٩ بند/ ١١٣ ، والأحكام العديدة المشار إليها فيه هامش/ ٥ ، السهوري ص/ ١٣٣٧ بند/ ٦٥٤ ، محمد كامل مرسي بند/ ١٣٤ ، وقارن مع ذلك مازو ( ٨ ، ل ) وتانك ، المرجع السابق ص/ ٨٦٩ بند/ ٢٦٧٤ .



ولم تعفه - بالتالى - من السقوط (٦٠) .

وبالمقابلة ، قضى بأن إصابة المستأمن فى ذراعه الأيمن إصابة أعجزته عن الكتابة ، يمكن أن تشكل حالة قوة القاهرة (٦١) . أما مجرد ملازمة المستأمن الفراش على أثر حادث ، ولو استمرت طيلة المدة المحددة للاعلان فإنها لا تشكل بلداتها - فى نظر قضاة استئناف ليون - قوة القاهرة . ذلك أن « حالة الألم المادى أو المعنوى التى يوجد فيها المصاب ، لا تعتبر قوة القاهرة إلا بقدر ما يثبت أنها قد بلغت من الجسامة حداً حتى أنها جعلته عاجزاً عن القيام بأى عمل » (٦٢) .

٢٨٢ - ونكرر ماسبق أن ذكرناه من أن التقدير فى هذه المسألة يختلف من دعوى إلى أخرى بحسبانها مسألة واقع . لذلك لم يتردد البعض فى أن يرى فى الألم المعنوى أو الاضطراب العقلى الذى يصيب المستأمن على أثر الحادث ، حالة قوة القاهرة (٦٣) .

#### ب - من جانب المستفيد :

٢٨٣ - ولما كان السقوط ، كما سبق أن أشرنا فى موضع سابق ، يمكن الاحتجاج به على المستفيد من الوثيقة (٦٤) كانت لهذا الأخير مصلحة فى الوفاء بالالتزام المخازى بهذا الجزء ، ومن ثم أمكنه - بدوره - أن يدفع هذا الأخير اذا استطاع أن يثبت أنه قد استحال عليه ، على أثر حالة قوة

---

(٦٠) راجع ليون المدنية فى ١٩٥٩/٣/٣ (د. ج. أ ١٩٥٩ ص ١٨٩) .

(٦١) راجع استئناف لكس فى ١٩٣٠/٤/١٢ مشار إليه فى هامش ١٥٢ من بيسون (مقال ١٩٣٦) ص ٥٢٢ ، الذى ينتقد هذا النظر استناداً إلى أنه إذا لم يكن بإمكان المستأمن أن يكسب بنفسه ، فلا شيء يمنعه من أن يكلف غيره بالقيام بالإعلان المطلوب .

(٦٢) "incapable de toute action" . راجع استئناف ليون فى ١٩٣٣/١٢/١٣ (د. ج. أ ١٩٣٤ ص ٣١٦ وتعليق بيكار) . وراجع كذلك السين التجارية فى ١٩٣٦/١/٨ ، التى قضت بأن جرامة إصابة المستأمن فى الحادث يمكن أن تشكل حالة قوة القاهرة (د. ج. أ ١٩٣٦ ص ٢٩١) .

(٦٣) راجع جودارد وشاوشنير ١٩٤٧ ص ١٦٨ بند ٣٠٤ .

(٦٤) أنظر سياجوت بند ٢٤٣ وما بعده .

قاهرة ، أن ينفي بهذا الالتزام ، سواء كانت هذه الاستحالة معنوية أو استحالة  
مادية .

ويسلم القضاء بأن الحالة المعنوية التي كان يمر بها المستفيد على أثر الكارثة  
التي أملت بالمستأمن ، يمكن أن تشكل حالة قوة القاهرة تحول دون إعمال السقوط  
في حقه . فأرملة المستأمن ضحية الحادث (٦٥) ، أو ورثة المستأمن  
المقتول (٦٦) ، قد يستحيل عليهم معنوياً - بلا شك - إخطار المؤمن بما ألم  
بهم من مصيبة خلال المهلة الضيقة التي كان ينبغي القيام بهذا الإخطار  
خلالها .

٢٨٤ - أما أبرز حالات الاستحالة المادية ، والتي تثار الجدل حول  
ما إذا كان يمكن أن تشكل قوة القاهرة أم لا ، فهي جهل المستفيد بوجود  
تأمين لصالحه جهلاً أدى به إلى عدم الوفاء بالتزام المجازى بالسقوط في  
الوقت المناسب .

وليس من شك أن المستأمن الذي يبرم تأميناً لمصلحة مستفيد معين  
ولا يخطر هذا الأخير بالتأمين الذي عقده لصالحه ، أو لم يخطر ورثته  
المحتملين بما سبق أن أبرمه من وثائق تأمين ، يمكن أن يؤول إليهم الحق فيها  
بعد وفاته ، إنما هو مستأمن مهمل . غير أن اعتبارات العدالة - بالمقابلة -  
قد تتناقض وتعرض المستفيد لسقوط حقه في الضمان جزاء الإخلال بالتزام  
ما كان ليردد في الوفاء به لو أنه كان يعلم بوجود تأمين لصالحه .

وأمام هذه الاعتبارات ، انقسم الفقه والقضاء لزاء هذه المسألة . فبعض  
البعض (٦٧) اعتبارات العدالة ليرى في هذا الجهل حالة قوة القاهرة تعفى المستفيد

---

(٦٥) راجع تقضى بلنيكي في ١٤/٥/١٩٣٦ أشار إليه في دى تورن في ٣٠/١٠/١٩٣٦ .

(٦٦) أنظر استئناف لييج في ٢٠/٦/١٩٦٣ أشار إليه في دى تورن في ٢/٧/١٩٤٧ .

(٦٧) راجع كولان ، وكايتان ١٩٣٤ المرسج السابق ص/٦٧٧ ، والقضاء المشار-

من السقوط (٦٧). على حين يعلى البعض الآخر الاعتبارات القانونية المجردة، فيرى في إهمال المستأمن، سابق الإشارة، خطأ يتعين أن يتحمل المستفيد عواقبه (٦٨)، وبصفة خاصة إذا كانت الوثيقة قد صرحت « بأن جهل المستفيد لا يعتبر علناً » (٦٩).

٢٨٥ - والاتجاه الأخير قد يستجيب والقواعد المسلم بها في الاشتراط لمصلحة الغير هذا حقيقى، حين يكون للمتعهد أن يتمسك في مواجهة المستفيد بالدفوع التي كان يمكن أن يتمسك بها في مواجهة المشتراط. لكنه في نفس الوقت لا يستجيب - في تقديرنا - وما يجب كفالته للتأمين من عوامل الاستقرار بحسبانه عملاً من أعمال البصر والاحتياط للمستقبل، حتى يمكنه أن يتطور ويزدهر. هنا فضلاً عن أنه ليس من العسير - بالاستناد إلى القواعد العامة نفسها، التشكيك فيه :

إن من يفيد من وثيقة تأمين، إما أن يكون مستفيداً معيئاً، بمعنى مشروطاً لمصلحته في اشتراط لمصلحة الغير، وإما أنه يتلقى الحق في ضمان الوثيقة عن طريق الإرث عن مستأمنه. ولنفرض في الحالتين أن المستأمن لم يخطر هذا المستفيد أو ذاك بوجود التأمين مما يشكل إهمالاً خاطئاً من جانبه.

---

= إليه في نفس الموضع؛ وفي نفس المعنى، سوميان ١٩٤٨ ص/٧٩ بند/١١٢ والقضاء المشار في نفس الموضع، جودار وشارنتور ١٩٤٧ بند/٣٠٤، السين التجارية في ١٣/١٩٣٣/٦ (ر. ج. أ ١٩٣٣ ص/١٠٥٣). وراجع كذلك القضاء المشار إليه في كل من : دى تورف - ١/١٥٧ بند/٣٩ ص/٢٩، ديمو ٣/٨ ص/١٣٦.

(٦٨) راجع في هذا المعنى : بيكار وبيسون (المطول) بند/٢٠٩، رينار المرجع السابق ص/١٩٠، السهورى ص/١٣٢٧ بند/٦٥٤، محمد كامل مرسى بند/١٣٤، محمد حل عرفه ص/١٧٣. وفي القضاء راجع : استئناف باريس في ١٩٣٦/٧/٩ (ر. ج. أ ١٩٣٦ ص/١٠٧٣، ١٠٧٤)، نقض ١٩٣٥/٢/١٨، مشار إليه في رينار ص/١٩٠، ٧/٨، سان إيتين التجارية في ١٩٣٥/٦/٤ (ر. ج. أ ١٩٣٦ ص/٤٦ وتطبيق بيكار) والأحكام العديدة المشار إليها في كلان، المرجع السابق ص/١٤٥ هامش/٢.

(٦٩) السهورى ص/١٣٢٧ بند/٦٥٤.

لكن ، لماذا لانرى المؤمن مخطئاً هو الآخر في القرض الأول ؟ أما كان يعرف أنه متعهد بعوض التأمين لصالح مستفيد معين ؟ وأما كان يجب عليه أن يبادر من جانبه بإخطار هذا المستفيد (٧٠) تحاشياً لسقوط محتمل ، أو على الأقل لإلزام المستأمن (المشترط) بإخطار المستفيد والتأكد من هذا الإخطار ؟ أم أنه تصيد ولا أكثر لأسباب السقوط ! وهل يجب أن نظل أمتاء على نظرة قديمة لعملية التأمين يتحمل فيها المستأمن بكل الالتزامات ليعاونه فيها المؤمن ، لقاء تحمّل هذا الأخير لعوض التأمين ؟ وفي القرض الثاني ، هل يمكن أن نرى في المستفيد (الوارث) مخطئاً بعدم وفائه بالتزام ناتج من عقد لا يعلم عنه شيئاً ؟ وهل يمكن أن نحمله خطأ غيره ( المورث ) ؟ . إن الوارث (المستفيد) لن يتعرض لعدم استحقاق العوض إلا إذا قلنا بأن التأمين يتعقد من أساسه معلقاً على شرط واقف هو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالكارثة ، أم أن استحقاق العوض يكون معلقاً على شرط فاسخ هو عدم الوفاء بهذه الالتزامات ، وهو ولاشك - قول غير سائغ .

• • •

(٧٠) حل الأقل عندما يكون أهلاً - قانوننا - لنقي هذا الإخطار .

### خاتمة الفصل :

٢٨٦ - ويبي - من بعد - أن السقوط لا يمكن التمسك به في مواجهة المستأمن إذا استطاع هذا الأخير أن يثبت أن الإخلال بالالتزام المجازى بالسقوط لا يرجع إلى خطأ من جانبه . وإنما إلى خطأ الغير ، أى إلى سبب أجنبي ؟

ومن ذلك ، ما قصت به محكمة استئناف بواتيه ، حين كانت إدارة البريد هي المستولة عن عدم وصول الإخطار بوقوع الحادث . ذلك الإخطار الذى كان المستأمن قد أرسله خلال المهلة المحددة (٧١) .

---

(٧١) راجع استئناف بواتيه في ١٤/١١/١٩٣٣ مشار إليه في بيسون (مقال ١٩٣٦)  
ص/ ٥٢٢/٨ و١٥٧/٨ وفي نفس المتن محمد حل مرثه ص/ ١٧٣ .



## الفصل الثالث

### الطبيعة القانونية للسقوط

#### تقسيم :

تقتضى الإحاطة بطبيعة السقوط أن نميز بين هذا الجزء وما قد يقترب منه سواء من بعض أنظمة التأمين ، أو بعض أنظمة القواعد العامة . ومن ثم نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين ، على النحو التالى :

#### المبحث الأول

##### طبيعة السقوط في ضوء بعض أنظمة التأمين

##### السقوط وعدم التأمين (١) ، (٧)

#### الخلط بين الفكرتين :

٣٨٧ - عرضنا فيما سبق لآثار السقوط ، وقلنا إنه يتمثل في فقد المشتأمن لحقه في الضمان جزاء إخلاله بالتزام لاحق على الكارثة أو مصاحب لها . وهو ما يفترض - بطبيعة الحال - أن يكون الخطر الذى تحقق يدخل - ابتداء ، وإعمالا لإرادة الطرفين - في إطار ضمان المؤمن .

---

(١) لمزيد من التفاصيل في التفارقة بين السقوط وعدم التأمين ، راجع دراسة متخصصة في هذا الشأن ، رسالة دكتوراه سابقة الإشارة إليها ، وبصفة خاصة الصفحات من ١٠-١٩١ البنود من ١٠-١٨٢ .

(٢) هناك جزاءات خاصة أخرى ، معروفة في مجال التأمين ، إلى جانب السقوط ، كإعلان الوثيقة ووقف الضمان ، وهي تختلف عنه اختلافات جوهرية من نواحي متعددة لا يتسع المقام لذكرها ، راجع في هذه الجزاءات ، رسالتنا ، سابقة الإشارة ، وبصفة خاصة الصفحات : من ٢٩١ - ٣٠٠ ، ومن ٤٥٤ - ٤٦٠ .

غير أن هذا الأخير - بداهة - من حق أن يحدد هذا الإطار وفق ما يريد : والشركات لا تقبل - عملاً - أى خطر يعرض عليها ، وإنما يجب أن يستجيب هذا الخطر لأسس فنية ، بلونها لا يمكن للشركة قبول تغطيته :

وهكذا تستبعد الشركات من إطار الضمان ما لا يستجيب من الأخطار لهذه الأسس ، وذلك إما بشكل مباشر : حين تخرج من إطار الضمان صراحة بعض الأخطار ، أو بشكل غير مباشر : حين تحدد أوصافاً للخطر الذى تقبل تغطيته ، بما يعنى أن أى خطر لا يستجيب لهذه الأوصاف يخرج من إطار الضمان . ويستند الإستبعاد - فى كلا الفرضين - للإرادة الحقيقية للمتعاقدين :

فإذا ما وقعت الكارثة خارج الحدود التى قبل المؤمن التغطية على أساس منها ، لم يكن المستأمن مستحقاً لأى ضمان . حين يقال فى هذه الحالة أن هناك حالة عدم تأمين Non - Assurance أو إستبعاد للخطر الذى تحقق (٣) Exclusion du risque .

وواضح لأول وهلة أن هذا النظام يتفق - فى نتيجته النهائية بالنسبة للمستأمن - وسقوط الحق فى الضمان Déchéance ما دام أنه فى كل منهما لن يحصل المستأمن على أى عوض للكارثة التى تحققت .  
غير أن ذلك لا يبنى ما بين النظامين من اختلاف جوهري . فالسقوط

---

(٣) وهكذا فكلاً ثار الجدل حول ما إذا كنا - على أثر الكارثة - بصدد سقوط أو بصدد عدم تأمين ، وجب البحث عن الإرادة الحقيقية للمتعاقدين ، لدرجة ما إذا كانا قد قصدا إخراج الخطر الذى تحقق من إطار الضمان أم لا .

ومع ذلك يرى البعض فى النية الحقيقية للمتعاقدين معياراً يفتقر إلى الوضوح فى هذا الشأن . ويفضل استبداله بمعيار شكلى ، من شأنه أن يسهل تحديد أى من النظامين يتعلق به الأمر . حين يتبين أن تفصل الوثائق بين حالات عدم التأمين وحالات السقوط ، وتخصص لكل منهما جزءاً مستقلاً فى الوثيقة . راجع رينار (ب) المرجع السابق ص/ ١٨٤ .



الإجزاء ، يواجه به المؤمن خطأ عقدياً من جانب المستأمن ، فيؤدي به — من ثم — إلى حرمانه مما كان يمكن أن يستحقه من ضمان لولا هذا الخطأ . حين أن عدم التأمين ليس يعنى أكثر من أن الكارثة التي تحققت ليست هي التي قصد المؤمن أن يغطيها (٤) ، دون ما صلة بين عدم ضمان هذه الكارثة وأى خطأ في جانب المستأمن . فحق هذا الأخير في العوض لا ينشأ من أصله في هذا الفرض ، ولو كان قد أوفى بكل ما تفرضه عليه الوثيقة من التزامات .

٢٨٨ — ومع وضوح الفارق بين الفكرتين نظرياً ، فقد أثارنا مع ذلك في العمل كثيراً من الخلط والإشكالات . فقد تصبغ الشركات شروطها بشكل تستبعد فيه من الضمان حالات معينة بتحقيق فيها الخطر ، حين يكون المستأمن ، في بعض هذه الحالات ، في وضع الخطيء . فتغلدوا صياغة الاستبعاد وكأنها تهدف إلى مجازاة هذا الخطأ . فتختلط — بذلك — في ذهن فكرتي السقوط وعدم التأمين .

وتستخدم بعض المحاكم كلا التعبيرين ( السقوط ؛ وعدم التأمين ) ، في تأسيسها لعدم إستحقاق المستأمن لعوض التأمين . ومثاله ما قضت به محكمة إستئناف باريس ، حين كانت الكارثة قد وقعت والسائق يقود السيارة في حالة سكر (٥) .

بل إن المشرع لم يتردد في الخلط — عن قصد — بين الفكرتين ؛ وذلك

---

(٤) اذ لك يصف البعض علم التأمين بأنه : اندام الحق défaut de droit ، حين أن السقوط هو : سلب الحق retrait de droit . مشار لهذه الأوصاف في : ( ن . د . ر . د ) ١٩٦٢ ج ١ / ط ٢ ، تحت لفظ Assurance-terrestre ص ٤٠١ بند ٢٧٢ . وراجع كذلك تعريف سيدييه للسقوط بأنه : « دفع ، يكفل المؤمن ، عن طريق إهدار الضمان ، أن يجازي المستأمن الذي ارتكب خطأ عقدياً بعد تحقيق خطر متصوص عليه بالمقد » . سيدييه ( ج ) ، المرجع السابق ص ١٩٥ .

(٥) انظر استئناف باريس في ٢٠/٣/١٩٣٥ ( ر . د . ج . أ ١٩٣٦ ص ٢٣٤ ) .

قصداً إلى حماية أوفى للمستأمنين ، كما سنبيته فيما بعد . ومثاله ، مانصت عليه المادة/٢٤ من قانون التأمين الفرنسي ، من بطلان الشرط الذى يقضى بسقوط حق المستأمن بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح ، حين أن هذا الشرط لا يسقط في الواقع حق المستأمن ، وإنما يشكل ، كما سنرى فيما بعد ، حالة من حالات عدم التأمين . وما حدا بالمشرع إلى إسباغ وصف السقوط على هذه الحالة ، إلا مالم يحظ في العمل ، من أن معظم الحوادث التى تقع ، وبخاصة في مجال تأمين السيارات ، إنما تنتج عن مخالفة القوانين أو اللوائح . ولما كان يخشى أن يجرى عمل الشركات على إستبعاد أمثال هذه الحوادث من نطاق الضمان ، بما يجرّد التأمين في هذا المجال من قيمته العملية ، فقد اضطّرّ المشرع إلى إسباغ وصف السقوط على الشروط التى تستبعد هذه المخالفات من إطار الضمان قصداً إلى إبطالها ، مادام أنه لم يكن من السائغ - تشريعياً - أن يحظر على المؤمنين إستبعاد بعض حالات الأخطار من إطار ضمانهم .

ويبرز هذا الخلط التشريعى بشكل أوضح ، فيما نصت عليه المادة/٩ من مرسوم ١٩٥٩ في فرنسا ، والتي رخصت بأن تتضمن اللوائح شرطاً بسقوط الحق في الضمان إذا وقعت الكارثة وقائد السيارة في حالة سكر حين أن هذا الفرض لا يعدل أن يكون حالة من حالات عدم التأمين . وقد عمد المشرع إلى هذا الخلط رعاية للمضرورين في الحوادث ، بالنظر لمسبق أن أشرنا إليه ، من أن السقوط جزاء لا يمكن الاحتجاج به على المضرور ، حين أن هذا الأخير لا يستحق الضمان ، في علاقته المباشرة بالمؤمن ، إلا إذا كان الحادث الذى أصابه يدخل - أساساً - في نطاق الضمان (٦) .

---

(٦) راجع في نقد هذا الخلط : بيسون مقال ١٩٦١ ص/١٤١ ، ١٤٨ بئد/٣ ،

حيث يرى - أسفا - أن المشرع - بهذا الشكل - يكون - رغم عدم الدقة القانونية - قد حظّر اشتراط أى جزاء آخر هذه الحالة يكون أشد قسوة بالمضرورين . وبالتالي يستحيل على المؤمنين استبعاد هذه الحالة من إطار ضمانهم .

٢٨٩ - غير أن هذا الخلط لا يقعد بنا عن تأكيد ضرورة الفصل بين الفكرتين في مصر ، وإلا أهدرت - عملاً - الحماية التي كفلها المشرع المصرى للمستأمنين ، بإبطال بعض شروط السقوط التعسفية التي يمكن أن ترد في الوثائق ، حين يسبغ المؤمنون على أمثال هذه الشروط وصف علم التأمين تهرباً من هذا البطلان (٧)

#### أهمية الفصل بين الفكرتين :

٢٩٠ - غير أنه ، فضلاً عما سبق ، فليست أهمية التفرقة بين النظامين مجرد نظرية بحثية ، وإنما يترتب عليها في العمل نتائج هامة ، من أبرزها ما سبق أن أشرنا إليه ، من أن السقوط جزاء لا يمكن الاحتجاج به على المضرور الذى يقاضى المؤمن بطريق الدعوى المباشرة ، حين أن رجوع المضرور - حتى بهذا الطريق - يفترض وجود تأمين يغطى الخطر الذى تحقق . بمعنى يفترض عدم إستبعاد الخطر الذى تحقق من إطار الضمان . ومن ثم فإن عدم التأمين يمكن - على العكس - الإحتجاج به على المضرور .

٢٩١ - كذلك تبدو أهمية هذه التفرقة من حيث عب الإثبات :

فبينما يتحمل المؤمن عبء إثبات إستحقاق المستأمن للسقوط ، بحسبان هذا الأخير جزاء يفترض خطأ في جانب المستأمن يتعين على المؤمن إثباته ، فإن المستأمن - على العكس - هو الذى عليه أن يثبت أن الخطر ، بالحالة التى تحقق عليها ، هو الخطر الذى قبلت الشركة أن تغطيه (٨) .

(٧) راجع في هذا المعنى : جن المرجع السابق ص/ ٢٨ .

(٨) راجع في هذا المعنى :

SAVATIER (R) : Permis de conduire en automobile et assurance-responsabilité D-H 1937 chr p. 31 ; P-CHARMANTIER : De la distinction en matière d'assurances terrestres de la nullité et de la non-assurance. G. P 1958-2-doc p 8 No 2

مرفق ١٧/٤/١٩٤٧ (س ١٢٥-١-١٩٤٨ وتطبيق هوان) .

وقد أعطى بعض الشراح للتفرقة بين هذين النظامين ، من حيث عبء الإثبات ، سنداً من القواعد العامة نفسها . فعدم التأمين - عندهم - تفسره فكرة الشرط الواقف (٩) ، بمعنى أن ضمان المؤمن يكون معلقاً على شرط واقف هو تحقق الكارثة على النحو الذى قصده المتعاقدان . والدائن بالتزام معلق على مثل هذا الشرط ( وهو - فى هذا الفرض - المستأمن ) ، هو الذى يتعين عايه طبقاً للقواعد العامة ، عبء إثبات تحقق هذا الشرط . بينما تفسر السقوط - على العكس - فكرة الشرط الفاسخ (١٠) ، ليتعين على المؤمن ؛ وفق هذا التفسير ، بحسبانه المدين تحت الشرط الفاسخ ؛ أن يثبت تحقق هذا الشرط ليتخلل من الضمان .

ومع ذلك ينتقد بعض الشراح - فى هذا الصدد - إلقاء عبء الإثبات ، فى خصوص عدم التأمين ، على المستأمن ، ويرون فى ذلك حلاً غير مقبول « حتى ولا على سبيل الأصل الذى يمكن الخروج عليه » (١١) ويؤكد وجهة نظره .

أولاً : بأن المشرع نفسه قد مخالف هذا الحل فى نصوص صريحة ويمثل لذلك بنص المادة ٣٤/ من قانون التأمين الفرنسى المتعلقة بمخاطر الحرب . فقد أخرجت هذه المادة من إطار الضمان (١٢) - إلى جانب الخسائر والأضرار الناجمة عن الحرب الخارجية - تلك التى تنجم عن «الحرب الأهلية ، أو الفتنة أو الحركات الشعبية » . وبالرغم من أن الأمر ، فى كل هذه الصور ، يتعلق بعدم تأمين ، فإنه فى خصوص

---

(٩) فى هذا المعنى : هوان التعليق سابق الإشارة فى الهامش السابق ، ب - ليربور - بيجونير تعليق على نقص ١٧/٤/١٩٤٧ ( د . ب ١٩٤٧ ص/ ٣٤٦ ) .

(١٠) فى هذا المعنى : هوان التعليق سابق الإشارة .

(١١) «même à titre de principe général susceptible de dérogation»

درية جيه ، ص/ ١١١ بند/ ١٢٨ .

(١٢) ما لم يكن هناك اتفاق مخالف .

لحرب الأهلية والفن والحركات الشعبية ، التي المشرع بعبء إثبات وقوع الكارثة عن أى من هذه الأسباب ، على عاتق المؤمن (١٣) .

ثانياً : أن محكمة النقض - وخلافاً لما كانت تجرى عليه أحكام المحاكم الدنيا - قد خرجت كذلك على هذا الحل في أحد أحكامها: الشهيرة ، وذلك في خصوص المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، حين يثور المبحث عما إذا كان السائق الذي ارتكب الحادث يحمل رخصة قيادة صحيحة أم لا . فعلى الرغم من أن الأمر يتعلق بمالة عدم تأمين ؛ إذ تنص الوثائق على أنها لا تغطي إلا الحادث الذي يقع والسائق يحمل رخصة قيادة صحيحة ؛ بما كان يتعين معه على المستأمن أن يثبت أن السائق كان مستوفياً لهذا الشرط ، فقد ألزمت محكمة النقض المؤمن - على العكس - إذا أراد أن يتحمل من الضمان ، بأن يثبت أن السائق ، وقت ارتكاب الحادث لم يكن يحمل رخصة قيادة صحيحة (١٤) ، (١٥) .

---

(١٣) يلاحظ أن المشرع ألغى عبء الإثبات في خصوص الحرب الخارجية على عاتق المستأمن ، حين نصت المادة سابقة الإشارة ، على أن « المستأمن هو الذي يتعين عليه إقامة الدليل على أن الكارثة قد وقعت بسبب غير الحرب الأجنبية » . وقد اختلف في مفهوم الإثبات الواجب على المستأمن بموجب هذا النص . فكل حين يتشدد البعض ، فيلزم المستأمن بأن يقدم الدليل الإيجابي على واقعة محددة هي التي أحدثت الكارثة . - ليست هي واقعة الحرب الخارجية : فود مشار إليه في :

BESSON : L'exclusion du risque de guerre dans les assurances

de dommages. j. c. p, 1942-1- doc p. 286 note 28. . يمكن البعض الآخر منه بنى علاقة السببية بين الكارثة وهذه الحرب ، حتى ولو لم يقدم الدليل على واقعة أخرى محددة هي التي أحدثت الكارثة . راجع بيسون ، المقال المشار إليه في هذا المهادش ، نفس الموضع بند/٩ .

(١٤) راجع نقض ١٩٣٦/١/٧ ( د. ب ١٩٣٦/١/٨٤ ) . ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا الحكم ، فقد أصرت محكمة النقض على وجهة النظر هذه ، بمكها الصادر في ١٩٣٧/٣/٢٥ ، مشار إليه في ريتيبييه ص/ ١١٥ بند/ ١٣٣ .

(١٥) راجع في مشكلة عبء إثبات وجود رخصة قيادة مع سائق السيارة ، أثناء وقوعه

بل يرى هذا البعض ، في مثل هذا الحل ، مخالفاً ، في بعض التطبيقات — للقواعد العامة نفسها . فن المعروف — على سبيل المثال — أن التأمين لا يغطي الحوادث العمدية من جانب المستأمن : والتسليم بإلقاء عبء الإثبات في مجال عدم التأمين على عاتق هذا الأخير ، يستوجب القول بأنه هو الذي يتعين عليه — في هذا القرض — عبء إثبات أنه لم يرتكب الحادث عمداً . بيد أن هذا الاستخلاص يتناقض والقواعد العامة التي تفترض حسن النية كأصل ، بما يتعين معه على المؤمن ، طبقاً لهذه القواعد ، أن يثبت هذا العمد في جانب المستأمن ، حيث من غير المقبول إفراض سوء النية في جانب هذا الأخير (١٦) ، (١٧) .

#### ارتكاز الفصل بين الفكرتين على اختلافهما في الجوهر :

· بدا بما تقدم أهمية الاختلاف في النتائج التي تترتب على إسناد عدم إلزام المؤمن بدفع العوض للمستأمن إلى أساس من فكرة عدم التأمين أنه السقوط ، بما يتعين معه ضرورة البحث عن عناصر واضحة تكفي للتمييز بين الفكرتين .

٣٩٢ — ومرد هذه العناصر جميعاً — فيما نعتقد — إلى معيار موضوعي يتمثل في اختلاف الفكرتين في الجوهر . فالسقوط جزاء يواجه خطأ من جانب المستأمن ، حين تبعد فكرة عدم التأمين تماماً عن فكرة الخطأ هذه ، وبالتالي ليس لها من سمة الجزاء شيء .

---

الحادث ، في القرض الذي تكون فيه هذه السيارة تحت قيادة سارق ، سافاتييه مقال ١٩٣٧ سابق الإشارة ص/ ٣١ ، ٣٢ ، بيسون مقال ١٩٣٥ سابق الإشارة ص/ ٦٩٣ ، ٦٩٤ .

(١٦) راجع في تفاصيل هذا الرأي : ريتيجيه ص/ ١١١-١٢١ البنود من ١٢٨-١٤١ .

(١٧) والحجة الأخيرة قد تبدو بشكل أظهر في فرض آخر ، وهو القرض الخاص بقيادة السيارة في حالة سكر لو حملنا هذا القرض تحليلاً دقيقاً بحسبانه حالة عدم تأمين . إذ من غير الساتع أن نلزم المستأمن بأن يثبت أنه لم يكن سكراناً وقت وقوع الحادث . وإنما الأكثر — حتى منطقية — أن نلقي بسبب إثبات سكر السائق على عاتق المؤمن .

٣٩٣ - غير أنه ليس كل خطأ من جانب المستأمن مما يمكن أن تناسس السقوط عليه ، وإنما يلزم - في تقديرنا - أن يتوافر في هذا الخطأ الشروط التالية :

أولاً : أن يكون قوامه إخلالاً بالتزام عقدي ( نائىء من عقد التأمين ) .

فالسقوط جزاء يرصده إتفاق الطرفين لإخلال أحدهما ( المستأمن ) بالتزاماته الناشئة من العقد . ومن ثم فإن أى خطأ آخر يرتكبه المستأمن خلال سريان الوثيقة ، وبمناسبة الكارثة التي وقعت ، وأياً ما كانت درجة صلتها بها ، لا يصلح أساساً للسقوط ، وإن كشف عن حالة من حالات عدم التأمين .

٣٩٤ - وهكذا ، فمن ناحية ، لا تشكل حالة من حالات سقوط الحق في الضمان وإنما تدخل بدقة في نظام عدم التأمين ، الكارثة التي تقع نتيجة مخالفة المستأمن للقوانين أو اللوائح . ومن ثم فنحن لانتفق في وجهة النظر مع بعض الشراح الذين يرون في إستبعاد الحوادث الناجمة عن مشاجرة أو سكر ، أو عن مخالفة القوانين أو اللوائح بوجه عام من نطاق الضمان ، حالات سقوط حقيقية ؛ تأسيساً على « ما ينسب للمستأمن في هذه الفروض من تقصير في التزاماته ، أى من واقعة شخصية يدان بها ، ويحد جزاءها في حرمانه من ضمان التأمين » ( ١٨ ) .

إن المستأمن ، بإقْدَامِهِ عَلَى السَّكْرِ ، أو بِاشْتِرَاكِهِ فِي الْمَشَاجِرَةِ ، أو بِمُخَالَفَتِهِ لِلْقَوَانِينِ أَوِ اللُّوَاثِيعِ ، قد ارتكب خطأ ولا شك . لكن في كتلة خطأ بعيد عن التزاماته العقدية وإن اتصل بالتأمين الذى أبرمه . لقد خالف

بالأولى التزاماً قانونياً ، وأسبغت هذه المخالفة على الكارثة التي وقعت  
أوصافاً مختلف عن الأوصاف التي افترضت الوثيقة أن تقع الكارثة عليها  
حتى يمكن أن تدخل في إطار الضمان . ولهذا السبب وحده لا ينشأ للمستأمن ،  
في هذا الفرض (١٩) ، من حق على العوض من أساسه ، ليبقى - بالمقابلة -  
تحت طائل العقوبات الجنائية المقررة لما ارتكبه من مخالفات قانونية .

غير أن ما يدعوا للدهشة - بحق - هو أن صاحب وجهة النظر هذه  
يرى ، في معرض تحديده لطبيعة السقوط ، أن هذا الأخير « يضمن  
احترام الاتفاقات المبرمة بين المستأمن والمؤمن » (٢٠) . ونسأل : هل  
أبرمت وثيقة التأمين للحيولة بين المستأمن والإقدام على السكر أو الإشتراك  
في المشاجرات ، أو مخالفة القوانين أو اللوائح !

٢٩٥ - من جهة أخرى ، إذا كانت قيادة السيارة دون رخصة قيادة  
تشكل - بوضوح - مخالفة صارخة للوائح المرور ، فإن الشركات إنما تنظر -  
كذلك - للسيارة في هذا الفرض ، بحسبانها خطراً مختلفاً عما قصدت أن  
تضمنه . خطراً درجة احتمال تحققه أكبر . فلا شيء يشهد - في هذا  
الفرض - على كفاءة السائق في القيادة ، بعكس ما لو كان هذا الأخير  
يحمل رخصة قيادة ، اجتاز الإختبارات اللازمة للحصول عليها . وهذه  
الخطورة الزائدة ، الناتجة من احتمال عدم كفاءة السائق غير المرخص ، هي  
التي لا تقبل الشركة تغطيتها (٢١) .

---

(١٩) « إنه لا يمكن - يقول بيكار وييسون - القول بأن المستأمن يكون مستحقاً  
للسقوط لأنه خالف قوانين أو لوائح بمناسبة تحقق خطر معين . إنه فقط يكون غير مضمون  
في هذه الحالة ، فالتطرق الناتج عن هذه المخالفة لم يكن المؤمن قد أخذه على محاقه » . ط / ١٩٧٠  
ح / ٢٠٨ / بند ١٣٦ .

(٢٠) جن ، ص / ٢٩ .

(٢١) سافاتييه ، مقال ١٩٣٧ سابق الإشارة ص / ٢٩ ، وفي نفس المعنى :

BESSON : le permis de conduire et l'assurance de responsa-  
bilité automobile. R. G. A. T 1935 p. 691.



ثانياً : أن يكون هذا الخطأ تالياً لوقوع الكارثة ( أو - على الأكثر - مصاحباً لها ) .

٢٩٦ - فسقوط الحق يفترض سبق نشرته . والحق في الضمان لا يستحق للمستأمن إلا إذا وقعت الكارثة بالفعل . وهكذا يفترض السقوط إخلالاً بالزام لاحق على وقوع الكارثة أو بالأكثر مصاحب لها . أما الإخلال بالزام سابق عليها فقد يجد له جزاء آخر غير السقوط ، وقد يكشف عن حالة من حالات عدم التأمين إذا ما وقعت الكارثة .

لذلك كان الجدل يثور في فرنسا ، في خصوص تأمين حوادث العمل ، حيث يلتزم المستأمن ( رب العمل ) بأن يعلن بدقة عند إبرام العقد ، وجوه نشاطه الذي يتولاه العمال ، حين كانت الكارثة تقع لأحد العمال وهو يمارس نشاطاً لا يدخل - بدقة - في نطاق النشاط المعلن للشركة . فقد كانت هذه الأخيرة تتمسك بعدم إلزامها بتغطية الكوارث إسناداً إلى فكرة عدم التأمين ( الذي يمكن الاحتجاج به على الكافة ) ، حين كان الصندوق الوطني للعجز والتقاعد *La Caisse nationale des retraites* (٢٢) يرى في رب العمل مستحقاً لسقوط لا يحتاج به على العامل المصاب (٢٣) . وكانت المحاكم تنصهر في هذا الخلاف لوجهة نظر الشركات (٢٤) ،

ولذلك أيضاً يختلف - في تقديرنا - تكييف - تكييف الشرط الذي يلزم المستأمن ، في تأمين السيارات ، بأن يضع بالسيارة جهاز إطفاء ، عن الشرط الذي يستلزم أن تكون هذه الأخيرة ، عند وقوع الكارثة ، في حالة صيانة جيدة *de bon état d'entretien* : فإهمال المستأمن .

---

(٢٢) الذي كان يتولى دفع التعويض للعمال للمصابين ، ليكون له الحق في الرجوع بمادته على المؤمن .

(٢٣) راجع في ذلك : جن ، ص/ ١٧٥ ، ١٧٩ .

(٢٤) راجع مثلاً حكم نقض ١٩٠٨/١١/١٨ مشار إليه في جن ، سابق الإشارة ١/٨ ص/ ١٧٧ ، والأحكام الأخرى المشار إليها في نفس المؤلف ١/٨ ص/ ١٧٨ .

الذى لا يوضع جهاز الإطفاء ، في الفرض الأول ، إهمال سابق على وقوع الكارثة ، ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى وقوع هذه الأخيرة ، وإن كان من شأن عدم ارتكابه أن يخفف من آثارها . ومن ثم تشكل السيارة - مع هذا الإهمال - خطراً مختلفاً ، درجة خطورته أشد ، ليس هو الذى قصدت الشركة أن تغطيه . أما في الفرض الثاني ، فحين يكون مرجع الكارثة إهمال بين في الصيانة ؛ فإن هذا الإهمال ، الأكثر من أن يكون مجرد مصاحب لوقوع هذه الكارثة ، يجد جزاءه - بداهة - في سقوط حق المستأمن في الضمان (٢٥) .

٢٩٧ - ويفترع على اختلاف النظامين في الجوهر ، وعلى ارتكاز السقوط إلى فكرة الخطأ من جانب المستأمن على التحديد السابق :

١ - أن السقوط جزاء يمكن التنازل عنه من جانب المؤمن . وقد سبق أن تناولنا ذلك بالتفصيل حين عرضنا للدفع التي يمكن أن يبديها المستأمن ضد هذا الجزاء . حين أنه ليس من الدقة - في تقديرنا - القول مع البعض بأن عدم التأمين مما يمكن للمؤمن كذلك أن يتنازل عنه (٢٦) ؛ إذ يكفي التساؤل عن مضمون هذا التنازل ! فعدم التأمين ليس بالجزاء

---

(٢٥) ويعتمد بيسون نفس هذه الفقرة في التكييف ، وإن كان لا يستند إلى نفس الأسس ، وإنما يعتمد - فيما يبدو - على فكرة الخطأ . في الفرض الأول : وضع المؤمن للسيطرة أو صانفاً تتألف الأوصاف التي وقعت عليها الكارثة ، حين أن المستأمن ، في الفرض الثاني ، قد ارتكب خطأ ، إلا أننا في الصيانة ، يجد جزاءه في سقوط حق الضمان . وإن رأى هذا الخطأ - خلافاً لما تنبئ إليه - سابقاً على وقوع الكارثة . مع ملاحظة أن منج هذا المؤلف هو تعميم السقوط لإطلاعه على كل الجزاءات المواجهة لإخلال المستأمن بالتزاماته المفروضة عليه بالوثيقة . راجع بيسون ، مقال ١٩٣٦ ص/ ٢٥٣ بند ١٢ ، وهابش ٤١ من نفس الموضع .

(٢٦) راجع مثلاً : كوكرال وديمانز ، المرجع السابق ص/ ٣٤٦ ، وأنظر أيضاً : نفسه ١٩٦٩/١/٣ (د. ج. أ ١٩٦٩ ص/ ٣٨٦ وتطبيق بيسون ) ، استئناف نائمي في ١٩٦٨/٤/٢٢ (د. ج. أ ١٩٦٩ ص/ ٣٨٩) .

المستحق على المستأمن حتى يمكن للمؤمن أن يتنازل عنه . وليس يتصور هذا التنازل إلا إذا قلنا بأنه كان من حق المؤمن ألا يضمن المستأمن خارج الإطار المحدد للضمان ، وأنه بقبوله تغطية الكارثة التي تقع خارج هذا الإطار يكون قد تنازل عن هذا الحق . بيد أن فكرة الحق السلبى هذه ( الحق فى عدم الإلزام ) غير مفهومة فى هذا الموضع ؛ إذ من المسلم به أن الأصل هو براءة الذمة ، وأن الالتزام قيد طارئ على هذه الأخيرة ، لا بد من سبب لنشوئه . وما دام المؤمن قد حدد إطار الضمان إتفاقياً عند إبرام الوثيقة ، فإنه يكون - بداهة - غير ملتزم خارج هذا الإطار . وليس من حاجة إلى وصف عدم التزامه هذا بأنه حق ، له أن يتنازل عنه . إنما الأدق - فى تقديرنا - أن يقال ، بأن المؤمن بقبوله تغطية الكارثة التي وقعت خارج إطار الضمان ، يكون وكأنه قد وسع من إطار هذا الأخير بالاتفاق الضمنى بينه وبين المستأمن .

٢ - أن السقوط جزاء يكشف عن تقصير من جانب المستأمن ، قد يشكك المؤمن فى حسن تنفيذ عميله لالتزاماته مستقبلاً . ومن ثم يصبح من المفهوم أن يقرن السقوط - فى الوثائق - بحق المؤمن فى طلب إنهاء الوثيقة بالنسبة للمستقبل ، على أثر ما استحق المستأمن من سقوط . حين لا يتصور أن يكون للمؤمن مثل هذا الحق بالنسبة لعدم التأمين ، لتجرد هذا النظام - تماماً - من فكرة الخطأ العقدى .

• • •

٢٩٨ - ونخلص من كل ما تقدم ، إلى أن السقوط دفع يواجه به المؤمن - على سبيل الجزاء - لاختلالا من جانب المستأمن بالتزاماته المعاصرة لوقوع الكارثة ، أو اللاحقة عليها . حين أن عدم التأمين ليس إلا نتيجة ترتب على الأعمال الصحيحة لإرادة الطرفين الحقيقية فى تحديد نطاق الضمان .

غير أنه ليس من الدقة القول ، في هذا الصدد ، بأن عدم التأمين « بتعاصر ووقوع الكارثة » (٢٧) ، أو أنه يكون هناك عدم تأمين في اللحظة التي يتحقق فيها الخطر » (٢٨) . فعدم التأمين هو في الواقع وضع ساهي ، يمكن استكشافه في أي وقت ، بمراجعة أوصاف الخطر بحالته الواقعية وقت المراجعة ، مع أوصاف الخطر المحدد بالوثيقة . فإن أظهرت هذه المراجعة اختلافاً في الأوصاف ، كان هذا الخطر ، في هذا الوقت ، يقع خارج إطار الضمان . وإن كان ذلك لا يخل بأن الآثار العملية لعدم التأمين لا تظهر - حقيقة - إلا عند وقوع الكارثة .

## المبحث الثاني

طبيعة السقوط في ضوء بعض أنظمة

القواعد العامة

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا البحث على أربعة مطالب ، نفرق فيها بين السقوط والمسئولية المدنية ، وبينه والشرط الجزائي ، وبينه وفكرة الدفع بعدم التنفيذ ، وأخيراً بينه وفكرة الشرط الفاسخ ، كل في مطلب على حدة ، على النحو التالي :

## المطلب الأول

بين السقوط والمسئولية المدنية

٢٩٩ - لما كان السقوط جزاء ، يواجه به المؤمن مخالفة المستأمن لأحد الالتزامات التي تفرضها عليه الوثيقة ، أي يواجه إخلالاً من جانب

هذا الأخير بالتزام عقدي ، فقد يتبادر إلى الذهن ، النظر إلى هذا النظام بحسبانه تطبيقاً للقواعد العامة في المسؤولية العقدية .

٣٠٠ - غير أن أحداً - تقريباً - (٢٠) لم يقل بمثل هذه التسوية ، وذلك لما بين السقوط كجزاء والمسئولية المدنية من فوارق هامة ، سواء : في إعماله ، أو في وظيفته ، أو في شروطه ، وآثاره :

١ - فن حيث إعمال هذا الجزاء ، من المسلم به أن السقوط لا يفترض ، بل يتعين لإعماله وجود شرط خاص في الوثيقة يقرره . وإلا فإن مخالفة المستأمن لالتزاماته المتعلقة بالكارثة ، سوف تواجه في إطار القواعد العامة للمسئولية العقدية ، التي يتعين عندئذ توافر جميع شروطها . حين أنه من المعروف أن المسؤولية العقدية ، كنظام قانوني ، تكون واجبة التطبيق أصلاً ، على كل متعاقد أدخل بالتزامه فسبب بإخلاله هذا ضرراً للمتعاهد الآخر ، دون حاجة إلى تقرير هذا النظام ببنء صريح في العقد . فكأن السقوط جزاء لا يطبق إلا إذا اشترط ، حين أن المسؤولية العقدية - على العكس - تطبق مالم تستبعد .

لكن اختلاف السقوط عن المسؤولية العقدية من هذه الوجهة ، لا يصح أن يؤدي بنا إلى القول بأن عدم اشتراط السقوط في الوثيقة ، يجعل المستأمن بمنأى عن أي جزاء يطبق عليه . فليس دقيقاً ما قاله بيسون في تعليقه على حكم نقض ١٣/٧/١٩٥٤ من أن « القانون لا ينص على أي جزاء ضد المستأمن الذي لا ينفذ الالتزامات المفروضة عليه في حالة

---

(٢٩) راجع مع ذلك حكم محكمة التمييز السورية في ٢٦/١١/١٩٦٩ ، الذي قد يفهم منه أن المحكمة تقرب بين النظامين . حين جاء في هذا الحكم أن « للشرط القاضى بسقوط حق المؤمن له ( المستأمن ) عند تخلفه عن إختيار شركة التأمين بوقوع الحادث المؤس ضده ، هون الشروط التي يتعين احترامها . . . ، وإخلال المؤمن له به إخلال بالتزام تناقضى يحصل مسئوليته » . مجلة التأمين وحوادث النقل ١٩٧٠ عدد ٢/ص ١١١ .

الكارثة» (٣٠) . إن القانون - حقيقه - لم يفرض ، ولم يكن من المتصور أن يفرض ، السقوط جزاء على المستأمن الذى يخالف التزاماته المتعلقة بالكارثة ، وإنما ترك أمر هذا الجزاء الخاص لإرادة المتعاقدين ، إن شاء الجأ إليه ؛ وإلا وجب لإعمال التنظيم العام الذى وضعه المشرع لكل متعاقد يخل بالتزاماته ، ولم تتجه إرادة المتعاقد الآخر إلى إعفائه من تبعه هذا الإخلال أو تخفيفها عنه (٣١) .

٢ - ومن حيث الوظيفة ، من المسلم به أن المسؤولية المدنية تهدف إلى جبر الضرر الذى يلحق بالدائن من جراء إخلال المدين بالتزامه . حين أن للسقوط دوراً آخر قد يكون أكثر أهمية ، وهو دور الوقاية أو الردع . فواجهة المستأمن يمثل هذا الجزاء الخطير ، من شأنها أن تحض كل منهم على بلل أقصى درجات الحيلة والحذر للوفاء بما يجب عليه من الإلتزامات المتعلقة بالكارثة . « فليس المقصود من السقوط هو إلزام المستأمن بإصلاح ضرر تسبب فيه بإخلاله بالتزامه ، بل المقصود هو مجازاته على خطئه بحرمانه من حقه » (٣٢) .

٣ - ومن حيث الشروط ، معروف أن المسؤولية المدنية تقوم على أركان ثلاث ، وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية . حين أن من المسلم به أن السقوط جزاء يطبق على المستأمن المخطئ ، دون ما أهمية لما إذا كان هناك ضرراً أصاب المؤمن من جراء إخلال المستأمن بالتزامه ؛ أو علاقة

---

(٣٠) (د. ج. أ ١٩٥٤ ص/ ٤٠٤) .

(٣١) يقترب من هذا المعنى ، البدرائى (التأمين) ، ص/ ١٥٧ .

(٣٢) البدرائى ص/ ١٥٨ ، وفى نفس المعنى السهوى ص/ ٦٥١ ، حمام الدين كامل الإلهوانى ، المبادئ العامة للتأمين ١٩٧٥ ص/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، بيسون (في بلايرول وريير) ١٩٥٤ ص/ ٦٩٩ ص/ ٦٩٩ ، بيسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٢٣٦ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢٠٣ ص/ ١٢٣ .

صينية بين ما قد يكون أصاب المؤمن من ضرر وتقصير المستأمن (٣٣) : بل إنه ينطبق حتى ولو ثبت أن المؤمن لم يلحقه من إخلال المستأمن أى ضرر : فهو جزء يواجه خطأ المستأمن ذاته ، بما يكفل له وظيفة الردع على نحو ما سبق أن قلنا .

٤ - ويبنى أن كلا النظامين يختلف عن الآخر إختلافاً جوهرياً في أثره . فالمسئولية المدنية تواجه ما أصاب الدائن من ضرر ، فتدور معه - بالتالى - وجوداً وعدمًا ، وتقدر - كذلك - بقدره : ومن ثم فإنها تختلف في حجمها من فرض لآخر . حين أن السقوط جزء موحداً ، يتمثل في حرمان كلى من الحق في العوض ، دون ما اعتبار لدى أهمية الإلتزام المجازى به . (٣٤) ولو كان الأمر يتعلق حقيقة بإصلاح ضرر ، لاختلقت آثار السقوط حسب الظروف ، ومعنى تبعاً لأهمية الإلتزام المجازى (٣٥) :

ولعله من قبيل « المبالغة في التكلف والاصطناع » (٣٦) ، كما يصف بيسون ، تفسير هذا الأثر الموحد للسقوط ، بالقول بأن المؤمن ، رغم مخالفة المستأمن لأحد الإلتزامات المتعلقة بالكارثة ، يلتزم بدفع عرض التأمين للمستأمن ، وأن هذا الأخير يلتزم - بدوره - بتعويض المؤمن عما أصابه من ضرر من جراء هذه المخالفة . وأن قلر هذا التعويض

---

(٣٣) راجع مع ذلك المادة ٦ من قانون ١٩/١٢/١٩٣٩ الألفى ، التي لا تجيز المؤمن التمسك بالسقوط حتى في حالة الخطأ الجسيم من جانب المستأمن ، ما لم يكن لهذا الخطأ تأثير على وقوع الكارثة أو على تسوية العوض . قانار مقال ١٩٤١ سابق الإشارة ص/٥٨٤ ، وراجع للتشريعات المقارنة التي أصبحت تشترط الضرر لإمكان أعمال السقوط ، سابقاً بند/٢٢ .

(٣٤) (٣٥) بيسون ، مقال ١٩٣٦ ص/٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣٦) bien artificieil.

يكون - في كل الفروض - مساوياً لكلية عوض التأمين ، بما يسمح بالمقاصة الكاملة بين المبلغين (٣٧) .

• • •

٣٠١ - غير أن ماتقدم من أوجه الاختلاف ، لا ينفي ما بين النظامين من بعض أوجه الشبه : فالمؤمن - من جهة - هو الذى يتعين عليه إقامة الدليل على تقصير المستأمن حتى يتحلل من التزامه بدفع العوض . والدائن - بدوره - هو الذى يتعين عليه إقامة الدليل على خطأ المدين حتى يتحصل على التعويض . من جهة أخرى يطبق السقوط دون ما أهمية لحسن نية المستأمن في تقصيره في الوفاء بالتزامه ، والمفروض - قانوناً - في المسؤولية العقدية كذلك أن يتدر التعويض قدر الضرر الذى أصاب الدائن دون ما أهمية للمدى جسامته الخطأ من جانب المدين (٣٨)

## المطلب الثانى

### بين السقوط ، والشرط الجزائى

٣٠٢ - وقد يتبادر إلى الذهن أكثر ، تقرب السقوط من فكرة الشرط الجزائى ، مادام أنه جزء يتفق عليه الطرفان في العقد ، ليواجهها به خطأ من جانب أحدهما ( وهو المستأمن ) في تنفيذه لالتزاماته .

غير أن شبه الإجماع الفقهي تقريباً ، على عدم اختلاط الفكرتين (٣٩) . وفي الحقيقة من الأمر ، فإن كل أوجه التفرقة التى سبق أن ذكرناها بين

---

(٣٧) راجع بيسون ، مقال ١٩٣٦ ص/ ٢٣٧ .

(٣٨) وإن كان من الصعب - عملاً - أن يهمل القاضى وزن هذا الخطأ عندما يقوم بتقدير التعويض ، الذى يتبع حياله سلطة تقديرية واسعة .

(٣٩) أنظر مثلاً : بيدان ، ليربور - إيجونير ( في دروس بيدان ) ص/ ٢١٧ بند/

٥٦٨ ، بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/ ٢٠٣ بند/ ١٢٣ ، يوييه ( إ . د . ) ١٩٧١ ص/ ٢ تحت

لفظ Déchéance بند/ ١١ ، بيسون مقال ١٩٣٦ ص/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ بند/ ٥ ، ط/

١٩٤٦ ص/ ٧٧ ، محمد كامل مرسى بند/ ١٣٣ ، السهورى بند/ ٦٥١ ، البداوى بند/

١٥٧ ، الأهواى ص/ ١٨٢ .



السقوط والشرط الجزائي (٣٠) ، مادام أن هذا الأخير ليس يعدو أن يكون اتفاقاً في إطار المسؤولية المدنية ، ويفترض كذلك توافر كل عناصرها . وفضلاً عن ذلك ، فإنه يمكن أن يضاف إلى ما تقدم ، اختلاف السقوط عن الشرط الجزائي في كل من : مبناه ، وأثره .

٣٠٣ - ١ - فالشرط الجزائي يفترض - في الواقع - التزام أصلي مفروض على أحد المتعاقدين ، يؤدي الإخلال به إلى التزام المخل بتعويض المتعاقد الآخر ، بالقدر المتيقن عليه مقدماً في العقد ، أي بدفع قيمة الشرط الجزائي ، الذي يتمثل - عندئذ - في التزام تابع لهذا الالتزام الأصلي . حين أنه في التأمين يفرض المؤمن على المستأمن التزامات متعلقة بالكاونة ، يرى فيها المؤمن ، كلها ، التزامات رئيسية . وعدم وفاء المستأمن بأى من هذه الالتزامات يفقده حقاً كان سيستحقه لو أنه لم يرتكب هذا الإخلال ، حين يعرضه لسقوط حقه في الضمان . فليس في الأمر إذن التزام أصلي والالتزام آخر تابع (٤١) .

هذا إلى أنه في الشرط الجزائي ، يعرف الطرفان مقدماً قدر العوض الذي سيلتزم به المدين المخل ويستحقه الدائن . حين أنه في بعض صور التأمين ، كالتأمين من المسؤولية ، لا يعرف المتعاقدان مقدماً قدر التعويض الذي ستلتزم به الشركة ، بدلاً من المستأمن ، في مواجهة المضرور . وبالتالي فإن قدر ما سيفقده المستأمن بالسقوط ليس يعرف مقدماً (٤٢) .

٢ - وفي الأثر ، معروف أن المجموعة المدنية المصرية تعطى للقاضي الحق في تعديل قيمة الشرط الجزائي ، بتخفيضه إذا كان مبالغاً فيه بدرجة

---

(٤٠) اللهم إلا أن السقوط ، كالشرط الجزائي ، يفترض إعمال كل منهما أن يكون مشروطاً - صراحة - في العقد بين الطرفين .

(٤١) في هذا المعنى ديمو ص/ ١٨٣ .

(٤٢) في هذا المعنى ديتيجيه ص/ ٢٧ بته/ ٣٥ .

كبيرة ، أو كان العقد قد نفذ في جزء منه . حين أن السقوط يطبق تلقائياً ، وبصورة موحدة ، لا يستطيع القاضي أن يخفف منه بتقرير حق للمستأمن على قدر من العوض وإسقاط الباقي (٤٣) ، مهما كانت تفاهة الضرر الذي أصاب المؤمن ، المقياس إلى مبلغ عوض التأمين ، أو حتى عدم وجود ثمة ضرر (٤٤) . كما أنه يطبق بمجرد إخلال المستأمن بأى من الالتزامات المتعلقة بالكارثة ، والمواجهة بهذا الجزاء ، ولو كان قد أوفى بالالتزامات الأخرى بأجمعها .

٣٠٤ - ورغم كل هذه الفوارق ، فإن البعض يبدو يخلط بين الفكرتين (٤٥) . كما علقت محكمة النقض الفرنسية ، في أحد أحكامها ، على حكم استئناف موبيليه ، الذي أعمل شرط السقوط للمبالغة في تقدير الخسائر ، على المستأمن ، بأن محكمة الاستئناف « ما فعلت سوى أن أعملت الشرط الجزائي المذكور في العقد » (٤٦) .

وكان البعض الآخر من الشراح صريحاً ، حين أكد أن كل خصائص الشرط الجزائي تنطبق تماماً على السقوط . وهو يستند في هذا التأكيد إلى اتحاد النظامين في الهدف : فكما أن الشرط الجزائي يكون مخصصاً لضمان

---

(٤٣) في هذا المعنى ديمو ص/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، وعكس ذلك ، وأن السقوط كالشرط الجزائي تماماً ، يجب الحكم به كما هو ، لا يخفف ولا يزداد : جن ص/ ١٠٢ .  
(٤٤) وفي هذا المعنى يقول البعض ، « إن فكرة التصويض ، حتى الجزائي ، بعيدة كل البعد من فكرة السقوط » .

“ toute idée de réparation ، même forfaitaire ، est étrangée à la notion de déchéance ” .

دي بويه ( إ. د ) ١٩٧١ سابق الإشارة بند/ ١١ .  
(٤٥) راجع مثلاً تعليق بونيه على حكم نقض ١٨٩١/١١/٤ ، مشار إليه في ديمو ص/ ١٨٤ ١/٨ .

MOHAMED (M. M) : Dol, Erreur et Lésion dans les contrats aléatoires en droit français - Thèse Genève 1926 p. 124.

حيث يرى أنه السقوط ( في معرض حديثه عن جزاء مخالفة الإلتزام بالإعلان البدائي لظروف الخطر ) يمكن أن يعتبر من قبيل الشرط الجزائي الذي قبله المستأمن « .  
(٤٦) نقض ١٩٤٣/١/٢٩ ( د. ج. أ ١٩٤٣ ص ٢٤٢ المجلات ) .

تنفيذ الاتفاق المبرم بين الطرفين فإنه في التأمين ، يقدر المؤمن أن عميله ( المستأمن ) ، أمام التهديد بفقد الحق في العوض ، سيعمل جاهداً للوفاء بجميع التزاماته حتى لا يتعرض للسقوط . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يتحد النظامان - عنده - في الأثر : فكلاهما لا يكون له من تأثير على وجود العقد نفسه . وكلاهما لا يجوز الجمع بينه وبين الالتزام الأصلي . فالدائن - حين يكون الشرط الجزائي متفقاً عليه كتعويض عن عدم التنفيذ - لا يستطيع أن يجمع بينه وبين الالتزام الأصلي . والمؤمن - بدوره - حين يتمسك بالسقوط « فن المؤكد أنه لن يطالب في نفس الوقت بتنفيذ الالتزام لأصلي . فقيم يفيد - مثلاً - أن يعرف ، بعد الكارثة ، ظرفاً كان على المستأمن أن يعلنه من قبل ؟ » .

٣٠٥ - غير أنه ليس يصعب ، في الواقع ، الرد على مثل هذه الحجج ؛ فافتراض النظامين في الوظيفة ، على النحو السابق ، ليس يكفي للقول باعتبار السقوط مجرد تطبيق لفكرة الشرط الجزائي . هذا إلى أنه ليس من الدقيق القول بأن الشرط الجزائي لا يؤثر على وجود العقد نفسه . فحين يكون هذا الشرط متفقاً عليه كتعويض عن عدم التنفيذ ، فإن إعماله سوف ينهى - بالتأكيد - العلاقة العقدية بين الدائن والمدين ، لأنه - ببساطة - متفقاً عليه ليواجه مثل هذا الفرض . حين أنه يتصور في السقوط ، أن يفقد المستأمن حقه في العوض بمناسبة كارثة معينة ، وتبقى الوثيقة سارية بالنسبة للمستقبل في العلاقة بين الطرفين ، إذا كان من شأن الكارثة التي وقعت إمكانية أن يتكرر وقوعها مرة أخرى في المستقبل .

ويبقى في النهاية أنه من غير الصحيح ما ادعاه هذا البعض ، من أن المؤمن ، حين يتمسك بالسقوط في مواجهة المستأمن ، لا تكون له من

---

(٤٧) دليلي ، ٣٤ ، وراجع في تفاصيل أخرى في نفس الاتجاه : جن ص/ ١٨ .

مصلحة في تنفيذ هذا الأخير لالتزامه الأصلي . فمثل هذه المصلحة تبدو واضحة بصفة خاصة في بعض صور التأمين ، كالتأمين من المسؤولية ، حيث من المسلم به أن السقوط المستحق على المستأمن لا يجوز الاحتجاج به على المضرور . فيجد المؤمن مصلحته في أن يحيط بكل العناصر التي قد يكون من شأنها نفي مسئولية عميله ، ويتحرى أن يعلم بها منه ، حتى ولو كانت نيته تنجيه إلى التمسك بالسقوط في مواجهته لعدم إخطاره المؤمن بهذه العناصر في الوقت المحدد بالوثيقة .

### المطلب الثالث

#### بين السقوط ، والدفع بعدم التنفيذ

٣٠٦ - ولما كان السقوط يتمثل في إعفاء المؤمن من التزامه بدفع العوض ، جزاء إخلال المستأمن بالتزاماته المتعلقة بالكارثة ، بمعنى أنه نظام يتعاقب بتنفيذ العقد ولا يعكس وجوده ، فقد رأى فيه البعض - من هذه - الزاوية شبيهاً بفكرة للدفع بعدم التنفيذ المعروفة في القواعد العامة (٤٨) .

٣٠٧ - ومثل هذا التشبيه ، من هذه الوجهة فقط ، لا غبار عليه . أما أن نرى في السقوط ، بوجه عام ، مجرد تطبيق محض لفكرة الدفع بعدم التنفيذ ، فإنه ينطوي - بلا شك - على مبالغة مرفوضة . فنحن لانوافق - في حقيقة الأمر - على ما ادعاه البعض ، من أن المؤمن « حين يتمسك بالسقوط في حالة الكارثة ، لأن المستأمن لم ينفذ التزاماته ، فإنه لا يفعل أكثر من أنه يلجأ إلى أحد دفع القواعد العامة ، وهو الدفع بعدم التنفيذ (٤٩) » .

(٤٨) مونت ، دي فيليه ، وأندريه مشار إليهم في سعد واصف ص/ ٣٦٨ .

(٤٩) دي تورني ج/ ١/ ص/ ٢٨ بند ١٤٣ ، ويقترّب

WETS : Nullité , annulabilité , inexistance du contrat d'assurance  
Bull-ass 1962 p, 397 , 398 .

وسعد واصف ص/ ٣٦٨ .

صحيح أن هذا الدفع الأخير لا ينتج مجرد أثر وقفي في كل الأحوال ، بل بطل له وصف الدفع بعدم التنفيذ ، حتى ولو كان امتناع الدافع عن التنفيذ هو امتناع نهائي لا يمكن تداركه » (٥٠) لكن كلا النظامين — في اعتقادنا — يختلف عن الآخر في كل من : وظيفته ، وأساسه .

٣٠٨ — فالدفع بعدم التنفيذ ليس إلا وسيلة بهدف الدائن من وراءها إلى الحصول على التقدمة التي تعهد بها الطرف الآخر في العقد ، وليس أكثر من ذلك . حين يهدف السقوط — على العكس — إلى معاقبة المستأمن الذي أغل بتنفيذ التزامه ، بتعريضه لجزاء قاس هو فقد كل ما كان يعول عليه من العقد ، حتى ولو لم يترتب على إخلاله ثمة ضرر يلحق بالمؤمن . وترى الشركات في قسوة هذا الجزاء هدفاً في حد ذاتها ؛ إذ من شأنها حب جميع عملائها على أن يكونوا في منتهى اليقظة ، حتى يحسنوا الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالكارثة ، كل في ميعاده المحدد . ومن ثم فنحن نعجب — في هذا الخصوص — من تشبيه البعض ، في مصر ، السقوط بالدفع بعدم التنفيذ مع أنه يرى في الأول عقوبة مدنية (٥١) حين أن الدفع نظام بعيد — في الواقع — عن فكرة العقوبة .

هذا إلى أن الدفع بعدم التنفيذ ، يستند في العقود التبادلية — إلى أساس من فكرة السبب ، حين أن عوض التأمين ( وهو التزام المؤمن في عقد التأمين الملزم للجانبين ) ليس يقابل — في الواقع — مجرد التزام المستأمن المجازي بالسقوط ، وإنما يقابل — كما سبق أن ذكرنا — جميع التزامات المستأمن منذ إبرام العقد وإلى ما بعد وقوع الكارثة . فإذا ما تسكك المؤمن بالسقوط فحرم المستأمن كلية من عوض التأمين لمجرد إخلال هذا الأخير بأحد الالتزامات المتعلقة بالكارثة ، حتى ولو كان قد أوفى بجميع التزاماته طيلة علاقته السابقة بالمؤمن ، فإنه لا يكون — في هذا الفرض — بمثابة

مجرد من يدفع بعدم التنفيذ ، حيث يشترط في الدافع أن يكون حسن النية في التمسك بالدفع ، وهو لا يكون كذلك - بالتأكيد - حين يتمسك بدفعه ، قصد امتناعه عن تنفيذ التزامه « إذا كان الإلزام المقابل كاد يكمل نفاذه » (٥٢) .

## المطلب الرابع

### بين السقوط ، والشرط الفاسخ

٣٠٩ - ولما كان التأمين من العقود الملزمة للجانبين ، وكان السقوط يستند إلى خطأ من جانب المستأمن في تنفيذه لالتزامه ، فيؤدي به هذا الخطأ إلى حرمانه مما كان يستحقه من المؤمن ؛ فقد يحمل هذا على الاعتقاد باقترابه من فكرة الفسخ المعروفة في القواعد العامة .

وقد استخدم البعض - بالهزل - هذا التكييف ، في محاولته للتمييز بين عدم التأمين - وسقوط الحق في الضمان ، حين رأى كما سبق أن أشرنا في موضع سابق - في الفكرة الأولى أثراً لتخلف شرط واقف للضمان ، بينما رأى في الثانية أثراً لتحقق شرط فاسخ لهذا الأخير ، وهو عدم تنفيذ المستأمن لالتزامه (٥٣) .

أما البعض الآخر فكان صريحاً في هذا الاتجاه ، حين لم ير في السقوط سوى نوع من فسخ العقد (٥٤) وقد فسر عدم تطبيق هذا الجزاء عملاً - إلا على

---

(٥٢) محمود جمال الدين ذكي ، نظرية الالتزام ج/ ١/ ١٩٧٥ ص/ ٤١٧ ب/ ٢٢٣ .  
نقلاً عن مجموعة الأعمال التحضيرية .

(٥٣) راجع تلمذ هوان على حكم نقض ١٧/ ٤/ ١٩٤٧ (س ١٢٥-١- ١٩٤٨) .

(٥٤) " la déchéance n'est au fond qu'une variété de la

résolution du contrat ديمو ص/ ١٨٥ .

المستأمن وحده ، حين أن الفسخ ، في العقود الملزمة للجانبين ، جزء يمكن إعماله على أى من الطرفين أدخل بتنفيذ التزامه ؛ بأن المؤمن لا يكون - في التأمين - ملتزماً إلا بدفع العوض . فإذا ما وقعت الكارثة ولم ينفذ هذا الإلتزام ، فلن تكون هناك مصلحة للمستأمن في إعمال هذا الجزاء ؛ لأن الأقساط التي سيستعيدها من المؤمن ، إعمالاً للأثر الرجعي للفسخ ، ستكون أدنى بكثير من عوض التأمين . كما فسر تطبيق السقوط دون ما سلطة تقديرية للقاضي ، حين أن هذا الأخير يتمتع بهذه السلطة لإزاء الفسخ المعروف في القواعد العامة ، بأن الطرفين قد استبعدا هذه السلطة مقدماً ، بالاتفاق في الوثيقة ، وهو أمر تجزئه القواعد العامة بالنسبة للفسخ . وهكذا يفرض السقوط - عنده - نوع من الشرط الفاسخ الصريح الحقيقي (٥٥) .

٣٠١ - غير أن هذه التسوية لا يمكن التسليم بها في حقيقة الأمر ؛ بالنظر لما بين السقوط والشرط الفاسخ من فوارق هامة ، سواء كان المقصود بهذا الأخير الشرط الفاسخ كوصف للإلتزام يؤدي تحقيقه إلى زوال هذا الأخير ، أم كان المقصود به هو الفسخ الذي يتفق عليه الطرفان مقدماً في العقد ، بموجب شرط صريح فيه ، ويستبعدان بموجبه ما للقاضي من سلطة في الفسخ القضائي .

فالسقوط جزء يواجه خطأ من جانب المستأمن في تنفيذه لالتزامه ، حين أن الشرط الفاسخ كوصف في الإلتزام فكرة بعيدة كل البعد عن فكرة الخطأ . فهو يمثل في واقعة مستقبلية غير محققة الوقوع ، يترتب على تحققها: زوال الإلتزام . فالمدين - في الفرض الأخير - يبرأ من تنفيذ التزامه بمجرد تحقق الواقعة الفاسخة ، دون ما حاجة لثبوت خطأ في جانب الدائن ، حين أن المؤمن أن لا يمكن أن يتحمل من دفع العوض ، بمعنى أن السقوط لا يمكن

---

“ on se trouve ainsi en présence d'un véritable pacte (٥٥)

comissoire eprés. ديمو/ص ١٨٥ .

إعماله إلا إذا أخل المستأمن بتنفيذ التزاماته المتعلقة بالكارثة ، إخلالاً يتعين على المؤمن أن يثبتته (٥٦) .

هذا إلى أنه بموجب قاعدة الأثر الرجعى للشرط ، يترتب على تحقق الواقعة الفاسخة ، زوال الإلتزام بكل مارتبه من آثار منذ البداية . حين أن السقوط - كما سبق أن أشرنا في مواضع أخرى - لا يمس وجود العقد ، لا في الماضي ، ولا في المستقبل . صحيح أن قاعدة الأثر الرجعى للشرط يستبعد إعمالها في العقود المستمرة ( الزمنية ) ، والتأمين أحد هذه العقود . لكننا نستند إلى الأصل في هذه القاعدة للفرقة بين الشرط الفاسخ من حيث أثره ، وأثر سقوط الحق في الضمان . وصحيح أيضاً أن السقوط قد يستتبع إنهاء العقد بالنسبة للمستقبل . لكن هذا ليس إلا أثراً تبعياً واستثنائياً لا يمكن ، أن يترتب إلا إذا كانت الوثيقة ترخص صراحة للمؤمن إنهاءها على أثر استحقاق المستأمن للسقوط (٥٧) .

ونفس الأمر فيما يتعلق بالمقارنة بين السقوط<sup>١</sup> والفسخ<sup>٢</sup> الاتفاق ( الشرط الفاسخ الصريح ) وإن كان هذا الأخير يستلزم ، كالسقوط ، إخلالاً من جانب الملتزم ، لما يترتب على هذا الفسخ ، بأثره الرجعى ، من إهدار الرابطة العقدية بين الطرفين ، ووجوب إعادة الحال فيما بينهما إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ، بما يستتبع إلزام كل منهما بإعادة ما سبق أن حصل عليه من الطرف الآخر . حين لا يمس السقوط ، كما سبق أن ذكرنا ، وجود العقد . وبصفة خاصة فإن المؤمن هو وحده الذى يبرأ من التزامه بدفع العوض ، حين تبقى الأقساط التى سبق أن حصلها من المستأمن حتماً ثابتاً له . بل ويظل من حقه تقاضى الأقساط المستقبلية ، طالما أن العلاقة تظل قائمة بين الطرفين في المستقبل .

---

(٥٦) في هذا المعنى ، دى لامونير ، المرجع السابق ص/ ١٧١ .

(٥٧) راجع في هذا المعنى ، ريتجيه ، ص/ ٢٤ ، ٢٥ .

(٥٨) راجع في هذا المعنى ، ديلين ، ص/ ٣٣ ، ريتجيه ، ص/ ٢٤ .



## خاتمة الفصل

### أصل السقوط

#### السقوط وفكرة العقوبة الخاصة *peine Privé*

٣١١ - بل بما تقدم ، أن السقوط جزاء أصيل من الجزاءات التي يتميز بها عقد التأمين . ومن العبث محاولة إخضاعه لأى من الأنظمة القانونية المعروفة في القواعد العامة .

كما يظهر كذلك ، مما سبق أن ذكرناه في مقدمة هذه الدراسة من خصائص هذا الجزاء وبرراته (٥٩) أن السقوط يمكن اعتباره تطبيقاً لما يسمى بـ العقوبة الخاصة *Peine Privé* (٩٠) فهذه الأخيرة تتميز - في الواقع . بعنصرين ، يجعلانها تحتل مركزاً وسطاً بين العقوبة العامة والتعويض ، وإن بقيت متميزة عن كل منهما . فهي تختلف عن العقوبة العامة في أنها تجبد المستفيد منها في شخص المضرور من الخطأ ، وأنها - إلى جانب ذلك - إنما تنقور في مجال القانون الخاص . كما أنها - من جهة أخرى - تختلف عن التعويض ، في أنها لا تجبد حلولها في قدر الضرر ، وإنما في كفاية الردع . ومن ثم فلها تقيم الوزن لعنصر الخطأ أكثر من إهتمامها بعنصر الضرر ، بما يكفل لها أن تلعب دوراً واقعياً أبرز من دورها في الرضوية والجزر .

(٥٩) أنظر سابقاً بند/٢٠ .

(٦٠) والفقهاء مسلم - في الواقع بهذا التكيف ، كما أن حيثيات بعض الأحكام قد ذكرته - كذلك مرحلة : واضح مثلاً : مسافاتييه ١٩٥١ ص/٣٤٧ بند/٧٥٥ ، ديو ص/ ٢٨٣ ، بيكار وبيسون ط ١٩٧٠ ص/٢٠٣ بند/١٢٣ ، بيسون ( في بلانول وريبير ط ١٩٥٤ ) ص/٢٩٩ بند/١٣١٥ ، البندواي ص/٢١٩ بند/١٥٨ ، ليون المدنية في ٢٦/١٠/١٩٣٩ ( ر.ج.أ ١٩٤٠ ص/٥٧ ) والأحكام المطبقة للفعل إليها في ديتيبييه ص/٣٩/٣ .

والسقوط - بلوره - جزاء بتقرر في نطاق القانون الخاص . ويجد  
المستفيد منه في شخص المضرور من خطأ المستامن وهو المؤمن ، مادام  
أن هذا الأخير - على أثر السقوط - يتحمل من الزامه في مواجهة المستامن  
يدفع العوض (٦١) ، (٦٢) كما أنه جزاء يلحق بالمستامن لمجرد توافر الخطأ  
في جانبه ، بصرف النظر عما ينجم عنه في جانب المؤمن . فهو جزاء  
يرمى إلى معاقبة المستامن ، أكثر منه إلى تعويض ضرر أصاب  
المؤمن (٦٣) .

٣١٢ - لكن يبقى التساؤل ، عما إذا كانت تفرض هذا الجزاء  
بقسوته البالغة ، إعتبارات عملية حقيقية !

إن فكرة العقوبة الخاصة فكرة مسلمة ولاشك في القانون المعاصر  
وتجدها تطبيقات تشريعية واضحة في بعض الأنظمة القانونية المعروفة :  
كالشرط الجزائي ، والتهديد المالي ، وجزاء إضعاف التأمينات بفعل المدين .  
لكن ذلك لا يخل بشذوذ هذه الفكرة ، الأمر الذي يستوجب حصر تطبيقها  
في أضيق نطاق ممكن ، لأن الفكر القانوني لا يتقبل - بسهولة - أن يتجه الجزاء  
الخاص لمجرد معاقبة المخل وتهذيب أخلاقه . وفي نظام المسؤولية المدنية ما يمكن

---

(٦١) راجع في هذا المعنى : بيسون مقال ١٩٣٦ ص/٢٣٥ بند ٥ ، بيسون  
دروس ١٩٤٦ ص/٧٦ ، ٧٧ ، ريتيجيه ص/٢٨ ، ٢٩ بند ٢٧ .

(٦٢) ولذلك ، فإذا كان بعض الشراح : (أنظر مثلا : دي لامارتير ص/١٠٤٧  
بند ٨ ، دي بويه مقال ١٩٧١ سابق الإشارة بند ٧) ، لا يرون في السقوط كنظرية  
عامة ( وليس في مجال التأمين ) ، تطبيقا لفكرة العقوبة الخاصة ، استنادا إلى أنه ، في  
بعض فروض هذه النظرية العامة ( كسقوط الحق في استغلال براءة الاختراع مثلا ) لا يجد  
المستفيد منه في شخص المضرور وإنما يفقد - على العكس - المجتمع بالكامل ، فإن هذا  
التأسيس لا ينطبق على الفرض - محل الدراسة - وهو سقوط حق المستامن في الضمان .

(٦٣) بيكار وبيسون ١٩٧٠ ص/٢٠٣ بند ١٢٣ وق نفس المعنى البدرأوى ص/٢١٩ •

أن يعيد - على نحو عادل - التوازن بين المخطيء والمضرور : بالزام الأول بتغويض الثاني بما يكفل جبر ما لحق به من ضرر .

بل إنه حتى في التطبيقات سابقة الإشارة لا نجد إهتمام المشرع بمصالح الدائنين يتجاوز قد ما أصابهم من ضرر إلا في أضيق الحدود . فالشرط الجزائي إن كان يكفل للدائن حقيقة تعويضاً قد يتجاوز ما أصابه من ضرر ، إلا أنه يتعين على القاضى تخفيضه إذا وجده مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة . كذلك فإن ما يتراكم من المبلغ الذى يحكم به القاضى على سبيل التهديد المالى ، لا يكون مستحقاً للدائن ، وإنما مصيره الهائى إلى تصفية تنزل به إلى ما يوازى الضرر الذى أصاب الدائن أساساً ، وإن أخذ في الاعتبار قدر العنت الذى بدا من المدين . وحين يضعف هذا الأخير من التأمينات المقدمة للدائن بفعله فإنه لا يلتزم بأزيد من إعادة هذه التأمينات إلى ما كانت عليه . وإذا كان يتعرض لإمكان إسقاط الأجل عليه ، فليس ذلك إلا جزءاً طبيعى ما دام أن الدائن - بالفرض - ما قبل منح هذا المدين الأجل إلا على أساس من هذه التأمينات بحالتها وقت تقديمها .

وهكذا نجد أن السمة التعويضية ، وليس سمة الزجر أو الردع ، لا تزال - تقريباً - تقف وراء هذه الأنظمة ، ونجد الجانب الأكبر من حدودها .

قد يقال أن التأمين من العقود ذات الطبيعة الخاصة ، التى تستوعب منتهى درجات حسن النية من جانب المستأمين ، وأن أقل قدر من الإهمال من جانب هؤلاء الآخرين قد يعرض المؤمن ( وبالتالي تجمع المستأمين الذى يديره هذا المؤمن ) لحظر بالغ . حين يصعب على الأخير ، بالمقابلة - إقامة الدليل على سوء نية عملائه (٦٤) .

لكن هذه الاعتبارات جميعاً ، إن كانت تبرر هذا النظام ، بقسوته البالغة ، في بداية مراحل التأمين ، إلا أنها لم يعد لها - في الواقع - من مبرر

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل في هذه المبررات راجع سابقاً بند ٢٠ .

الآن بعد أن تطورت عمليات التأمين واتسع نطاقها إلى حد كبير. هذا حتى إذا صرفنا النظر عن أن المخاطر التي تهدد مصالح تعاون المستأمنين من جراء سوء نية بعضهم ، هي مخاطر استثنائية . بل ويقابلها أن السقوط - بدوره - قد يبدو ، في بعض تطبيقاته العملية ، جزاء مجافياً للعدالة إلى أبعد حد .

٣١٣ - فإذا ما كان ذلك ، وكان التأمين من عمليات التبصر والاحتياط للمستقبل . وكان من حق المستأمن وقد أوفى بجميع التزاماته حتى لحظة وقوع الكارثة التي احتاط منها بالتأمين ، أن يجني ثمرة احتياطه وتبصره (٦٥) . وكانت الشركات - عملاً - قد ودعت قسوة هذا الجزاء الذي تشتترطه على المستأمنين ، فلم تطبقه عليهم عملاً في غالب الأحيان وإنما تكتفي بإعمال قواعد المسؤولية المدنية عليهم . وكانت التشريعات المقارنة تميل في الوقت الحاضر ، كما سبق أن ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة ، إلى تقييد هذا الجزء الخطير إلى أبعد حد (٦٦) ؛ بما يجعلها تكاد تصل تقريباً إلى إلغائه واستبدال نظام المسؤولية المدنية به . فإننا نقترح - في مصر - أن يقيد المشرع إعمال هذا الجزاء ، ليس فقط بضرورة وجود خطأ جسيم في جانب المستأمن كما يقرر القانون الألماني (٦٧) ، ونما بضرورة توفر الغش أو سوء النية في جانبه ، غشاً يترتب عليه الإضرار بالمؤمن . عندئذ فقط يكون إهدار حق المتأمن في العوض بالكامل هو الجزاء العادل ، ولو كان يتجاوز ما أصاب المؤمن من ضرر .

• • •

### تم بحون الله تعالى

(٦٥) اللهم إلا إذا أهمل أو ارتكب غشاً ، حين يكون من الماهل أن يستحق الجزاء على هذا الإهمال أو الغش ، يصريضة لدفع تعويض عنه المؤمن بقدر ما يصيب هذا الأخير من ضرر منه .

(٦٦) أنظر سابقاً بند/٢١ ، ٢٢ .

(٦٧) أنظر سابقاً بند/٢٢ .

## جدول الرموز

---

	( ١ . د )
Encyclopédie Dalloz.	= ( پ )
Bulletin.	= ( ١ . پ )
Bulletin des assurances.	= ( پ . ت )
La Gazette du Palais.	= ( م . ت . ت )
Gazette des tribunaux mixtes d' Egypte.	= ( پ . د . ت )
Juris - Classeur Périodique ( La Semaine juridique ) .	= ( م . د . ت . س )
Juris - Classeur de la responsabilité Civil et des assurances.	= ( ١ . د )
Dalloz - Hebdomadaire.	= ( د . پ )
Dalloz-Périodique (jurisPrudence générale).	= ( ر . ت )
Revue trimestrielle ( de droit civil ).	= ( ١ . ت . د )
Revue Générale des assurances terrestres.	= ( د . ر )
Revue Critique.	= ( س )
Sirey.	= ( د . ر . د )
Dalloz - Nouveau répertoire de droit	

## قائمة المراجع

### أولا : باللغة العربية

- ١ - حسام الدين كامل الأهواى المبادئ العامة للتأمين . ١٩٧٥
- ٢ - خميس خضر العقود المدنية الكبيرة ( البيع ، التأمين ، والإيجار ) ط / ١ ١٩٧٩
- ٣ - سعد واصف التأمين من المسئولية ( دراسة فى عقد النقل البرى ) ط / ١٩٥٨
- ٤ - سليمان مرقس موجز أصول الإثبات فى المواد المدنية ١٩٥٧
- ٥ - عبد الرزاق السهورى الوسيط فى شرح القانون المدنى المجلد / ٢ ( عقود الضرر ) . عقد ، التأمين ١٩٦٤
- ٦ = عبد المنعم البلراوى التأمين ( فن التأمين ، عقد التأمين تأمين الأشخاص ) ١٩٦٣
- ٧ - عبد المنعم البلراوى الإيجار والتأمين ١٩٦٨
- ٨ - عبد الودود يحيى الإلتزام بإعلان الحظر فى التأمين ( دراسة مقارنة فى القانونين الألمانى والفرنسى ) ١٩٦٨
- ٩ - فتحى والى مبادئ قانون القضاء المدنى ١٩٧٤
- ١٠ - قرنان بالى التأمين من المسئولية . دعوى المتضرر المباشر . مدى سريان الدفع المستمدة من أحكام عقد التأمين على المتضرر ( مجلة المحاماة العدد / ٥ السنة ٣٩ ) .

- ١١ - محمد علي عرفه شرح القانون المدني الجديد في التأمين والعقود الصغيرة ط/٢ ١٩٥٠
- ١٢ - محمد كامل مرسى شرح القانون المدني الجديد . العقود المسماة . عقد التأمين - ٣/ ١٩٥٢
- ١٣ - محمود محمود مصطفى اعتراف المتهم . (مجلة الحقوق . السنة ٣/ العدد ٤) ١٩٤٨
- ١٤ - محمود محمود مصطفى شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٧٠

ثانياً : باللغة الفرنسية .

1. AGNEL (E):  
Manuel général des assurances 5<sup>éd</sup> 1913.
2. ANCEY (C) et SICOT (L):  
La loi sur le Contrat d'assurance " loi du 13 juillet 1930".  
3<sup>éd</sup> 1955.
3. BACHELARD (A):  
Les réticences et les fausses déclarations de l'assuré dans le contrat d'assurance contre l'incendie. Thèse Lyon 1912.
4. BARTHE (R):  
Dictionnaire de l'assurance et de la réassurance. 1965.
5. BERNAY (J):  
L'action directe, exercée par la victime d'un accident contre la Compagnie d'assurance 1933.
6. BESSON(A):  
Le permis de conduire et l'assurance de responsabilité automobile. R. G. A. T 1935 p, 690 et s.
7. BESSON (A):  
La notion de déchéance en matière d'assurance. R. G. A. T 1936 p. 225 et s : p. 473 et s.
8. BESSON(A):  
L'exclusion du risque de guerre dans les assurances de dommages. j. C. P 1942-1-doc- 286.
9. BESSON (A):  
L'assurance et les affaires 1946.
10. BESSON (A):  
La déchéance pour conduire d'un véhicule en état d'ivresse. R. G, A. T 1961 p, 145 et s.



11. BESSON (A):  
Cours de droit des assurances 1967-1968,
12. BEUDANT (CH) par BEUDANT (R) et LEREBOURS-PIGEONNIÈRE (P):  
Cours de droit français «contrats civils divers». 26d T.12 1951
13. BIGOT (j):  
La mise en cause de l'assuré par la victime exerçant l'action directe contre l'assureur. j. c. p 1966-1- doc 1970.
14. BIZIÈRE (p):  
L'assureur directeur du procès en responsabilité civil. Thèse paris 1930.
15. CAPITANT (H):  
Commentaire de la loi du 13 juillet 1930 R. G. A. T 1930 p. 739-817.
16. CÉLICE (A):  
Du Contrat d'assurance en matière terrestre en droit français. Thés: Paris 1878.
17. CHANUT (É):  
Essai sur le Contrat d'assurance contre l'incendie. Thèse Lyon 1905.
18. COCRAL (F) et RIEDMATTEN(L):  
La responsabilité du fait de l'usage de tous véhicules terrestres et le Contrat d'assurances. 4éd 1971.
19. COLIN(A) et CAPITANT (H):  
Cour elementaire de droit civil français 4éd T. 2 1924.
20. DAHAN(M):  
L'automobile en droit privé 1965.
21. DE LALANDE(H): avec la collaboration de COUTURIER (A):  
Traité théorique et pratique du Contrat d'assurance contre l'incendie. Paris 1885.

22. DE LA MARNIERRE (S):

La déchéance comme mode d'extinction d'un droit. R. T  
1933 p. 1037-1113.

23. DE LA PRUGNE (CH):

Traité théorique et Pratique de l'assurance en général 1895.

24. DELIGNE (A):

Des Cas de déchéance dans les polices d'assurance contre  
l'incendie. Thèse Paris 1914.

25. DE L'ISLE (B-G):

( J. C. R. C ) T. 2 sous Assurance.

26. DE L'ISLE ( B-G ):

Droit des assurances 1973.

27. DEMOGUE (R):

Effet de la déchéance dans l'assurance. R. T 1922 p. 413 et s

28. DEMOGUE (R):

Effet de la clause de l'assurance interdisant à l'assuré de  
reconnaître sa responsabilité. R. T 1929 p. 434-435 No 20.

29. DEMONT (F):

De la déchéance en matière d'assurance terrestre. Thèse  
Lille 1907.

30. DE SAINT-MORET ( M. P ):

Quelques aspects de la réparation du dommage corporel.  
« assurance et sécurité sociale » 1966,

31. DESCHAMPS (j):

L'aggravation du risque en cours d'assurance. Thèse Paris 1932.

32. DE TOURNAI ( R-C ) et P. VAN. DER. MEERSCH:

Précis des assurances terrestres en droit Belge 1970 T. 1 « 2.

33. DOUVRE ( P ):

Des clause de non -reconnaissance de responsabilité dans

les contrats d'assurances terrestres. Thèse Dijon 1936.

34. DUPUICH (P):

Traité pratique de l'assurance sur la vie 1900.

35. EIGUIER (M):

Le contrat d'assurance « De l'obligation pour l'assuré de déclarer à l'assureur les risques que ce dernier prend à sa charge » Thèse Paris 1912.

36. EMMANUEL (J):

L'assurance aujourd'hui et demain. 1965.

37. FAUQUE (M):

Les assurances. 1958.

38. FREUND (P):

La clause interdisant à l'assuré de reconnaître sa responsabilité en droit comparé. R. G. A. T 1935 p. 654-657.

39. GARDENAT (L):

L'action directe de la victime d'un accident contre la compagnie d'assurance. J. C. P 1932-2 - p. 837-843.

40. GENT (P):

Des clauses de déchéance en matière d'assurance contre les accidents. Thèse Paris. 1911

41. GODAR (J) et P - CHARMANTIER (A):

Code des assurances. 3<sup>éd</sup> 1947.

42. GRETZ (F):

Connaître, comprendre la loi du 13 juillet 1930 sur le contrat d'assurance. 1964.

43. GUIONIN (H):

Des causes de déchéance dans les polices d'assurance Contre l'incendie. Thèse Paris 1905.

44. GUYOT (P):

Les assurances privées « loi du 13 juillet 1930 ». les lois nouvelles T. I 1930 p. 409-494.

45. HEBRAUD (P):

L'action directe de la victime d'un dommage contre l'assureur. R. T 1931 p. 488 et s.

46. HOUIN (R):

Le Contrat d'assurance dans le nouveau code civil italien.  
R. G. A. T 1943 p. 77 et s.

47. JOSSERAND (L):

Cours de droit civil positif français. 26d 1933.

48. KLIEN (A - B) :

L'assurance individuelle contre les accidents. 1935.

49. LALOU (H):

Les victimes d'accidents et l'assurance du responsable. D-H  
1939 - chr - p. 81 - 84.

50. LALOUX (P):

Traité des assurances terrestres en droit Belge. 1944.

51. LAMBERT - FAIVRE (Y):

Droit des assurances 1973.

52. MARGEAT (H) et FAVRE - ROCHEX (A) :

Précis de la loi sur le contrat d'assurance et commentaire  
sur la réglementation de l'assurance automopile obligatoire.  
56d 1971.

53. MAZEAUD (L) :

De la clause interdisant à l'assuré de reconnaître sa responsabilité. D - H 1929 - chr- 56.

54. MAZEAUD (L) :

La victime peut-elle poursuivre seul l'assureur du responsable ? D - H 1932 - chr - p. 117 - 120.

55. MAZEAUD (H et L) par JUGLART (M) :

Leçon de droit civil « Principaux contrats ». 36d. T. 3 1968.

56. MAZEAUD (H et L) et TUNC (A):

Traité théorique et pratique de la responsabilité civil délictuelle et contractuelle. 56d T. 3 1932.

57. MIRIMONDE (A):

Manuel pratique des assurances. 1928.

58. MOHAMED (M - M):

Dol, Erreur et lésion dans les contrats aléatoires en droit français. Thèse Genève 1926.

59. MONCHARMONT (H):

La déclaration du risque dans les assurances terrestres d'après la loi du 13 juillet 1930. Thèse Paris 1932.

60. MONTETY (J):

La direction par l'assuré du procès en responsabilité Thèse Toulouse 1959.

61. NAUD (P):

La clause dite de direction du procès dans les polices d'assurances de responsabilité. Thèse Paris 1936.

62. PERRAUD - CHARMANTIER:

Manuel pratique de l'étudiant en assurances. 1945.

63. PERRAUD - CHARMANTIER:

De la distinction en matière d'assurances terrestres de la nullité et de la non-assurance. G. P 1958 - 2 - doc - 8.

64. P - CHARMANTIER (A) « avec la collaboration de P - CHARMANTIER (M):

Toutes les assurances. 2<sup>ed</sup> 1963.

65. P - CHARMANTIER (A) et RAUZY (M):

L'assurance automobile. 1940.

66. PERREAU (E. D):

Questions d'assurances. R. C 1931 p. 225 - 246.

67. PICARD (M) et BESSON (A):

Traité général des assurances terrestres en droit Français. 1938

68. PICARD (M) et BESSON (A):

Les assurances terrestres en droit Français 3<sup>éd</sup> T.1 1970.

69. PLANIOL, RIPERT avec le concours de R, S, et LEPAR.  
GNEUR :

Traité pratique de droit civil Français. T.11 1932.

70. PLANIOL, RIPERT avec le concours de R,S,L, et BESSON :

Traité pratique de droit civil Français. 2<sup>éd</sup>. T.11 1954.

71. RELTLGER (G):

La distinction des notions de non - assurance et de déchéance  
dans les assurances terrestres de responsabilité Thèse  
Paris 1947.

72. RENARD (j-P):

Les obligations de l'assuré dans le contrat d'assurance  
terrestres. Thèse Rennes 1961.

73. RIALAN (j)

Le contrat d'assurances incendie dans ses rapports entre  
l'assureur et l'assuré. Thèse Caen 1908.

74. ROUX (A):

Le Contrat d'assurance. 3<sup>éd</sup> 1939.

75. SAVATIER (R):

Permis de Conduire en automobile et assurance - responsa-  
bilité. D - H 1937 - chr - 29 - 32.

76. SAVATIER (R):

Traité de la responsabilité civile en droit français. 2<sup>éd</sup>  
T.2 1951.

77. SICOT (L) et BIENVENU (j):

L'assurance automobile obligatoire. 1959.

78. SIDIBÈ (G):

Les garanties résultant de l'assurance automobile obligatoire.  
Thèse Paris 1970.

79. SUMIEN (P):

Traité théorique et pratique des assurances terrestres et des opérations de capitalisation et d'épargne. 6<sup>éd</sup> 1948.

80. SUMEN (P):

Traité des assurances terrestres et des opérations à long terme. 7<sup>éd</sup> 1957.

81. THILL (A):

La suspension de l'assurance. Thèse Paris 1938.

82. TRASBOT (A):

Commentaire de la loi 13 juillet 1930 D. P 1931-4-1.

83. VANARD (R):

Les lois allemandes du 7 novembre 1939 et du 19 décembre 1939 R. G. A. T 1941 p. 581 et s.

84. VAN EECKHOUT par MONETTE(F), DE VILLÉ (A) et ANDRÉ (R):

Traité des assurances - terrestres. T. 1 1949.

85. WETS (G):

Nullité, annulabilité, inexistance du contrat d'assurance.  
Bulletin - assurance 1962 p. 397 - 415.

## محتويات الكتاب

### مقدمة :

تمهيد : في التعريف بالسقوط في مجال التأمين ؛ ونطاقه ، وخصائصه ، ومبرراته ، وما ينطوي عليه من خطورة :

- ٩ — التعريف بالسقوط ، ونطاقه
- ١٤ — مخاطر استعمال لفظ السقوط في غير موضعه الدقيق
- هل يمكن جعل السقوط جزءاً لاتفاقياً لجميع التزامات المستأمن؟ ١٨
- ٢١ — التعريف الدقيق للسقوط .
- ٢٢ — خصائص السقوط ومبرراته
- ٢٣ — خطورة السقوط ، والحاجة إلى التدخل التشريعي

## الباب الأول

### في أسباب السقوط

### تقسيم :

## الفصل الأول

السقوط الناشئ عن مخالفة التزام قانوني  
( مخالفة الإلتزام بإعلان الكارثة )

### تقسيم :

### المبحث الأول

أساس الإلتزام بإعلان الكارثة ، ومبرراته :



- ٣١ — أساس الإلتزام بإعلان الكارثة  
٣٤ — مبررات هذا الإلتزام

### المبحث الثاني

#### مدلول مخالفة المستوجبة للسقوط

- ٣٥ — عوامل تحديد مفهوم المخالفة ، تعداد  
٣٥ — مدى الإلتزام بإعلان الكارثة  
٣٧ — إعلان الكارثة للمؤمن من غير طريق المستأمن  
٣٩ — الشكل الذى يجب أن يتم فيه الإعلان  
٤٢ — المهلة التى يجب ألا يتعداها الإعلان  
٤٢ — أولا : مهلة الإعلان ، وكيفية حسابها  
٤٥ — ثانياً : مبدأ صريان المهلة ( تحديد مفهوم الكارثة )  
٦١ — التقدير الشخصى وأثر حسن نية المستأمن  
٦٥ — أثر انعدام الضرر

### الفصل الثانى

#### السقوط الناشئ عن مخالفة الإلتزامات الاتفاقية

- ٧١ — تمهيد : صعوبة حصر حالات السقوط الاتفاقى

#### المبحث الاول

#### شروط صحة السقوط

#### ( الشروط الشكلية )

تقسيم :

٧٩

#### المطلب الاول

ضرورة وجود شرط خاص بالسقوط

- ٨٠ أساس هذا القيد ، ومبرراته  
٨١ موقف القضاء من هذا القيد  
٨٣ بعض الإشكالات العملية المتعلقة بهذا القيد

### المطلب الثاني

#### ضرورة وضوح شرط السقوط

المقصود بالوضوح :

- أولاً : الوضوح الموضوعي ( يجب أن يكون الشرط قاطعاً في الدلالة  
٨٦ على نية المؤمن في حرمان المستأمن من الحق في الضمان )  
ثانياً : الوضوح الشكلي ( ضرورة أن يبرز شرط السقوط في الوثيقة  
٨٨ بشكل ظاهر ) .

### المبحث الثاني

#### شروط صحة إشتراط السقوط

( الشروط الموضوعية )

( مشروعية شرط السقوط )

تمهيد :

- ضرورة ألا يكون شرط السقوط مخالفاً للنظام العام أو الآداب  
٩٦ وألا يكون من بين الشروط التي حظرها المشرع  
٦٨ — حظر بعض شروط السقوط

### المطلب الأول

شرط السقوط مخالف للقوانين أو اللوائح

- ٩٩ - تمهيد  
- موقف القضاء من هذا الشرط في الفترة السابقة على التدخل  
١٠٠ التشريعي  
١٠٢ - مبرر حظر هذا الشرط  
١٠٣ - التكييف القانوني الدقيق للشرط المحظور  
١٠٦ - نطاق الحظر

#### المطلب الثاني

شرط السقوط للتأخر في إعلان الحادث المومن منه إلى السلطات

- ١٠٩ الإلتزام بإخطار السلطات ، تقسيم  
١١٠ الأساس التاريخي لحظر هذا الشرط  
١١١ نطاق الحظر :  
١١١ أولاً : إخطار السلطات ؛  
١١٤ ثانياً : مجرد التأخر في الإخطار

#### المطلب الثالث

- ١١٩ شرط السقوط للتأخر في تقديم المستندات  
١٢٠ أولاً : ميررات الإلتزام بتقديم المستندات  
١٢١ ثانياً : نطاقه  
١٢٤ ثالثاً : الحدود التي يقع فيها بإطلا شرط السقوط لمخالفة هذا الإلتزام :  
١٢٤ (أ) مفهوم التأخر  
١٣١ (ب) عبء إثبات التأخر المفترض  
١٣٢ رابعاً : أثر بطلان شرط السقوط .

### المطلب الرابع

شرط السقوط للاعتراف بالمسئولية

١٣٣

تمهيد

### الفرع الأول

مبررات حظر الاعتراف بالمسئولية ، وتقييمها

١٣٤

(أ) مبررات الحظر

١٣٩

(ب) تقييم هذه المبررات

### الفرع الثاني

١٤١

المقصود بالاعتراف المحظور

١٤٢

تمهيد

١٤٢

أولاً : الوقائع التي تحمل معنى الاعتراف

١٤٨

ثانياً : العبرة بمضمون الأقوال وليس بوسيلة الاستجواب عليها

ثالثاً : خطه المشرع الفرنسي في التفرقة في الاعتراف بين :

١٥٠

الوقائع المادية ، ومبدأ المسئولية هـ

١٥١

(أ) مدلول الاعتراف بالمسئولية ذاتها

١٥٤

(ب) تقييم مسلك المشرع الفرنسي

### الفرع الثالث

جزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف

١٥٦

موقف القضاء الفرنسي من هذا الالتزام قبل التدخل التشريعي

١٥٦

ومبرر هذا التدخل ، تقسيم

### الفصل الأول

جزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف في القانون الفرنسي

« عدم القابلية للاحتجاج ، السقوط » .

تقسيم :

أولاً : عدم قابلية إعراف المستأنن للاحتجاج به على المؤمن ١٥٨

(١) عدم الاحتجاج بالإعتراف ؛ في علاقة المؤمن بالمستأنن ١٥٨

١٥٨ - المقصود به ، وتمييزه عن السقوط

١٦٠ - مدى لزوم اشتراطه بشرط خاص في الوثيقة

١٦١ - تقييم هذا الإشتراط

(ب) عدم الاحتجاج بالإعتراف ، في علاقة المؤمن بالمضرور ١٦٢

١٦٢ - ( الفرض الأول ) : البدء بتحديد مسئولية المستأنن

- ( الفرض الثاني ) : البدء بمطالبة المضرور قبل لبوت

١٦٧ مسئولية المستأنن

١٦٩ ثانياً : مدى إمكان إشتراط السقوط كجزاء هذا الخطر :

١٦٩ (١) أوجه بطلان الالتزام بعدم الإعتراف

(ب) هل يمكن إشتراط السقوط جزاء مخالفة هذا الخطر ؟ ١٧٤

١٧٨ النهن الثاني

جزاء مخالفة الالتزام بعدم الاعتراف ، في القانون المقارن (موقف

الكثيرات المقارنة من السقوط كجزاء لهذا الاعتراف) .

أولاً : تقييد السقوط : بضرورة ألا يكون جرم المعترف واضحاً

١٧٩ دون أدنى شك ( مذهب القضاة بلجيكي والسويسري )

١٧٩ (١) في بلجيكا

١٨٢ (ب) في سويسرا

ثانياً : تقييد السقوط ، بضرورة ألا يكون في الإحجام عن الاعتراف ظلماً واضحاً بالمضروب . ( منهب القانون الألماني ، والنمساوى ،

١٨٣

والتشيكى ) .

المطلب الخامس :

شرط السقوط التعسفى :

١٨٥

السند التشريعى لهذا الخطر

١٨٦

— ممكن التعسف فى السقوط

— هل يمكن إبطال شروط السقوط التعسفية — فى مصر — إعمالاً

للققرة ٥/ من المادة ٧٥٠

## الباب الثانى

فى أحكام السقوط

١٩٤

تقديم :

الفصل الأول

السقوط

١٩٥

تقديم :

المبحث الأول

آثار السقوط فى العلاقة بين الطرفين

( المؤمن والمستأمن )

١٩٥

تقديم :

المطلب الأول

١٩٥

حرمات المستأمن من الحق فى العوض

## المطلب الثاني

٢٠١

بقاء الوثيقة

## البحث الثاني

آثار السقوط في مواجهة الغير

( الإحتجاج بالسقوط )

٢٠٤

تقسيم

## المطلب الأول

٢٠٤

الاحتجاج بالسقوط على المستفيد

## المطلب الثاني

٢٠٧

الاحتجاج بالسقوط على المضرور

## الفصل الثاني

ما يمكن أن يوجه ضد السقوط من دفع

٢١٥

تقسيم

## البحث الأول

تنازل المؤمن عن السقوط

٢١٥

نوعا التنازل وشروطه

٢١٧

أبرز صور التنازل الضمى :

٢١٨

( أ ) إدارة دعوى المسئولية

٢٢١

( ب ) التصالح مع المضرور

٢٢٣

( ج ) المساهمة في أعمال الخبرة

## المبحث الثاني

### تدارك المستأمن لسبب السقوط

٢٢٥ مفهوم هذا الدفع ، وشروطه :

## المبحث الثالث

٢٢٩ نفي الخطأ المستوجب للسقوط

٢٢٩ أولاً : تدخل المندوب

ثانياً : عدم مشروعية الإلتزام المخاى بالسقوط (تعارض الإلتزام —  
في تطبيقه — مع الواجبات الخلقية) .

٢٣٣ ثالثاً : الحادث المفاجيء أو القوة القاهرة :

٢٣٣ — مفهوم هذا الدفع ، وعبء إثباته ، ونوعاً الاستحالة

٢٣٥ — التنظيم التشريعي لهذا الدفع ، وأثر هذا التنظيم

— حق التمسك بهذا الدفع ، ولمن يثبت ، وأبرز صور القوة

٢٣٦ القاهرة :

٢٣٦ (أ) من جانب المستأمن .

٢٣٩ (ب) من جانب المستفيد

## الفصل الثالث

### الطبيعة القانونية للسقوط



## المبحث الأول

طبيعة السقوط في ضوء بعض أنظمة التأمين  
(السقوط وعدم التأمين)

- ٢٤٥ الخلط بين الفكرتين  
٢٤٩ أهمية الفصل بين الفكرتين  
٢٥٢ ارتكاز الفصل بين الفكرتين على اختلافهما في الجوهر

## المبحث الثاني

طبيعة السقوط في ضوء بعض أنظمة  
القواعد العامة

- ٢٥٨ تقسيم

## المطلب الأول

- ٢٥٨ بين السقوط والمسئولية المدنية

## المطلب الثاني

- ٢٦٢ بين السقوط والشرط الجزائي

## المطلب الثالث

- ٢٦٦ بين السقوط والدفع بعدم التنفيذ

## المطلب الرابع

- ٢٦٨ بين السقوط والشرط الفاسخ

خاتمة الفصل

٢٧١

أصالة السقوط

٢٧١

السقوط وفكرة العقوبة الخاصة

٢٧٥

- جدول الرموز

٢٧٦

- قائمة المراجع

٢٨٦

- محتويات الكتاب

---





رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٥٦ لسنة ١٩٧٩